2007 | شتاء | 1

SEYASAT

سياسات

- قراءة في أزمة النظام السياسي الفلسطيني الراهنة
- "حماس" بين الهوية الوطنية والخطاب العقائدي
- الوحدة الوطنية في تجربة ومنهج ياسر عرفات (ندوة)

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات
فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة
1 شتاء 2007

معهد السياسات العامة

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة

رئيس التحرير : د. عاطف أبو سيف

مدير التحرير : أكرم مسلّم

المراسلات : معهد السياسات العامة، عمارة النجمة، البيرة، فلسطين، تلفاكس: ٢٤٠٦٣١٠ - ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية : www.ipp-pal.org

بريد "سياسات" الإلكتروني : seyasatm@yahoo.com

رام الله ١ شتاء ٢٠٠٧

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" - رام الله - فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف : حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز

الفهرس

- في البداية ٧
- أزمة النظام السياسي الفلسطيني الراهنة :
  قراءة في تطور الحركة الوطنية الفلسطينية/ د. عاطف أبو سيف ٩
- حركة حماس : بين الهوية الوطنية والخطاب العقائدي/ بيسان عدوان ٢٧
- بين الائتلاف والوحدة : عام من عثرات
  الحوار الفصائلي والبرلماني الفلسطيني / مأمون سويدان ٤٥
- الوحدة الوطنية في تجربة ومنهج ياسر عرفات (ندوة) ٦١
- الانتخابات الفلسطينية والانزلاق نحو الديمقراطية
  (ديمقراطية خارج السياق) / د. ابراهيم أبراش ٧٧
- عقلانية للخراب، هذه هي المسألة..!/ حسن خضر ٩٥
- هل تجاوزت أجندة حكومة أولمرت غاية "صراع البقاء"؟ / انطوان شلحت ١٠٩
- اليسار يرسم خارطة جديدة لأميركا اللاتينية،
  ومشروع عالم بديل/ داود تلحمي ١٢٥
- قراءة في كتاب "الأمن القومي الفلسطيني" / ناجي جمعة ١٤٩
- المكتبة ١٥٥

مع صدور العدد الأول من سياسات يكون عام قد انقضى على الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، و عامان على الانتخابات الرئاسية الثانية، وأكثر من عامين بقليل على رحيل ياسر عرفات. وهي مفاصل تستحق التأمل والبحث في الحركة الوطنية من جانب، وفي البنية المؤسساتية للكيانية الفلسطينية من جانب آخر، والترابط والعلاقة بين النسيج السياسي الفلسطيني والممارسة المؤسساتية من جانب ثالث.

ولكن سياسات أيضاً، مع كل هذا، هي باكورة أعمال "معهد السياسات العامة" الذي تأسّس مؤخراً في محاولة لتعميق البحث والدراسة وتشجيع التأمل في حقل السياسات العامة الفلسطيني. وهو حقل، بالطبع، لم يأخذ حقه كثيراً في السجال والنقاش، لأن السياسة العامة ترافق ظهور مؤسسات الدولة وتطورها. من هنا، فإن الحاجة الفلسطينية لوجود معهد مختص بالسياسات العامة نابعة، بجانب "التوق" البحثي والأكاديمي، من ضرورة وطنية أيضاً للمساهمة في إثراء مشروع الدولة الفلسطينية؛ حلم الفلسطينيين ومحط أنظارهم.

لكن سياسات رأت أن يكرس المحور الأبرز في عددها الأول لدراسة التجربة الديمقراطية الفلسطينية. والسؤال الديمقراطي الفلسطيني بالطبع يطرح أسئلة أبعد من اللحظة الراهنة، وأعمق من أزمة التشكيل الحكومي؛ سؤال يمس جوهر الحركة الوطنية الفلسطينية؛ فلا يمكن فهم أزمة النظام السياسي الفلسطيني الراهنة دون قراءتها في إطارها الأشمل: تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، ووضعها ضمن النسق العام للمشروع التحرري الوطني. بيد أن هذا يستدعي، من جانب آخر، دراسة منفصلة ومعمقة لحركة "حماس" وتطورها ومحاولة البحث عن المؤثرات الوطنية في خطابها. مع هذا يظل السؤال القائم هو حقيقة نجاح الديمقراطية الفلسطينية، إذا سلمنا أن

الديمقراطية مجرد صندوق اقتراع" أم أن "المنزلق" الديمقراطي الفلسطيني يعبر عن نفسه في الشلل الذي أصاب الحياة السياسية الفلسطينية بكامل فروعها ومؤسساتها وحتى في تحقيق مقاصدها؟

قريباً من هذا، يبقى السؤال الآخر المتمحور حول فشل الكتل البرلمانية في التوصل إلى صيغ وحدوية ائتلافية للخروج بحكومة ائتلاف أو وحدة وطنية. كل تلك كانت أسئلة في صلب المناقشات التي تناولتها الدراسات والمقالات في هذا العدد.

أما ندوة سياسات لهذا العدد فكانت لياسر عرفات ولتجربته الفريدة ودوره غير المسبوق والمميز في الحركة الوطنية حيث استضافت سياسات رفاق دربه ليتحدثوا عنه وعن مواقفه بشأن الكثير من القضايا، خاصة الوحدة الوطنية، كلمة، الفلسطينيون في أمسّ الحاجة إليها اليوم، مثلما في كل يوم أيضاً.

ورأت سياسات بجانب كل هذا أن تفرد بعضاً من صفحاتها للشأن الدولي مخصصة دراسة حول صعود اليسار في أميركا اللاتينية لما يشكله هذا الصعود من فرصة وأمل في الآن ذاته لصعود اليسار العربي والفلسطيني ولما يشكله من دعم للقضية التحررية الفلسطينية.

يكاد يكون عنوان هذا العدد، "عام على الانتخابات"، وسياسات بذلك تطمح في أن تضيف جديداً للنقاش الفلسطيني يستفيد منه صانع السياسة ومتخذ قرارها بشأن سبل الخروج من المأزق الراهن.

سياسات

أزمة النظام السياسي الفلسطيني الراهنة:

قراءة في تطور الحركة الوطنية الفلسطينية

عاطف أبو سيف*

كانت ٢٠٠٦ سنةً خصبة في السياسة الفلسطينية، حملت الكثير من التغيرات في بنية النظام السياسي الفلسطيني، كما شكلت الكثير من التحديات لمسيرة التحرر الوطني الفلسطيني، فلأول مرة منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة ينشغل الفلسطينيون بتداعيات علاقاتهم الداخلية أكثر من انشغالهم بموضوعهم الأهم وبهمهم الأكثر إلحاحاً: التحرر من ربق الاحتلال واستعادة حقوقهم الوطنية، ولأول مرة تمزقهم الصراعات الداخلية ويبدو قلقهم الأساس تسوية خلافاتهم الداخلية وليس مجابهة المشروع التوسعي الاستيطاني الإسرائيلي. وليس هذا فحسب فإلى جانب كل ذلك فإن احتياطي الدعم الدولي - بشقيه: الجماهيري، والرسمي، والذي أفلحت حركة التحرر الوطني الفلسطيني في تأمينه لصالح القضية الوطنية - أوشك على النضوب، ليس لشيء إلا لأن الفلسطينيين لم يعودا يتحدثون بصوت واحد. وليست المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمجملها وتعمق حالة الفلتان الأمني إلا إشارات قليلة على سوء الحال. وإذا كان من فضيلة لكل ذلك فهي حقيقة أن التجاذبات الداخلية في الكيان السياسي الفلسطيني الناشئ تسهم في تعزيز بنية هذا الكيان، غير أن الحالة الفلسطينية لا تحتمل الذهاب بعيداً فيها لأن الهدف الأسمى للنضال الوطني الفلسطيني مازال غير منجز. وعليه فبالقدر الذي تشكل فيه هذه التجاذبات خطراً على لحمة المشروع التحرري أو بالقدر الذي ساهمت من خلاله في خسارة الامتداد الإنساني للنضال الوطني، فهي مهمة ومفصلية ويمكن استثمارها لصالح إعادة التأكيد

* دكتوراه في العلوم السياسية

على المصالح العليا للشعب الفلسطيني وصوغ خطابه السياسي وفق التطور الطبيعي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني، لتجنيب الشعب الفلسطيني ومسيرة بناء الدولة الفلسطينية، وإعمال حقوقه المشروعة، أية خسائر لاحقة. **غير أن الإمعان في تجاهل سبل الخروج من المأزق والاصطفاف خلف مواقف فردية وحزبية وتحالفات إقليمية خارج سياق المصلحة الوطنية من شأنه أن يجعل فرص تطوير المشروع الوطني ضئيلة**. وعلى ذات القدر من الخطورة فإن هذا الانهماك في تفاصيل الشؤون الداخلية مع إغفال الهدف الأساس والطموح الأول في إنجاز الحقوق المشروعة والتحرر من الاحتلال، سيعني تفويت الفرص التي توفرها حقيقة وجود التنظيمين الكبيرين تحت سقف المؤسسة الرسمية. وهو ما يعني، أيضاً، تضييق الأفق الفلسطيني ورمي المستقبل الوطني في الظلام، وهذا ليس خسارة للفرص التي يتيحها الحاضر السياسي، بل مقامرة على تضييع المستقبل الفلسطيني.

فالانتخابات التشريعية الثانية وما نتج عنها من حصول حركة حماس على أغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني، وتشكيلها اللاحق للحكومة الفلسطينية العاشرة، وضع النظام السياسي الفلسطيني في مأزق كما وضع "حماس" في مأزق ليس أقل حدةً. فلأول مرة يصبح التيار الإخواني مُكوناً من مكونات المؤسسة الفلسطينية الرسمية رغم أنه ناضل لعقد من الزمن للتشكيك في شرعيتها، الأمر الذي يعني دمجاً واندماجاً حقيقياً من قبل "حماس" في هذا النظام أبعد وأعمق من مجرد تشكيل "حكومة الحركة". بالقدر ذاته لأول مرة تجد "حماس" نفسها ملزمة بتقديم إجابات عن أسئلة كانت معفاة من الإجابة عنها خلال وقوفها في صفوف المعارضة، وهذه المرة لن تحتمل الإجابات البلاغة وفن الخطابة. والأهم من ذلك وربما فضيلته، أيضاً، أن الطرفين وجدا نفسيهما ملزمين بالتفكير في سبل "التحدث بصوت واحد".

تقترح هذه الدراسة أنه من الصعب فهم التجاذبات الحالية في الساحة الفلسطينية دون قراءة واعية لتطور الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال النظر إلى أربعة محددات ترى الدراسة أهميتها في صوغ الخطاب التحرري الوطني الفلسطيني وهي: ١ - تجاذب الفلسطينيين بين التأكيد على "فلسطينية" نضالهم التحرري، وارتباطهم الأيديولوجي والفكري بحركات أوسع وأشمل. ٢ - الحاجة الفلسطينية لوجود "دولة".

٣ -الانتقال الجوهري نحو المزاوجة بين الحل السلمي والمقاومة. ٤ - الحاجة الفلسطينية للإجماع والوحدة الوطنية. فليس كل الحديث حول الشروط التي ترى "حماس" أنها "مفروضة" عليها حول الشرعية الدولية والشرعية العربية والالتزام بالاتفاقات الموقعة وما شابه، إلا لكون "حماس" لم تهضم فعلياً هذه المحددات ولم تكن جزءاً من تجربة التحرر الوطني الفلسطيني التي نجحت في إعادة إنتاج الواقع السياسي الذي مرت به خلال عقود أربعة من الزمن وطورت من إستراتيجياتها ورؤاها في سبيل الوصول إلى مبتغاها. كما أن الحقيقة التي لا يمكن التشكيك فيها هي أن التجربة الديمقراطية الفلسطينية التي أوصلت "حماس"

للحكومة هي نتاج لتراكم خبرات الحركة الوطنية الفلسطينية، وهي – أي تلك التجربة – لم تسقط على الشعب الفلسطيني من السماء، وأن سوء فهم تطور الحركة الوطنية وعدم تقدير المحددات المركزية التي قامت بصياغتها وتطويرها لا يعني إلا مساساً بفرص تطوير وتنمية الحياة السياسية الفلسطينية التي صارت الممارسة الديمقراطية تشكل واحدة من لبناتها.

وعليه وبعد مناقشة هذه المحددات الأربعة، تنتقل الدراسة للنظر في موقف حماس تجاه هذه المحددات. إن فهم هذه المحددات ووضع مواقف "حماس" في ضوء مقاربتها لها يساعد في تسليط الضوء على سبل الخروج من المأزق الفلسطيني الراهن، كما يوفر فرصاً لفهم المعضلة الراهنة، ويفتح طاقة في الجدار المسدود الذي وصل إليه الحال الفلسطيني.

أول تلك المحددات يكمن في التجاذب بين "فلسطينية" النضال التحرري الفلسطيني والمصلحة الفلسطينية وبين ارتباطاتها الخارجية. كانت القضية الفلسطينية في قلب القضايا العربية وهي المشكل الأساس في كل الصراعات الدائرة في المنطقة. وانتقل هذا الإدارك لمركزيتها من المحيط العربي تدريجياً إلى المحيط الأوروبي فالأميركي.[1] لذا فإن الشأن الفلسطيني كان يستدعي اهتماماً وتدخلاً خارجياً مهولاً في تفاصيله، تاركاً تأثيره على مجريات الأحداث وتطورات المواقف. وهو بالقدر الذي أفاد قضية الشعب الفلسطيني وساهم في التفاف الدعم الإقليمي والدولي حولها أضر بها في الكثير من الأحيان. فهي صارت حصان طروادة الذي يدخل عبره القادة والانقلابيون وأصحاب المزاعم الثورية إلى عقول الجماهير، كما صارت البسملة التي يفتتح بها كل خطيب حديثه، والمنتهى الذي يُنهي عنده كل صاحب أيديولوجيا مطارحاته. في مقابل ذلك انسحب هذا التأثير على التكوينات التنظيمية الفلسطينية منذ نشأتها وحتى أيامنا هذه.

فالآباء الأوائل لتلك التنظيمات كانوا قد تشّبعوا الأفكار والمواقف الأيديولوجية التي كانت تعتمل في رحم السياسة العربية، لا سيما بعد المد التحرري العربي الذي أعقب ثورة يوليو المصرية والثورة الجزائرية. إضافة لهذا فإن الاصطفاف السياسي في الحرب الباردة وانتصار المعسكر الشرقي لحركات التحرر الوطني المناهضة للتوسع الإمبريالي الذي شكلت إسرائيل جزءاً من منظومته، ساهم في تقديم الفكر الماركسي بكل تجلياته بوصفه وصفة قابلة لـ "تغيير" الحال وتحقيق الانتصار. مع انهيار جدار برلين وتفكك المنظومة الاشتراكية وتراجع اليسار العالمي واليسار العربي، بدأ في المقابل "الإسلام السياسي" في الظهور في البلدان العربية على شكل تنظيمات متباينة في استخدام العنف ضد الأنظمة العربية التي تناضل في وجهها. في هذا السياق ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى جنح التيار الإخواني في فلسطين إلى استخدام المقاومة المسلحة مؤكداً على عقائدية الصراع مع إسرائيل ورابطاً نفسه في سياق "جهادي" أوسع من نطاق المعركة مع إسرائيل.[2]

وبعبارة مختلفة فإن طبيعة القضية الفلسطينية جعلت منها مسرحاً للتجاذبات الفكرية

والأيديولوجية المختلفة، وفي المقابل جعلتها نقطة استقطاب وغواية للتدخل من قبل القوى العربية والإقليمية والدولية. وهي مفارقة ستظل طوال الوقت تشكل طبيعة العلاقات: الفلسطينية - العربية، والفلسطينية - الإسلامية، والفلسطينية - الفلسطينية.

تكمن أصالة الأفكار التي قدمها مجموعة من الشبان يتقدمهم ياسر عرفات - والذين سيقدر لهم في أواخر الستينيات قيادة سفينة الشعب الفلسطيني - في كونها الوحيدة من بين الأفكار التي تم تداولها في الساحة الفلسطينية التي لم يتم استيرادها من خارج "الحاجة الفلسطينية"، ولم تستمد شرعيتها من خارج "الشرط الفلسطيني". ففيما استندت بقية حركات المقاومة الفلسطينية في نهايات الستينيات إلى أطروحات شمولية كانت في قلب المحاور الفكرية والأيديولوجيات السياسية في المنطقة، خصوصاً في المشهد السياسي الذي أفرزته الحرب الباردة عموماً مثل: الناصرية، والقومية العربية، والبعث العربي (على المستوى الإقليمي) والاشتراكية والماركسية والشيوعية (على المستوى العالمي). في المقابل عادت "فتح" بـ"الفكرة الفلسطينية" إلى فلسطينيتها.

حتى وفيما كان القرن العشرين يطوي سنينه الأخيرة ومع جنوح التيار الإسلامي نحو المقاومة بعد استنكاف لزمن طويل، ظل الخلاف بين "فتح" وبين الحركتين الإسلاميتين الكبريين "حماس" و "الجهاد" يتمركز في ضرورة انتساب فكرة التحرر الوطني إلى "الشرط الفلسطيني" وليس إلى استقطابات فكرية أبعد من حدود المستطاع الفلسطيني، وبما قد يضر ويورط الفلسطينيين في تحالفات تمس مصالحهم الوطنية بسوء. وعليه وفي مفارقة يجب ألا تفوت أي دارس فإنه ليس من الغرابة، وربما بسببها، أنه من بين حركات المقاومة الفلسطينية كافة فإن "فتح" وحدها هي التي حمل اسمها إشارة إلى "الوطن" (حركة التحرير الوطني الفلسطيني). فمبراجعة سريعة لأسماء تلك الحركات نرى أنها، أي تلك الأسماء، حرصت على الارتباط بمعادلها الأيديولوجي، فهي إما: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أو الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أو حركة المقاومة الإسلامية، أو حركة الجهاد الإسلامي، أو الحزب الشيوعي، أو جبهة التحرير العربية إلخ. بعبارة أخرى ليس في أسمائها أشارة صريحة إلى فكرة التحرر الوطني.[٣] من هنا فإن "فتح" قدمت نفسها، وهي نجحت في ذلك إلى حدٍ بعيد، بوصفها راعية مشروع التحرر الوطني الفلسطيني والأكثر قدرة على صوغ مكوناتها سواء الفكرية أو ترجمتها إلى سياقات وممارسات سياسية؛ وعليه فقد كانت طوال الوقت في طليعة النضال الوطني الفلسطيني حتى في لحظات المد الناصري والقومي وما استدعاه من مد فلسطيني مقابل للجبهة الشعبية. الأمر ذاته ينسحب على حالة النشوة التي تعيشها "حماس" في ظل ظهور "الإسلام السياسي" ونفوذه المتنامي منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي.

مرة أخرى فإنه لا يمكن فهم تطور الحركة الوطنية الفلسطينية دون الانتباه للتقابل بين التركيز على "وطنية" المشروع التحرري أو تغليب ارتباطات

أيديولوجية أو إقليمية عليه أو صبغه بها. وسيكون شعار التيار الوطني الفلسطيني بعد ذلك عدم ترك الغير يقرر نيابة عن الشعب الفلسطيني، والتركيز على عدم توريط السفينة الفلسطينية في أمواج ودوامات الصراعات الأيديولوجية والمصالح الإقليمية.

والقارئ لتطور التاريخ الفلسطيني المعاصر يدرك كيف أن منظمة التحرير خاضت حروباً عسكرية ودبلوماسية كلفتها الكثير من الأرواح والخسائر لتنتزع استقلالية القرار الوطني الفلسطيني رافعة شعار "عدم التدخل في شؤون الغير". لم يكن مرد هذا الإصرار الفلسطيني على استقلالية القرار، الظن بعدم جدية "الغير" في الوقوف إلى جانب الحق الفلسطيني، إذ إن الامتداد العربي والعالمي للنضال الوطني الفلسطيني كان دائماً ذخراً وجب استثماره في المشروع التحرري، وهو رافعة لا يمكن الانتقاص من قدرها بأي حال، لكن "الخوف" وليس "الظن" كان من أن تصبح القضية الفلسطينية ومصالح الشعب الفلسطيني "أداة" تستخدمها الأنظمة العربية والإقليمية المختلفة في صراعاتها فيما بينها. هذا اقتضى "حرفية" عالية في التعاطي مع "الأشقاء" العرب و"الإخوة" المسلمين. فمن ناحية كان على حركة التحرر الوطني الفلسطيني أن تصر على تمايزها وعلى أنها ليست امتداداً فكرياً أو مصالحياً لأية دولة عربية أو إسلامية؛ ومن ناحية أخرى كان لزاماً عليها، أيضاً، تنسيق علاقاتها مع هذه الدول بما لا يضمن خسارة دعم الأخيرة للمشروع التحرري الفلسطيني. مرد هذا كان الخوف من الوقوع في شرك الخلافات العربية – العربية، والحرص في الوقت ذاته على تجنيب الفلسطينيين الذين يعيشون في تلك البلدان السوء الذي قد يلحق بهم جراء أي توتر في العلاقة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية.[٤]

المحدد الثاني الذي لا يمكن فهم تطور حركة التحرر الوطني الفلسطينية دونه هو "حاجة" الفلسطينيين إلى دولة. شكلت الدولة الفلسطينية عصب مشروع التحرر الوطني الفلسطيني ونقطة الارتكاز في كل الأطروحات والمشاريع السياسية التي أنتجها هذا المشروع. فالتحرر من ربق الاحتلال وحق العودة وما رافق ذلك من جملة الحقوق غير القابلة للتصرف كانت تقود لحتمية واحدة تمت صياغتها بعبارات كثيرة لكنها تفضي إلى معنى واحد: إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وللمفارقة فإن الفلسطينيين لم يعانوا من شيء معاناتهم من غياب كيانية سياسية فلسطينية تحمي حقوقهم. وإذا كان لابد من وجوب طرح أسئلة لمحاكمة الماضي السياسي للشعب الفلسطيني قبل سيطرة قوى المقاومة المسلحة على هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، فلابد من رفع علامة استفهام كبرى حول عدم مقدرة، أو ربما عدم إدراك قيمة إعلان دولة فلسطينية في اللحظات الأولى للصراع عقب إنهاء الانتداب البريطاني وما تبع ذلك من إعلان بن غوريون تأسيس إسرائيل على حطام الشعب الفلسطيني. بذات القدر لا يمكن إغفال نكوص مشروع إنشاء حكومة عموم فلسطين وتراجعه رغم إعلانه. بالطبع الإجابات التي ستكون في طليعة الرد على مثل هذه الأسئلة تتجاوز حدود "الممكن فلسطينياً" لتمس دول

الجوار والعلاقات الإقليمية والظرف التاريخي. لكن وأياً كانت الإجابة فإن هذا لا يعفينا من القول بوجوب إعادة رواية التاريخ الوطني؛ لمعرفة لماذا لم تتم ترجمة الطموح الفلسطيني مبكراً؟ ولماذا كان يجب الانتظار لعقود حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من حمل لواء المبادرة وتقديم إجابات "وطنية" لأزمته السياسية.

إن غياب الوطن الفلسطيني وضياعه أوجد حالة فلسطينية من البحث ميزت الخطاب الوطني الفلسطيني، لا يمكن قراءة التاريخ الفلسطيني المعاصر دون الانتباه إليها واعتبارها المحرك الأساس في الكفاح المسلح الفلسطيني، وهو ما عبر عنه يزيد صايغ، بعنوان كتابه المهم "الكفاح المسلح والبحث عن دولة"[٥]. مرة أخرى إن غياب الدولة كان السبب الأساس وراء ضياع الحق الفلسطيني، وعلى ذات القدر من الأهمية كان المحرك والدافع المركزي وراء تطور مشروعهم التحرري والكفاحي. وبكثير من اليقين يمكن إدراك كيف أن غياب الدولة الفلسطينية هو الذي جعل من صراع الشعب الفلسطيني مع مجموعات المستوطنين اليهود في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين صراعاً "داخلياً" وهو نوع من "الحرب الأهلية" التي تستوجب تقسيم البلاد بين هؤلاء السكان "عرباً ويهوداً" إلى دولتين: واحدة للعرب، وواحدة لليهود، وهو ما حدث في قرار التقسيم الشهير. فلو كانت فلسطين دولة معترفاً بها ولها شخصيتها الاعتبارية في المجتمع الدولي، لما أمكن حدوث ذلك. بالطبع علينا استدراك أن الدولة في تلك الحقبة كانت فكرة غريبة عن المنطقة التي خرجت من عباءة الخلافة "الحكم التركي" إلى الحكم الانتدابي، أو وقعت تحت الاحتلال سواء البريطاني أو الفرنسي أو الإيطالي. لكن تظل الحقيقة، رغم كونها افتراضاً، ماثلةً وتصحب معها تغيراً كبيراً لمسار التاريخ لو كانت تحققت. ووفق المدرسية الافتراضية (counterfactual) في التأريخ فإنه لا يمكننا فهم قيمة "الدولة" وما تشكله من دفع في المشروع التحرري الوطني الفلسطيني دون تصور مسار التاريخ لو كان للفلسطينيين دولة في ذلك الوقت. من هنا كان إصرار الآباء الأوائل للحركة الوطنية على وجوب تحقيق "الحلم" الفلسطيني في إنشاء دولة مستقلة أو سلطة وطنية – وهو مصطلح تم، وليس بالصدفة، نحته في السبعينيات من القرن الماضي – تكون نواة لبناء الوطن الأم.

تالياً لهذا فإن إصرار حركة التحرر الوطني الفلسطيني بمكوناتها المختلفة على السعي لإنشاء دولة فلسطينية على أي جزء من التراب الوطني والذي تمت ترجمته فيما عرف بـ"المرحلية" العام ١٩٧٤ بمبادرة من الجبهة الديمقراطية، لم يكن إلا ترجمة لهذا التوق الفلسطيني إلى وجود كيانية فلسطينية تحمي الحق الفلسطيني، وتكون نقطة الجذب في الحراك السياسي فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل، وتكون "الماكينة" التي تشكل الهوية الوطنية.[٦] وهو ما تمت إعادة صياغته في مقررات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، في الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٨٨ بإعلان الاستقلال.

وبعيداً عن مناقشة سلبيات وإيجابيات عملية

السلام التي انطلق قطارها المتعثر من محطة "مؤتمر مدريد" في ١٩٩١، فإن قبول قيادة الحركة الوطنية بمشروع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من قطاع غزة والضفة الغربية على أن يتم شمل بقية الأجزاء في مراحل متقدمة من عملية السلام ليس إلا محاولة لترجمة هذا التوق نحو الكيانية الفلسطينية وإن كان بشكل مقلص. ورغم ما قد يعنيه ذلك من اختصار أرض الآباء والأجداد إلى أقل من عشرين بالمئة من حجمها الطبيعي، فإن المشروع التحرري الفلسطيني ارتكز إلى حقيقة الحاجة لهذه الكيانية دون التنازل عن الحق التاريخي، بل تم النظر إلى هذه الحق بوصفه غير قابل للتصرف، ولم يكن الإصرار على "حق العودة" إلا تجسيداً لجملة الحقوق تلك. هذا ما تجلى بشكل واضح في نزوع السلطة الفلسطينية وياسر عرفات تحديداً إلى إنشاء وتشكيل مؤسسات ودوائر حكومية حتى وإن لم تكن حاجات السلطة تقتضي وجود مثل هذه المؤسسات، ليس لسبب إلا لأن بقية الدول تمتلك مثل تلك المؤسسات. تجاوز ذلك مجرد إنشاء مؤسسات الدولة التقليدية ليشمل مؤسسات كمالية ووجودها قد يثقل كاهل السلطة ولا يفيدها شيئاً. فالسلطة أفلحت بتجاوز عقبة وجود جيش لها لأن أوسلو فرضت وجود شرطة مدنية بتعداد معين، عبر إنشاء الأجهزة الأمنية المختلفة من: أمن وطني، إلى استخبارات، ومخابرات، وأمن وقائي، وقوات للبحرية، وما شابه. تعدى الأمر الأجهزة الأمنية ليشمل المؤسسات المدنية، الأمر الذي أرهق كاهل السلطة وشكل عبئاً عليها وساهم في عملية الفلتان المؤسساتي ناهيك عن الفلتان الأمني، وكان مصدر انتقاد تواجه به السلطة من قبل أعدائها الخارجيين مثل إسرائيل والمنظمات الدولية الموالية لها، إلى خصومها الداخليين المختلفين لا سيما التنظيمات الفلسطينية التي كانت لفترة كبيرة مناهضة لفكرة السلطة ذاتها. غير أنه وبعيداً عن هذه الانتقادات، فهي كانت تعكس الرغبة الفلسطينية الجامحة بتجسيد الكيانية الفلسطينية. وعبارة "تجسيد الدولة" كانت واحدة من أكثر العبارات شيوعاً في أروقة التيار الوطني الفلسطيني في السنوات الأخيرة من عمر السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي عنت ترجمة الحق في تقرير المصير والاستقلال الوطني إلى كيانية سياسية راسخة في المجتمع الفلسطيني وفي مجتمع الكيانات السياسية المحيط.[٧]

هذا التوق "للدولة" ليس بما تمثله من حق وترجمة لفكرة "تقرير المصير" فحسب، وليس لكونه ردة فعل على غياب الدولة أو أي شكل من أشكال الكيانية السياسية وما ساهم به هذا "الغياب" في تعزيز حالة الضياع الفلسطينية فحسب، بل بوصفه امتداداً طبيعياً لمرحلة التحرر وتتويجاً للمقاومة، أيضاً، كفكرة أساس لفهم تطور حركة التحرر الوطني الفلسطيني وما آلت إليه التجاذبات السياسية بين التيار الوطني، و الحركات التي تستخدم "الإسلام السياسي" في توصيف نفسها. بداية علينا أن ندرك أن الحرب هي أول مواد تكوين الدول. فهي ليست الكبريت الذي يشعل الحس الوطني لدى المجموعات البشرية التي تتآلف لتخلق فكرة "الشعب" الذي يقاتل للذود عن مناطق سكناه أو "الأرض" ليعلن سيادته وحده

دون باقي الشعوب على تلك البقعة الجغرافية، بل هي إلى جانب كل هذا تساهم في صنع الهوية الوطنية عبر تخليد الرموز الوطنية وتشكيل الهوية التي تصاغ عبر ملاحم وقصص النضال التحرري أو الحرب ضد العدو الخارجي. ووفق المطارحات الشهيرة لتشالز تيلي (Charle Tilly) وغيره حول مركزية فكرة الحرب في نشوء الدولة المعاصرة، فإن الحروب تصنع الدول.[٨] وهذا صحيح في حالات تشكل الدول منذ ظهور فكرة الدول الوطنية في أوروبا في الحقبة التي تلت مرحلة الدولة ـ المدينة، حتى تشكل الدولة في الحقبة بعد الكولونية بعد تفكك المستعمرات الأوروبية في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية سواء بطريقة سلمية أو بعد مقاومة قادة الشعوب المستعمرة.

في الحالة الفلسطينية علينا أن نقرأ المقاومة المسلحة التي خاضتها فصائل وحركات وجبهات حركة التحرر الوطني الفلسطيني بمختلف ألوان طيفها ضمن هذا السياق. وسيكون من باب سوء فهم حركة التاريخ أن نفصلها عن السياق العام للمقاومة الفلسطينية التي خاضها الشعب الفلسطيني ضد الانتداب البريطاني وإن اختلفت السياقات التي تمت بها وعبرها عملية المقاومة. لكن ما يهمنا في هذا المقام هو حركة التحرر الوطني والتي تجسدت بصورتها الأكثر وضوحاً بظهور العمل العسكري والكفاح المسلح الذي أعلن عن نفسه بالعمليات البطولية لكافة فصائل النضال الفلسطيني. ما أقترحه هنا هو أن "المقاومة" التي خاضها الشعب الفلسطيني لاسترداد جملة حقوقه وتحقيق الكثير منها – وهو وإن نجح في جوانب ولم يتمكن من تحقيق مقاصده في جوانب – تشكل مدخلاً مهماً في تطور تبنيه لفكرة الدولة والكيانية الفلسطينية. وهذا هو المحدد الثالث.

منذ اللحظات الأولى التي بدأ رصاص المقاومة الفلسطينية في مهاجمة مواقع القوات الإسرائيلية صار الكفاح المسلح أيقونة التحرر الوطني الفلسطيني، وصارت المادة التاسعة من الميثاق الوطني الفلسطيني هي سورة الفاتحة في مشوار التأطير وحشد الأنصار. ورغم الكثير من الإخفاقات التي نجمت عن قصور فلسطيني داخلي وعن عوامل كانت أقوى من الإمكانات الفلسطينية، إلا أن المقاومة الفلسطينية نجحت بفرض الأجندة الفلسطينية على الساحة والمشهد الكونيين، ولم تعد قضية الشعب الفلسطيني مجرد قضية لاجئين بحاجة لإعاشة وإغاثة إنسانية كما كان الحال في نهايات الأربعينيات والخمسينيات، بل صار ينظر إليها بوصفها قضية تحرر وطني، بمعنى قضية شعب يبحث عن حقه في تقرير مصيره واسترداد جملة حقوقه. تطلّب ذلك إلى جانب النضال الداخلي ضد القوات الإسرائيلية نقل القتال إلى الساحات العالمية من اختطاف الطائرات والاغتيالات الخارجية إلى ما أسماه خالد الحسن "دبلوماسية المواجهة".[٩]

غير أن الحروب ووفق ما يقول التاريخ لا يمكن أن تكون عبثية بل يجب أن تقود إلى غاية سياسية، وبعبارة الجنرال والمفكر العسكري البروسي (كلاوزفيتز) فإن الحروب "ليست سوى استمرار للسياسة لكن بوسائل أخرى".[١٠] من هنا دخلت على مكونات "التحرر الوطني" الفلسطيني

مفاهيم جديدة تمثلت بـ"تسييس المقاومة" بقصد ترجمة انتصاراتها إلى مكاسب سياسية، أو توجيهها نحو غايات وأهداف ملموسة كي لا تصبح مجرد غاية في ذاتها. غير أن القارئ الجيد لتاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية لابد أن يدرك ربط الآباء الأوائل لفكرة النضال التحرري بغايات إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني والتي يتمتع فيها ساكنوها بحقوق متساوية بصرف النظر عن الدين، منذ الإرهاصات الأولى للثورة الفلسطينية المعاصرة. غير أن البرنامج المرحلي الذي تبنته منظمة التحرير في مطالع السبعينيات أحدث تحولاً جذرياً في بنية المشروع التحرري الفلسطيني، حيث لم يعد الكفاح المسلح "الطريقة الوحيدة" لتحرير فلسطين بل تلازمت هذه الطريقة مع طرق ووسائل مقاومة أخرى، لعل أهمها وأكثرها شيوعاً بعد ذلك كان البحث عن حل سلمي. كان مفتاح ذلك المقولة التي ترجمت الحل المرحلي والتي أعطت الضوء الأخضر لتحقيق إنشاء كيانية فلسطينية على أي جزء من التراب الوطني يتم تحريره بأية وسيلة. هذه الكلمة الأخيرة فتحت الباب أمام البحث عن حل سلمي أو تفاوضي لتحقيق الغاية المنشودة. هذه البرغماتية هي ما ميزت الخطاب الفلسطيني منذ تلك اللحظات الأولى دون أن ترمي فصائل المقاومة السلاح، بل إن وتيرة العمليات المسلحة كانت في ازدياد واضح حتى الاجتياح الإسرائيلي للبنان وما تسبب به من ترحيل القوات إلى دول بعيدة عن المواجهة، رغم ذلك لم يتم التنازل عن خيار مقابل آخر.

وبعبارات مختلفة فإن فكرة الحل السلمي باتت طريقاً مقبولاً لتحقيق المطامح الوطنية ووسيلة ممكنة لإنجاز المشروع التحرري الفلسطيني. هذا اقتضى فهم وممارسة "لعبة الأمم" والبحث عن دور وكرسي في قطار الجدل السياسي ومشاريع التسوية السياسية المطروحة في المنطقة. وبقليل من التفاصيل فإن قبول منظمة التحرير الفلسطينية الانخراط فيما يعرف بعملية السلام أو بـ"أوسلو" وقع ضمن هذا الفهم بصرف النظر عن الكثير من المواقف والشواهد التي يمكن سوقها ضد تلك العملية والتي وقف في وجهها الكثير من قادة العمل الوطني من داخل "فتح" وخارجها بجانب طليعة من أعلام الرأي والفكر الفلسطيني وفي طليعتهم إدوارد سعيد وهشام شرابي وغيرهم. مرة أخرى ما أقترحه هنا ليس البحث عن من "مع و من "ضد" عملية السلام وإن كان الفلسطينيون بحاجة ماسة لتقييم التجربة بعد مرور خمس عشرة سنة على انطلاق قطار مدريد، بل محاولة فهم "الدافع" الفلسطيني وراء القرار. فهو لم يكن قراراً وليد لحظته ولم يأتِ كردة فعل على مشروع سياسي مطروح في سياق تفاعلي ما، بل كان تتويجاً لموقف مبدئي اتخذته الحركة الوطنية الفلسطينية بالبحث عن أفق لتجسيد الكيانية السياسية الفلسطينية والذي بدأ، أي البحث عن هذا الأفق، بنقل المقاومة المسلحة وتركيزها داخل الأرض المحتلة العام ١٩٦٧ أو ما يعرف في أدبيات الشرق الأوسط في حدود الخامس من حزيران. وهو يترجم مجموعة من المفاهيم والميكانزمات الفاعلة داخل بنية العقل الوطني الفلسطيني، وهي

أي تلك المفاهيم متعاضدة ومتكاتفة ولا يمكن فهم أحدها بمنأى عن الآخر. مرة أخرى فإن الانتقال للحل السلمي وبصرف النظر عن آلية إنجازه كان لاستكشاف "ممكنات" الحل المرحلي، الذي بدوره ليس إلا محاولة لتحقيق الحلم الفلسطيني القديم بإنشاء الدولة الفلسطينية.

فوق كل هذا، وربما قبله وخلال تطوره أيضاً، ظهرت اللحمة الوطنية التي نجحت في بناء النسيج الداخلي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني. كانت الوحدة الوطنية (المحدد الرابع) اللحمة الأساسية التي تنظم العلاقة بين التنظيمات والفصائل الوطنية المختلفة بتباياتها المختلفة وربما بولاءاتها المتضاربة، وكانت حرمة الدم الفلسطيني ترقى إلى المقدس الذي لا يمكن المساس به، رغم بعض التجاوزات التي شكلت استثناءً ولم تكن يوماً موضع قرار رسمي. وفي الحالات النادرة التي تفشى فيها الاقتتال الداخلي قلما كان بين الفصائل الوطنية فيما بينها، بل بين أنصار المجمع الإسلامي (الذي كان بؤرة العمل التنظيمي للتيار الإخواني قبل قرارهم تشكيل حماس) وبين القوى الوطنية في منتصف الثمانينيات. على كلٍ، أيضاً وبقليل من التساهل، يمكننا تصنيف ما عرف بأحداث الجامعة الإسلامية والمجمع الإسلامي تلك بوصفها من التجاوزات لأن النمط العام في العمل الكفاحي الفلسطيني كان تعاونياً ويتأسس على فهم للمصلحة الوطنية العليا، دون أن يعني هذا نكراناً مجحفاً بحق الذات التنظيمية.

وعليه كانت ترتيبات البيت الفلسطيني الداخلي تتأسس على فكرة إرضاء جميع من في البيت، وكان منطق ذلك، ولم يزل، ضرورة مواجهة العدو متحدين. ووفق هذا تم تكريس الوحدة الوطنية بوصفها الوصفة الأنجع لضمان تماسك البيت الداخلي. والوحدة الوطنية كانت أكبر من مجرد شعار رفعته أقطاب حركة التحرر الوطني الفلسطيني بكافة أطيافها. وحتى في اللحظات العصية التي كانت الوحدة الداخلية مهددة حين تباينت المواقف وتباعدت الاجتهادات وانسحبت بعض قوى اليسار الفلسطيني من مؤسسات منظمة التحرير وقاطعتها، كانت الحاجة لتوحيد الموقف ووقف الاحتقان تنتصر، لما يشكله الاحتراب من تهديد على المصالح العليا للشعب وللضرر الذي يلحقه بالقضية. مع الوقت ومع تراكم التجربة أفلحت القوى الوطنية في صوغ وبلورة الكثير من المفاهيم والمواقف التي تمكنت عبرها من صيانة الوحدة الوطنية والارتقاء بها من مجرد ممارسة يومية إلى مفاهيم فاعلة في دينامية العقل السياسي الوطني الفلسطيني.

صاحب كل هذا، أو ربما كان ترجمةً له، نظام التمثيل في مؤسسات منظمة التحرير وتوزيع المقاعد في مؤسساتها المختلفة لا سيما المجلسين: الوطني والمركزي، واللجنة التنفيذية. وبكلمة يرددها الكثيرون صارت منظمة التحرير "الوطن المعنوي" للفلسطينيين، وصارت دولتهم التي تبحث عن تحقيق ذاتها، فهي التي تمثلهم وتتحدث باسمهم، وهي التي تخدمهم وتدافع عنهم، وهي التي تتفاوض حول حقوقهم ومطالبهم. وبكلمة مشابهة صارت المنظمة هي التجسيد الحقيقي لمفهوم الوحدة الوطنية.

من العبث البحث عن فهم لتطور حركة التحرر الوطني الفلسطيني والتغيرات التي طرأت على القضية الفلسطينية دون البحث المعمق في نشوء وبنية منظمة التحرير والعلاقات الداخلية والخارجية التي أسستها، والأهم من كل ذلك مركزيتها ودلالاتها في جسد وعقل الحركة الوطنية الفلسطينية. **ومن هنا فقط لا يمكن الاستخفاف بالموقف الصلب الذي اتخذته الفصائل الوطنية من برنامج حكومة إسماعيل هنية الذي لم يتضمن إقراراً بتمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، وسيبدو من باب التسطيح تخيل أي حل توافقي حول حكومة ائتلاف أو وحدة وطنية تقوم فيه الأطراف بتجاوز هذا المشكل. ليس مرد هذا الحقيقة المؤسساتية التي تقول إن مصدر شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية هو حقيقة كونها واحدة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفق القانون الأساس للسلطة، بل يتجاوز هذا لحقيقة جوهرية متعلقة بحاجة حركة التحرر الوطني "للإجماع" وللاتفاق حول المصلحة الوطنية العليا**، إذ لا يجوز، ورغم ما قد يساق من تبريرات، القبول بتعدد المرجعيات وتقابل القنوات التي يتم عبرها صوغ تلك المصالح العليا. وليس سبب ذلك الخوف من اصطدام البرامج واختلاف السياسات، بل لأن حركة التاريخ لا يمكن أن تعود للوراء، ولأنه من غير الحق أن تتم العودة بالقضية الفلسطينية أربعة عقود من الزمن، أو أن يتم التنازل عن المنجز الوطني كلما وفدت حركة أو فصيل إلى المشهد السياسي أو الكفاحي الفلسطيني. هذا ليس من باب المقدس والدنيوي، بل من باب الحاجة إلى تعميق العمل النضالي والتحرري لتحقيق الغايات المنشودة والمتمثلة في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حق العودة، بما يضمن تعزيز الهوية الوطنية وصقلها وجعل الدولة الفلسطينية وإن كانت على نسبة ضئيلة من أرض الآباء والأجداد بؤرة الجذب وكعبة الفلسطينيين ومحط تبلور حلمهم واكتماله.

المحددات الأربعة التي تم تناولها بالتحليل تشكل مرتكزات الحركة الوطنية، ولا يمكن فهم الخلاف الدائر الآن بين الحكومة الفلسطينية التي تقودها "حماس" وبين التيار الوطني دون الرجوع إليها ومحاولة التصالح معها. والتيار الوطني الفلسطيني مدعو للعمل على تأصيل هذه المحددات والبناء عليها والتأكيد على مركزيتها في مناقشاته الداخلية وفي مداولاته مع الحركات الإسلامية في سبل الوصول إلى صيغ مشتركة تجنب الدم الفلسطيني مزيداً من النزيف وتسعف وقت الشعب الفلسطيني من الضياع في خلافات داخلية وجانبية تضر بقضيته ولا تنفعها. فتراجع القضية الفلسطينية في الأجندة الدولية، وتشتت ولاءات الفصائل الفلسطينية، وغياب المقاومة وغياب مشروع بناء الدولة في آن خلال السنة الماضية، وإراقة الدم الفلسطيني خاصة في شوارع غزة، كل هذه لا تقول إلا حقيقة واحدة تفصح عن الاختلاف الواضح حول هذه المحددات بين الحكومة الجديدة، و مسار تطور تاريخ حركة التحرر الوطني الفلسطيني.

تكمن مشكلة "حماس" في أنها وجدت نفسها فجأة تحكم سلطة أو كياناً سياسياً لم تسعَ إلى إنشائه

ولم يكن لها أي جهد في خلقه، كما لم يكن لديها أدنى فكرة عن طريقة إدارته. وهي وإن حضّرت نفسها لخوض الانتخابات إلا أنها لم تكن لتتخيل أنه سيكون بمقدروها وبموافقة النخبة السياسية الوطنية أن تحكم في حال فازت في الانتخابات. مرد ذلك ليس الصورة السيئة المطبوعة في المخيلة السياسية العربية عن تزوير الانتخابات أو عدم تسليم الإسلاميين مقاليد الحكم في حال فازوا والتي سجلتها شواهد كثيرة، بل لأن "حماس" نفسها لم تكن تتوقع أن تفوز أصلاً. ولما كان الأمر كذلك فإن علاقة الحكومة الفلسطينية الجديدة بالكيان السياسي، الذي صار عليها لزاماً إدارة شؤونه، ملتبسة. فمن ناحية، الوعي السياسي الذي يؤدلج لهذه الحكومة لم يتصالح بعد مع فكرة الدولة السياسية، وهو في الوقت ذاته لم يحل الكثير من الإشكاليات المرتبطة بهذه الفكرة والمتعلقة أصلاً بقضايا يعتقد هذا "الوعي" بأنها في مركزه الأيديولوجي، بمعنى أنها بحاجة لكثير من التفكير وربما الفتاوى التي ستخرج عن نطاق دائرة صناعة القرار المحلي لتصيب امتداده الأيديولوجي الخارجي وارتباطاته الإقليمية.

حقيقة الأمر أن الظروف السياسية والميدانية التي ألزمت "حماس" بدخول معترك الانتخابات التشريعية لم تمس بأي حال من الأحوال جوهر تناقضها المركزي واختلاف رؤيتها مع الحركة الوطنية ومع المشروع التحرري الوطني. وبقليل من التنظير بدأت "حماس" تحضر لدخول معترك المؤسسة الرسمية الفلسطينية التي كانت ولأكثر من عقد تشكك في شرعيتها. وللمفارقة فإن هذه المؤسسة، وتحديداً المجلس التشريعي، سيكون مصدر شرعية "حماس" الرسمية. بعبارة أخرى فإن "حماس" رفعت شعار المشاركة السياسية في مؤسسة لم تتصالح مع فكرة وجودها، قافزة عن السنوات العشر التي كانت تشكك فيها بشرعية هذه المؤسسة. بدلاً من النقاش الداخلي المعمق للتصالح مع هذه المواقف التي كانت في جوهر مشروع "حماس"، انشغلت الحركة وفي خطوة مفاجئة في تبرير مشاركتها في الانتخابات التشريعية الثانية، للدرجة التي صار عقد هذه الانتخابات مطلباً "حمساوياً" في كل حوارات الفصائل.

كتب إسماعيل هنية في مقالة نشره في تموز ٢٠٠٤ بعنوان "المناعة الوطنية" إن: "الشعب لم يعد مستعداً لقبول نتائج لانتفاضته لا تعكس إرادته السياسية والمدنية"، وخلاصة هنية الذهبية ستكون بعبارته القائلة إن "المشاركة (في الانتخابات) ليست منَّة ولكنها حق"[١١] طبعاً مثل هذا الحديث تجاوز ببساطة وبلا مناقشة مفهوم الانتخابات وشرعيتها والقوانين المؤسسة لها والتي كانت موضع تشكيك، إلى كونها، أي تلك الانتخابات، حق، وهذا صحيح رغم كل شيء.

الأكاديمي من "حماس" محمد المدهون نشر مقالاً في صحيفة "القدس العربي" حول وجوب مشاركة الحركة الإسلامية في العمل المجتمعي. يبدأ المدهون بمناقشة عجز الحركة الإسلامية عن التفاعل مع المجتمع المدني، الخلاصة التي يريدها المدهون، الذي تم اختياره من رئيس الوزراء إسماعيل هنية ليكون رئيس ديوان مكتبه، هو وجوب انخراط الحركة الإسلامية في العمل المجتمعي والعمل

على تغيير ممارسات السلطة التنفيذية عبر ما يسميه "الجهاد المدني" وبعد ذلك يتساءل المدهون "هل الإسلاميون جاهزون ويمتلكون الخبرة والقدرة على إحداث الإصلاح لو تبوؤا سدة الأمر؟" الإجابة التي يقترحها المدهون هي وجوب أن يستعدوا لذلك لا محالة.[١٢] من جانبه سيكتب عضو القيادة السياسية في الحركة عدنان عصفور بعد ذلك بقليل أنه لا يكفي "حماس" أن تكون الرائدة في العمل الكفاحي والعمل الخيري ولا يكفيها نزاهتها وسمعتها الطيبة، فالشعب الفلسطيني يريد منها المزيد ، فهي "محمولة إلى المشاركة السياسية".[١٣]

غير أن واحدة من أكثر هذه المطارحات الفكرية نفاذاً في أوساط قيادة الحركة هي تلك الرسالة العلمية التي أعدها الناطق باسمها في غزة، مشير المصري، والذي سيصبح لاحقاً ممثلاً عنها في البرلمان، والتي حاز عنها على درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بغزة.[١٤]

رسالة المصري المتمحورة حول التعددية والمشاركة السياسية في الإسلام تخلص إلى مجموعة خلاصات تقود وتنصح بوجوب المشاركة في الانتخابات وأن من واجب الحركة الإسلامية الاهتمام بإدارة شأن المسلمين. لكن الخلاصة الأهم في بحث المصري الذي يغوص في التاريخ الفقهي والسياسي الإسلامي لصوغها هي قوله: "إن المشاركة في المجالس النيابية تنسجم ومبادئ الإسلام الحنيف من مراعاة التدرج في التغيير، والواقعية في طرح الإسلام كبديل، كما أنها تتواءم وقواعد الشريعة ومقاصدها". كما يخلص كتيب صدر عن الحركة الإسلامية في الخليل بعنوان "حكم المشاركة في المجلس التشريعي الفلسطيني (دراسة فقهية)" إلى أن الدعوى للمشاركة في المجلس التشريعي واجبة، فكما يسعى المسلم أن ينكر ما يخالف الشرع في البيت والعمل والشارع والمسجد، فكذلك يمكنه إنكاره في المجالس التشريعية أو البرلمانية، بل إن الإنكار فيها أجدى وأبعد أثراً في الناس والمجتمع. والخلاصة إن واقع الحركات الإسلامية يتطلب منها حسن الاستفادة من النظم القائمة لتحقيق بعض المنجزات لدعوة الإسلام ودعاته، أو حماية الدعوة من الفناء والهلاك.[١٥]

مرة أخرى غاية كل هذا النقاش وهذه المطارحات لم تكن وضع مواقف الحركة على مشرحة التحليل ومعالجة مواقف الحركة الكلاسيكية والتي شكلت مادتها الإعلامية على مدار السنوات الثمانية عشرة من عمرها حتى مطالع ٢٠٠٥، بل سعى هذا النقاش واجتهدت هذه المطارحات إلى تبرير خوض الحركة للانتخابات دون المساس بالأسئلة الكبرى التي تطرحها هذه المشاركة والتي تمس "عقيدة" الحركة. وهنا كمنت مشكلة حماس الأساسية.

ولا يمكن للدراس أن يفوته أن هذا التحضير للمشاركة في الانتخابات بدأ بظهور موجة من الانتقادات الواسعة للسلطة على فسادها المالي والإداري وهو ما لم يكن، أي هذا الانتقاد، ضمن أجندة حماس في مجابهة السلطة. إذ إن كل هجوم "حماس" السابق على السلطة كان يرتكز على الطعن بشرعيتها كأحد نتائج "أوسلو" إلى جانب انتقاد علاقتها الأمنية بإسرائيل. لكن ومنذ العام

٢٠٠٣ بدأت "حماس" توجه سهام انتقاداتها إلى طريقة إدارة السلطة. وهي بذلك تخطت مقولتها السابقة حول "شرعية السلطة" إلى مقولة أخرى حول "سبل إدارة السلطة". وإذا كان في هذا من تحول فهو يعني تأقلم "حماس" مع فكرة وجود السلطة بدليل أنها معنية بإصلاحها. لكن ما لم تنتبه إليه "حماس" هو أنها لم تتصالح بعد أيديولوجياً مع اشتراطات واستحقاقات "وجود السلطة".

هذا التناقض كان في صلب المساجلات بين الرئاسة والحكومة، بين التيار الوطني الذي تتزعمه "فتح" و "حماس". "حماس" أرادت أن تتمتع بالفاكهة دون أن يكون عليها لزاماً أن تتسلق الشجرة. في مقابل ذلك فإن قراءتنا السابقة أوضحت كيف أنه كان على حركة التحرر الوطني الفلسطيني أن تنخرط في العمل الدبلوماسي والسياسي كطريق لتحقيق غاياتها النضالية، ولم يكن قبولها بالحل السلمي إلا سبيلاً للوصول لتحقيق الكيانية السياسية الفلسطينية التي بدورها ليست إلا محاولة لإعادة الاعتبار للوطن الضائع وتجسيداً لفكرة وجود دولة فلسطينية ولو على شبر من فلسطين. بمعنى أن حركة التحرر الوطني الفلسطيني لم تسعَ للسيطرة على مؤسسات الدولة بل كان همها هو خلق هذه المؤسسات كنواة وبؤرة عمل لتحقيق المصالح الوطنية، وخلقها من لاشيء. في المقابل، فإن "حماس" التي طعنت في شرعية هذه المؤسسات وشككت في أهليتها ومنافعها الوطنية وجدت نفسها فجأة تتسلم دفة من دفف القيادة في هذه المؤسسات. مرة أخرى هذا الوضع عمق من أزمة "حماس" مع النظام السياسي ولم يساهم في حله كما يعتقد الكثيرون، وهو ما عكس نفسه فيما آلت إليه الأوضاع الداخلية الفلسطينية في كانون الأول ٢٠٠٦ وكانون الثاني ٢٠٠٧ حين وصل الأمر لحد التصادم بالسلاح، وهو ما كان يعتقد أنه خط أحمر لا يمكن تجاوزه.[١٦]

في اللحظة التي تتصالح فيها "حماس" مع فكرة وجوب تجسيد الكيانية الفلسطينية والسعي إلى تحقيق هذه الكيانية بكافة السبل ولو اقتضى الأمر الجلوس مع العدو، وهو ما فعلته قيادات "حماس" في الثمانينيات، يمكنها فقط فهم المحركات والدوافع التي صاغت الخطاب التحرري الوطني الفلسطيني الذي بدخول "حماس" في العملية الديمقراطية الفلسطينية وترأسها للحكومة صارت جزئياً مركباً من مركباته. ولم يكن وصول "حماس" للحكم لولا العملية الديمقراطية التي هي نتاج وتطور طبيعي لمسار تطور الحركة الوطنية.

وبكلمة مختلفة فإن "حماس" لم تتجاوز بعد معضلة الحل التاريخي (تحرير فلسطين الانتدابية) والحل المرحلي (القبول بدولة فلسطينية على الأرض الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧)، وهي مترددة وغير حاسمة بهذا الشأن. فالإشارات الكثيرة التي تصدر من قيادتها منذ اللحظات الأولى لنشوء الحركة يتجاذبها تناقض وعدم استقرار في الرؤية. فـ"حماس" تعرف، كما تدل على ذلك تصريحات قادتها، أن أعمالها المسلحة لن تستطيع تحقيق هذا الحلم، وبالتالي وضمن عدم اليقين هذا كانت تخرج من قيادات "حماس" تصريحات كثيرة تتحدث عن إمكانية القبول بالحل المرحلي في حال انسحبت إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة. والملاحظ أن "حماس" في الفترات الأولى

التي سبقت الشروع في عملية السلام كانت أكثر استعداداً للتعاطي مع الحل المرحلي وأن جاذبية مثل هذا الحل بالنسبة لقيادة الحركة خفت مع انطلاق قطار التسوية السياسية. يمكن القول إن "حماس" أحست أن إعادة إنتاجها لمقولات الحل المرحلي التي تسربت في خطاب قادتها قد يجعل منها نسخة متطابقة مع منظمة التحرير وبالتالي تخسر تميزها، وعليه رأت أن تعيد التأكيد على خصوصيتها في أنها حركة مقاومة تهدف إلى تحرير الأرض الفلسطينية كاملة.[١٧] ما أقترحه في هذا السياق هو أن قادة "حماس" في تلك الفترة كانوا جادين في مشروع طرح فكرة الحل المرحلي. ومع توقيع "أوسلو" وقدوم عرفات إلى غزة في تموز ١٩٩٤ صار لزاماً على "حماس" أن تعود إلى مربعها الأول والتركيز على الحل التاريخي. ومنطق ذلك أن موافقة "حماس" على الحل المرحلي كان سيعني التماهي مع مشروع السلطة الوطنية بوصفها نواة الدولة المقبلة، وبالتالي المقامرة بفقد شرعية وجود الحركة وتميزها[١٨]. ففي مقابلة مع الشيخ ياسين أجرتها معه صحيفة "النهار" المقدسية في ٣٠/ ٤/ ١٩٨٩م قال: "إن الدولة الفلسطينية يجب أن تقوم على أي شبر من فلسطين نحرره. ولكن دون أن نتنازل عن باقي حقوقنا".

أول إشارة وردت من قيادة الخارج بخصوص الحل المرحلي جاءت من عمان على لسان محمد نزال في كانون الأول ١٩٩٣ حينما أعرب عن استعداد الحركة للقبول بالحل السلمي مقابل انسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة العام ١٩٦٧، غير أن نزال وضع الشرط الذي مازالت "حماس" تتمسك به حتى الآن والقاضي بأن لا يلزم ذلك الحركة بالاعتراف بإسرائيل.[١٩] وبعبارات موسى أبو مرزوق فإن تحفظ "حماس" ليس على الحل المرحلي بل على "ما يرافقه من استحقاقات".[٢٠] وبالطبع هذه الاشتراطات تشمل الاعتراف بإسرائيل. وبنفس المعنى قال أبو مرزوق "نحن في الحركة أوضحنا مراراً أننا نقبل بالهدنة إذا انسحبت إسرائيل من الضفة بما في ذلك القدس الشرقية"[٢١].

وفيما يشبه الموافقة الضمنية على فكرة الحل المرحلي لتحرير فلسطين، فإن قادة الحركة يعتقدون بأن ما يطرحونه من فكرة التهدئة وعقد الصلح والهدنة يتميز عما طرحته منظمة التحرير الفلسطينية من برنامج مرحلي بعدم تنازله عن باقي فلسطين. إن موقف "حماس" هذا يتطابق في الكثير من جوانبه، رغم اختلاف الصياغات اللغوية، مع البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية لسنة ١٩٧٤م بخصوص إقامة الدولة الفلسطينية على أي شبر يحرر من فلسطين. غير أن "حماس" تصر كثيراً على التفريق بين ما تقبل به وبين ما قبلت به القوى الوطنية. فالصلح مع إسرائيل ليس اعترافاً بها كما تعتقد "حماس". ف"حماس" ظنت أنها تستطيع تجاوز هذه الخلافات والقفز في القاطرة، وهنا مكمن الأزمة، وبالمقابل لم ترد "حماس" أن تفتح حقيبة الأسئلة تلك في حواراتها مع القوى الوطنية، ولو أنها بدلاً من التنظير لحقها في المشاركة في الانتخابات، وهو حق كفله الدستور ولا نقاش حوله، عملت على التصالح مع المحددات المركزية التي حكمت مسيرة التحرر الوطني الفلسطيني لكانت وفرت على نفسها وعلى مستقبل الشعب الفلسطيني الكثير.

ملاحظة ختامية تستحق التأصيل والبحث تتعلق

بالعملية الديمقراطية الفلسطينية ولصيقة بالأزمة التي يمر بها الشعب الفلسطيني وبالنقاش السابق. المتتبع لتقارير المراقبين الدوليين حول الانتخابات لا يملك إلا أن يذهب للقول بأن الشعب الفلسطيني بمؤسساته صار في مصاف الدول الديمقراطية الحقيقية في العالم، وربما كانت السلطة الوطنية هي الكيان العربي الوحيد الذي أمكن نعته بالديمقراطي[٢٢]، الأمر الذي لم ينكره أعداء الشعب الفلسطيني وإن كانوا أنكروا نتائجه. غير أن دارسي الديمقراطية يقولون إن الديمقراطية أكبر بكثير من "صندوق الاقتراع". بكلمات مختصرة صحيح أن الشعب الفلسطيني أفلح في جلب أول تغيير حكومي عربي عبر صناديق الاقتراع، لكن التجاذبات الداخلية الفلسطينية وأدت "قيمة" هذا التغيير وقتلت أفق نموه. والثابت في ذلك أن الديمقراطية الفلسطينية فشلت في اجتياز أول اختباراتها: المقدرة على التحالف البرلماني. إن قيمة الديمقراطية تكمن في "إمكاناتها" وليس في "حتميتها". إن تسلط حزب واحد على البرلمان هو ذاته الذي جعل من إمكانات العملية الديمقراطية معدمة، وعليه لم يكن غريباً أن تفشل كل مساعي تشكيل حكومة جديدة تخرج بالشعب الفلسطيني من عنق الزجاجة. والديمقراطية إذا كانت قبل كل شيء وبعده قيماً وممارسة وليس نتيجة فقط، فإنها أيضاً تفتح الفرص أمام المشاركة ولا تغلق أبوابها.

والتفاصيل تحمل لنا الكثير من المفاجآت، لكنها تشير إلى ملاحظة جديرة بالتأمل تقول **إن الشعب الفلسطيني الذي أنتج هذه الديمقراطية فشل في "ترجمتها" ديمقراطياً**. بالطبع هناك أسئلة كبيرة تدور في رحى هذه الطاحونة حول إمكانات الدمقرطة في سياقات غير سيادية أو في سياقات منقوصة السيادة مثل السياق الفلسطيني، وفي هذا اختلف منظرو "الدمقرطة" وتباينت آراؤهم، لكن المحقق في الحالة الفلسطينية أن الشعب الفلسطيني بحاجة للديمقراطية حتى في تنظيماته الوطنية ومؤسساته كافة، لأن النضال الوطني يجب أن يكون ديمقراطياً حيث تتوفر له فرصة التعبير أكثر عن طموحات الشعب ولا تترك مساحة للمزاجات الفردية للتحكم بعملية التحرر أو بالمصالح العليا، والأهم من كل ذلك أنها تساهم في تحسين صورة الفلسطيني المناضل دفاعاً عن حقوقه الوطنية. ليس هذا ترفاً، ولا هو من باب الشيء بالشيء يذكر. فالتيار الوطني التحرري مارس أشكالاً راقية من المشاركة السياسية عبر مؤسسات منظمة التحرير وإن كانت بأشكال لا يمكن نعتها بالديمقراطية الكاملة عبر نظام المحاصصة وتمثيل المنظمات الشعبية والاتحادات النقابية وغيرها، لكنها أشكال مكّنت من تحقيق الإجماع الوطني وساهمت في حشد طاقات الشعب في كافة أماكن تواجده.

إن التيار الوطني مدعو للمحافظة على منجزه الديمقراطي والعمل على تطويره وتفعيله بكثير من الطرق، و"حماس" تحمل عبئاً في ذلك بوصفها أول من جنى (على الصعيد الفصائلي) ثمار هذا المنجز دون أن يكون لها دور في خلقه إلا عبر المشاركة. لتحقيق ذلك يجب التمعن أكثر في الفرص التي تتيحها العملية الديمقراطية لا الانغلاق على ما توفره من مكاسب. فهي أبعد من أن تكون مكاسب فصائلية. كما يجب أن ينظر إليها بوصفها ركيزة من ركائز بناء المؤسسة الوطنية القادرة على إدارة دفة الصراع لنيل الحقوق وتحقيق

المطامح الوطنية.

بعيداً عن سيناريوهات الحل الذي ستحمله الأيام المقبلة للأزمة الداخلية الفلسطينية، أكان انتخابات مبكرة، أم حكومة ائتلاف أم وحدة وطنية أم حكومة طوارئ أم حكومة خبراء، فإن استقرار العلاقة الفلسطينية الداخلية يقتضي اندماج "حماس" الكامل في النظام السياسي وتفهمها لمحددات حركة التحرر الوطني الفلسطيني والتي تم صوغها عبر عقود من الكفاح المسلح والنضال الشعبي والدبلوماسية، واستكمالاً لهذا يجب التوصل لوفاق وطني شامل لا يُبنى على صفقات فصائلية بل يستمد شرعيته من شرعية التاريخ التحرري الفلسطيني ومن انتسابه للمصالح العليا للشعب. إن أخطر ما جلبته الانتخابات التشريعية الثانية أن الفلسطينيين ولأول مرة أدركوا أنهم لم يعودوا يتحدثون بصوت واحد، وأنهم لم يعودوا قادرين على إقناع أنفسهم أولاً والعالم ثانياً بأن لديهم جملة من الحقوق والمطامح يناضلون من أجلها وهم بحاجة لدعم الأصدقاء والأنصار للانتصار في معركتهم.

اقترحت هذه الدراسة الرجوع إلى المحددات الأربعة التي ناقشتها والتي كانت في صلب وعي حركة التحرر الوطني الفلسطيني لطبيعة الصراع ولرغبات الشعب الفلسطيني ولإمكانيات تحقيق تلك الرغبات وسبل إنجاز المشروع الوطني برمته. وتأسيساً عليه فإن انتماء المصالح العليا للشعب الفلسطيني لقضيته الوطنية واستلهامه لمقاومته ومواقفه لابد أن ينبع من تراكم خبرات الحركة الوطنية على مدار عقود النضال الوطني الفلسطيني.

المراجع

أبو العمرين، خالد، ٢٠٠٠. حماس: حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين، مركز الحضارة العربية، القاهرة.

أبو مرزوق، موسى، ١٩٩٨. "حوار مع د. موسى أبو مرزوق"، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد ١٨، ربيع ١٩٩٨ (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ص ١٠٠-١٠٤).

برتران، موريس، ١٩٩٤. الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد، (ت. لطيف فرج)، دار المستقبل العربي، القاهرة.

الحروب، خالد، ١٩٩٧. حماس: الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

الحسن، خالد، ١٩٨١. فلسطين وأوروبا: دبلوماسية المواجهة، دار الكلمة للنشر، بيروت.

حوامة، نايف وعبد الكريم، قيس، ٢٠٠٢. البرنامج المرحلي ١٩٧٣-١٩٧٤: صراع وحدة في المقاومة، شركة دار التقدم العربي، بيروت.

زقوت، ناهض (محرر)، ٢٠٠٠. خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، غزة.

صايغ، يزيد، ٢٠٠٢. الكفاح المسلح والبحث عن دولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٩-١٩٩٣، (ت. باسم سرحان)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

المدهون، محمد، ٢٠٠٤. "هل القوى الإسلامية عاجزة عن المشاركة الاجتماعية الفاعلة" القدس العربي، (٢٧/ ٧/ ٢٠٠٤).

المصري، مشير، ٢٠٠٦. المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة: دراسة فقهية مقارنة، مركز النور للبحوث والدراسات، غزة، (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة).

Baker, James A. & Hamilton Lee A. 2006. The Iraq study Group Report, vintage Books, New York ((December 2006

Tilly, Charles.1985. 'War Making and State Making as Organized Crime', in P. B. Evans, D. Rueschemeyer and T. Skocpol (eds) Bringing the State Back In, pp. .Cambridge University Press, Cambridge .191-169

Tilly, Charles (ed.), 1975. The Formation of National States in Western Europe, Princeton University Press, Princeton, NJ

الهوامش

١ يضع مثلاً تقريراً أمريكياً صدر في ديسمبر من العام الماضي ٢٠٠٦ القضية الفلسطينية في طليعة القضايا التي يرتبط حل الأزمات في الشرق الأوسط بحلها. (Baker & Hamilton 2006)

٢ مثلاً تعرف حماس نفسها في المادة الثانية من ميثاقها بأنها "شعبة من شعب الإخوان المسلمين" وهي بالتالي ومع الاحتفاظ بخصوصيتها الفلسطينية إلا أنها جزء من سياق أكبر يكون للتنظيم العالمي للإخوان بوتقته الأوسع. ويرى أبو العمرين، (٢٠٠٠) أحد قادة الإخوان في غزة، بأن وجود الإخوان في فلسطين ليس إلا تطوراً طبيعياً لاهتمام الحركة الأم الموجودة في مصر بالقضية الفلسطينية. لذا لم يكن مستغرباً الاحتفال والتهليل الذي قُوبل به فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية من قبل جماعات الإخوان في القاهرة وفي عمان وحتى في باكستان.

٣ تشتمل أوراق العمل المقدمة في الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين" التي نظمها المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني في غزة ٢-٤ تموز ٢٠٠٠، على مداخلات مختلفة حول نشوء ومعتقدات التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية.

٤ على سبيل المثال، فقد كلف الموقف الذي اتخذته منظمة التحرير بدعم الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ غالياً وأضر كثيراً بمصالح الجالية الفلسطينية في الكويت وفي تدفق أموال الدعم العربية للمنظمة.

٥ يزيد صايغ ، ٢٠٠٢

٦ حول تطور فكرة الحل المرحلي أنظر حوائمة وعبد الكريم ٢٠٠٢ ، خصوصاً الصفحات ٢٢-٥١.

٧ يلاحظ الدارسون بأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تبني علاقتها مع التجمعات الفلسطينية في الخارج بوصفها علاقة مؤسسات الدولة بمواطنيها. إن ما يسميه البعض النزعة "الدولانية" مثل يزيد صايغ (٢٠٠٢) لدى منظمة التحرير والتي تجسدت في بناء المدارس والمستشفيات وإدارتها وتحصيل الضرائب من العاملين الفلسطينيين في بعض البلدان العربية وما شابه ليس إلا صورة أخرى من صور التوق الفلسطيني إلى اعادة الاعتبار إلى حياتهم "المدينية" والسياسية التي ضاعت تحت ركام النكبة.

Tilly, 1975&1985 8

٩ كتب خالد الحسن كتاباً حول علاقة فلسطين بأوروبا تحت عنوان : دبلوماسية المواجهة. (١٩٨١)

١٠ مقتبسة في برتران الأمم ١٩٩٤، صفحة ٩

١١ إسماعيل هنية، "المناعة الوطنية" ١٧/ ٧/ ٢٠٠٤" على الرابط التالي:
http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar/2004/haneyah2.htm (آخر دخول ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، الساعة ٥٠ : ٢٠)

١٢ محمد المدهون، ٢٠٠٤

١٣ عدنان عصفور "هل تسعى حماس للسيطرة على السلطة بانقلاب عسكري؟! موجود على الرابط التالي
http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar/2005/adnann.htm (آخر دخول ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٦، الساعة ٩:٣٢)

١٤ مشير المصري، ٢٠٠٦

١٥ حكم المشاركة في المجلس التشريعي الفلسطيني (دراسة فقهية) صادر عن الحركة الإسلامية في الخليل، بلا تاريخ ولكن من المؤكد أنها نشرت وزرعت في النصف الأخير من العام ٢٠٠٥.

١٦ ذكر تقرير أصدرته الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن "أنه منذ بداية كانون الأول ٢٠٠٦ وحتى تاريخ ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٦ قتل ٣٤ مواطنا على خلفية الانفلات الأمني وغياب سيادة القانون، من بينهم ٢٦ قتلوا في قطاع غزة وثمانية قتلوا في الضفة، من بينهم سقط ١٨ مواطنا من بين هؤلاء على خلفية الاقتتال السياسي، فيما خلف هذا الاقتتال ٢٢٠ إصابة مختلفة. (جريدة الأيام، " في تقرير للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ٣٤ مواطناً ضحايا الفلتان الأمني.. الشهر الجاري" ، ٢٩ كانون أول، ٢٠٠٦)

١٧ غير أن البعض مثل الحروب (١٩٩٧) يعزو تصريحات بعض قادة الحركة حول قبولهم بالحل المرحلي إلى حقيقة أن هؤلاء القادة كانوا يعيشون تحت الاحتلال وبالتالي كان من الصعب عليهم التبشير بتدمير إسرائيل. ومثل هذا التبرير يضرب بعرض الحائط حقيقة أن إعلان حماس في ميثاقها (والذي نشر أبان الاحتلال لغزة) تحدث عن وحدانية الأرض الفلسطينية وضرورة تخليصها من الحكم الأجنبي.

١٨ حماس من البداية حرصت على تقديم نفسها بديلاً عن منظمة التحرير، حتى أن محاولات حماس تشكيل ائتلاف حكومي مع الكتل البرلمانية تحطمت على صخرة رفض حماس الإقرار بتمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني. وضح ذلك في رفض الجبهة الشعبية، رغم توافقها على معظم بنود البرنامج السياسي المقترح للحكومة، الدخول فيها. لم تفهم حماس أهمية منظمة التحرير فحسب بل لم تتفهم حساسية القوى الوطنية لمثل هذه النقطة.

١٩ تصريحات محمد نزال في صحيفة الرأي الأردنية ٣١/ ١/ ١٩٩٣ نقلاً عن رويترز

٢٠ في الحروب، ١٩٩٧، صفحة ٨٦

٢١ موسى أبو مرزوق، ١٩٩٨

٢٢ بالطبع هناك دول عربية مثل لبنان والأردن والمغرب تصنف مقارنة مع بقية الدول العربية بوصفها تمارس نوعاً من الديمقراطية ألطف من غيرها، ودول أخرى تجري انتخابات دورية مثل مصر وأخرى حديثة العهد بالعملية الانتخابية ولو على مستوى المجالس النيابية والتشاورية.

حركة حماس: بين الهوية الوطنية والخطاب العقائدي

بيسان عدوان*

اعتمدت حركة حماس منذ نشأتها، على برامج وشعارات وخطاب سياسي، اتسم في كثير من الأحيان بالواقعية السياسية في التعامل مع الحقل السياسي الفلسطيني منذ تشكيلها في أواخر الثمانينيات وصولاً إلى تشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة. ومع التأكيد على خصوصية الحالة الفلسطينية، وبالتالي خصوصية الحركة الإسلامية في فلسطين، وما تفرضه من تحولات في إستراتيجيتها وآليات عملها وأدواتها داخل الواقع السياسي الفلسطيني، فإن الحركة الإسلامية بعمومها في الوطن العربي وخارجه تشهد منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي مراجعات داخلية واسعة تشمل الأساليب والإستراتيجيات والمفاهيم والأفكار. تفاعلت هذه النقاشات وحميت مع المناخات والمتغيرات الدولية والإقليمية التي نجمت عن أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١والتي هدفت، أي تلك المناقشات إلى الخروج بصيغ جديدة تقترب من الواقع تفاعلاً وتعايشاً بكل تعقيداته وتداخلاته وتناقضاته.[١]

في سياق ذلك الاقتراب، بدت بعض هذه الحركات متفاوتة تبعاً لدرجة النضج والاشتباك مع الواقع، متحولة من السرية إلى العلنية، ومن الانغلاق إلى الانفتاح، الذي أفضى إلى مزاوجة النشاط الاجتماعي بالفعالية السياسية معاً. صاحب كل هذه استعداد واضح للمساومة الفكرية مقابل التحقيق والاعتراف السياسي. اتضح هذا التحول في موقف تلك الحركات من الديمقراطية، والمشاركة السياسية في مؤسسات الدولة على قاعدة التعددية، حيث أرتأت بعض

* باحثة فلسطينية في المنظمة العربية لمناهضة التمييز في القاهرة

الحركات الإسلامية الدخول إلى العمل السياسي في إطار التقنين الدستوري والشرعية السياسية التي وصفتها وتصفها بـ"العلمانية".

لا تبدو حركة الإخوان المسلمين في فلسطين ومنها حركة حماس خارج هذا السياق، وإن اختلفت الخصوصيات، فمنذ دخول "حماس" الحقل السياسي الفلسطيني لم تكف عن التحول والتكيف النسبي في الأداء مع المتغيرات والوقائع المستجدة، فقد مرت الحركة بتحولات عديدة منذ نشأتها، أبرزها تشكيل حركة المقاومة "حماس" " كحركة "جهادية" سياسية، ومن ثم قبولها بالانخراط في العمل السياسي الفلسطيني في إطار التقنينات والمحددات القانونية والسياسية الحاكمة للحقل السياسي الفلسطيني[٢].

تظل الحركة الإسلامية حماس حالة فريدة ومعقدة وذات خصوصية تفرقها عن باقي الحركات الإسلامية في المنطقة خاصة الحركة الإسلامية في مصر، وحزب الله في لبنان. فهي مليئة بالتناقضات التي تفرضها وضعيتها الفلسطينية، فهي محافظة عقائدياً لكنها مستعدة، كما أثبتت التجارب، أن تبدي مرونة وبرغماتية سياسية تتجاوز عقائديتها؛ وهي تؤمن بالجهاد/ المقاومة، كحل وحيد لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وإقامة فلسطين المسلمة في الحدود التي حددتها الوطنية الفلسطينية، وفي الوقت نفسه تملك خيارات وبدائل سياسية يفرضها الواقع الفلسطيني وتتبناها القوى الوطنية من منطلقات علمانية كحل الدولة الفلسطينية ـ فحسب ـ على حدود الـ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، وعمل المقاومة المسلحة في حدود تلك الأراضي، ووقفها إذا استدعى الأمر ذلك، وعقد هدنة مع الاحتلال، أو التفاوض مع الدولة العبرية عبر وسطاء.

مع إعلان "حماس" مشاركتها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، وفوزها بأغلبية برلمانية ومن ثم تشكيلها للحكومة الفلسطينية، دشنت الحركة مرحلة جديدة من العمل السياسي الفلسطيني سمته الرئيسة بروز التيار الديني وامتداد نفوذه وصعوده للمشاركة في قيادة النظام السياسي الفلسطيني ولكن برؤية وأساليب وأدوات وطنية، وفقاً لشعار ضمني "الغاية تبرر الوسيلة" وهي الوصول إلى السلطة لأسلمة كل من المجال السياسي والاجتماعي/ الثقافي.

تقع "حماس" بين عالمين، حددا هويتها السياسية، وبين العالمين تكمن الإشكالية الثقافية لحماس، بل إن الصراع بينهما هو الذي سيحدد شكل حركة حماس وأثر مشاركتها على النظام الفلسطيني، وعليه فإن هذه الدراسة الورقة تحاول استكشاف الثنائيات المتعارضة والمتناقضة في بنية الحركة، عبر معرفة الهوية التي تشكلت منها، والهويات الأخرى التي أثرت في تشكيلها الخاص لأيديولوجيتها وسياستها وخطابها وسلوكها وتناقضاتها التي مرّت بها منذ نشأتها ووصولاً إلى ما آلت إليه، الأمر الذي يميط اللثام عن تلك المرونة والفاعلية السياسية لحركة حماس مع محيطها من موقع المعارضة تارة، ومن موقع السلطة تارة أخرى؛ مما يمكننا من فهم قدرة الحركة

السياسية على البقاء والهيمنة، وقدرتها على حل إشكاليات التعارض بين الأولويات الإسلامية والفلسطينية، الأمر الذي سيحمل في طياته تحولات في رؤاها الإستراتيجية وبنية خطابها الديني. انطلاقاً من هذا يجب تأمل الهويات المكونة لـ"حماس" ومدى تأثير تلك الهويات في رؤيتها وبنيتها السياسية، وهل لذلك من تأثير في تحولات الحركة منذ نشأتها وصولاً لسيطرتها على النظام السياسي الفلسطيني؟. وإذا ما صح ذلك، فهل ستجنح "حماس" نحو مواقف أكثر واقعية في الشأن الفلسطيني، وكيف يمكنها الجمع بين أيديولوجيتها الدينية، وأهدافها السياسية الوطنية.

الهوية الفلسطينية بين الوطنية والدينية

تشكلت الهوية الوطنية الفلسطينية من خلال المواجهة "العربية - الفلسطينية" مع الحركة الصهيونية والدولة العبرية من جهة، ومن خلال الحركة العربية وتطورها داخل مفهومي الوطنية والقومية، في فترة الحقبة الاستعمارية من قبل فرنسا وبريطانيا، ثم تكوينها لدول عربية مستقلة، وقد شكلت المفاهيم الإسلامية عنصراً ثانوياً في الهوية الفلسطينية. خلال هذه الحقبة منحت الهوية الوطنية الفلسطينية لأرض فلسطين الانتدابية التي حددتها اتفاقيات "سايكس بيكو" مكانة خيالية لوطن تاريخي.

كانت الزعامات الوطنية العربية الفلسطينية منذ سنوات العشرين معتدلة في توجّهها، وقد عبّرت عن أفكار الشعب الفلسطيني و تطلّعه الطبيعي نحو مسقط رأسه (فلسطين بكامل حدودها الانتدابية)، ثم جاءت منظمة التحرير الفلسطينية لتصبح الوريث لتلك التطلعات والساهر على تحقيق تلك الأهداف، وجعلت من الكفاح المسلح الطريق الوحيدة لتحريرها، وهو ما عبر عنه الميثاق الوطني الفلسطيني لسنة [٣] ١٩٦٨شكل الطرح الجديد للتيار الوطني بقبوله للحل القائم على مبدأ إقامة دولتين أرضيةً مواتيةً لنمو الجماعات الإسلامية، التي عارضت منظمة التحرير الفلسطينية، وقدمت رؤية جديدة للشأن الفلسطيني. وتم خلال ذلك استخدام العاطفة الدينية لإعادة صياغة الأفكار الوطنية الفلسطينية، وتم بذل جهد من أجل السيطرة على الجماهير الفلسطينية من خلال تغلغل النفوذ الاجتماعي - السياسي داخل الاراضي المحتلة، والسيطرة على الجماعات السياسية الفلسطينية.[٤]

وعلى غرار حركة الإخوان المسلمين الأم، تبنت تلك الحركات، لا سيما حركة الإخوان المسلمين في فلسطين الأفكار والمفاهيم نفسها التي ترفض القومية والدولة القومية٥ باعتبارها قيمة علمانية أجنبية دخيلة صممت لكسر الوحدة الإسلامية من أجل الاستيلاء على الأرض الإسلامية، والتزمت بتعاليم حسن البنا مؤسس الحركة حول القومية، وصورت المشكلة الفلسطينية وإقامة إسرائيل من خلال منظور إسلامي مؤكدةً على (إسلامية القضية الفلسطينية) مصورةً الصراع العربي - الإسرائيلي على أنه صراع ديني -

ثقافي، وأظهرت ضياع فلسطين على أنه عارض أساسي من أعراض ضعف العالم الإسلامي، فبعودة العرب إلى الإسلام، ومن ثم إقامة الدولة الإسلامية التي تتخطى القوميات، يكون من الممكن هزيمة الصهيونية.[٦]

امتنع الإخوان المسلمون في فلسطين عن المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، معللين ذلك بأن مهمة الدولة الإسلامية هي تحرير فلسطين، وأن عليهم تمهيد الأرض لذلك عبر الدعوة لعودة المجتمع إلى الإسلام، لذا قاموا بتكوين شبكة من المؤسسات الدينية في الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل على ذلك الهدف، إلاّ أن الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي على الأرض حفّزهم على الابتعاد عن الرؤية العقائدية، والاقتراب من الواقعية السياسية عبر تشكيل هوية ذات خصوصية. كان مرد هذا التحول عاملين: أولهما – القوى الوطنية التي قامت بتشكيل هوية فلسطينية تقوم على تحرير فلسطين؛ الكفاح المسلح ضد إسرائيل وإقامة دولة فلسطينية، وثانيهما – تراجع منظمة التحرير الفلسطينية عن تحقيق ذلك الهدف، فكان أن سوّق الإسلام السياسي الخيار الإسلامي بوصفه الحل للأزمة الوطنية. وليس قول أحمد ياسين: إن إقامة هذه الدولة شرط مسبق لتحقيق النموذج الإسلامي الشامل"[٧]، إلاّ تبنياً لفكرة الدولة القومية وفق الرؤية الوطنية الفلسطينية، ويجب أن ينظر إليه كجزء من تحول الحركة من المثالية إلى الواقعية. كان هذا أول التحولات التي شهدتها حركة الإخوان المسلمين في فلسطين، ومع اندلاع الانتفاضة الأولى في قطاع غزة و الضفة الغربية في كانون الأول ١٩٨٧، ظهرت حركة حماس بتصوراتها وسياساتها المختلفة، واضعةً نصب عينيها الهدف الوطني (تحرير فلسطين كاملة، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس)، وقد أعطت الحركة تفسيراً جديداً إسلامياً للنهج والعمل الوطني الفلسطيني، باستخدام المرادفات نفسها التي ميّزت العمل الوطني منذ الستينيات، مثل: المقاومة المسلحة لتحرير فلسطين كاملة، أي بحدودها الانتدابية، وإقامة الدولة الفلسطينية، وأكسبتها أهمية دينية "مقدسة"[٨]. استوعبت "حماس" الخطاب الوطني والأيديولوجي، ودمجت كلاً من الهويتين الإسلامية والوطنية في عملها، فقد تبنت الحركة شعارات وطنية فلسطينية، كجزء من تحولها، لكنها أضفت عليها صبغة إسلامية، فإلى جانب تبنيها لتعريف وحدود فلسطين، كمحدد وطني، تبنت شعارات وطنية فلسطينية كجزء من تحولها، وأضفت عليها معاني إسلامية[٩].

"حماس" بين الهوية الوطنية والإسلامية

شكل ميثاق "حماس" القاعدة الرئيسة لمشروع الحركة السياسي ذي المرجعية الدينية على أرضية المقاومة، وحدد الميثاق إنشاء دولة إسلامية على جميع أرض فلسطين، واعتبر أن أرض فلسطين "وقف" إسلامي، وأشار إلى أن الجهاد هو الطريق الشرعية الوحيدة لتحرير فلسطين بأكملها، وهو فريضة على كل مسلم

ومسلمة[١٠]. وسعت الحركة بذلك إلى توطيد شرعيتها من خلال الأهمية الدينية للكفاح المسلح ببعده الإسلامي (الجهاد) والتاريخي، ومن خلال اعتبار نفسها حلقة في سلسلة الجهاد ضد الصهيونية وإسرائيل؛ للدفاع عن فلسطين رابطة "الجهاد" بالولاء الديني[١١] من خلال قولها: " إن التنازل عن جزء من أرض فلسطين بمثابة التنازل عن جزء من الإسلام، لذلك فإن الكفاح المسلح هو واجب ديني وهو الطريق الوحيدة لتحرير فلسطين بكاملها"[١٢]. وقد ادعت الحركة الإسلامية حماس أن قرار الحركة "بالعمل المسلح" الإسلامي هو الذي أشعل الانتفاضة الأولى، وبعد فترة قصيرة شرعت الحركة في إعادة كتابة تاريخها وتاريخ "المجمع الإسلامي" المنبثقة عنه حتى الانتفاضة الأولى[١٣]، حيث أرجعت بداية حركة حماس إلى فترة الثلاثينيات وجهاد الشيخ عز الدين القسام أي ما قبل ظهور منظمة التحرير الفلسطينية، في محاولة لإضفاء مسحة وطنية تاريخية على الحركة.[١٤]

منذ انطلاقتها عملت "حماس" على السيطرة على الشارع الفلسطيني، وطرحت نفسها بديلاً للحركة الوطنية الفلسطينية ورديفتها (منظمة التحرير الفلسطينية)، حتى ان هذا التحدي يمكن رده إلى الفترة التي سبقت الإعلان عن تشكيل الحركة حيث برز التحدي الإسلامي بشكل واضح من خلال انتخابات مجالس الطلبة والنقابات المهنية في الثمانينيات. وكانت الشهور الأولى للانتفاضة قد شهدت بداية انفصال "حماس" عن التيار الوطني وتأكيدها على تمايزها واختلافها عنه، ففي تلك الفترة أصدرت "حماس" بيانات مستقلة عن تعليمات القيادة الموحدة للانتفاضة التي تشكلت من ممثلين عن المجموعات الرئيسة في منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت قد تكللت كل محاولات استيعاب الحركة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بالفشل[١٥] لأسباب مختلفة ليست بعيدة عن رغبة "حماس" في تقديم نفسها كمشروع مختلف عن التيار الوطني. وكانت "حماس" قد حددت في ميثاقها أسس العلاقة مع منظمات وفصائل المقاومة الأخرى "ما دامت لا تعطي ولاءها للشرق الشيوعي، أو الغرب الصليبي"، بل وميزت في علاقتها ما بين المنظمات ذات الخلفية الإسلامية مثل "الجهاد الإسلامي" وغيرها من الحركات المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية ذات الأسس العلمانية، فمنها قريب من الدائرة الإسلامية (حركة فتح)، وأخرى تراها منفصلة بناء على الأسس الدينية، وتعتبرها من الحركات التي تعادي الإسلام (الجبهتان الشعبية والديمقراطية) ويجب تجنبهما وعدم العمل معهما أو التنسيق والتعاون أو مشاركتهما في الساحة الوطنية، أما علاقة الحركة مع منظمة التحرير الفلسطينية فقد حدد الميثاق الموقف منها ووضع حدوداً لإمكانية التنسيق والتعاون معها وفقاً لشروط ومحددات معينة متناسبة مع الدور الطليعي للحركة في قيادة العمل السياسي الفلسطيني وإصباغها بالشرعية الدينية. غير أن موقف حماس، وفقاً

لميثاقها، حمل الكثير من التناقض. فقد ذكرت المادة المتعلقة بذلك أن المنظمة: "من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة" ثم وصفت المادة المنظمة بالعلمانية بقولها: إن "المنظمة (تبنّت) فكرة الدولة العلمانية، والعلمانية مناقضة للفكرة الدينية، ومع تقديرنا للمنظمة لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية بتبني الفكرة العلمانية، وإسلامية فلسطين جزء من ديننا ومن فرّط في دينه خسر"، وبهذا فقد كشفت الحركة عن تطلعها لقيادة الشارع الفلسطيني بديلاً عن المنظمة، ودعت حماس إلى تحدّي منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها المرجعية الوحيدة الشرعية للشعب الفلسطيني التي قدمت مواقف سياسية تنازلية فيما عرف بـ

"مشروعات التسوية". [١٦]

"حماس" وتحولات الخطاب السياسي

بدأت عملية التحول في الخطاب السياسي لحركة حماس باتجاه الخطاب الوطني، منذ انخراطها في الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي، فقد أدى هذا القرار إلى اعتماد أساليب جديدة من التعبئة وأشكال التنظيم، وترتب عليه تنمية الاستعداد لدى قادة وكوادر حماس للتعرض للسجن، أو النفي، والتعرض لأشكال أخرى من القمع والإرهاب بما في ذلك الاستشهاد، وبالتالي قد أدى ذلك إلى الانخراط في الحقل الوطني الفلسطيني، والتفاعل مع القوى الفاعلة في هذا الحقل[١٧]. ومن هنا نجد أنه سرعان ما أخذ قياديو حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة باستخدام مفردات اللغة الوطنية التي شيدتها منظمة التحرير الفلسطينية في أواخر الستينيات وطورتها في السبعينيات، وبقيت مؤثرة حتى بعد قيام السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤.

مع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عقب إعلان المبادئ وتوقيع اتفاق أوسلو صار على حماس أن تضع نفسها في مجابهة الكيان الجديد. **رفضت الحركة فكرة المفاوضات وما تمخض عنها بشكل قاطع، وأكدت رفضها في بادئ الأمر؛ لأسباب شرعية دينية وعدم الاعتراف بإسرائيل كمغتصب لأرض إسلامية لا يجوز التفريط بها. وأشارت الحركة إلى أنها لا يمكن أن تشارك في أية عملية سياسية تستند إلى قرارات الأمم المتحدة، وأكدت عدم جواز الاتفاق مع العدو على أي جزء من أرض فلسطين لأنها أرض "وقف إسلامي"**.

غير أن الحركة سرعان ما أجرت عملية تكيّف في مواقفها بما يتواءم مع مصالحها؛ لتفادي التصادم الحاد مع السلطة الذي قد يضر ببنيتها التنظيمية. أدركت قيادة حماس مبكراً أنه لكي تصبح هذه الحركة طرفاً نشطاً في الساحة السياسية للسلطة الفلسطينية، عليها التعايش مع الواقع الجديد بكل إفرازاته دون أن يقتضي هذا أن تكون فاعلة في المؤسسات التابعة للسلطة أو تشارك رسيماً فيها. وعليه وبعيد المواجهة العسكرية مع الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية في غزة في تشرين الثاني ١٩٩٤ أو ما عرف بأحداث "مسجد فلسطين"، وبعد الاعتقال المتكرر لقياديي وكوادر

حماس إثر الهجمات داخل إسرائيل قبل اندلاع الانتفاضة الثانية، وبعد عدة مواجهات كانت تهدف السلطة الفلسطينية منها لتثبيت احتكارها وسيطرتها على الاستخدام الشرعي لوسائل العنف، بدأت حماس بالتأقلم مع قوانين اللعبة السياسية للحقل الوطني، وقد تضمن ذلك وقف العمليات ضد إسرائيل دون إذن من السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى إقرار حماس بوحدانية السلطة الفلسطينية، ومقابل هذا، أتاحت السلطة لحماس حيزاً واسعاً من الحركة؛ ما سهل مهمة حماس في أسلمة المجتمع الفلسطيني، من جانبها لم تتحرك السلطة لوقف مثل هذا النشاط طالما لم يشكل تهديداً لسلطة وشرعية السلطة الفلسطينية[١٨]. بكلمة أخرى أدركت حماس أن ما يمكن أن تفعله هو حماية نفسها وتجنب المواجهة والتوجه في المقابل نحو الهيمنة على المجتمع، الأمر الذي تطلب إعادة صياغة خطابة الحركة وتكتيكاتها للتكيف مع الهدف الجديد.

منذ إنشاء السلطة الفلسطينية، وحركة حماس تتوسط بين نقيضين، كونها بديلاً إسلامياً (بناء دولة إسلامية في فلسطين من البحر إلى النهر)، وبين الواقع الذي يفرض عليها أن تصبح حركة تحرر وطني – إسلامي في ظل متغيرات الساحة الفلسطينية والإقليمية والعالمية، فكان على الحركة أن تتوسط ما بين شعاراتها وقيمها الإسلامية، والسلوك الذي يشير إلى الواقعية السياسية واعتباراتها العملية أي ما يمكن أن تجنيه من مكاسب في زمن التسوية، فهي ترفض عملية التسوية من منطلق ديني/ مقدس ولكنها لا تلغي من حسابها إمكانية وقف إطلاق النار المؤقت "الهدنة الطويلة الأمد" كما أنها ترفض الاعتراف بشرعية السلطة الفلسطينية، وفي الوقت نفسه سعت طيلة زمن التسوية إلى توطيد علاقات التعايش مع السلطة، كما أنها رفضت المشاركة في مؤسسات السلطة التشريعية لكنها شجعت أعضاءها على الاندماج في أجهزتها التنفيذية[١٩]، لذلك نستطيع أن نفهم على سبيل المثال كيف انتقد أحمد ياسين، الزعيم الروحي لحركة حماس، في نيسان ١٩٨٩، منظمة التحرير الفلسطينية لعدم تبنيها الإسلام كمنهج ودستور وفي الوقت نفسه يتبنى خطاباً يتحدث عن المستقبل على أساس دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب تنتقل فيها السلطة للطرف الذي يفوز في الانتخابات[٢٠]، كما يجعلنا نفهم تصريح محمود الزهار الناطق الرسمي لحركة حماس العام ١٩٩٠ عن منظمة التحرير الفلسطينية على أنها تمثل الجميع وأن حركته طالبت بالحصول على ٤٠٪ من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني (معتبراً أن ذلك يمثل مدى وحجم التأييد لحركته في صفوف الفلسطينيين)٢١، الأمر الذي يعني أن حماس أعلنت قبولها أن تكون جزءاً من قوانين اللعبة في الحقل السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية (مثل نظام الكوتا) ومطالبة بتغيير أجزاء أخرى.[٢٢]

خلال السنوات الأولى من عمر السلطة وحتى الفترة التي سبقت اندلاع انتفاضة الأقصى في

أيلول ٢٠٠٠ عملت حماس على تعزيز وجودها وعدم خسارة مقدرتها على البقاء أمام ضغوط الواقع السياسي الذي أفرزه وجود السلطة وبناء الكيان السياسي الفلسطيني الجديد بكل ما ترتب على ذلك من تغيرات اجتماعية واقتصادية وأمنية. هذا خلق اصطفافاً داخل حماس بين موقفين: موقف يرى ضرورة مواجهة سياسات السلطة ولو أدى الأمر إلى استخدام العنف، وموقف يرى وجوب المزج بين التكتيك والمرونة من جانب والحفاظ على المبادئ قدر المستطاع. ببساطة انقسمت حماس بين تيارين أساسيين فيها: تيار الخارج، بقيادة أبو مرزوق وبعض أفراد الداخل وكتائب عز الدين القسام، وبعض قيادات الداخل ذات التوجه السياسي بقيادة محمود الزهار وأحمد شمعة وجميل حمامة حول موضوع استخدام العمليات العسكرية (الكفاح المسلح): فتيار الداخل كان مستعداً للتأقلم والتكيّف مع الواقع السياسي الجديد وسعى للوصول إلى اتفاق مع السلطة من أجل منحه صفة قانونية من أجل الاشتراك بالنظام السياسي بواسطة حزب إسلامي مستقبلي، أما الجانب الآخر أو تيار "التيار الخارجي" وبعض شخصياته في الداخل خاصة من قيادات القسام والذين يسيطرون على المصادر المالية والسياسات الدولية، عارضوا وقف التفكير بوقف العمليات العسكرية والاتفاق مع السلطة الفلسطينية.[٢٣] غير أن اعتقال شخصيات بارزة في الحركة مثل أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي، أثر داخلياً على الحركة وساهم في إضعاف التيار صاحب التوجهات السياسية داخلها.

وما بين عدم القبول المعلن وعدم الرفض القاطع للتسوية السياسية أصبح المسار الأساس لنهج حركة حماس طيلة سنوات التسعينيات في الداخل الفلسطيني يرتكز على سياسة التكيّف والتأقلم، أي التعايش في ظل المفاوضات والاشتراك المشروط، وذلك في سبيل تجاوز التناقضات مع السلطة الوطنية. والقصد من ذلك كان المزاوجة بين مقاصد الحركة وعملها المسلح وبين احتياجات الجماهير اليومية؛ تجنباً للتصادم بينها وبين السلطة الوطنية[٢٤].

الخلاصة التي قد يقود إليها التحليل السابق أن خطاب حماس السياسي مرّ بمراحل عدة تختلف كل منها عن الأخرى، إلاّ أن كل مرحلة مهدت للتي تليها، بدءاً من انطلاقة الحركة الإسلامية "حماس"

العام ١٩٨٨، مروراً بتعايشها مع السلطة الفلسطينية رغم موقفها الصارم من عملية التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية ١٩٩٣، وحالة الجذب والشد بينها وبين السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وقوفاً عند تجربة المشاركة من عدمها في الانتخابات التشريعية العام ١٩٩٦، ثم مواقف قادتها المتشددة في بداية انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، فالتغييرات التدريجية في خطابها منذ ايلول ٢٠٠١، وانتهاء ببرنامجها الانتخابي وتصريحات الحركة إثر إعلان نتائج الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٦.

"حماس" والتوازنات بين الإسلامي والوطني: انتفاضة الأقصى وتبعاتها

أدركت حماس جيداً طبيعة الرأي العام الفلسطيني حيال عسكرة الانتفاضة والعمليات العسكرية، وما يشهده المجتمع الفلسطيني من تناقضات رصدتها استطلاعات الرأي، والصحافة والإعلام، والحوارات الثنائية والفصائلية بشأن الهدنة، كما أدركت جيداً الضغوط الدولية والعربية الموجهة ضد السلطة الفلسطينية لوقف إطلاق النار، ووقف العمليات الاستشهادية ...إلخ، كما وجدت الحركة نفسها ملزمة باستيعاب الوضع الدولي الجديد الذي نشأ بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة ضمن ما أسمته "الحرب ضد الإرهاب" والتي كانت إحدى نتائجها إدراج كل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي وفصائل ومجموعات مسلحة فلسطينية على قوائم الحركات الإرهابية.

بينَّ استطلاع للرأي أجري في الضفة والقطاع: أن ٥٨٪ يؤيدون العمليات الاستشهادية ضد (مدنيين) داخل إسرائيل، فيما بلغت شعبية الحركات الإسلامية ١٧٪، فيما أجريت استطلاعات أخرى بيّنت تراجعاً ملموساً في تأييد العمليات الاستشهادية، ففي ٢٥ أيار، ٢٠٠٢ بلغت نسبة المؤيدين لتلك العمليات ٥٢٪، وتم إرجاع هذا التراجع الملموس إلى التحول في المواقف الرسمية بشأنها، حيث وصفها الرئيس عرفات بأنها "عمليات إرهابية" بجانب حقيقة تأييد ٦٦٪ من المستطلعة آراؤهم للمبادرة السعودية التي تبنتها قمة بيروت والداعية لإقامة دولتين، كما أيد ٥٤٪ منهم مشاركة الطرف الفلسطيني في مؤتمر السلام الذي دعت إليه الولايات المتحدة، و أظهرت النتائج أن ٧٠٪ يؤيدون مصالحة بين الشعبين بعد التوصل إلى اتفاق سلام، وقيام دولة فلسطينية تعترف بها إسرائيل. هذه الأرقام وهذا التغيّر في المزاج الشعبي بعد ثلاث سنوات من الانتفاضة عنى الكثير لحماس.

الاقتباس التالي لإسماعيل هنية بعد عام من الانتفاضة يقول الكثير عن التحول البطيء ولكن الواضح في مواقف الحركة وفي نيتها زحزحة مواقفها تجاه المرونة السياسية:

"ليس مطروحاً على طاولة العمل الوطني أي بحث في اتجاه تهدئة الانتفاضة أو انكفائها أو التقليل من حجم وأدوات التطور التي شهدتها، ومن الشروط والآليات اللازمة يمكن التركيز على (اعتبار الانتفاضة والمقاومة خياراً لا رجعة عنه تحت أي ظرف، وأمام أي ضغوط مهما يكن حجمها، الانتقال من دائرة التنسيق الميداني بين القوى والفصائل إلى وضع برنامج سياسي تتحدد على أرضيته هذه القوى، وسعي الجميع للالتزام به وتنفيذه؛ الشروع في إجراءات إصلاحية جذرية تمشياً مع روح الانتفاضة ٢٠٠٠) أما آليات تنفيذ تلك الشروط فهي: (تشكيل قيادة مؤقتة من كل القوى الوطنية والإسلامية بما فيها السلطة الفلسطينية، إعلان الدولة على كامل الأرض الفلسطينية، التحضير لإجراء انتخابات عامة

يشارك فيها شعبنا بالداخل والخارج)" .[٢٦]

جاءت تصريحات إسماعيل هنية أحد قيادي حركة حماس في صيف ٢٠٠١، بعد عام من انتفاضة الأقصى، موضحة لرؤية الحركة وأنماط تفكيرها وسلوكها، والذي سيحكم أداءها طيلة سنوات الانتفاضة وصولاً إلى الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦، وهي تعكس مفهوم الدمج الذي تنتهجه حماس ما بين المقاومة "خياراً لا رجعة عنه تحت أي ظرف"، والعمل السياسي الهادف" إلى وضع برنامج سياسي تتحدد على أرضيته هذه القوى" .[٢٧]

خلال كل ذلك لم تخفِ حركة حماس المقاصد السياسية لعملياتها العسكرية، فقد أقر قادة حماس بأن العمليات الاستشهادية للحركة وغيرها من أعمال المقاومة المسلحة تعتبر بمثابة أعمال انتقامية، ولكنها تهدف أيضاً إلى التأثير على المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية الفعلية أو المحتملة، فقد جاء في بيان حماس بشأن عملية نتانيا في ٢٧ آذار ٢٠٠٢ "إن عمليتنا هذه تأتي في وقت انعقاد القمة العربية في بيروت، فهي بمثابة رسالة واضحة المعالم تقول لجميع حكامنا العرب، إن شعبنا المجاهد عرف طريقه وكيف يسترجع أرضه وحقوقه كاملة. . . "،[٢٨] كما ذكر محمود الزهار المتحدث باسم الحركة إثر زيارة المستشار الخاص لوزارة الخارجية الأميركية أنطوني زيني: "إن مهمة زيني ضارة بالنسبة لنا"،[٢٩] وفي مواقع كثير لم تتردد الحركة بالمجاهرة بأن عملياتها الاستشهادية كانت ترمي لتقويض السلطة الفلسطينية وهي ليست بأكثر من أداة في صراعها مع السلطة الفلسطينية، **فقد قال القيادي إسماعيل أبو شنب لمنظمة (هيومان رايتس واتش): "إن هدفنا ليس استهداف الإسرائيليين فحسب، بل أبو عمار أيضاً" .[٣٠] مما يدلل على أن العمليات الاستشهادية لحركة حماس، كانت في سياق إجراءات تكتيكية وليست نهجاً ثابتاً للمقاومة المسلحة،** فقد سلط حسن يوسف، وهو متحدث باسم حماس في الضفة الغربية الأضواء على ذلك حيث قال "العمليات الاستشهادية ليست هدفاً، ولكنها وسيلة، وهي ليست أمراً مقدساً بل يمكن إعادة النظر فيها، ولكن ماهو المقابل؟ هل هو إنهاء العدوان الإسرائيلي ضدنا؟ عليك أن تناقش أصول المشكلة، وأصول المشكلة تكمن في الاحتلال" .[٣١]

على خلفية أحداث أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأميركية، وتداعياتها المتمثلة بالحرب ضد الإرهاب، بذلت قيادات "فتح" نشاطاً ملحوظاً بوسائل الحوار السياسي لإقناع قيادات حماس وقيادات باقي الفصائل التي تستخدم العمليات الاستشهادية لا سميا الجهاد وكتائب الأقصى التابعة لحركة فتح نفسها، بتركيز الجهود على استهداف الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية والقطاع، ومارست السلطة الفلسطينية ضغوطاً متعددة على قيادة تلك الفصائل والتشكيلات العسكرية في الاتجاه نفسه، وتعالت أصوات الشخصيات الوطنية،[٣٢] مطالبة بوقف العمليات الاستشهادية بسبب الضرر الذي تلحقه بصورة الكفاح الفلسطيني، لكن حماس ومعها بعض

الفصائل لم تستجب لهذه الحوارات بسبب الخلفية الأيديولوجية ومعارضتها لعملية التسوية، لكن تداعيات الحرب ضد الإرهاب وتبعاتها على الساحة الفلسطينية، خصوصاً في ضوء التوظيفات الإسرائيلية لها، دفعت السلطة إلى التحرك لوضع حد للعمليات الاستشهادية التي تستهدف (مدنيين) داخل الخط الأخضر أي داخل العمق الإسرائيلي، ولكن الحركة رغم ما تعرضت له من اعتقالات وإغلاق للمؤسسات التعليمية والاجتماعية وفي إجراء عنيف من قبل السلطة تجاه حماس، قامت بوضع الزعيم الروحي للحركة أحمد ياسين رهن الإقامة الجبرية بمنزله في ٦/١٢/٢٠٠١، الأمر الذي هدد بتصعيد المواجهة المسلحة بين السلطة الوطنية وعناصر حركة حماس في مخيم جباليا.[٣٣]

بعد مد وجزر بين الطرفين وفي حوار شاركت فيه الفصائل كافة وافقت حركة حماس على وقف العمليات الاستشهادية في بيان مشترك مع الفصائل، أعقبه وقف إطلاق النار الأول،[٣٤] الذي التزمت به الحركة قرابة شهر كامل، في الوقت الذي استمرت خلاله إسرائيل بممارسة سياسة اقتحام المدن والمخيمات الفلسطينية وأعمال التدمير والقتل والاعتقال فيها. رغم ذلك لم تتوقف العمليات الاستشهادية ولكن خفت وتيرتها، كما تم إفشال الكثير منها بسبب الإجراءات الأمنية الإسرائيلية.

أدت الضربات الأمنية المتلاحقة التي تعرضت لها حركة حماس من ناحية، والحوارات التي دخلت فيها قياداتها مع السلطة الفلسطينية والفصائل من ناحية ثانية، إلى بروز التناقضات والتنافس بين حماس الداخل والخارج لفكرة عقد الهدنة ووقف إطلاق النار والعمليات الاستشهادية، كما أدى ذلك كله إلى جدل داخل الحركة حول الموقف من العمل السياسي المعلن في اتجاه شراكة في السياسة تحت شعار "شركاء في الدم شركاء في السيادة والإدارة"، هذا الشعار الذي لم يعلن عنه إلا في نهاية العام ٢٠٠٤، وأصبح عنواناً لعام ٢٠٠٥، كان يدور داخل أروقة الحركة، ويظهر في شكل شروط في الهدنة المطروحة من قبل الفصائل الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٢ حتى هدنة ٢٠٠٥، ففي الحوارات التي جرت في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٢، برعاية مصرية، تم التركيز بين حركة حماس والسلطة على ثلاثة محاور رئيسية: وهي الاتفاق على الرؤية وهو ما يتضمن طرق المقاومة وأشكالها وزمانها ومكانها، المشاركة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وأخيراً، الشراكة السياسية بين الحركتين[٣٥]. فيما يتعلق بالرؤية فقد قالت حماس إنها لا ترفض العرض الذي قدم لها بتجميد العمليات العسكرية مدة ثلاثة شهور شريطة تنفيذ المطالب الأربعة: وقف الاغتيالات، وقف ملاحقة القادة الفلسطينيين، الانسحاب من المناطق والمدن الفلسطينية، إطلاق سراح المعتقلين،[٣٦] أما فيما يتعلق بالانضمام إلى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، فقد تم بحثها بإسهاب في جلسات الحوار الأولى، حيث طرحت حماس إعادة هيكلة وبناء مؤسسات

المنظمة، وقالت: إنه يمكنها "مبدئياً من الانضمام إلى المجلس الوطني الفلسطيني، من خلال إعادة تشكيله مؤقتاً على أساس الكوتة والفصائلية بحيث يحصل كل تنظيم فلسطيني على مقاعد بقدر شعبيته، وذلك لحين تتاح الفرصة لإجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، أما المجلس التشريعي فإنها غير معنية بدخوله لأنه أحد إفرازات أوسلو".[٣٧]

اعتبر العام ٢٠٠٤ من أكثر الأعوام قسوة وتقلباً على مختلف الصعد العسكرية والسياسية وأثر بشكل واسع على التركيبة السياسية الفلسطينية، فوفاة الرئيس ياسر عرفات قلبت الموازين السياسية في الداخل الفلسطيني والخارج، وأحدث موته انقلاباً واضحاً في الساحة الفلسطينية، وجرت حالة من الحراك الداخلي من خلال لقاءات وحوارات فلسطينية حول مسألتين مركزيتين هما: المسار السياسي، والوضع الداخلي، ولم تكن حماس بمنأى عن هذه التغييرات خاصة بعد استشهاد زعيمها الروحي الشيخ أحمد ياسين وخليفته التاريخي عبد العزيز الرنتيسي، فقد سجلت العديد من المواقف التي تنبئ بتحولات جذرية في رؤيتها السياسية، خاصة أن تلك التحولات هي نسق طبيعي للحالة الفلسطينية، والحركة الإسلامية حماس ليست حالة مختلفة عنها، رغم محاولات قياداتها تبرير تلك التغييرات بأنها لا تعني التخلي عن الثوابت والمبادئ الخاصة بالحركة الإسلامية، فقد ذكر إسماعيل هنية في ذكرى انطلاقة حماس السابعة عشرة (١٧) " أن تعاطي الحركة مع المتغيرات في الساحة الفلسطينية لا يعني تخلي الحركة عن ثوابتها ومبادئها"،[٣٨] فيما أكد محمود الزهار: "في هذه اللحظة إستراتيجيتنا معروفة، وفي سبيل الوصول إلى هذه الحقيقة سنمر بمراحل يجب أن نعبرها بأقل الخسائر"[٣٩]؛ وقد ذكر هنية: "إننا في مرحلة معقدة تجمع بين مشروع التحرر الوطني والبناء الداخلي، لذلك لا بد أن نتحمل المسؤولية في الاتجاهين"، مؤكداً على وجوب "إيجاد ثقافة سياسية تستجيب لجملة . . الأمور" هذه.[٤٠]

وتقول صحيفة "الرسالة" المقربة من الحركة: إن حماس تسعى إلى الهدنة وإلى الحوار مع الفصائل الفلسطينية بهدف الوصول إلى اتفاق حول الشراكة السياسية، وهي مستعدة لأن تكون ممثلة في المجلس التشريعي القادم، وأن تلعب دوراً في صناعة القرار السياسي الفلسطيني، أما إقدام حماس من فترة إلى أخرى على العمليات العسكرية فلا يشير إلى ترددها بقدر ما هو محاولة لإثبات أنها تتغير من موقع قوة وليس لأنها مضطرة إلى ذلك،[٤١] **وبإعلانها وقف العمليات العسكرية من قطاع غزة ضد إسرائيل، تكون حركة حماس قد حددت خيارها للمرحلة المقبلة وهو العمل السياسي وليس العسكري، فعقب الانفجار الأخير في مهرجان احتفالي للحركة في مخيم جباليا في ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٥ والذي راح ضحيته العشرات من المدنيين الفلسطينيين، وجدت الحركة نفسها أمام خيار واحد لا ثاني له وهو الخيار السياسي.**

حركة حماس وقوانين لعبة الحكم

اعتبرت فترة التسعينيات مرحلة إعادة بناء الخطاب السياسي لحركة حماس، وهي فترة شهدت محاولة من الحركة للجمع في خطابها العام بين اللغة الدينية ولغة الحياة المدنية بالإضافة إلى تبني عدد من مصطلحات الوطنية الفلسطينية.[٤٢] وقد عكس الخطاب السياسي للحركة طيلة سنوات أوسلو تمسكاً واضحاً بمواقف الحركة وثوابتها الواردة في ميثاقها، فيما المتابع لخطابها السياسي في العام الأخير وتحديداً منذ نهاية العام ٢٠٠٥ حين بدأت الحركة تغازل النظام السياسي الفلسطيني استعداداً لدخوله ومن ثم قيادتها للحكومة الفلسطينية، يلحظ تغييراً في طبيعة هذا الخطاب واختلافه عمّا سبقه، فقد صاحب الخطاب السياسي لحركة حماس في الحكومة أو في الحركة لغة سياسية ذات طبيعة وطنية أكثر منها عقائدية، مستخدمة تعبيرات ومفردات وطنية أكثر من مرة، وأساليب وأدوات سياسية للتعاطي مع المتغيرات السياسية الفلسطينية، ولعل المتابع لعمل الحركة السياسي وهي في قمتها، يلاحظ أن هناك نقاطاً تحوّل طرأت على رؤيتها وبرامجها وخطابها، وإن كانت تتجاذبه في بعض الأحيان الصراعات الداخلية بين المتشددين سياسياً على قاعدة عقائدية، وبين ذوي الرؤى الوسطية سياسياً وعقائدياً، وبين هذين التيارين داخل الحركة، يعمل الكثير من قادة الحركة على إيجاد توازن بين الأولويات الإسلامية والفلسطينية في هذه المرحلة.

بالمجمل طرأت تغييرات جوهرية في خطاب حماس السياسي في الأشهر القليلة التي سبقت الانتخابات التشريعية الثانية، استعداداً لخوضها، وبرزت هذه التغييرات في مواقف الحركة بشكل أكثر وضوحاً بعد فوزها في الانتخابات وتشكيل إسماعيل هنية للحكومة الفلسطينية العاشرة من كوادر الحركة يمكن رصد هذه التغييرات من خلال ثلاث أفكار رئيسة كانت من ثوابت الحركة ومقدساتها: تتعلق أولاها بمواقف "حماس" من الاعتراف بإسرائيل، أما الثانية، فهي مرتبطة بالأهداف المتعلقة بأرض فلسطين "كوقف إسلامي"، والثالثة موقف حماس من مشاريع التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية.

طرأ تغيير واضح في موقف حماس تجاه الاعتراف بإسرائيل منذ العام ١٩٩٧، من خلال إعلان الشيخ أحمد ياسين مؤسسة الحركة والأب الروحي لها عن استعداد حماس الدخول في هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل،[٤٣] وقد عاد الشيخ ياسين لتأكيد هذا الطرح، حين صرح بأن حركته قد تقبل بقيام دولة فلسطينية على كامل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وفق حدود ١٩٦٧ مقابل هدنة مع إسرائيل دون الاعتراف بالدولة اليهودية على بقية أرض فلسطين التاريخية[٤٤]، الأمر الذي أكده عبد العزيز الرنتيسي حين قال إن "حماس" تقبل قيام دولة في الضفة الغربية بما في ذلك القدس وقطاع غزة وتقترح مقابل ذلك هدنة تستمرعشرة أعوام مقابل انسحاب إسرائيل وإقامة الدولة

الفلسطينية.[٤٥] وهو الموقف الذي ما زالت حماس تعبر عنه تجنباً لإحراج نفسها أمام ناخبيها. وليس الحديث عمّا عرف بـ"وثيقة أحمد يوسف"، مستشار رئيس الوزراء إسماعيل هنية، رغم نفي الحركة لعلمها بها إلا تعبير عن تردد الحركة وعدم صوغها مواقف محددة حول الكثير من القضايا. والوثيقة تعيد موقف الحركة القائل بالهدنة طويلة الأمد في محاولة لتجنب فكرة عقد اتفاق سلام ولتحاشي طرح فكرة الاعتراف بإسرائيل.

لعل البرنامج الذي طرحته حماس في انتخابات المجلس التشريعي الماضي، دليل على التغيير النوعي في خطاب حماس المتعلق بأفكارها الرئيسة، فقد خلا البرنامج من أية إشارة إلى موضوع تحرير فلسطين التاريخية والمقاومة باعتبارها الوسيلة الوحيدة كما تدعي حماس لتحرير فلسطين في ميثاقها الأساسي، حيث إن "فلسطين هي أرض وقف إسلامي لا يجوز التنازل عنها أو التفريط فيها"[٤٦]، الأمر الذي يعني رفض أية عملية تفاوضية مبنية على أساس قيام دولة فلسطينية على أراضي الضفة والقطاع، واستناداً لميثاق الحركة فإن المبادرات والحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية تتعارض مع عقيدة الحركة، فهي لا تُحقق المطالب المشروعة ولا تُعيد الحقوق المسلوبة[٤٧]، كما أنها ترى " أن المقاومة هي إستراتيجية الحركة الأساسية التي تُعتبر شكلاً من أشكال الجهاد في مواجهة اغتصاب اليهود لفلسطين"[٤٨]، إلاّ أن أياً من تلك الثوابت التي وردت في ميثاق الحركة قد جاء في البرنامج الانتخابي، وقد اكتفت الحركة بالإشارة في مقدمة البرنامج "نعم لدولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة على كامل تراب الضفة الغربية وقطاع غزة دون التنازل عن أي شبر من أرض فلسطين التاريخية"،[٤٩] أما فيما يتعلق بعملية تحرير فلسطين فيكتفي البرنامج بالإشارة إلى أن " تحرير الأرض الفلسطينية يتطلب العمل المشترك فلسطينياً وعربياً وإسلامياً"،[٥٠]

ويكتفي بالتأكيد على الالتزام بدحر الاحتلال دون الإشارة إلى المقاومة والكفاح المسلح "الالتزام بهدف دحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وحماية الشعب الفلسطيني بالوسائل الممكنة كافة"،[٥١] ولم تأت على ذكر ماهي تلك الوسائل الممكنة، وما لا يمكن أن يفوت الدارس أو المراقب هو عدم ذكر المقاومة المسلحة بوصفها ركيزة هذه الوسائل. وهو ما كانت تصر عليه الحركة في خطابها السياسي على الأقل في فترة انتفاضة الاقصى، ويشير أحد المحللين إلى "أن التفسير الأدق لاستخدام عبارة "بالوسائل الممكنة" هو ترك الباب مفتوحاً أمام خيارات أخرى، قد تتضمن اللجوء للخيارات السلمية والتفاوضية، خاصة وأن الحركة في برنامجها الانتخابي لم تُشر إلى أنها ترفض هذه الحلول كما فعلت في ميثاقها، ما يُرجّح الفرضية القائلة إن خطاب "حماس" وفكرها أصبحا يحتملان أكثر

من خيار على خلاف الخيار الوحيد الذي كانت تطرحه والقاضي بتحرير فلسطين التاريخية عبر المقاومة المسلحة"[٥٢].

تمكنت حماس من المواءمة في خطابها عن إسرائيل بعد فوزها في الانتخابات وقبيل تشكيل حكومتها بين ما هو ثابت وإستراتيجي وبين ما هو متغير وتكتيكي، ورغم ما يعتبره الكثيرون ازدواجية في الخطاب الحمساوي خاصة فيما يتعلق بالاعتراف بإسرائيل واستمرار المفاوضات، فإن الحركة انتقلت من صفوف المعارضة إلى الحكم وبرهنت بذلك على قدرة عالية على قابليتها للعمل السياسي من خلال تصريحات "جس النبض" للأطراف الدولية والإقليمية في محاولة لمعرفة السقف الذي يمكن أن يتم التوصل إليه في المفاوضات. وفي أول بادرة تغيير في مواقف الحركة بعد فوزها في الانتخابات أشار محمود الزهار، في رسالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن قبوله بحل يقوم على دولتين، وتطلع الفلسطينيين للعيش بسلام مع جيرانهم، وبالرغم من تراجع الزهار عن محتوى تلك الرسالة، إلا أن ما أعقبها من تصريح لإسماعيل هنية رئيس الوزراء في أول اجتماع رسمي لحكومته من أن "الوزراء ليس لديهم أي مانع من الاتصال بالإسرائيليين، ومتابعة القضايا الحياتية والمعيشية والتجارية، لكن هناك إشكالية فيما يتعلق بالتفاوض السياسي الذي يدخل في إطار رؤية سياسية، وفي الوقت نفسه ننتظر ما سيعرض علينا لندرسه ونحدد موقفنا منه"[٥٣] يقول باتجاه جديد لدى الحركة. وعلى الرغم من أن حركة حماس قد نفت هذه التصريحات في أكثر من مناسبة، إلاّ أنها الآن عادت لتبني تلك التصريحات بأشكال مختلفة، لتُشكل الأفكار الرئيسة التي تبني على أساسها رؤيتها للمرحلة المقبلة.

إن اللافت للانتباه في مواقف حكومة حماس أولاً – جنوحها نحو التهدئة مع إسرائيل إلى إبداء الاستعداد لعقد هدنة طويلة الأمد معها، ثانياً – تفهمها لحل الدولتين وقبول إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع؛ لذا جاء قبولها للتقاسم الوظيفي بينها وبين رئاسة السلطة في الشأن السياسي المتعلق بالتفاوض مع إسرائيل بمثابة طوق نجاة يحميها من التصدعات التي يحدثها التحول المفاجئ في التغيير خاصة في القضايا الجوهرية. **إن العمومية والغموض والتضارب في مواقف الحركة السياسية يعكس تغيراً تدريجياً في رؤية الحركة وتطورها نحو الابتعاد عن المثالية العقائدية والتعامل بواقعية سياسية أعلى. غير أن هذه العمومية وهذا الغموض وهذا الحذر في سلوك المرونة السياسية في لحظات التأزم السياسي ستجبر الحركة على اتخاذ مواقف واضحة وقاطعة ولا تحتمل المرواغة السياسية لا سيما من طرف ناخبيها ومن طرف المجتمع الدولي.**

تتراوح إستراتيجيات الحركة، بعد فوزها، وكما جاء على ألسنة قادتها، بين الممانعة والغموض البناء، وبالاستثمار في بناء القوة الداخلية مقابل

الضغوط الخارجية، لكن من غير الواضح حتى الآن برنامج الحركة السياسي وهي في السلطة، وربما بتأثير الحصار والعزل الخارجيين والمناكفة الداخلية لم تتمكن الحركة بعد من التقاط الأنفاس لوضع تصورها المتكامل لقيادة الشأن الفلسطيني ومجابهة التحديات الجمة والأخطار المحدقة، ويرى البعض أن حماس لا تملك مشروعاً متكاملاً، ولذلك تتخبط بين التجريب المفرط والعدمية المطلقة، من حيث المبدأ تقترب حماس من برنامج منظمة التحرير الفلسطينية وجوهره دولة فلسطينية في حدود العام ٦٧، وتصريحات قادتها عن الهدنة الطويلة، يؤشر على قناعة غير مصرح بها بانسداد أفق العملية السياسية إلى حين، كما يحاول بعض المتابعين تحليل ازداوجية الخطاب السياسي بين حماس الداخل وحماس الخارج وحماس السجون، مرجعين الارتباك في صفوف الحركة إلى الاستحقاقات المطلوبة بعد انتقال الحركة من وضعية حركة مقاومة معارضة مانعة إلى سلطة، الأمر الذي يلقي بتبعيته على حماس وأيديولوجيتها، الأمر الذي يلقي بظلاله على التماسك الداخلي لحماس ووحدتها، إلا أن التضارب والتباين في التصريحات السياسية ربما يخفف من حدة التوتر الداخلي في صفوف حماس إلى أن يتم حسم أي من المنهجين المثيرين للجدل الداخلي، فإما تسيير نهج الداخل المنتخب وتبنيه لسياسة الاعتدال ومبدأ الوسطية السياسية، أو في المحافظة على خط التطرف الذي تمثله قيادات الخارج، بين قيادات الداخل المقسمة بين قيادات الضفة والقطاع والسجون، وبين الخارج المسيطر على عملية التمويل، والانتقال من وضعية حركة تحرر وطني ذات مرجعية دينية و حزب سياسي يشكل حكومة فلسطينية مستندة إلى شرعية عمليات التسوية منذ اوسلو حتى خارطة الطريق[٥٤].

غير أنه يمكن أن نخلص إلى أن حماس لن تعارض إنشاء دولة فلسطينية بمفهومها الوطني، فقد قامت بتحديث خطابها منذ سنوات ليتضمن مفاهيم وطنية للتأقلم مع قانون اللعبة في السياسية الوطنية، وهي حاولت أقلمة برنامجها السياسي ليتواءم مع الحقل السياسي الفلسطيني والقوى الوطنية التي تسيطر على الحيز العام، وليس قبولها غير المتردد لتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة وتمسكها بحقها التشريعي ودفاعها عن الحكومة وعن سياساتها إلا ترجمة لمثل هذه الرغبة في التعايش. من المبكر الحديث عن رغبة حماس من عدمها أو إصرارها من عدمه على أسلمة المجتمع الفلسطيني في حال توفرت لها فرصة تحقيق ذلك، خاصة وأن الأوضاع الداخلية والخارجية التي رافقت تشكيلها للحكومة خلال العام المنصرم لم تسمح للحركة بطرح أجندتها الاجتماعية والثقافية، فهي أمضت جل وقتها في محاولة تسيير الحكومة كي لا تتداعى أمام التجاذبات الداخلية والضغوط الخارجية الناجمة عن مواقف الحركة وسياساتها.

المراجع

أرناؤوط، عبد الروؤف، ٢٠٠٢. صحيفة "الأيام"، (٢٨/ ١١/ ٢٠٠٢).

البرغوثي، إياد، ١٩٩٠. الاسلام والسياسة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، مركز الدراسات والابحاث، القدس.

شاؤول مشعال وإبراهيم سيلع، عصر حماس ، ت: المركز الفلسطيني للاعلام، يديعوت احرنوت ١٩٩٩، على الرابط التالي

http://www.palestine-info.info/arabic/books/aser_hamas/aser_hamas4.htm

(آخر زيارة ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٦. الساعة ١٢ :٢٣)

جاد، عماد، ٢٠٠٥. " حركة المقاومة الإسلامية حماس وقضايا التسوية" في عسيلة، صبحي (محرر)، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية- الأهرام، القاهرة. ص. ٧١-٩٤.

سرحان ، رولا، ٢٠٠٦. "قراءة في خطاب "حماس" السياسي" ، " الأيام" ، (٢ حزيران ٢٠٠٦).

الشوبكي عمرو وآخرون (محررون)، ٢٠٠٥. إسلاميون وديمقراطيون. إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة. ط٢.

عدوان، بيسان، ٢٠٠٦. حركة حماس بين إجراءات التأقلم والضغوط الاسرائيلية، (سلسلة كراسات استراتيجية) ،مركز الدراسات السياسية والاستراتجية- الاهرام، العدد ١٦٨، (تشرين الأول ٢٠٠٦).

لتفاك، مئير، ١٩٩٦. أسلمة الهوية الفلسطينية(حماس نموذج)، مركز موشيه دايان لدراسات الشرق الاوسط وأفريقيا ، ١٩٩٦. ت: " المصدر الاستراتيجي" ٠١-٠٢-٢٠٠٢.

هلال، جميل، ٢٠٠٦. "العلمانية في الثقافة السياسية الفلسطينية" ، جريدة الرأي، (٢١ تشرين الأول ٢٠٠٦).

هنية، إسماعيل، ٢٠٠١. "ندوة-مجلة الدراسات الفلسطينية" ، مجلة الدراسات الفلسطينية. عدد ٤٧، صيف ٢٠٠١، بيروت، ص ٦٢-٦٣.

Bhabh, Homi K. 1994. "Dissemination: time, narrative and the margins of the modern nation", in his (ed.), Nation and Narration, ,Routledge, London, .(322-(pp.290

Hatem, Mervet s, 1998 "Secularist and Islamic discourses and modernity in Egypt and the evolution of the postcolonial nation- state" in Esposito, John L and Haddad, Yvonne Yazbeck (Eds.), Islam, Gender, and Social Change, Oxford University Press, New York.

الهوامش

١ حول هذه المناقشات داخل الحركات الإسلامية وسبل تأقلمها واندماجها مع الواقع السياسي انظر الكتاب الذي حرره عمرو الشوبكي، ٢٠٠٥

٢ جميل هلال ، ٢٠٠٦

٣ شاؤول مشعال وإبراهيم سيلع، ١٩٩٩

٤ انظر Bhabh، ١٩٩٤

٥ أرسى حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين ومنظرها الفكري موقف الحركة حيال مسألة القومية، الا انه بتجاوبه مع تصاعد القومية العربية في مصر خلال الثلاثينيات وصف البنا الامة العربية بأنها الكيان القومي الوحيد الذي يتمتع بالشرعية بين الامم الإسلامية، واعتبار الوحدة العربية ضرورة من اجل اعادة بناء الامة الإسلامية ووحدتها. Hatem, 1998

٦ مئير لتفاك، ١٩٩٦

٧ المصدر نفسه

٨المصدر نفسه

٩ شاؤول مشعال و أبراهام سيلع، ١٩٩٩

١٠ مئير لتفاك، ١٩٩٦

١١ ميثاق حماس ، بند ١٥

١٢ شاؤول مشعال ، ١٩٩٩

١٣ ميثاق حماس

١٤ المجمع الإسلامي هو جمعية أهلية تأسست في غزة في أواخر سبعينات القرن الماضي وكان يرئسها أحمد ياسين وكانت حتى انطلاقة حماس بمثابة بوتقة العمل الإخواني في فلسطين.

١٥ بيسان عدوان، ٢٠٠٦

١٦ جميل هلال ، ٢٠٠٦

١٧ عماد جاد، ٢٠٠٥

١٨إياد البرغوثي ، ١٩٩٠ الصفحات ٨٠-٨١

١٩ المصدر نفسه، الصفحات ٦٥ -٧٥

٢٠ مئير لتفاك، ١٩٩٦

٢١ المصدر نفسه

٢٢ مذكرة منظمة التحرير " الحوار مع حماس " ملخص محادثات منظمة التحرير مع حماس في الخرطوم، نشرت في جريدة (القدس) ١٩ آذار ١٩٩٣

٢٣ المصدر نفسه

٢٤ الوطن العربي، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٤، ص ٢٧

٢٥ بيسان عدوان، ٢٠٠٦

٢٦ – المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسيحية، استطلاع رأي، ٢١ / ٥ / ٢٠٠٢ .

٢٧ – إسماعيل هنية، ٢٠٠١ .

٢٨ – المصدر نفسه .

٢٩ – بيان حماس ٢٧ آذار ٢٠٠٢ .

٣٠ – مقابلة في نيويورك تايمز، آذار ٢٠٠٢، عن تقرير هيومان رايتس واتش . على :

http://www.hrw.org/arabic/mena/wr2002/isr-pal.htm

(آخر زيارة ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٦، الساعة ٢٠ : ١٥)

٣١ – انظر التقرير المشار إليه سابقاً

٣٢ – حوار مع واشنطن بوست، ٣٠ أيار ٢٠٠٢ .

٣٣ – حيدر عبد الشافي، حنان عشراوي، إدوارد سعيد، عزمي بشارة . . . الخ .

٣٤ – تم سقوط ٧ قتلى من الجانبين على إثر التصفيات، إسلام أون لاين، ٨ / ١٢ / ٢٠٠١ .

٣٥ – وقف إطلاق النار يوم ١٦/ ١٢ / ٢٠٠١ . انظر بيان حماس حول حوار الفصائل يوم ١٠/ ١٢/ ٢٠٠١

٣٦ – عبد الرؤوف أرناؤوط، ٢٠٠٢ .

٣٧ – المصدر نفسه .

٣٨ – متحدث باسم حماس في حوار القاهرة، نقلاً عن أرناؤوط، المصدر نفسه .

٣٩ – صحيفة الرسالة تابعة للحركة الإسلامية حماس، العدد الصار في ذكرى انطلاقة الحركة الـ ١٧ .

٤٠ المصدر السابق

٤١ – الرسالة، المصدر نفسه .

٤٢ – الرسالة، المصدر نفسه

٤٣ جميل هلال ، ٢٠٠٦

٤٤ المصدر نفسه

٤٥ تصريح للشيخ أحمد ياسين بتاريخ ٩/ ١/ ٢٠٠٤ في شبكة فلسطين الاخبارية على موقع :

www.pnn.ps/arabic/special/year2004.htm - 63k

٤٦ عبد العزيز الرنتيسي تصريح لرويترز بتاريخ ٢٥/ ١/ ٢٠٠٤

٤٧ ميثاق حماس المادة ١١

٤٨ ميثاق حماس المادة ١٣

٤٩ المادة ١٥

٥٠ نص البرنامج الانتخابي لحركة حماس، على موقع :

mwww.islamonline.co

٥١ المصدر نفسه

٥٢ المصدر نفسه

٥٣ رولا سرحان، ٢٠٠٦ .

٥٤ انظر الشرق الأوسط، ٦ نيسان ٢٠٠٦ .

٥٥ بيسان عدوان، ٢٠٠٦

بين الائتلاف والوحدة الوطنية:

عام من عثرات الحوار الفصائلي والبرلماني الفلسطيني

مأمون سويدان*

منذ اللحظة الأولى لتولي الحكومة الفلسطينية الحالية (الحكومة العاشرة) مهامها رسمياً في نهاية شهر آذار ٢٠٠٦، بدا لمراقبي الشأن الفلسطيني أن هذه الحكومة ستقف عاجزة عن تنفيذ واجباتها وتحمل مسؤولياتها على المستويين: الداخلي والخارجي؛ لأسباب ذاتية وموضوعية، منها ما له علاقة بطبيعة الحكومة الحالية والتجاذبات على الساحة السياسية الفلسطينية، ومنها ما له علاقة بمواقف هذه الحكومة من مجمل القضايا التي تتعلق بالصراع في المنطقة، ومنها ما له علاقة بإرادة المجتمع الدولي ومعاييره في التعامل مع أية حكومة فلسطينية. غير أن المؤكد في كل ذلك أن انفراد حركة حماس بتشكيل الحكومة؛ نظراً للأغلبية البرلمانية المريحة التي تتمتع بها في المجلس التشريعي الفلسطيني، هذا التفرد أزّم الأمر وجعل الحكومة الفلسطينية العاشرة تبدو للمجتمع الدولي على أنها "حكومة حماس"، بمعنى أنها تمثل حركة حماس في كل شيء بدءاً من الموقف السياسي وانتهاءً بالتحالفات الإقليمية و العلاقات الخارجية. ولما كان من السهل التسليم بقدرة حماس على تشكيل حكومة حمساوية بحتة نظراً لتركيبة البرلمان الفلسطيني، فإن الصعوبة الحقيقية كمنت في عدم مقدرة حماس وباقي الكتل البرلمانية الفلسطينية على التوافق على صيغة تسمح بتشكيل حكومة "ملونة" من أكثر من كتلة أو تنظيم فلسطيني.

وكانت حماس ممثلة بكتلتها البرلمانية "التغيير والإصلاح" قد خاضت جولات من المفاوضات

* كاتب وباحث في السياسة الفلسطينية والعلاقات الدولية.

والحوارات مع باقي الكتل البرلمانية لا سيما الصغيرة منها في محاولة للوصول إلى صيغ توافقية تسمح بتشكيل ائتلاف حكومي، وقالت الحركة إنها بذلت جهوداً كبيرة "جهود حتى اللحظة الأخيرة". الأمر المحقق ودون الكثير من التفكير هو أن هذه الجهود فشلت في تحقيق غايتها لأسباب كثيرة تراشقت بشأنها الكتل البرلمانية مختلف التهم، وفي المحصلة تشكلت حكومة فلسطينية ذات لون سياسي واحد (اللون الحمساوي)، أجمع المتتبعون للشأن الفلسطيني آنذاك على أنها ستواجه مأزقاً سياسياً كبيراً سيعيق قدرتها على تأدية مهامها؛ الأمر الذي سيكون له تأثير ضار على مجمل مناحي الحياة الفلسطينية.

من الصواب القول إن **الكتل البرلمانية كانت معنية بالفعل بتشكيل حكومة ائتلاف لكن تلك النية الحسنة لم تتم ترجمتها إلى مواقف "ائتلافية" تسهّل تكوين حكومة من أكثر من كتلة برلمانية. مع هذا الفشل صار على حكومة حماس قيادة المركب وحيدة، ربما لرغبتها في تكوين حكومة "دينية" خالصة أو كما تسميها أدبيات الحركة "الحكومة الراشدة"**، وربما بفعل عجزها وعجز الكتل البرلمانية المختلفة عن التوصل إلى قاسم مشترك. النتيجة الوحيدة التي قاد إليها مثل هذا الموقف هو تأزيم علاقة الحكومة الجديدة بالمجتمع الدولي الذي صار ينظر إليها بوصفها حكومة دينية خالصة مثلها مثل باقي الحكومات الدينية لا سيما الجمهورية الإيرانية. آخذين بعين الاعتبار الاهتمام الخارجي الذي تحظى به القضية الفلسطينية في السياسات العالمية الكبرى وفي الأمن القومي للدول الإقليمية، فإن الحكومة الفلسطينية صارت في مأزق يصعب عليها اجتيازه.

ومع اشتداد الحصار والعزلة الدوليين اللذين فُرضا على الحكومة الفلسطينية، استشعرت الأخيرة حجم وخطورة المأزق الذي تعيشه، وعندها أدركت أن أحد أهم السبل للخروج من الأزمة يتمثل بتشكيل حكومة وحدة وطنية ترتكز إلى برنامج سياسي مشترك. ولتحقيق هذه الغاية انطلقت سلسلة حوارات ولقاءات جمعت بين مؤسستي الرئاسة والحكومة من جهة وبين ممثلين عن حركتي فتح وحماس من جهة أخرى؛ بهدف التوصل إلى قواسم مشتركة تسهم في إنضاج برنامج عمل سياسي مشترك، يكون منطلقاً لتشكيل حكومة وحدة وطنية، لم تفلح هذه الجهود في الوصول إلى هدفها المرجو تاركةً المشهد الفلسطيني على عتبات الحرب الأهلية، رغم تحفظ الفلسطينيين على توصيف حالهم بمثل هذا المصطلح. وليست دعوة الرئيس محمود عباس في خطابه يوم السبت لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة تاركاً الباب مفتوحاً للتوصل لحكومة وحدة وطنية إلاّ اشارةً إلى مدى صعوبة التوصل لحكومة وحدة وطنية في ظل المعطيات البرلمانية المتوفرة وفي ضوء الاصطفاف في المواقف والتوتر الشديد في الشارع والذي وصل حد الاقتتال[1]. المشهد يشير إلى خلاصة واحدة هي أن الفلسطينيين فشلوا في التوصل إلى "حكومة ائتلاف" وفق قواعد اللعبة البرلمانية والأسس

الديمقراطية، وفشلوا في تشكيل حكومة وحدة وطنية وفق المصلحة العليا التي تقتضيها لحظات الخطر في حياة الشعوب.

تسعى هذه الدراسة إلى مناقشة مفهومي "الحكومة الائتلافية" و "حكومة الوحدة الوطنية" في محاولة لاستكشاف الأسباب الحقيقية بعيداً عن التصريحات الإعلامية والمواقف التنظيمية التي أدت إلى فشل التجربة الفلسطينية في الحالتين. وهي بهذا تتعرض للمعوقات التي تواجه فرص نجاح التوصل إلى حكومة وحدة وطنية فلسطينية؛ في محاولة لوضع تصور للخروج من المأزق الحالي عبر طرح مجموعة من الأفكار التي يمكن أن تساهم في إنجاح فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية.

مفهوم الحكومة الائتلافية

الحكومة الائتلافية أو الوزارة الائتلافية بحسب المفهوم المتعارف عليه هي وزارة في حكومة برلمانية تشترك فيها عدة أحزاب. السبب الشائع لتشكيل حكومة ائتلافية هو أن أياً من الأحزاب الممثلة في البرلمان لم يحصل على أغلبية الأصوات في الانتخابات البرلمانية وبالتالي فلن يكون بمقدور أي منها تشكيل حكومة منفرداً، فهو بحاجة للائتلاف مع حزب آخر أو أحزاب أخرى لتوفير قاعدة برلمانية ترتكز إليها حكومته. من البدهي القول إن الحكومة القائمة على أساس الائتلاف الذي يضم أغلبية برلمانية أكثر استقراراً و أطول عمراً من حكومة الأقلية البرلمانية. ففي الوقت الذي تكون فيه الأولى معرّضة للصراعات الداخلية فإن لديها أسباباً أقل من الأخيرة للقلق من مواجهة التصويت بحجب الثقة عنها، ولكن حكومة أغلبية الحزب الواحد تعد أكثر استقراراً طالما أن بإمكانها المحافظة على أغلبيتها.[٢]

في أوقات الأزمات الكبرى كحالات الحرب أو الأزمات السياسية والاقتصادية التي تعصف ببلد معين، قد تقوم الأحزاب بتشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة تحالف كبير وذلك لمنح الحكومة درجة أكبر من القبول والشرعية وكذلك لتخفيف حدة النزاع السياسي الداخلي. والفرق بين حكومة الائتلاف وحكومة الوحدة أن الأولى تقتضي أغلبية ولو بسيطة تسمح باجتياز عتبات البرلمان فيما الثانية تعبّر عن حاجة أبعد من شبكة الأمان البرلماني ويكون مصدر هذه الحاجة تهديداً خارجياً للبلد أو أزمة لا بد من اجتيازها؛ لذا يقتضي الحال دخول أكبر عدد ممكن من الأحزاب لا سيما الكبرى منها في وحدة تضمن تنفيذ السياسات الوطنية التي تكفل بدورها اجتياز الأزمة.

في البلدان ذات النظام البرلماني المستقر نسبياً حيث يهيمن حزبان كبيران على كراسي البرلمان قلما يتم اللجوء إلى أحد الخيارات مثل الحالة الأميركية وإلى حد قريب الحالة البريطانية حيث الجمهوريون والديمقراطيون في الأولى والمحافظون والعمال في الثانية. فالحكومات الائتلافية أكثر شيوعاً في البلدان التي يقوم فيها البرلمان على التمثيل النسبي لعدد كبير من الأحزاب. ولا وجود لهذا النوع من الحكومة في البلدان التي يتم فيها اختيار الحكومة من قبل الرئيس مباشرة مثل الحالة الأميركية.

وربما أمكن القول **إن الحكومات الائتلافية أكثر شيوعاً في العالم الديمقراطي من غيرها، ففي فرنسا، حيث النظام السياسي نظام رئاسي، يقوم رئيس الجمهورية رسمياً بتعيين رئيس الوزراء ولكن يتعين على الحكومة رغم ذلك الحصول على ثقة البرلمان، نتيجة لذلك تظهر الحكومات الائتلافية بشكل منتظم**. والحكومة الائتلافية شائعة في الدول الإسكندنافية: (السويد، الدنمارك، النرويج)، وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وألمانيا وإيطاليا وتركيا وإسرائيل.

وقد حكمت سويسرا حكومة ائتلافية فضفاضة مؤلفة من أقوى أربعة أحزاب في البرلمان منذ العام ١٩٥٩. وتنفرد سويسرا بمثل هذا النظام، فهي الدولة الوحيدة بين الأنظمة الديمقراطية الغربية التي لا تحدد الانتخابات التشريعية فيها شكل الحكومة الفدرالية، السبب في ذلك يعود إلى نظام أُطلق عليه اصطلاحا اسم "الصيغة السحرية" ويرتكز على اتفاق بين الأحزاب الرئيسية على الساحة السياسية السويسرية على تقاسم مقاعد الحكومة الفدرالية السبعة فيما بينها بصورة تعكس حصتها من إجمالي أصوات الناخبين وليس تمثيلها الفعلي في البرلمان، وقد تكلل الاتفاق حقاً العام ١٩٥٩ عندما وُزعت المقاعد السبعة عليها وفقاً لصيغة منحت مقعدين لكل من الحزب الراديكالي والحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي ومقعد واحد لحزب الشعب السويسري.[٣]

وللتعامل مع الحالات التي لا يتم فيها تحقيق أغلبية واضحة تقوم الأحزاب إما بتشكيل حكومة ائتلافية تدعمها أغلبية برلمانية أو حكومة أقلية برلمانية قد تتألف من حزب واحد أو بضعة أحزاب. ففي ألمانيا على سبيل المثال تعتبر الحكومات الائتلافية هي القاعدة لأنه يندر أن يفوز أي من الأحزاب الرئيسية فيها بأغلبية مقاعد البرلمان. ولذلك فإنها تشكل حكومات ائتلافية على الأقل مع واحد من الأحزاب الصغيرة. أما في بلجيكا حيث توجد أحزاب سياسية للناطقين بالهولندية وأخرى للناطقين بالفرنسية فإن وجود ائتلافات تتكون من ستة أحزاب أمر شائع.

وفي أستراليا اتحد الحزبان الليبرالي المحافظ والوطني في ائتلاف دائم. وقد حظي هذا الائتلاف بدرجة من الاستقرار والاستمرار حتى أصبح لأستراليا نظام سياسي مكون من حزبين رئيسيين. في بريطانيا لم تتشكل الحكومات الائتلافية منذ العام ١٩١٥ إلاّ في أوقات الأزمات الوطنية، وأبرزها تلك التي حكمت الفترة ما بين ١٩٣١-١٩٤٠ وفي الحالات الأخرى وحينما يعجز أي من الأحزاب عن الفوز بالأغلبية يكون أمر تشكيل حكومات أقلية برلمانية هو القاعدة.

وفي الحيز الإقليمي فإن الحكومات الإسرائيلية هي حكومات ائتلاف في الغالب. فمنذ إنشاء دولة إسرائيل العام ١٩٤٨، فإن جميع حكومات إسرائيل التي تشكلت منذ العام ١٩٤٩ وهو تاريخ تشكيل أول حكومة في إسرائيل كانت حكومات ائتلافية، وبما أن أياً من الأحزاب الإسرائيلية لم يفلح في الحصول على أغلبية مطلقة في تاريخ

الانتخابات الإسرائيلية، فإنه لم تشكل حتى الآن حكومة الحزب الواحد. في المقابل فإن الأحزاب الإسرائيلية لجأت إلى تشكيل حكومات وحدة وطنية خمس مرات في تاريخ إسرائيل، الأولى كانت في الخامس من حزيران العام ١٩٦٧عشية العدوان الإسرائيلي حيث تحولت حكومة "ليفي أشكول" إلى حكومة وحدة، والثانية كانت في الثاني عشر من كانون الأول العام ١٩٦٩ عندما شكلت "غولدا مائير" حكومة وحدة برئاستها، والثالثة جاءت في الرابع عشر من أيلول العام ١٩٨٤، والرابعة كانت في الحادي والعشرين من كانون الأول العام ١٩٨٨ برئاسة "إسحق شامير"، والخامسة كانت في السابع عشر من آذار العام ٢٠٠١ برئاسة "أرئيل شارون. وبقراءة المفاصل التاريخية التي لجأت فيها الأحزاب الإسرائيلية الكبرى خاصة العمل والليكود إلى تشكيل حكومات وحدة وطنية يتبين أن الأحزاب الإسرائيلية كانت تنجح في كل مرة تتعرض فيها إسرائيل للخطر في تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على الاستجابة للتحديات ومواجهة المخاطر.

وكما أسلفنا فغالباً ما يتم تشكيل الحكومات الائتلافية في البلدان التي يكون نظامها الانتخابي معتمداً على مبدأ التمثيل النسبي. يقول مؤيدو التمثيل النسبي إن الحكومة الائتلافية تقود إلى مزيد من التوافق في السياسة، أي أن الحكومة المؤلفة من عدة أحزاب يجب عليها أن تتوافق فيما يتعلق بسياسات الحكومة الائتلافية. والحسنة الأخرى تتمثل في أن الحكومة الائتلافية تعكس بشكل أفضل رأي القاعدة الانتخابية في البلد.

أما من يعارضون فكرة الحكومة الائتلافية فيعتقدون أن حكومات كهذه تميل لأن تكون منقسمة على نفسها ومعرضة لعدم الانسجام. وذلك لأن الائتلافات إنما تتشكل من أحزاب مختلفة ذات توجهات مختلفة وقد لا تتفق دائماً على الطريق الصحيحة لإدارة سياسة الحكومة.

وقد تكون نتائج الانتخابات في بعض الأحيان ذات طبيعة تجعل من الائتلافات المحتملة رياضياً غير ممكنة أيديولوجيا كما هو الحال في بلجيكا أو أيرلندا الشمالية. والمشكلة الأخرى قد تمكن في قدرة الأحزاب الصغيرة على أن تكون صانعة قرار يتجاوز حجم تمثيلها البرلماني؛ لذلك تلجأ إلى الابتزاز السياسي والمالي لمصادر الحكومة كما هو الحال في إسرائيل مثلاً.

فشل محاولات تشكيل حكومة ائتلافية فلسطينية

في السياق الفلسطيني، فشلت حماس بإقناع الكتل البرلمانية الأخرى في مشاركتها بالحكومة العاشرة، ورغم بوادر الأمل التي كانت تظهر بين يوم وآخر بأن تنضم إحدى الكتل الصغرى للحكومة التي كان يعكف رئيس الوزراء المكلف آنذاك على تشكيلها فإن جميع المؤشرات كان تقول إن إسماعيل هنية كان سيذهب للمجلس التشريعي الذي تسيطر عليه كتلته البرلمانية بحكومة من حماس فقط، وبالطبع كان يعرف أنها ستجتاز

عتباته بسهولة، وهو ما حدث. هناك ثلاثة أسباب مركزية **ترى هذه الدراسة أنها شكلت عائقاً أمام جهود هنية ورغبته ورغبة بقية الكتل البرلمانية بتشكيل حكومة ائتلافية تكون كتلة حماس مركزها وتشارك بعض الكتل في الحكومة. إن تأمل هذه الأسباب من شأنه أن يفضي إلى رؤية أوضح لسبل التغلب على معيقات إنماء الحراك البرلماني الفلسطيني ودفع العملية الديمقراطية الفلسطينية إلى الأمام.**

١ - حصول حركة حماس على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي.

أفرزت نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية نجاحاً كبيراً لحماس، حيث حصلت على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي، ولأن مفهوم الحكومة الائتلافية كما سبق الإشارة إليه مرتبط بعدم حصول أي حزب على أغلبية في مقاعد البرلمان، وجدت حركة حماس نفسها بعيدة عن هذا المفهوم، الأمر الذي أهلها بسهولة لتشكيل حكومة بمفردها تحظى بموافقة ومصادقة البرلمان من دون وجود أية عوائق تُذّكر. فهي كانت تفاوض الكتل البرلمانية الأخيرة "غير ملزمة" بالتوصل إلى تفاهم، لأنها تعرف أن باستطاعتها تشكيل الحكومة متى شاءت ذلك.

يُصرح العديد من قادة حركة حماس وعلى رأسهم رئيس الوزراء إسماعيل هنية بأن كتلة الإصلاح والتغيير (كتلة حماس) قد استنفدت كامل المدة القانونية المعطاة لها لتشكيل حكومة، وأمضتها في التشاور والتحاور مع جميع الكتل البرلمانية الأخرى لتشكيل حكومة ائتلافية، إلاّ أن رفض هذه الكتل المشاركة في حكومة ائتلافية تقودها حركة حماس. حسب ما جاء على لسان رئيس الوزراء إسماعيل هنية[٤]. كان الدافع الرئيسي وراء تشكيل حكومة ذات لون سياسي واحد "حماس".

لكن تظل حقيقة الأمر أن حصول حركة حماس على هذا العدد الكبير من المقاعد، أضعف هامش المناورة لدى جميع الكتل البرلمانية الأخرى بما فيها كتلة حركة فتح؛ الأمر الذي دفعها إلى تفضيل لعب دور المعارضة. تجلى ذلك في إصرار حماس على تبني الكتل الأخرى لبرنامجها السياسي دون إيلاء مطالب تلك الكتل الكثير من العناية.

ورغم ما يعنيه هذا من تعثر للمشروع السياسي الفلسطيني إلاّ أنه وبمرارة يجسد من حيث الواقع عملية تكرار، أو ما يمكن أن نسميه إعادة إنتاج لفلسفة تشكيل الحكومات الفلسطينية التسع السابقة والتي غلب عليها طابع اللون السياسي الواحد، "فتح"؛ ما يعني عدم حدوث تغيير كبير في تركيبة النظام السياسي أبعد من تغير الحزب الذي يشكل الحكومة وبالتالي انعدام تطور مفهوم المشاركة السياسية وإن اختلفت شكلاً.

خلاصة القول: **إن مفهوم الحكومة الائتلافية هنا، لم ينسجم مع الحالة الفلسطينية، حيث وجود كتلة برلمانية (كتلة الإصلاح والتغيير) تمتلك وحدها زمام المبادرة، ومؤهلة بمفردها بحكم حجم تمثيلها في البرلمان لتشكيل حكومة من بين عناصرها دون وجود حاجة إلى دعم الكتل البرلمانية الأخرى.**

٢ - عدم وجود أحزاب فلسطينية بالشكل المتعارف عليه في الدول.

نظراً لخصوصية الواقع الفلسطيني وبسبب وجود الاحتلال واستمراره في السيطرة على الأرض والشعب الفلسطيني؛ ظهرت الفصائل الفلسطينية منذ ما يزيد على أربعة عقود لتمارس نشاطاً عسكرياً وسياسياً بهدف التحرر والانعتاق من سيطرة الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على الأرض الفلسطينية منذ عقود.[٥]

لم يُغير إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤ وما سبق هذا التاريخ وما تلاه من تطورات خاصةً توقيع اتفاقيات سلام انتقالية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل؛ وجراء هذا الوضع بقيت الفصائل الفلسطينية تمارس نشاطاتها على اعتبار أنها حركات تحرر وليست أحزاباً سياسية بالشكل المتعارف عليه في جميع الدول. ولم تتمكن السلطة الوطنية الفلسطينية من إنجاز قانون الأحزاب ونتيجة لهذا الوضع شاركت الفصائل والقوى الفلسطينية في انتخابات العام ١٩٩٦ وانتخابات العام ٢٠٠٦ تحت مسمى "كتل" برلمانية وليس بوصفها أحزاباً سياسية. في هذا السياق، فقد سبق وأن تم إعداد مشروع قانون الأحزاب السياسية في فلسطين وذلك في العام ١٩٩٨ وتم إهماله لأسباب غير معروفة.[٦]

هذا بدوره ألقى بظلاله على التركيبة البرلمانية الفلسطينية وعلى نمو الديمقراطية الفلسطينية، وبالتالي ساهم بشكل أو بآخر في ظهور ائتلافات حكومية فلسطينية. فمفاوضات تشكيل حكومة ائتلافية كانت تجري بين التنظيمات وليس بين الكتل البرلمانية، وهو ما اشتكى منه بعض أعضاء كتلة التغير والإصلاح (من أنه لا دراية لهم بما يدور في المفاوضات الجارية). إن شكل العملية الديمقراطية وجوهرها لا يكتملان دون وجود أحزاب صحية تشارك في العملية الانتخابية وتكون كتلها البرلمانية ذات صوت مسموع.[٧]

٣ - الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية والشرعية الدولية.

لا يمكن مناقشة الفترة التي دار فيها الحديث عن تشكيل حكومة ائتلاف والتي امتدت طوال الفترة القانونية التي منحها الرئيس لرئيس وزرائه المكلف حسب الدستور دون الحديث عن "البرنامج السياسي" الذي عرضته حماس على الكتل البرلمانية الأخرى مطالبة إياها بمشاركتها الحكومة وفق محتوياتها. أكثر القضايا التي بدت حساسة بالنسبة للكتل البرلمانية، خاصة وأن غالبيتها تنحدر من التيار الوطني، كانت مركزية منظمة التحرير ودورها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. فهي، أي تلك الكتل الصغيرة: (الجبهة الشعبية، البديل، المبادرة، والطريق الثالث) تمثل تنظيمات فلسطينية أو شخصيات اعتبارية، كان لها باع طويل في صناعة الإرث الوطني الذي تمثله منظمة التحرير ولم يكن من السهل عليها خيانة "ماضيها" على الأقل وإن اتفقت مع حماس على باقي بنود البرنامج السياسي للحكومة. أقصى ما قدمته حماس كان إقرارها بالحاجة إلى إعادة

صياغة دور المنظمة وهيكلتها، أما فيما يتعلق بباقي البرنامج السياسي فرفضت حماس إقرار وثيقة الاستقلال الصادرة عن دورة المجلس الوطني العام ١٩٨٨ . البرنامج السياسي كان بالنسبة لحركة فتح موضوعاً أساسياً إذا رغبت حماس أن تأتلف فتح معها . فبجانب موضوعة منظمة التحرير حتى وإن تم تجاوزها طرحت فتح جملة من القضايا التي مازلت عالقة بين الطرفين حتى تعثر مفاوضات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في نهايات العام الماضي ٢٠٠٦ .

حركة فتح سبق وأن حددت ثلاثة شروط لمشاركتها في حكومة تشكلها حماس هي : القبول بدولتين فلسطينية وإسرائيلية، وقبول الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، وقبول مبادرة السلام العربية (مبادرة مؤتمر القمة العربية في بيروت العام ٢٠٠٢) كما جاء على لسان متحدثيها ومفاوضيها .[٨] فضبابية موقف حركة حماس من الاتفاقات الانتقالية التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع حكومة إسرائيل، وبرنامجها الحكومي يتحدث في بنديه التاسع والعاشر عن تعامل الحكومة بمسؤولية عالية مع الاتفاقيات الموقعة، وبمسؤولية وطنية مع القرارات الدولية، الأمر الذي يفتح الباب أمام تعددية التأويلات والتفسيرات .

لم تكن فتح وحيدة في إثارة قضية الموقف السياسي فالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عبرت عن قلقها من رؤية حماس لطبيعة إدارة دفة الصراع . حيث أوضحت أن حركة حماس مطالبة بالتوصل إلى برنامج مشترك وعليها أن تجيب عن نقطتين محددتين : الأولى ـ مدى استعدادها للقبول بحل سياسي تفاوضي يقوم على قاعدة قرارات الشرعية الدولية في إطار مؤتمر دولي باعتبار ذلك أساساً لأية تسوية مع إسرائيل، والنقطة الثانية ـ مدى استعدادها للامتناع عن استخدام أغلبيتها العددية في المجلس من أجل المساس بالطابع الديمقراطي التعددي العلماني للمجتمع وللسلطة الفلسطينية، كذلك هل حماس مستعدة أيضاً لقبول القاعدة الأساسية التي تستند إليها كل حكومة ائتلافية وهي الشراكة في اتخاذ القرار من قبل كل مكونات الائتلاف "[٩] .

النتيجة أن أياً من الكتل البرلمانية لم تُفلح في التوصل إلى أرضية مشتركة مع حركة حماس تحفزها وتشجعها على المشاركة في حكومة ائتلافية . وكان واضحاً من خطاب الرئيس محمود عباس الموجه إلى الشعب الفلسطيني في تاريخ ١٦ كانون الأول ٢٠٠٦ أن إشكالية اعتراف حركة حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني كانت سبباً في فشل الحوارات الفلسطينية لتشكيل حكومة ائتلافية أو حكومة وحدة وطنية .

ما يمكن قوله في هذا السياق أن حركة حماس أخطأت في تقديراتها تجاه الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية، وكان يجب عليها إدراك أهمية منظمة التحرير الفلسطينية كإطار شرعي لقوى منظمة التحرير وهي قضية غير قابلة للمراوغة والتسويف بالنسبة إليها .

حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية

ليس من شك في أن الحديث عن تشكيل حكومة وحدة وطنية جاء كنتيجة طبيعية لعدم توفر العناصر المطلوبة لتشكيل حكومة ائتلافية في فلسطين، من هنا ظهرت الكثير من الأفكار والمبادرات والتي كان أهمها وثيقة الأسرى، والتي وافقت عليها حركة فتح في حين طلبت حركة حماس إجراء تعديلات على بعض بنودها. شكلت وثيقة الأسرى نقطة التقاء بين حركتي حماس وفتح، وبدأ التفاوض على أساسها لتشكيل حكومة وحدة وطنية أثمرت عن التوصل إلى ما سمي "وثيقة الوفاق الوطني".

شهدت عملية الحوار بين مؤسستي الرئاسة والحكومة من جهة وبين حركتي فتح وحماس من جهة أخرى، حالة من المد والجزر، انتهت في بعض الأحيان بالإعلان عن التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن محددات البرنامج السياسي لحكومة وحدة وطنية قادمة، وفي حينه تم زف البُشرَى للشعب الفلسطيني بقرب الإعلان عن تشكيل حكومة وحدة وطنية. في ذلك الوقت ظهر ما سمي "استدراكات هنية"[١٠]، وهي عبارة عن بعض المفاهيم المعدلة رغب هنية بإضافتها وإدراجها ضمن وثيقة التفاهم التي سبق وأن تم الاتفاق عليها مع الرئيس محمود عباس.

ورغم كثافة الجهود الفلسطينية والعربية في بعض الأحيان، الساعية إلى بلورة تفاهم فلسطيني - فلسطيني لتشكيل حكومة وحدة وطنية، فشلت هذه الجهود في تحقيق غايتها عبر إنجاز هذه الحكومة، بل على العكس، فقد وصلت هذه الجهود والمشاورات إلى طريق مسدودة نتج عنها تفاقم الوضع الفلسطيني وترديه على كافة المستويات وفي مختلف مناحي الحياة، ما أدى إلى زيادة حالة الاحتقان في الشارع الفلسطيني وانسداد الأفق الذي كاد يمهد لانفجار خطير قد يؤدي إلى الانزلاق نحو اقتتال داخلي لا يمكن التكهن بنتائجه الكارثية على مستقبل القضية الفلسطينية برمتها.

بعد أن وصلت الأزمة الفلسطينية إلى ذروتها، وأخذت تهدد بنية المجتمع الفلسطيني ونسيجه الاجتماعي، وتهدد المشروع الوطني الفلسطيني برمته، أصبحت الحاجة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية ضرورة ملحة لجميع الأطراف الفلسطينية، حيث وجد الجميع فيها مخرجاً من الأزمة يمكن أن يسهم في تمهيد الطريق لتفاهم بين مختلف الأطراف، يساعد على تحسين الواقع المعيشي للفلسطينيين.

مرة أخرى إن الدافع والحافز للتفكير في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية تفرضه لحظة استثنائية في الحياة السياسية لأي شعب، بحيث يجد الفرقاء أنفسهم ملزمين بالتنازل عن اختلافاتهم من أجل مواجهة هذه اللحظة، فالتاريخ السياسي المعاصر مليء بالشواهد على حكومات الوحدة الوطنية التي تتشكل من أحزاب متباينة في توجهها لمواجهة لحظة خطر يحيق بالبلاد، وشواهد أخرى عن حركات التحرر التي تلجأ للوحدة الوطنية بين كافة أطيافها لمواجهة عدوها المشترك ولإنجاز مشروع

التحرر، وبالطبع فإنه بعد انقضاء لحظة الخطر هذه، أو اللحظة التي فرضت الوحدة يصبح من حق كل فصيل أن يستقل عن الطرف الآخر (كما حصل في أفغانستان مثلاً)، ويعتبر مفهوم الوحدة الوطنية هنا ذا طابع إيجابي؛ لأنه يفرض على القوى المختلفة المنتمية لوطن واحد أن تتنازل عمّا يفرقها، وتجتمع على ما يوحدها باعتبار أن الوحدة هي طوق النجاة لجميع الأطراف.

بالنظر إلى هذا المفهوم للوحدة الوطنية، نجد أن الفصائل الفلسطينية وخلال الفترة التي تلت الاتفاق بشأن وثيقة الوفاق الوطني وحتى خطابي الرئيس ورئيس الوزراء في منتصف كانون الأول ٢٠٠٦ لم تنسجم معه، وبرهنت على أنها تنظر إلى الأمور من زاوية مصالحها الحزبية الضيقة بعيداً عن المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، ولعل ما صاحب آخر جلسات الحوار لتشكيل حكومة وحدة وطنية، تلك التي جمعت بين الرئيس الفلسطيني ورئيس وزرائه من بيانات وتصريحات يدلل على ذلك، فعلى سبيل المثال وضعت حركة حماس شروطاً عديدة للموافقة على تشكيل حكومة وحدة وطنية، مثل إطلاق سراح الوزراء والنواب المعتقلين لدى إسرائيل، والحصول على ضمانات بفك الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني من قبل أطراف دولية، والأخطر من ذلك الدخول في دوامة "المحاصصة" وتوزيع المقاعد الوزارية وغيرها. وتحقيق بعض هذه الشروط بالطبع ليس بيد الرئيس الفلسطيني محمود عباس ولا يملك الإرادة على تحقيقها، بالتالي فهذه المطالب تبرهن على عدم جدية بعض الأطراف في التوصل إلى حكومة وحدة وطنية تستجيب للتحدي وتواجه الخطر المحدق بالقضية الفلسطينية.

صحيح أن عدم جدية بعض الأطراف الفلسطينية في التوصل إلى حل وسط لتشكيل حكومة وحدة وطنية هو السبب الرئيس والمباشر الذي أدى إلى فشل الحوار إلا أن هناك أسباباً وظواهر عدة ساهمت بشكل مباشر في إفشال هذا المجهود وأوصلته إلى طريق مسدودة أو كانت مصاحبة لهذا الفشل، لعل أبرزها:

١- طبيعة النظام السياسي الفلسطيني

كان لطبيعة النظام السياسي الفلسطيني دور مهم في تعقيد عملية التوصل إلى حكومة وحدة وطنية فلسطينية، حيث إن الكيانية السياسية الفلسطينية متعددة الأشكال (دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية)، هذا، وإذا ما أضفنا إلى ذلك الطبيعة العامة للكيانية السياسية الفلسطينية باعتبارها حركة تحرر مازالت تناضل من أجل الحصول على حقوقها الوطنية المسلوبة، فإن الحال يصبح أكثر تعقيداً.

كل ذلك أنتج برامج ونظماً داخلية متباينة ومتباعدة في أغلب الأحيان؛ ما جعل من الصعب التوصل إلى توافق في الرؤى والتصورات والمواقف. فالنظام الداخلي لمنظمة التحرير الفلسطينية يختلف في مضمونه عن القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية وكلاهما بعيد عن مفهوم الدولة التي تم الإعلان عنها في العام ١٩٨٨، والتي اعترف بها رسمياً ما يزيد على

المائة دولة وأقامت سفارات باسم دولة فلسطين لدى بلدانها بناءً على هذا الاعتراف.

فمثلاً يصف أتباع حركة فتح النظام السياسي الفلسطيني بأنه نظام رئاسي بحيث يجعل من الحكومة أداة مساعدة للرئيس في إنجاز مهامه، وفي الوقت نفسه يظن بعض قيادات حركة حماس[11] أن النظام السياسي الفلسطيني هو نظام نيابي يجعل من منصب الرئيس منصب شكلياً كما هو الحال في أي نظام نيابي في العالم.

وللدقة، فإن قضية الخلل في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني لم تبرز خلال الأزمة الأخيرة التي نتجت بعد تشكيل حركة حماس الحكومة الفلسطينية العاشرة، بل تزامنت مع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤، ففي كثير من الأحيان كان يدور جدل عميق على الساحة الفلسطينية، في الداخل والخارج، حول صلاحيات واختصاصات كل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، كان يفضي في الغالب إلى عدم الوضوح والحسم في تحديد هذه الاختصاصات. وصراع الاختصاصات والصلاحيات بين الحكومة والرئاسية مليء بالشواهد والأمثلة التي تقول الكثير عن مضامين مفاوضات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. الأمر ذاته ينطبق بشأن صلاحيات منظمة التحرير وصلاحيات الحكومة الفلسطينية. وإذا ظهرت إشكاليات خلال الحكومات التي شكلتها فتح بشأن هذه الصلاحيات خاصةً حول دور الدائرة السياسية في تونس ودور وزارة الشؤون الخارجية فإن حكومة حماس أضافت إلى ذلك مجموعة من الإشكاليات الأخرى. فمنظمة التحرير الفلسطينية أكدت على اعتبار أنها الجهة الوحيدة المخولة بمتابعة ملف اللاجئين الفلسطينيين في الداخل والخارج عبر دائرة شؤون اللاجئين التابعة لها، ولم تسمح بأي شكل من الأشكال بوجود أية دائرة أو هيئة تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية تُعنى بشؤون اللاجئين، في حين استحدثت حكومة حماس وزارة خاصة بشؤون اللاجئين وتمارس عملها وكأنها صاحبة وجهة الاختصاص في هذا الأمر.

هذه التباينات هي التي يصوغ منها كل طرف موقفه في مفاوضات حكومة الوحدة الوطنية وهي تشكل مطالب قد تكون بدورها حجر عثرة في طريق التوصل إلى اتفاق بشأن الحكومة.

٢ - الخلل في أحكام القانون الأساسي الفلسطيني

شبيه بالسبب السابق حقيقة وجود خلل وعدم وضوح في بعض أحكام القانون الأساسي الفلسطيني. لعل أكبر دليل على ذلك التصريحات المتباينة والمتعارضة، خاصة التي تأتي على لسان قياديي حركتي فتح وحماس حول تفسير بعض نصوص القانون الأساسي الفلسطيني، فعلى سبيل المثال ثار جدل كبير وحاد حول قانونية إجراء استفتاء، وقانونية حلّ البرلمان من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك قانونية الدعوة إلى انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، فكل طرف من أطراف الخلاف متشبث بموقفه ورأيه ويحاجج قانونياً دون الاحتكام إلى جهة رسمية أو محكمة دستورية للفصل.

يجدر التنويه هنا إلى أن القانون الأساسي الفلسطيني للسلطة الوطنية الفلسطينية يعتبر بمثابة "دستور مؤقت"، ويجدر التذكير بأن قضية الاختلاف في تفسير أحكام القانون الأساسي الفلسطيني لم تتزامن مع تشكيل حركة حماس للحكومة الفلسطينية العاشرة، بل نشأت منذ اللحظة الأولى التي تم فيها تعديل بعض نصوص القانون الأساسي الفلسطيني العام ٢٠٠٣ ليسمح لأول مرة منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بوجود منصب رئيس وزراء ذي صلاحيات محددة وفق القانون الأساسي.

وللتذكير هنا، فالرئيس محمود عباس كان أول رئيس وزراء فلسطيني قد قدم استقالته إلى الرئيس الراحل ياسر عرفات في شهر أيلول العام ٢٠٠٣ بعد مرور ما يقارب من أربع شهور فقط على تسلمه المنصب، وجاء ذلك نتيجة للاختلافات في تفسير أحكام القانون الأساسي المتعلقة بصلاحيات واختصاصات رئيس الوزراء. كذلك فإن أزمة أخرى كانت قد نشبت بين الرئيس الراحل ياسر عرفات ورئيس وزرائه أحمد قريع (أبو علاء) أدت إلى قيام رئيس الوزراء أحمد قريع بتقديم استقالته في شهر تموز العام ٢٠٠٤ إلا أن جهوداً بذلت آنذاك نجحت في حل الأزمة وقد أثمرت عن تراجع رئيس الوزراء أحمد قريع عن تقديم استقالته.

لكن مع تسلم حماس للحكومة صارت الاختلافات حول تفسير أحكام القانون أكثر حدة وساهمت في الاصطفاف في المواقف خلال مفاوضات حكومة الوحدة وأدت ضمن أسباب أخرى إلى فشل مثل هذه المفاوضات.

٣ - تدني مستوى الأهداف المعلنة من وراء تشكيل حكومة وحدة وطنية

لقد حُدّدت الغاية مسبقاً من وراء تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وتم حصر الهدف بفك الحصار عن الشعب الفلسطيني، صحيح أن هذه الهدف مهم جداً في هذه المرحلة الصعبة في تاريخ الشعب الفلسطيني وخاصة بعد مرور ما يقارب من عام على الحصار الظالم المفروض عليه، ولكن كان المأمول أن تكون الأهداف المرجوة من وراء تشكيل هذه الحكومة أوسع وأكبر من ذلك لتتجاوز كل الحسابات الحزبية الضيقة ولتصل إلى مستوى الخطر والتحدي الذي يواجه فلسطين شعباً وقضية.

إن وجود هدف وحيد معلن يقف وراء الرغبة في تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، أمر بحد ذاته يجعل من تشكيلها - إن تحقق ذلك - عرضة للانهيار في أسرع وقت تحت تأثير أي ظرف أو متغير قد يحصل مستقبلاً مثل فك الحصار. فلا توجد قواعد وأسس فكرية مشتركة ولا خطة عمل ورؤى وبرامج موحدة تجمع بين مختلف الأطراف.

لقد فشلت الفصائل الفلسطينية مجتمعة في تبني برنامج عمل وطني محدد الأهداف يستند إلى خطة عمل واقعية وموضوعية وفق جداول زمنية وآليات للتنفيذ؛ لتُعبر في ذلك عن فشل إستراتيجي يجعل من القضية الفلسطينية الخاسر الأكبر على المديين

القريب والبعيد.

خلاصة القول: إن منطلقات الحديث عن فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية لم تكن خياراً إستراتيجيا أو استحقاقاً وطنياً بالنسبة لأطراف الحوار تفرضه المخاطر والتحديات الكثيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، بل جاءت كاستحقاق فرضه واقع اللحظة الراهن، حيث المصالح الحزبية علت على المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

٤ – التدخلات الخارجية

التدخل الخارجي للقوى الإقليمية والدولية ساهم في تعكير أجواء الحوار الفلسطيني - الفلسطيني للتوصل لحكومة وحدة وطنية أيضاً. لعل أبرز التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الفلسطيني هو ممارسات الاحتلال اليومية ضد الشعب الفلسطيني من قتل وتدمير وحصار، ويمكن ملاحظة تصعيد عسكري إسرائيلي محموم في كل مرة يتم فيها الحديث عن قرب التوصل إلى حكومة وحدة وطنية، وكذلك محاولات حكومة إسرائيل المستمرة التشويش على الأطراف المتحاورة من خلال إصدار بعض التصريحات والتهديدات والبيانات ذات الطابع التخريبي.

فعلى سبيل المثال، يسمع في الكثير من الأحيان تصريحات على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت يقول فيها إنه يفضل خالد مشعل على محمود عباس لأن الأول أسهل على إسرائيل، وفي الوقت نفسه تُسمع تصريحات على لسان أولمرت يدعي فيها دعم أبو مازن وتقوية حرس الرئاسة[١٢].

هنا لا يمكن إغفال دور بعض القوى الإقليمية والدولية، فعلينا أن نعترف جميعاً أن الساحة الفلسطينية ليست محصنة بل هي مشرعة الأبواب أمام كل من يرغب بالتأثير على الساحة الفلسطينية خدمة لمصالحه الإقليمية. التدخلات الخارجية في الشأن الفلسطيني حقيقة لا يمكن تجاهلها، وهي لا تحتاج إلى ذكاء خصب كي يتم اكتشافها، **ولعل بعض المواقف التي صدرت عن بعض المسؤولين الأجانب تجاه قرار الرئيس أبو مازن القاضي بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة يدلل على ذلك، فعلى سبيل المثال في تصريح لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان انتقد قرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في حين تُسمع أصوات خارجية أخرى تؤكد على شرعية القرار وتدعمه** مثل الموقف الأميركي الذي جاء على لسان وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس[١٣].

مثل هذه التصريحات جعلت كل طرف يشكك في الآخر ويتهمه في بعض الأحيان بالتبعية لجهات خارجية؛ الأمر الذي تسبب في خلق حالة من عدم الثقة وخاصة بين ركني الحوار (فتح وحماس) أفضت إلى تعميق الفجوة في المواقف.

٥ – حداثة التجربة السياسية لحركة حماس

من المعروف أن حركة حماس لم تشارك في الانتخابات التشريعية التي جرت العام ١٩٩٦ لأسباب سياسية معروفة أهمها عدم اعترافها باتفاقيات أوسلو، مع العلم أن الأسباب التي دفعت حركة حماس إلى عدم المشاركة في هذه الانتخابات لم تتغير حتى وقتنا الحالي. كذلك لم

تشارك حركة حماس في الانتخابات الرئاسية التي جرت العام ٢٠٠٥ .

بدأت حركة حماس بالحديث عن المشاركة السياسة إبان إعلان إسرائيل عن نيتها الانسحاب من قطاع غزة وفق خطة أحادية الجانب سميت "خطة فك الارتباط" . آنذاك شهدت الساحة الفلسطينية حراكاً سياسيا كبيراً كان في مجمله يهدف إلى التوصل إلى صيغة بين جميع القوى الفلسطينية الفاعلة لإدارة شؤون قطاع غزة بعد إتمام الانسحاب الإسرائيلي منه . في حينه رفعت حركة حماس شعار "شركاء في الدم شركاء في القرار" ولجأت إلى ممارسة نشاط سياسي تجسد في مشاركتها في الانتخابات البلدية والمحلية .

يمكن اعتبار مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في شهر كانون الثاني من العام ٢٠٠٦ ، بمثابة التجربة اليتيمة للحركة في إطار ما اصطلح على تسميته مبدأ المشاركة السياسية ، كما أن الطابع العسكري قد غلب على عمل ونشاط حركة حماس ، ولم يكن لها تجربة سياسية مهمة تؤهلها لاكتساب المهارات والخبرات المطلوبة للإدارة والحكم .

هذا الواقع يمكن إدراكه بوضوح عند مراقبة السلوك السياسي للحكومة الحالية وحركة حماس بشكل عام ، حيث الميل للتشكيك كثيراً في نوايا بعض الأطراف وخاصة حركة فتح ، واللجوء إلى تبني نظرية المؤامرة في كل مرة يجري فيها الحديث عن حصار أو استفتاء أو حكومة طوارئ وغير ذلك بصرف النظر عن قانونية هذه الإجراءات مثلاً أو عن حق فتح والقوى الوطنية في تبني مواقف مختلفة عن تلك التي تتبناها حماس وحكومتها .

لعل أبرز مؤشر يدلل على ضعف التجربة السياسية لحركة حماس وعدم امتلاكها للخبرة المطلوبة لممارسة الحكم والإدارة تجسده مواقف الحركة والحكومة المتباينة تجاه قضايا مثل الهدنة ومبادرة السلام العربية . وليس نقص الكادر المدني عند الحركة الذي توضحه التعيينات التي قامت بها الحركة داخل الوزارات إلا تعبيراً عن حداثة العهد هذه . وهذا لا يعيب حماس بقدر ما يدق ناقوس الخطر أمامها بضرورة عدم الوقوع في هذا الفخ .

٦ – ضعف تأثير وفاعلية قوى المجتمع المدني

أي متتبع للشأن الفلسطيني يمكنه اكتشاف حقيقة ضعف وترهل المجتمع المدني الفلسطيني بكل مكوناته ومركباته ، ولعل ما تشهده الساحة الفلسطينية من حالة الفلتان الأمني وانتشار الفوضى وتفشي الجريمة وانزلاقها نحو هاوية الاقتتال الداخلي ، دون وجود حراك داخل المجتمع المدني الفلسطيني يرتقي إلى مستوى مواجهة الخطر والاستجابة للتحدي يدلل على ذلك . [١٤]

استمرار هذا الواقع سيؤدي حتماً إلى مزيد من التصدع في الجبهة الداخلية الفلسطينية ، ومزيد من التفسخ والتفتت في النسيج الاجتماعي الفلسطيني قد يوصل إلى مرحلة ما بعد الخطر وهي البقاء من عدمه .

ينبغي الإشارة إلى المحاولات الكثيرة من قبل بعض قوى المجتمع المدني للمساهمة في إنجاح جهود الحوار الوطني الفلسطيني ، من خلال طرح

أفكار ومبادرات تضع تصورات وبرامج للخروج من الأزمة الراهنة، مثل مبادرة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومبادرة (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) ومبادرة رجال الأعمال ومبادرة الأكاديميين الفلسطينيين ومبادرات شخصية أخرى. المؤكد أن جميع هذه المبادرات لم تُفلح في تحقيق غاياتها، ليعكس ذلك بوضوح ضعف تأثير القوى التي تقف خلفها.

يلاحظ وجود إهمال من قبل أطراف الخلاف الرئيسة لدور قوى المجتمع المدني الفلسطيني، يؤكده الغياب المتكرر لهذه القوى عن أروقة المفاوضات والحوارات. وحضورها الشكلي في قليل من الأحيان، حيث تظهر عدم فاعليتها وقدرتها على التأثير في مجرى الأحداث.

خلاصة

عند إلقاء نظرة فاحصة وتقييميّة للواقع الفلسطيني بكل أشكاله وتجلياته، نلاحظ أن الأزمة الفلسطينية هي أزمة مركبة في طبيعتها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، تربوية، أخلاقية) تمتد إلى عقود مضت. لقد عكست الانتخابات التشريعية الأخيرة في فلسطين وما ترتب عليها من تداعيات وانعكاسات عمق المأزق الفلسطيني، وأكد تطور الأحداث أن استمرار وجود هذه الأزمة من دون حلول حاسمة ونهائية يجعلها ككرة الثلج تكبر كلما تدحرجت.

إن الحديث عن تشكيل حكومة وحدة وطنية في فلسطين جاء كنتيجة طبيعية لعدم توفر العناصر اللازمة لتشكيل حكومة ائتلافية يشارك فيها مزيج من الفصائل والقوى الممثلة في المجلس التشريعي؛ نظراً لوجود كتلة برلمانية قادرة وحدها على تشكيل حكومة ونيل الثقة من البرلمان من دون أية عوائق. وكما سبقت الإشارة فإن مفهوم حكومة وحدة وطنية يأتي كاستجابة طبيعية لحالة خطر أو تهديد تواجه أي شعب وتجعل كامل مكوناته السياسية مضطرة إلى التوافق والتوحد لمواجهة هذا الخطر. وبالنظر إلى تجارب الشعوب وخاصة التجربة الإسرائيلية، يلاحظ أن هذا الأمر يتحقق بالفعل ويصبح استحقاقاً وطنياً يفرضه الواقع، بحيث يساهم تشكيل هذا النوع من الحكومات في توحيد الجبهة الداخلية وتمتينها وتعميق الوعي والمناعة الوطنية لمساعدة الحكومة على تجاوز هذه التهديدات.

الغريب هنا، عند مقارنة أو مقاربة تجارب بعض الشعوب بالحالة الفلسطينية فإن العكس يحدث، حيث إن منطق وفلسفة تشكيل حكومة وحدة وطنية أدى إلى زيادة التوتر والاحتقان وانسداد الأفق بين ركني الحوار (فتح وحماس). كما أن الحديث عن حكومة وحدة وطنية لم يأت كاستجابة لحالة خطر أو تهديد- وهي كثيرة في الحالة الفلسطينية- بل جاء كنتيجة لظرف موضوعي فرضه الحصار بشقه المالي فقط المفروض على الشعب الفلسطيني.

خلاصة القول إن هناك الكثير من الأسباب التي يجب أن تدفع جميع الأطراف الفلسطينية إلى انتهاج أسلوب جديد في التعامل مع المصلحة الوطنية العليا، وخاصة أن معطيات اللحظة التي

يعيشها الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية تنذر بالكثير من المخاطر والتهديدات. والمطلوب أن ترتقي جميع الفصائل الفلسطينية إلى مستوى المسؤولية الوطنية في كيفية تعاطيها مع هذه الأخطار بحيث يجب أن يصبح مبدأ تشكيل حكومة وحدة وطنية تمتلك رؤية سياسية موحدة وبرامج عمل محددة بمثابة خيار إستراتيجي للشعب الفلسطيني. حكومة تؤكد مبدأ الشراكة السياسية وعدم التفرد قولاً وفعلاً.

أخيراً، ما يجب قوله في الختام هو أن جميع الأطراف يجب أن تضع في اعتبارها حقيقة أن الشعب ما زال يرزح تحت نير الاحتلال وأمام طريق طويلة لتحقيق أهدافه الوطنية وبسط سيادته على كامل أرضه، وأن ذلك يتحقق عبر: أولاً- الحفاظ على الهوية الوطنية، ثانياً- التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل، ثالثاً- صون الوحدة والتعالي على المصالح الفئوية الضيقة، رابعاً- التشبث بكامل الحقوق الوطنية المشروعة.

المراجع

أبو سيف، عاطف، ٢٠٠٥. المجتمع المدني والدولة: قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني" دار الشروق، عمان.

مواطن، "التعددية والديمقراطية: أزمة الأحزاب السياسية الفلسطينية" (وقائع مؤتمر عقد بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٩٥) مواطن، رام الله

Diamond, Larry and Gunther, Richard, 2001. Political Parties and Democracy, (A Journal of Democracy .Book), The John Hopkins University Press

Kriesi, Hanspeter, 2005. Direct democratic choice: Swiss experience, Lanham, Md. Lexington

Sjolin, Mats, 1983. Coalition politics and Parliamentary Power, Lund University Press (Bromley) Chartwell-Bratt, Lund

الهوامش

١ انظر النص الكامل لخطاب الرئيس عباس في صحيفة "الأيام" ٢٠٠٦/١٢/١٧

٢ انظر Sjolin، ١٩٨٣

٣ حول النظام الديمقراطي في سويسرا، انظر Kriesi، ٢٠٠٥

٤ - خطاب رئيس الوزراء إسماعيل هنية الموجه إلى الشعب الفلسطيني بتاريخ ١٩ كانون الأول ٢٠٠٦. أنظر صحيفة "الأيام" ٢٠/١٢/٢٠٠٦

٥ حول أزمة الأحزاب السياسية الفلسطينية انظر مواطن، ١٩٩٥

٦ - للاطلاع على مشروع قانون الأحزاب السياسية في فلسطين يمكن النظر الى الصفحة الالكترونية للهيئة العام للاستعلامات http://www.pnic.gov.ps/arabic/law/law_b26.html (آخر زيارة ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٦ الساعة ١٩: ١٣)

٧ حول الأحزاب السياسية والديمقراطية انظر Diamond & Gunther,2001

٨ - انظر مثلاً تصريحات مستشار الرئيس للأمن القومي اللواء جبريل الرجوب صحيفة أخبار الخليج الصادرة بتاريخ ١٦ شباط ٢٠٠٦

9 - مقابلة مع قيس أبو ليلى عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نشرت على الموقع الالكتروني لشبكة الانترنت للإعلام العربي بتاريخ 28 شباط 2006، www.amin.org

١٠ - تمت الإشارة إلى ما سمي "باستدراكات هنية" في كل من خطابي الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتاريخ ١٦ كانون الأول ٢٠٠٦ ورئيس الوزراء بتاريخ ١٩ كانون الأول ٢٠٠٦ الموجهين إلى الشعب الفلسطيني.

١١ - جاء هذا الموقف على لسان الدكتور أحمد بحر نائب رئيس المجلس التشريعي في مقابلة أجرتها مع قناة العربية الفضائية بتاريخ ٢١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٢ - مقابلة أجرتها صحيفة القدس المقدسية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، العدد ١٣٤١٥، بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٦

١٣ - الموقع الإلكتروني لمكتب برامج الإعلام الخارجي لوزارة الخارجية الأميركية، ٢١ كانون الأول ٢٠٠٦، http://usinfo.state.gov (آخر زيارة ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٦ الساعة ٤٥: ٢٠)

١٤ حول المجتمع المدني الفلسطيني وعلاقته بالسلطة الوطنية أنظر عاطف أبو سيف، ٢٠٠٥، خاصة الفصول الخامس والسادس والسابع.

الوحدة الوطنية في تجربة ومنهج ياسر عرفات

◇ **ياسر عبد ربه: جوهر مشروع عرفات تجسيد حق الفلسطينيين في حلّ قضيتهم كقضية تحرّر، بدل إبقائها ورقة مقدسة لتبرير الانقلابات.**

◇ **أحمد عبد الرحمن: عرفات حرّر الوعي والمؤسسات من كل المؤثّرات الاحتوائية والبرامج الوهمية والمصلحية.**

◇ **د. صائب عريقات: عبقرية عرفات السياسية تجلّت في دقة البوصلة الموجهة نحو الهدف: فلسطين.**

أدار الندوة: أكرم مسلّم

يختتم السيد ياسر عبد ربه، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، هذه الندوة، بنبوءة تصلح أن نفتتح بها الحديث: «العرفاتية مدرسة أظن أنها لن تنقرض، لأنها لم تترك أثراً مكتوباً يقيدها، ونصوصاً تربك الأجيال اللاحقة».

تُعيد «العرفاتية» بالفعل إنتاج ذاتها على نحو متسارع، يعود الجميع إليها ليسألها، ليقرأها وليستقرئها، تماماً مثلما تهب جموع الفلسطينيين بعفوية «عرفاتية» إلى ضريح «أبو عمار»، كلما تهددت الفكرة الوطنية، أو انجرحت الكرامة الجماعية، أو استجدت معضلة سياسية مستعصية.

سيتساءل الفلسطينيون طويلاً عن الخلطة السحرية التي امتلك بها عرفات قلوبهم، عابراً للأجيال وللجنس وللأديان وللأطياف السياسية والأيديولوجية، وعابراً للجغرافيات الممزقة، لتصبح كوفيته جغرافيا افتراضية بشكل ما.

كيف يصبح قائد ما مكوناً من مكونات الهوية الجماعية؟ وكيف يصبح ضيفاً دائماً ومرغوباً على حلم وطني؟ لا يمكن لباحث عن إجابة لهذا السؤال الفلسفي والإنساني أن يقفز عن تجربة عرفات وعن شخصيته.

قيل الكثير عن أخطاء ياسر عرفات، لكن على عكس ما يحدث في حالة الحكام الممدوحين بالرشاوى، الذين تطوى صفحاتهم بمجرد رحيلهم، بدأت صفحات عرفات، تنفتح أكثر بعد رحيله، ليس في الأوساط الشعبية فقط، بل في السياسة والإعلام والأكاديميا على حد سواء.

ربما تكون «الوحدة الوطنية» بجدارة، واحدة من كلمات السرّ التي تنفتح بها خَزانات عرفات، هذا ما سنحاول تناوله هنا في أيام باتت فيها «الوحدة» مهددة أكثر من أي وقت مضى بالاقتتال، و«الوطنية» مهددة بالثقل الإقليمي غير المسبوق

في المعادلة الفلسطينية، هذا ما سنحاوله بمقدار ما تتيحه ندوة محصورة بسبعين دقيقة، وبمقدار ما يمكن لإعلامي أن يستدرج عضو لجنة تنفيذية مخضرم، كان متواجداً دائماً في المطابخ الأكثر تأثيراً في تاريخ الحركة الوطنية (ياسر عبد ربه)، و سياسي وإعلامي من وزن أحمد عبد الرحمن، اجتاز مع «أبو عمار» أكثر المحطات أهمية وأشدها خطراً، وسياسي ومفاوض كصائب عريقات كان بجانب «أبو عمار» في جميع اللحظات الدقيقة خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة.

سياسات: **كيف كان أبو عمار ينظر إلى الوحدة الوطنية والعمل الجبهوي كضرورة؟**

أحمد عبد الرحمن: أولاً ـ أبو عمار تفتّح وعيه على شعب مشتت، شعب موزّع وفاقد لكيانه، وفاقد لشخصيته، إلى درجة أنه شعب فقد اسمه، وفقد هويته السياسية، وتحوّل في المنظور العالمي إلى مجموعة من اللاجئين، والعالم كان مليئاً باللاجئين. على الصعيد الإقليمي تم احتواء ما تبقى من فلسطين، وأعطيَ الفلسطينيون قسراً هويات جديدة: (هوية أردنية، هوية مصرية، هوية سورية)، أما الهوية الفلسطينية، فقد أزيلت. هذا المناخ، أكسب أبو عمار، الذي عاش منذ شبابه الأول وقائع النكبة، سواء أشارك فيها أم تفاعل معها، رؤيةً محددةً ملخصها وجود شعب فلسطيني ووجود وطن فلسطيني، وكل ما حصل في العام ٤٨ هو باطل، غير شرعي، لا بد من نقضه، ولا بد من اعادة الاعتبار لفلسطين التي وعاها، والتي عاش جزءاً من طفولته وشبابه فيها.

هذا المحرك في وعي أبو عمار، جعله يتسلّح بمثالية عالية، تجاه الفلسطينيين عامة. أبو عمار تمسّك بكل فلسطيني مهما كانت طبقته، أو انتماؤه، وكان على المستوى الشخصي، قربت منه أم بعدت عنه، لك مكانة عنده، لمجرد كونك فلسطينياً، من هنا كان يحرص حتى على صعيد الأفراد، على استعادة كل الكوادر والشخصيات والفعاليات التي عملت في الوسط السياسي والوظيفي والحزبي العربي. هذه النظرية التي تسلح بها أبو عمار عريضة جداً تقبل كل الأشخاص وكل الأفكار، ما دمت فلسطينياً فليس لديك تناقض مع أبو عمار.

د. **صائب عريقات**: أحب أن أضيف للأخ عبد الرحمن أن نقطة ارتكاز ياسر عرفات في العمل السياسي كانت الوحدة الوطنية، كان صاحب شعار أن الشعب الفلسطيني أفضل من قياداته السياسية السابقة، والحالية واللاحقة، عرفات بذكاء، كان مرناً جداً في أي تكتيك يمكن أن يقوم به بأي شكل من الأشكال، لكنه كان صلباً جداً فيما يتعلق بالمضمون، لذلك أعتقد أن عباراته: «فلسطين أكبر من الجميع وأفضل من الجميع، والكل في خدمة فلسطين»، كانت نقطة ارتكاز لتنفيذ فكر ياسر عرفات، بالتالي لم يكن يهمه الطيف السياسي (يمين، يسار، وسط)، ما دام ضمن «الوعاء» الفلسطيني، وما دام الهدف فلسطين، فكل من يعمل في إطار تحقيق الهدف اعتبره عرفات مكوّناً ممكناً من مكونات الوحدة الوطنية. الوطنية كانت الدينمو/ المحرك لإطلاق الثورة الفلسطينية، باتجاه الهدف: تحويل الفلسطينيين من لاجئين

مشتتين إلى هوية، إلى هوية وطنية، إلى شعب.

لذلك عندما كان يتكلم عن القرار الوطني المستقل، كان يعرف تماماً عن ماذا يتحدث. كان يعتبر أن فلسطين ليست فقط أكبر من الشعب الفلسطيني، بل أكبر من العرب، أكبر من المحاور، وفي هذا السياق، لم يكن يتردد على المستوى العربي والإسلامي والدولي في إقامة أية علاقات ما دامت لا تتعارض مع هذه الركيزة.

عبد الرحمن: سياسة ياسر عرفات ارتكزت على عزل المؤثرات، جميع المؤثرات التي تلاعبت بالشخصية الفلسطينية والكيان الفلسطيني والهوية الفلسطينية، فتح أبواب الثورة للجميع، الأمر الذي عنى تلقائياً عزل الكثير من المؤثرات الفكرية والأيديولوجية والمصلحية، على طريق إعادة واستعادة الفلسطينيين إلى البيت الفلسطيني، هذا بدأ فعلياً قبل العام ٦٥، العام ٦٥ كان مرحلة متقدمةً هي ذروة جهود ياسر عرفات في استعادة فلسطين، الشخصية الفلسطينية، في العام ٥٣ له مذكرة مسلمة لمحمد نجيب، مكتوبة بالدم من الطلاب الفلسطينيين. وعندما كان رئيساً لاتحاد الطلاب تصرف كرئيس حكومة فلسطين، كان مكتبه قرب مكتب أحمد حلمي باشا.

أبو البراغماتية الفلسطينية

سياسات: **الأخ ياسر عبد ربه، هذا مدخل عريض لفكر ياسر عرفات الوحدوي وبيئته ومرجعياته، السؤال كيف وفّق أبو عمار بين ثابت الوحدة الوطنية، ومتغيرات البرنامج السياسي بمتطلباته؟ هل من محطات بارزة عايشتها شخصياً يمكن أن تضيء هذا الجانب؟**

عبد ربه: عرفات هو أبو البراغماتية الفلسطينية، وانتهج هذا النهج البراغماتي في مرحلة مبكرة جداً، بل إنه دخل إلى الحركة الفلسطينية في مراحلها الأولى وهو يحمل هذا النهج معه، مدركاً صعوبات وتعقيدات الوضع الفلسطيني، عند انطلاقة حركة فتح العام ٦٥، كان هناك من حاول أن يضع العقبات ويبالغ في المصاعب التي تعترض هذا الانطلاق، ومن بين من صنع هذه العراقيل والمصاعب، حركات وتيارات قومية، والحركة الناصرية بالدرجة الأولى التي كانت الأقوى، والمؤثرة على الشارع العربي.

ياسر عرفات حاول أن يتسلل من خلال الخروق الموجودة في ستار الحركة القومية العربية، مثلاً بين سورية ومصر، ليس من أجل أن ينحاز لطرف على حساب طرف، بل من أجل إيجاد منفذ يحصل عبره على موطئ قدم لهذه الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة، والناشئة، هذا كان واحداً من المداخل، وبعدها اتهم اتهامات عديدة، سياسية وأيديولوجية، هو بريء منها، وأنا أجزم أنه لم يكن يعرف حتى معنى بعض هذه الاتهامات الأيديولوجية بالمعنى النظري.

بعد العام ٦٧ التقط بشكل مبكر جداً، ضرورة أن تقفز الحركة المسلحة من حركة عصابات هامشية ضعيفة، مطاردة، مشكوك بها، وتشكك بها قوى عديدة في المنطقة، وربما في العالم، إلى رأس المؤسسة السياسية الفلسطينية التي كانت تسمى منظمة التحرير، عبر ذلك تحصل الحركة المسلحة على غطاء وشرعية من خلال المؤسسة السياسية،

ومنظمة التحرير تتحول بالمقابل من مجرد منظمة واجهة لبعض الأنظمة العربية إلى منظمة تعبّر عن المطامح الوطنية للشعب الفلسطيني في التحرير والاستقلال، أنا أذكر محطات كثيرة، كان فيها ياسر عرفات يحمينا، نحن البراغماتيين الفلسطينيين، عندما نتجاوز بعض الخطوط الحمراء.

في العام ٦٩ دَعونا إلى دولة ديمقراطية يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود، وطوّرناها أكثر: يتعايش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون، (الفلسطينيون مسلمين ومسيحيين، حيث رفضنا تصنيف الفلسطينيين على أساس ديني)، مع اليهود كشعب متواجد فيما أصبح يسمى إسرائيل. كثير من الأصوات التي تنتمي إلى مدرسة الميثاق التقليدية، والتي ترفض أن يكون على أرض فلسطين أحد، إلا الموجودين قبل العام ١٩١٧ (وعد بلفور)، هذه الأصوات وقفت لتتحدى هذا الطرح وترفضه وتقاومه، وكان من بينهم غالبية أعضاء اللجنة التنفيذية التي تنتمي لعهد الشقيري، رئيس المجلس الوطني، حتى رئيس اللجنة التنفيذية الذي كان في مرحلة انتقالية ما بين الشقيري وياسر عرفات.

د. صائب: يحيى حمودة.

عبد ربه: الذي حمانا ودافع عن حقنا دون أن يتورط في قيادة هذا التيار، هو عرفات، وأوقف هذه الهجمات، القادمة أيضاً من أصوات تقليدية داخل حركة فتح.

في العام ٧٣ وقبل حرب أكتوبر، رفعنا شعار: إن كل أرض فلسطينية يجلو عنها الاحتلال، يجب أن يقيم عليها الفلسطينيون سلطة وطنية فلسطينية لهم، كنا أقلية صغيرة، هذا الشعار اتهم بالخيانة، والدولة الفلسطينية على الضفة وغزة كانت وقتها مشروعاً تفريطياً، ووصل الأمر إلى أن بعض المجموعات «القومجية» هددتنا، بل ومارست أعمال قتل ضدنا، لكن ياسر عرفات هو الذي حمانا، سياسياً وعملياً، لأنه كان يدرك أهمية هذا الصوت وهذا الاتجاه، لقد كان الأب لهذا الاتجاه والصوت، ووفر له المظلة والحماية، حتى أنه بعد الحرب تقدم ليقود هذا التيار، بشكل صريح وعلني ويتبنى مشروع النقاط العشر، الذي كان فعلياً، أول بذرة حقيقية لتطوير برنامج منظمة التحرير، من برنامج دوغماتي، إلى برنامج واقعي. . . .

سياسات: **البرنامج المرحلي تقصد**

عبد ربه: البرنامج المرحلي، نعم.

القرار المستقل: معارك لم تنته.

سياسات: **هل من إضافة د. صائب، تضيء أكثر على هذه المرحلة.**

د. صائب: يتضح هنا، أيضاً، أن نقطة الارتكاز في فكر ياسر عرفات هي هدف الهوية الفلسطينية، القرار الوطني المستقل. عرفات أدرك هنا أن الشعب الفلسطيني لا يستطيع أن يكون الاستثناء، وبالتالي الفكرة القومية يجب أن تخدم فكرة الدولة الفلسطينية، الفكرة الدينية عنده يجب أن تخدم فكرة الدولة الفلسطينية، فأنت لا تعيش نظام خلافة، لتضع فلسطين في إطاره، وأنت لا تعيش نظام وحدة عربية. كل معيار من ناحية عرفات، كان يجب أن يخدم القضية الفلسطينية وتكوين الهوية الفلسطينية، والاستقلال الفلسطيني.

اشتباكات ياسر عرفات، والحروب التي شنت

عليه كانت دائماً لهذه الأسباب، لم تكن هناك حرب في غير هذا الإطار.

الأخ عبد ربه ذكر العام ٦٩، نقلة الدولة العلمانية، من ثم فكرة السلطة الوطنية، حتى لو كانت على الجفتلك كما كان يقول عرفات، الانتقال السياسي، انتزاع منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً من النظام العربي. لم تكن القضية الفلسطينية تحارب، أو يشكك فيها من أطراف في الثورة لخلافات على حدود الدولة، أو شكل الدولة، كانت مصالح دول إقليمية، ترى في إقامة الدولة تهديداً لمصالحها.

وُجدت حركات أيديولوجية لا ترى في الدولة أي مفهوم لأنها تريد دولة العرب الكبيرة أو دولة الخلافة الكبيرة، فبالتالي تكريس عرفات لمفهوم القرار المستقل كان منطلقاً من براغماتية، من إدراك واقعي وعملي سياسي أننا نعيش في نظام دولي قائم على أساس الدولة. هذا الوضع لم ينتفِ، هذا ما نواجهه الآن بعد ياسر عرفات، وبتحدٍ كبير جداً، هذا هو المفهوم بالذات، نرى عناصر الإقليم تأخذ من القضية الفلسطينية عنواناً ومحركاً لتحقيق مصالحها، اقترابها أو ابتعادها عن مركز القرار الدولي في واشنطن، وغيرها، وهذا ما ينعكس على اقتتالنا الداخلي اليوم، لا أستطيع أن أقول إن لدينا سلطة حقيقية نقتتل عليها، ما أخشاه أن هذا الاقتتال يتم باسم دول، أصبحنا وكالة.

سياسات: **تاريخياً كان الاصطفاف الداخلي الفلسطيني مرتبطاً بوجود مرجعيات تغذي ما يضعف الخط الوطني العريض، لكن ربما ليس بهذا الحجم وهذه الحدّة التي نعيشها الآن؟**

د. صائب: وكان عرفات يحمينا دائماً، كيف؟ باعتبار فلسطين فوق المحاور، فوق الأيديولوجيات، فوق أي اعتبار إقليمي. كان هناك اقتتال أيضاً في لبنان.

عبد ربه: ياسر عرفات، حوّل القضية الفلسطينية من قضية ذات هالة من القداسة الأسطورية التي لا ينبغي أن تمس، وينبغي أن تحافظ على هذه القداسة لكي تستخدم، إما في الانقلابات العربية كغطاء، أو في خدمة مصالح إقليمية هنا وهناك.

د. صائب: أو دولية؟

عبد ربه: (أو دولية)، دون أن تتقدم خطوة إلى الأمام نحو الحل، عرفات حوّلها من قضية معلّقة في السماء إلى قضية واقعية اسمها قضية تحرّر وطني واستقلال شعب، مثل أي شعب آخر خاضع للاحتلال والاستعمار الخارجي، هذا كان من مزايا جهد ودور ياسر عرفات، إذا أخذنا مساره منذ البداية إلى النهاية، هو كان يحرص على أن يعطي هذا الطابع للقضية الفلسطينية؛ نحن لا نختلف عن الآخرين، ربما الاختلاف في نوعية الاحتلال الذي نتعرض إليه، ونوعية الاستعمار. هذه لم تكن مسألة بهذه البساطة التي نتحدث عنها الآن في منتصف الستينيات، ولا السبعينيات، كانت تسمى القضية المقدسة، أي القضية التي يجب ألا يتدخل أحد فيها، ولا حتى أبناؤها من أجل حلها. يجب أن تبقى قضية موضوعة على الرف، تقدس لفظاً وتنتهك فعلاً.

جوهر مشروع عرفات هو ذلك، وما يتبعه تفاصيل على هذا الجوهر: القرار المستقل، خوض حروب مع أنظمة عربية ومع جهات تحاول

أن تسترجع القضية الفلسطينية كورقة للاستعمال، وليس قضية للنضال من أجل حلها، كل مسيرة عرفات السياسية والمسلحة، كانت في غالبيتها من أجل هذا الهدف: قضيتنا في يدنا هي قضية استقلال وطني، وهذا الاستقلال الوطني ليس أمراً مجرداً، بل أمر ملموس، على أرض الواقع، ويمكن أن يجسّد من خلال دولة مستقلة في الضفة الغربية، وقطاع غزة.

د. **عريقات**: استكمالاً: القضية الفلسطينية كانت دائماً محكومة بالتطورات الإقليمية. اليوم، لدينا مثال الطائفية، حرب طائفة ضد طائفة، كما يحصل في العراق، هل هي فعلاً حرب شيعة وسنّة؟ الأدوات شيعة وسنّة. السودان حرب إثنية بين شمال وجنوب، وحرب إقليمية بين دارفور والحكومة المركزية. لدينا سورية ودَور الوصاية على لبنان. الآن كيف نفسر في هذا السياق ما يدور في قطاع غزة أو الضفة الغربية؟ هل هي حركة مقاومة ضد حركة مقاومة؟ في وطن لم يحرّر؟ هنا يأتي البعد الإقليمي، وهنا تأتي الحاجة لفكر ياسر عرفات أن القضية الفلسطينية فوق المحاور، القدس وفلسطين أهم (كان يقول) من عواصم العرب والمسلمين مجتمعة.

تحرير الوعي والمؤسسات

سياسات: **كيف يستذكر الأخ عبد الرحمن تجربة ياسر عرفات في بيروت مع القوى الفلسطينية والوطنية اللبنانية، في إطار الحفاظ على ثابت الوحدة الوطنية في ظروف بالغة التعقيد والصعوبة؟**

عبد الرحمن: دعني أعود إلى دخول «فتح» وياسر عرفات لمنظمة التحرير، هي، أيضاً، تطبيق لمنهج ياسر عرفات بتحرير المؤسسة الفلسطينية من أية مؤثرات احتوائية محيطة بها دولياً وإقليمياً، فهو عندما استعاد المنظمة، استعاد المنظمة لفلسطينيتها، كما استعاد الجمهور الفلسطيني لفلسطينيته، بمعنى: من الآن فصاعداً، الفلسطينيون هم أسياد مصيرهم، ميّز أبو عمار بقوة (ونجح في ذلك) بين العام والخاص في القضية الفلسطينية. قبل أبو عمار كان العام مسيطراً والخاص ضائعاً نهائياً في الموضوع الفلسطيني، بحجة أن قضية فلسطين قضية عربية، وبالتالي لا تتحرّر ولا تقوم لها قائمة إلا بالوحدة العربية. أبو عمار طرح الكفاح. الاعتماد الفلسطيني، على قوى غير محددة، على قوى هلامية، سيضيّع القضية الفلسطينية، إذاً لنعتمد على أنفسنا. هنا طرح قضية مهمة جداً، على الفلسطينيين الذين يعون مسؤوليتهم عن وطنهم أن يكافحوا في سبيل هذا الوطن، وبهذا أعطى للخاص الفلسطيني مهمة مشروعة لا تتناقض مع الانتماء القومي، واستطاع أن يثبت هذه الصورة. من حق الشعب الفلسطيني أن يكافح في سبيل أرضه، سواء أكان لاجئاً أم في أرض الوطن، دون أن ينتظر. عرفات عاش في الـ ٤٨ شخصياً الخذلان الكامل، حيث جيوش جاءت غير مهيأة للحرب، وأخرى انسحبت، ومفاوضون يتنازلون عن أراضٍ واسعة جداً بجرّة قلم. هنا شطب أبو عمار أيّ مؤثر خارجي سلبي في القضية الفلسطينية، كان دائماً يحمل قلماً أحمر، وكثيراً ما أمسك القلم بيده وردد: فقط هذا القلم هو الذي ينطق باسم فلسطين، ومن أراد أن يتحدث

إلى الفلسطينيين، فليتفضل إلى منظمة التحرير. هذا الكلام مهم بالنسبة للأجيال الفلسطينية التي نشأت في الخمسينيات والستينيات، خاصة بعد جملة لجمال عبد الناصر مهمة (كان أمل الشعب الفلسطيني والعرب في الوحدة وتحرير فلسطين)، في ذلك الوقت قال: من يقول لكم إن هناك خطة عربية لتحرير فلسطين فهو يخدعكم، في ذلك اليوم بالتحديد كانت مجلة «فلسطيننا» الناطقة باسم «فتح» تتحدث عن الدور الفلسطيني من أجل فلسطين.

ما أريد تثبيته هنا، أن «أبو عمار» استمر في هذه السياسة، وهي تحرير الوعي الفلسطيني من أي وعي واهم، غير حقيقي وغير عملي، وتسليحهم بوعي ذاتي وبقدرة ذاتية، وباعتماد على الذات.

المرحلة الثانية كانت تحرير المؤسسات والأطر الفلسطينية، من هنا نلاحظ في أواخر الستينيات حصل انقلاب شامل على مستوى الشعب الفلسطيني، كل المؤسسات: النقابات، الجمعيات، الهيئات، أخذت تستعيد هويتها الوطنية من خلال الانتماء لحركة «فتح».

فيما يتعلق بتجربة بيروت بشكل أساسي وهي تجربة طويلة وفي غاية الأهمية، لم تمر بلا صراعات، هي تجربة قائمة على الصراعات بين خطين: خط اسمه الإستراتيجية الجامدة، يجمد الفعل الفلسطيني، وخط الفعل الفلسطيني، الذي يحاول أن يثبت نفسه، من هنا على سبيل المثال، أبو عمّار في حرب ٧٣، فتح جبهة ثالثة وجبهة رابعة، ومن هنا في القمة العربية التي أعقبت الحرب تقرر دعم من حارب من أجل فلسطين وكانت الثورة الفلسطينية بقيادة «أبو عمّار» الطرف الثالث الذي تلقى الدعم: مصر، سورية ومنظمة التحرير.

كان عرفات يحاول باستمرار أن يجد في أسوأ الظروف مكاناً للفعل الفلسطيني.

تجربة بيروت تمحورت حول محاولات مستميتة لإزاحة الفعل الفلسطيني من ساحة الصراع، طبعاً المحاولة الأكبر هي التي تمت بعد قرار «الممثل الشرعي والوحيد» العام ٧٤ الذي اتخذته قمة الرباط، تفجرت الحرب الأهلية، ثم التدخل السوري، ثم حرب الليطاني، ثم الحرب الأكبر (حرب ٨٢)، وأنا أسميها حرباً إقليمية عالمية.

على عكس ما كان متوقعاً، من أن تنتهي بأسر شارون لياسر عرفات، ليحاكم في إسرائيل، استطاعت الثورة الفلسطينية الصمود ٨٨ يوماً، واستطاع عرفات أن يحرك العالم جميعه، فانقلبت أهداف الحرب، وبعبارات بيغن: من يحاصر من؟ هل أحاصر أنا ياسر عرفات أم إنه يحاصرني؟ كان هناك الجهد الفلسطيني العسكري والسياسي والإعلامي، القائم على مشروعية الكفاح الفلسطيني أمام الغطرسة الإسرائيلية. انتهت حرب ٨٢ بحصول الثورة الفلسطينية بقيادة عرفات على أول مشروعية على الصعيد الدولي، فبينما كان ياسر عرفات في البحر (خارجاً من بيروت) قدمَ رونالد ريغان أول مبادرة ذات مدلول سياسي محدد.

سياسات: **نريد تحديداً أكثر حول محاولات التلاعب بمكونات الوحدة الوطنية، وكيفية تغلب ياسر عرفات عليها، وتعامل عرفات مع تناقضات**

الساحة اللبنانية.

ـ عبد الرحمن: على مدى السنوات من أواخر العام ٦٨ حتى آخر الـ ٨٢ (هناك مرحلة ثانية، مرحلة حرب المخيمات وهي الأخطر)، هذه المدة كانت قائمة على محاولات حثيثة لعدم إتاحة الفرصة للثورة الفلسطينية لتستكمل جهدها، أطراف كثيرة عملت على ذلك، لكن عرفات استطاع أن يبقى، وأن يقيم ما سمي لاحقاً «فتح لاند» في العرقوب، أو جمهورية الفاكهاني في بيروت على مدى سنوات.

حماية مزدوجة

ـ عبد ربه: برنامج عرفات الوطني لم يقتصر على حماية الحركة الفلسطينية من التدخلات العربية، وحماية القرار الفلسطيني، بل بالمقدار نفسه على حماية الحركة الفلسطينية في التدخل في الشؤون العربية، وأنا أستطيع أن أشهد أن ياسر عرفات كان آخر من أراد أن يتورط في الصراع الداخلي في الأردن، وحاول أن يتجنب الصراع بكل الوسائل، على النقيض منا نحن القوميين اليساريين، الذين كنا ما زلنا نعتقد (دون أن نصرح) بأن الطريق إلى فلسطين يمر عبر تحرير الدول العربية والعواصم العربية ..إلخ، وهي النظرية التي كان يرفضها ياسر عرفات، بل ان مجرد وجود حركة فتح كان نقيضاً لهذه النظرية، والتي تتلخص بأنه لا يجب على فلسطين الانتظار حتى يتحرر العالم العربي بأكمله، بل إن النضال الوطني الفلسطيني هو جزء من إسهام الفلسطينيين، ليس فقط في تحرير وطنهم، بل في تحرر الوطن العربي كذلك، دون تدخل، فهُم من خلال قيامهم بمهامهم الوطنية، يؤثرون في الشأن القومي وليس من خلال إرجاء الشأن الوطني.

أستطيع أن أقول، وعن علاقة مباشرة: إن عرفات كان آخر من أراد أن يتورط بالحرب الأهلية في لبنان، لكن هناك ظروفاً واعتبارات دفعته بالتدريج لكي يغرق في هذه الحرب، ونغرق كلنا. ياسر عرفات كان يتلمس طريقه في علاج قضايا مثل الوحدة الوطنية عبر التجريب، يرتكب أخطاء ويصححها، يصحح بعضها، ويتراجع ويتقدم، على ضوء ما يرى أنه يخدم الهدف السياسي الذي يسعى إليه، وهو يتلخص في أمرين: أن تكون الحركة الوطنية الفلسطينية حركة لا تخضع لتأثيرات وتيارات خارجية تسلبها قدرتها على اتخاذ القرار، وعامل ثانٍ، أن يظل يحتفظ بمرونة العلاقة السياسية مع مختلف الأطراف العربية والدولية المستعدة للعلاقة معه دون أن يفتقد هذه المرونة بسبب مغامرات أو تطرف هذا الطرف الفلسطيني أو ذاك. كان يسير وفق هذين الاتجاهين، وكان مستعداً لتقديم تنازلات عديدة. أنا أذكر أن ياسر عرفات فاجأنا مثلاً في مطلع السبعينيات، من أجل أن يضمن وحدة الحركة الفلسطينية، بقبوله أن تتساوى «فتح» في التمثيل مع اي فصيل فلسطيني آخر، صارت اللجنة التنفيذية تتشكل من ياسر عرفات رئيساً (وهو خارج الحسابات كونه رئيساً للجميع، هكذا فرض نفسه) ومندوب عن كل فصيل بما فيها «فتح» مقابل أصغر فصيل آخر، هكذا استطاع أن يحاصر طغيان الاتجاه القومي على اللجنة التنفيذية، وعلى

قيادة منظمة التحرير، كان هذا هدفاً سياسياً له.

ـ د. **عريقات**: أنا أعتقد في هذا شاهد كبير على العبقرية السياسية عند ياسر عرفات، حيث كانت هناك منظمة تحرير، وهناك دول عربية تحاول تحويلها لجامعة دول عربية مصغرة، عبر قيام كل كيان بإقامة فصيل، لتصبح قضية فلسطين مرهونة بدول عربية: سورية لديها فصيل لتحرير فلسطين، العراق لديها فصيل لتحرير فلسطين، ليبيا... أو تأثيرات من الدول الأخرى.

إذاً هنا، عندما يحاصر عرفات بكل هذه المؤثرات العربية والإقليمية، ويحمي منظمة التحرير من التحول لجامعة دول عربية مصغرة، علماً أن هناك فصائل أقامتها الأنظمة، هنا تتجلى قدرة عرفات، ودقة بوصلة عرفات التي لا تحيد عن الهدف الأساسي، فلسطين، وقد ثبت، كما سيثبت الآن، أنها أهم من المحاور، ومن كل العواصم.

ـ **عبد الرحمن**: أريد أن أضيف نقطة هنا. كثيراً ما استطاع ياسر عرفات أن يحول اتجاه التدخلات العربية، ويوظفها في أحيان كثيرة لصالحه.

ـ د. **عريقات**: الأنظمة كانت دموية في كثير من الأحيان، دموية دفع الكثير من شبابنا ثمنها.

ـ **عبد الرحمن**: جداً. إضافة مهمة هنا أن الخلاف السياسي مع ياسر عرفات لم يكن يتطور لديه إلى عداء.

ـ **عبد ربه**: أبداً.

ـ **عبد الرحمن**: إذا كنت فلسطينياً، وعلى خلاف سياسي، حتى عندما تطلق النار كما حصل في الانشقاق، كما حدث في طرابلس، فإن الخلاف لم يتحول إلى عداء، بل أبقى عرفات للمنشقين مواقعهم في الأطر الفلسطينية، في المجلس الوطني، حتى «التنفيذية» لزمن طويل، لأنه لا ينظر إلى الخلاف السياسي إذا كان مع طرف فلسطيني على أنه خلاف قطيعة.

سياسات: **دعونا من هذا المدخل نلقي الضوء على تجربة الانشقاق وحوارات عدن التي توجّت بمؤتمر التوحيد في العام ٨٧.**

ـ **عبد الرحمن**: أريد أن أضيف كلمة عن جزئية الفصائليات وكيف استطاع عرفات أن يمنعها من أن تكون عائقاً أمام تحقيق هدف الفلسطينيين، طبعاً مواقفه الشخصية وقدراته تحسب، ولكن الأهم من ذلك الفكرة التي آمن بها الشعب الفلسطيني وعبّر عنها ياسر عرفات، فدائماً كانت أغلبية الجمهور الفلسطيني مع ياسر عرفات؛ الرأي العام، المنظمات، الهيئات، المثقفون، كافة القطاعات، هذه لم تجلس على طاولة القرار، لكن معروف عند كل القوى أن هذه الأطراف تقف وراء الفكرة الفلسطينية التي يحملها عرفات.

ـ **عبد ربه**: عرفات كان رجلاً واقعياً وعملياً إلى أبعد الحدود، وكان يقاتل من أجل القرار الوطني المستقل، لكنه كان يعرف أيضاً أنه لا يوجد لا عنده ولا حتى عند واشنطن شيء يسمى قراراً مستقلاً بالمعنى المطلق للكلمة، كان يعرف أننا حركة وطنية مهاجرة.

سياسات: **محكومة بجغرافيات كثيرة.**

ـ **عبد ربه**: نعم، وبالتالي في الوقت الذي أراد توسيع مساحة القرار السياسي، كان يلجأ إلى المرونة في تحالفاته، وعلاقاته العربية، وإلى اللعب على التناقضات بين الأنظمة لكي يحافظ

على المساحة التي تحدثنا عنها.

ـ **عبد الرحمن**: أنا لا أسميه لعباً على التناقضات، هو واقعي.

ـ **عبد ربه**: سمه ما شئت، لعباً، استثماراً، هذا في السياسة ليس تهمة أخلاقية.

ـ **د. صائب**: ذكاء سياسي.

ـ **عبد الرحمن**: كان يرفض أن تكون هناك حدود تفرض عليه، كان عنده مقياس وحيد يقيس عليه، أن يعمل من أجل فلسطين.

ـ **عبد ربه**: بتعبير بسيط، هو وطني فلسطيني يريد أن يحقق حتى مطامحه الشخصية القيادية عبر الوطنية الفلسطينية، كان منذ البداية يطمح لأن يكون القائد الفعلي الأول للشعب الفلسطيني، وحتى القائد الفرد، لكنه أراد تحقيق ذلك بالمشروع الوطني وليس اعتماداً على قوى خارج المشروع الوطني، هذه هي ميزته.

أنا لا أذكر نظاماً عربياً لم يخض معه ياسر عرفات صراعاً، لا أعرف، لكن لم يكن يعدم نفسه، كان يسعى لتوسيع دائرة علاقاته وتحالفاته، عمل في هذا الإطار، (إذا عدنا لموضوع الوحدة الوطنية)، على استيعاب كل امتدادات الأنظمة العربية وليس استعداءها، لكن ايضاً بما لا يجعلها قادرة على التحكم بالقرار الوطني، لذلك كنت اشاهده في المجالس الوطنية، يمسك الورقة والقلم ليحسب بالصوت من يستطيع أن يضمن أنه غير خاضع لهذا النظام او ذاك في اللجنة التنفيذية، وكان يعطل اجتماعات المجلس الوطني اسبوعاً او أكثر مثلاً، حتى يحصل على مقعد اضافي في اللجنة التنفيذية لضمان شخص يضمن أن ولاءه وطني اكثر مما هو خاضع لسياسة الخارج.

ـ **عبد الرحمن**: أذكرك هنا بدورة العام ٧٩ للمجلس الوطني.

ـ **عبد ربه**: عندما اتفقت سورية والعراق عليه، ورأى ان مساحة المناورة قد ضاقت، وأصبح هناك مشروع قومي يريد منه ان يكون صنيعة له..

ـ **د. صائب**: أرادوا تغيير المعادلة في المنظمة.

ـ **عبد ربه**: ليس فقط تغيير معادلة، أرادوا احتواءه، وتدمير جسور علاقاته مع محاور اخرى في الخليج، شمال افريقيا، مصر، ليصبح رهينة عند عاصمتين، رهينة ايديولوجية، ورهينة سياسية، هذا الذي يفقد ياسر عرفات عقله في ظروف معينة ويدفعه احياناً لاتخاذ خطوات، كنا نعتبرها مغامرة، لكنها تكون في كثير من الاحيان محسوبة.

ففي العام ٧٩، عقد مجلس وطني في دمشق، اتضح خلاله وجود توافق سوري عراقي على تحويل «فتح» وحلفائها الى أقلية في منظمة التحرير وفي اللجنة التنفيذية، وأن يحصل المحور السوري - العراقي وتنظيماته الفلسطينية على ما يمكن اعتباره «النصف المعطل» (بين قوسين) وليس «الثلث المعطل»، ابو عمار عطل الاجتماع بالكامل، «فجّره» وانتهى الأمر.

حتى عندما اعتقد الاخوة السوريون انهم اخرجوه من طرابلس، وأنه اصبح طريداً في البحر لن يجد ملجأ له، اتجه الى مصر، «مصر كامب ديفيد» في ذلك الوقت، كانت تلك صدمة ومفاجأة ادت لانقسام منظمة التحرير لسنوات، لكن مرونة

ياسر عرفات التي كانت تذهلنا، انه وافق من أجل استعادة وحدة منظمة التحرير، أن يكون البند الاول في عملية استعادة الوحدة، ادانة سلوك ياسر عرفات السياسي، لكن في تلك اللحظة بصفته رجلاً براغماتياً لم يكن الامر يضيره، فـ «الذي ضرب ضرب والذي هرب هرب»، علاقاته مع مصر أرسيت وعلاقاته العربية الاخرى استعيدت، وأصبح المحاصر ليس عرفات وانما العرب والفلسطينيين الذين ارادوا حصاره يوم اخرجوه من طرابلس. في تلك اللحظة لم تضره الإدانة الشخصية بأثر رجعي، ما دام الواقع قد تغير.

– **عبد الرحمن**: كنت رفيقه الوحيد ربما في هذه الرحلة من طرابلس الى القاهرة، هنا نقطة مهمة، تنسجم مع طبيعة عرفات، فمن أجل أن يبقى قوياً سياسياً كان يجتاز الحواجز النارية، في هذه الحالة كان العرب جميعاً في حالة مقاطعة نهائية مع مصر، عرفات صاحب نظر بعيد، قال لي في الطريق الى القاهرة (كان يحاول اقناعي) مصر اكبر من كامب ديفيد، كامب ديفيد شيء صغير فعلته مصر، لكنها تبقى مصر، عبر التاريخ مصر مربوطة بفلسطين، حدود مصر العسكرية جبال الخليل. أنا لست ذاهباً اليوم الى كامب ديفيد، انا ذاهب الى مصر. قلت له: وأنا معك. عندما صغنا البيان الصحافي، انا وبطرس غالي، وقفنا عند النقطة الجوهرية، وهي منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني برئاسة ياسر عرفات، قال لي بطرس غالي، هذا خروج على اتفاقنا الذي وقعناه مع اسرائيل (المادة السادسة في كامب ديفيد) ولم يحل هذا النقاش الا بالعودة الى مبارك، ووافق مبارك على الصيغة، وخرج ابو عمار ومعه مصر تقف الى جانبه، وليس كامب ديفيد، نتج عن ذلك أن كل الحلف الذي كان قائماً لإسقاط ياسر عرفات، انهار ايضاً بالثقل المصري.

ورقة "الداخل"

– **عريقات**: هنا نقطة يجب التركيز عليها تندرج في هذا السياق، فهم ياسر عرفات لخصوصية ساحة الداخل الفلسطيني في تلك الفترة، كان الداخل ركيزة اساسية في معادلته، لأنه كان يعرف اننا أحرار من الجغرافية السياسية، أحرار من أي مؤثرات من أي بلد عربي، حريتنا السياسية في الداخل مكنتنا ان تكون النقطة الاساسية في بوصلته السياسية، القرار المستقل، عفوية النضال، الارتباط الاساسي بالمصلحة الفلسطينية العليا، وكلما كان ابو عمار يدان (مثلما في حالة ذهابه للقاهرة، حين أدين من كل الفصائل، وكذلك من ياسر عبد ربه)، كان تأييده يأتي من الداخل، وقتها جاء تأييده من القدس، أذكر أننا وقعنا عريضة في ذلك اليوم من كافة انحاء الاراضي الفلسطينية تؤيد خطوة عرفات، كان ياسر عرفات يعتمد على الداخل كرأس حربة فيما يتعلق بالقرار المستقل، الحرة من المحاور السياسية العربية، ومن الجغرافيا السياسية، كل هذا يحتم علينا القول، الآن، أن البوصلة الفلسطينية يجب أن لا تحيد، لأن فلسطين والقدس هي الأهم، ويجب أن لا يكون أي فلسطيني طرفاً او أداة لأية جغرافيا سياسية، او لمصلحة اقليمية، وما يحدث من اقتتال داخلي، ليس خلافاً عقائدياً ولا سياسياً، ليس قتالاً على

سلطة، ما اخشاه ان يتحول الاقتتال (كما لم يحدث في تاريخ القضية الفلسطينية)، على ارض فلسطين، الى قتال ادوات، أن تصبح القضية أداة، وتخاض حروب بالوكالة عن هذا النظام او ذاك، وهنا تتحول القضية الى مناقضة لما قامت الثورة الفلسطينية من أجل تحقيقه.

القضية الفلسطينية بدأت من ١٨٩٧، من مرحلة أسميها مرحلة اللاوجودية، الحركة الصهيونية قالت دعونا نعطي أرضاً بلا شعب لشعب بلا أرض، تم نفي وجود ٥٠٠ ألف مسلم ومسيحي فلسطيني هم شعب فلسطين، استمرت هذه المرحلة الى المرحلة الثانية من الفكر الصهيوني : الوجود بأقل من درجة انسان، عندما صدر وعد بلفور وقال ان فلسطين وطن قومي لليهود مع الحفاظ على الحقوق الدينية والمدنية «للأقليات» غير اليهودية في فلسطين كان لدينا ٩٢٪ فلسطينيين و٨٪ يهود، الـ٨٪ اعطوا حق المواطنة، والـ ٩٢٪ أشير لهم كجالية لهم حقوق مدنية ودينية وليس لهم حقوق سياسية.

سنة ١٩١٧ كان لدينا ٤٥ ألف عامل من الخليج العربي يعملون في مزارعنا، كان هناك ٣ كليات، ١٧ صحيفة ومجلة.

المرحلة الثالثة: مرحلة اللاجئين، حيث تم تحويلنا بعد اقامة اسرائيل الى مجموعة لاجئين محصورين في قضايا حقوق مدنية وتعليمية وأونروا. ولم يكن احد في العالم يعرف ان ٤٠٪ من أطفال فلسطين الذين ولدوا في المخيمات كانوا يموتون قبل أن يصلوا سن سنة.

عندما اطلق عرفات الثورة الفلسطينية أطلقها ثورة للبقاء الفلسطيني، للقرار الفلسطيني، للهوية الفلسطينية، هنا تحولنا من لاجئين الى إرهابيين (بنظر اسرائيل وحلفائها) عندما أنجز اوسلو (لم أكن أعرف بمفاوضات اوسلو خلال اجرائها) ورأيت في البند الاول عبارة الشعب الفلسطيني، قلت انا موافق، لماذا؟ لأن التسلسل التاريخي من مرحلة اللاوجودية، الى اقل من انسان، لاجئين، ارهابيين، يصل الى إقرار اسرائيل بوجود الشعب الفلسطيني وبحق الهوية الفلسطينية، هذا ذخر استراتيجي. من غير المسموح في ظل وجود الاحتلال، وبغياب الدولة العربية القومية الواحدة، في غياب دولة الخلافة، أن يكون خلافنا في الصراع الفكري الوهمي على ما نريد تحقيقه في المستقبل، الحقيقة الاساسية الموجودة هي الاحتلال الاسرائيلي، وبالتالي الاولوية تحرير فلسطين، وبالتالي أية جهة تحاول ان تضع فلسطين ورقة في يد أية جهة هي جهة مدمرة للشعب الفلسطيني.

وحدة جغرافية

سياسات: **ذكرت مرحلة اوسلو، د. صائب، التي جاءت تطويراً لمدريد، التي كنت منذ بداياتها، ماذا تستذكر من محطات، ومواقف، تبين حساسية ياسر عرفات لموضوع الوحدة الوطنية، بما في ذلك في مرحلة التطبيق لاتفاق كان مثار خلاف غير مسبوق، فلسطينياً؟**

– أول تكريس للوحدة عند ياسر عرفات في هذه المرحلة، عندما كانت غزة مطروحة، لم تكن أريحا مطروحة، أصر ياسر عرفات على اضافة أريحا بقوة، لإيمانه أن الضفة وغزة وحدة جغرافية واحدة لا تتجزأ، وحدة سياسية، وحدة جغرافية،

وحدة شعب، وحدة مصير.

ياسر عرفات قال لمفاوضيه في اوسلو (وأنا لم أكن على الإطلاق على معرفة بأوسلو) انه يجب اضافة أريحا الى غزة في الاتفاق.

في الفكر التفاوضي لعرفات، عرفات لم يكن مفاوضاً، لكنه يتمتع بمرونة في الامور المتعلقة بالشكل والتكتيك، وكان يميز ويدرك ان كل شيء اقل من استراتيجية وأكثر من تكتيك، هو مناورة، كثيراً ما فرضت عليه بسبب طبيعة الجغرافيا السياسية.

مفهوم ياسر عرفات فيما يتعلق بالمضمون وبالوحدة الوطنية، تجلى في مفاوضات كامب ديفيد، في تلك الساعات التي كنت شاهداً عليها، حيث طلب منه على نحو مفاجئ ولم نتخيله في اي سيناريو، مقابل الدولة والإنجاز السياسي أن يقر بوجود هيكل سليمان تحت الحرم الشريف.

هل طرح كلينتون والجانب الإسرائيلي هذه الفكرة في كامب ديفيد كفخ لإلقاء تبعات فشل القمة على عرفات، هذه الفكرة لم تطرح في أية مفاوضات على الإطلاق، جهزنا كل السيناريوهات، لم يسبق أن طلبوا اعترافاً فلسطينياً بوجود هيكل تحت الحرم، هل طرحوها لإدراكهم أن باراك لم يكن جاهزاً، هذا سيكشفه التاريخ.

عرفات قال لكلينتون ان الإسرائيليين يحفرون منذ ٣٠ عاماً ولم يجدوا حجراً، وسأل عرفات كلينتون إن كان هو يؤمن بذلك، فقال على الطريقة الاميركية (بالاسم الثلاثي): أنا وليام جفرسون كلينتون أؤمن.

هنا عاد ياسر عرفات تلميذاً في جامعة القاهرة، هنا تجلى لياسر عرفات كل شهداء القضية الفلسطينية، هنا تجلى له قطاع غزة، حرب السويس، انطلاق «فتح»، النقاط العشر، البعد القومي، الاقليمي، حرب السبعين في الاردن، بيروت، هذا الشريط الهائل للوحدة الوطنية الفلسطينية مَثُل أمام ياسر عرفات، حيث نظر الى كلينتون وقال له: أنا لا أؤمن، وأنا لن أخون.

تدخل جورج تينت وقال له: سيدي الرئيس، أنت تعيش في منطقة، حدودها وشعوبها ستكون موضع تغيير خلال سنوات، فأجاب عرفات: تهددني، أدعوك الى جنازتي، في هذه اللحظة مسكت بيده (مهدئاً) فأزاح يدي، وطلب مني بعصبية أن لا أتدخل، وأكمل: أدعوك الى جنازتي وسيأتي من يحرر فلسطين بعد عشر سنوات، خمسين سنة، مئة سنة.. كل الرومانسية الثورية تجلت في سلوك شخص لا يملك لا طائرة ولا جيوشاً ولا اقتصاداً. شعبه ممزق. وقف أمام رئيس امبراطورية، أمام القرار الدولي، وقال: لا. ما دمت أنت لا تملك شيئاً وتتحدى قرار اميركا فماذا سيقول رؤساء الدول والملوك في العالم العربي وأوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية وغيرها؟ أنا أذكر انني عندما خرجت لكتابة التقرير، كان ابو مازن جالساً، وأبو علاء وأكرم هنية ومحمد دحلان وحسن عصفور، سألوني، فبكيت، سألني ابو مازن: لماذا تبكي؟ قلت: ان عرفات أخذ موقفاً تاريخياً وخطيراً جداً، لكن أعانه الله وأعان الشعب الفلسطيني على تبعاته.

هناك اتخذ قرار حصار ياسر عرفات، أنا أستحضر هذا المثل للتذكير، ان هذا القائد الذي

دخل البيت الابيض ٢١ مرة، والذي كان يحمل الهدايا والمكعبات الى البيت الابيض، لم يحمل معه سوى مجسم للمسجد الأقصى، ومجسم كنيسة المهد، و«العشاء الاخير»، دائماً كان يذكر انه هو المسؤول عن الكنائس وعن الاقصى وغيرها.

– **عبد ربه**: دعونا نرجع الى موضوع الوحدة الوطنية: من مزايا ياسر عرفات انه ادرك منذ مرحلة مبكرة اهمية وجود كافة أطياف وقيادات الشعب الفلسطيني في اطار منظمة التحرير وفي مختلف الهياكل السياسية، دون أن يكون هناك طغيان للتيارات الإقليمية ذات الارتباط بالمحيط العربي. عرفات كان يحرص منذ بداية قيادته لمنظمة التحرير، على وجود نسبة للشخصيات الوطنية المستقلة، احياناً لا تقل عن نصف عضوية اللجنة التنفيذية، لأنه كان يحاول ان يجد صيغة توحيدية في اطار مؤسسات لشعب يفتقد الى الوحدة موضوعياً، يريد أن يتغلب بإجراءات تنظيمية ادارية وسياسية على واقع تمزق الشعب الفلسطيني، كذلك كان يحرص على تمثيل مختلف التجمعات، مختلف المناطق، مختلف الفئات، بمن فيها الفئات الاجتماعية، وكان يهتم بأن يكون هناك تمثيل للمثقفين الفلسطينيين في اطار الهيئات القيادية، بمن في ذلك الاصوات التي يعرف انها تعارضه وتناكفه تاريخياً، وتلك التي انتقدته ووقفت أمام مشروعه منذ البداية.

من مزايا ياسر عرفات انه لم يكن انتقامياً في تعامله مع قضايا الوحدة الوطنية وفي العلاقات الوطنية مع مختلف التيارات.

انا اعرف ان الذين انشقوا عن فتح وحاولوا تدمير ما انجز على صعيد الحركة الوطنية خلال سنوات، وعندما ارادوا مجرد الحوار مع ياسر عرفات فتح لهم الابواب، هناك عشرات الامثلة على ذلك.

مرونة ياسر عرفات السياسية ومرونته في التعامل التنظيمي والسياسي مع كافة القوى وحرصه على ضم الجميع تحت مظلة منظمة التحرير، وأيضاً طول نفسه في معالجة التناقضات السياسية، كانت عوامل مهمة في حماية الوحدة، عندما كانت هناك خلافات سياسية حادة كان عرفات مستعداً ان يقضي، اشهرَ طويلة من الحوار حول البرنامج السياسي للمنظمة ليضمن اتفاق الجميع حول هذه الوحدة الجديدة، مثلاً برنامج النقاط العشر، اعلان الاستقلال العام ٨٨، وغيره، او على الاقل ان يضمن أن معارضة تيارات لهذا البرنامج لن تؤدي بها الى الانشقاق عن المنظمة، بل ستكون هذه المعارضة تحت مظلة المنظمة، وفتح، ايضا حيث كان اشرس المعارضين يأتون احياناً من داخل فتح نفسها، كل هذه العناصر كانت ضرورية بالنسبة لحركة لاجئة، حركة مهاجرة ولا تمتلك مقومات وحدة، هذه المرونة ورغبة عرفات في اعطاء كل التيارات دوراً تجعل كل الاتهامات حول فردية ياسر عرفات وطبع شخصيته فقط بالفردية، جائرة وناقصة، لم يكن ياسر عرفات رمز الديمقراطية المثلى في العالم، ولكن كان الى حدّ بعيد يتمتع بنفس ديمقراطي وروح ديمقراطية، بمعنى افساحه المجال للتناقضات المختلفة.

. . عرفات لم يكن يعترض، او يحاول ان يعطل، بل كان يتسامح مع كل مواقف سياسية

علنية متناقضة في الرأي او تنتقده، وكان هناك من يعارضه وينقده علناً من قيادات «فتح» ومنظمة التحرير.

سياسات: الحديث تركز على القضية الفلسطينية في ظل غياب اية سيادة على الجغرافيا، ماذا حدث بعد تكريس سيادة جزئية على جزء من الجغرافيا الفلسطينية، الاخ احمد عبد الرحمن كيف ترى عرفات في اختبار الوحدة في هذه الفترة.

– **عبد الرحمن**: ياسر عرفات قوة فاعلة، بمعنى ان كل القوى العاملة داخل الساحة الفلسطينية، كانت بفعل ثبات ياسر عرفات على منهجه، المنهج الفلسطيني، الأولوية فلسطينية، اقامة دولة فلسطينية، اقامة سلطة فلسطينية، استعادة القرار الفلسطيني، تأثرت به، ترك منهجه أثراً على كل القوى العاملة والتي دخلت الساحة الفلسطينية، لم تنج اية قوة من فصائل العمل الوطني والاسلامي من هزات داخلية، وكلها لصالح ياسر عرفات، لو قرأت تاريخ الفصائل الفلسطينية خلال ٣٠ سنة، وما حصل داخلها، ستجد امرين: ان قوى كثيرة صار برنامجها اقرب الى ياسر عرفات، والقوى التي ظلت على برنامجها القديم، اصبحت في وضع لا تحسد عليه، لكن عرفات كان كما قال الاخ عبد ربه، واسع الصدر وكريماً بحيث انه لا يغلق الباب امام اية قوة سياسية ولا يعتبر أن له اعداء من ابناء الشعب الفلسطيني، من هنا استطاع ان يمسك بكل خيوط القرار الفلسطيني، في خدمة المصلحة العامة. لم يكن عرفات من ذلك النوع الاناني الذي ينحصر لديه مفهوم السلطة بالبعد الذاتي القائم على تمجيد شخصه، كان يقول عبارة مهمة جداً: ليس المهم كرامتي الشخصية، المهم كرامة الشعب والوطن، وتحقيق تقدم في القضية الفلسطينية، انت سألتني حول السلطة في التطبيق كما فهمت؟

سياسات: عرفات في اختبار الوحدة الوطنية في مرحلة السلطة، علاقته مع "حماس" وغيرها.

– **عبد الرحمن**: عرفات مجادل فذ، يقوم بعمله بشكل حميم، كان أيضاً يملك القدرة على الاستمرار ساعات وساعات طويلة في مجادلة اصحاب الرأي الآخر، قبل الحسم من اجل قرار معين، على سبيل المثال قرار تشكيل وفد مدريد، قرار تشكيل السلطة الوطنية من المجلس المركزي، ياسر عرفات لديه ذخيرة هائلة، مثلاً عندما وافق على لقاء بيكر (كنا في تونس) قال كلمة مشهورة، كنا رافضين للقاء اي وفد من الداخل لبيكر، قلنا المنظمة او لا، عرفات في لحظة معينة قال: لا استطيع وضع روسيا وأميركا وراء ظهري معاً، لست الفلسطيني الذي يذهب الى الانتحار وكل فلسطيني هو منظمة التحرير.

سياسات: د. صائب دعني اسألك سؤالاً افتراضياً، ربما يراود الكثيرين في هذه الايام التي انفجرت فيها التناقضات الفلسطينية على نحو دموي، ماذا تتخيل ان عرفات سيفعل لو كان معنا؟

– **د. عريقات**: «أبو عمار» انطلق لاعادة فلسطين على الخارطة السياسية لاستعادة الهوية الوطنية، وإقامة دولة، عرفات كان طوال حياته السياسية بعيداً عن روح الانتقام، قريباً من روح الحوار والمحبة، لكن ايضاً تمتع بروح شرسة بدون اي تردد، عند اجتياز الخط الفاصل بين كونك فلسطينياً او غير فلسطيني، او اداة تستخدم فلسطين لتحقيق اهداف خارجية، لم يكن يحتمل، ولم

يجامل، وكان يصل الى حدّ المواجهة الفعلية في هذا الحال، لا مشكلة له مع اي شخص يختلف معه دينياً، سياسياً، يعترض على قرار او على مرحلة على ذهابه للقاهرة او على اتفاق او سلطة هذا جائز.

اليوم، سؤالك حول ماذا لو كان ياسر عرفات حيّاً بيننا، أنا باعتقادي أنه حي كفكر؛ لأن ما قام عرفات من أجل تحقيقه لم يتحقق، في قلوبنا ألمٌ أن عرفات رحل، لكن الاحتلال لم يرحل، والاستيطان لم يرحل، محاولات الإقليم لاستخدام الورقة الفلسطينية وتقديمها قرباناً في معابد العلاقات الاقليمية والدولية الجديدة لم ترحل.

خروجنا من مأزقنا الحالي يكون بعودتنا الى النزاهة والشفافية والصدق، عبر الاخلاص لهدفنا باقامة الدولة المستقلة.

عبد الرحمن: توسيعاً لهذا السياق، عرفات العملي لم يكن يتوه في اوهام الدولة العربية القومية الكبيرة او الاسلامية، كان يستمع الى هذه الافكار، ولا يسخر من اصحابها، لكنها لا تضلله عن المنهج الذي يسير فيه، من هنا كان عرفات يقول أن المعارك مع الوصاية وسرقة القرار لم تنته، وكان يكرر لي دائماً: الثورات تسرق، والقرار يسرق، يجب ابداً وأبداً ان ننتبه.

عبد ربه: كثير من المدارس في التاريخ ضعفت وتراجعت، لان قادة هذه المدارس ربما تركوا أثراً مكتوباً، أو مرجعية مكتوبة، هذه المرجعية قيّدت هذه المدرسة وجعلت الاجيال التي تلت ترتبك أمام نصوص معينة يمكن ان تقيدها في التعامل مع الوقائع الجديدة ومع التغييرات التي تجري في العالم.

«العرفاتية» اظن لن تنقرض، لانها لم تترك هذا الأثر المكتوب، وهذا من مزاياها، تركت خبرة وتجربة عنوانها الرئيسي هو البراغماتية، والانفتاح في التعامل مع الوقائع الجديدة.

ياسر عرفات كان عدو الانغلاق، وكان مستعداً لكي يفتح ذهنه أمام كل فكرة جديدة، كان عنوان المتناقضات المختلفة، كان متديناً لكنه كان عدواً للتزمت الديني وللتعصب، كان رجلاً محافظاً في مسلكه الشخصي، محافظاً الى حدّ بعيد، لكنه كان منفتحاً وإيجابياً في تعامله مع كل القضايا الاجتماعية بما فيها حقوق المرأة، وبما فيها حرية التعبير، وحقوق الافراد، والمساواة أمام القانون.

كان ربما يبدو بسيطاً في مفرداته وشعاراته، وبالتالي في المخزون الفكري الذي يعكسه، لكنه كان يشجع المثقفين، وكل التيارات الفكرية.

ولم يكن يجد اية مشكلة في التعبير عن أي اتجاه فكري أياً كان هذا الاتجاه الفكري، سواء أكان متديناً أم غير متدين، تقليدياً أم مجدداً، لم تكن لديه أية عقد في هذا الاتجاه، من هنا منشأ ما كان يسمى التناقضات لدى ياسر عرفات، كان مستعداً للتعامل مع كل التيارات، مع كل الاتجاهات، مع كل الأطياف، أن يتعايش معها، وأن يستفيد منها احياناً، هذا المنهج الذي لا يستند الى ارث مكتوب، بل إلى خبرة وتجربة هو الذي سيعيش، بسبب نواقص ياسر عرفات النظرية، سيعيش منهجه، وليس بسبب «تكامل» المنهج الفكري والايديولوجي لديه.

الانتخابات الفلسطينية والانزلاق نحو الديمقراطية

(ديمقراطية خارج السياق)

د. إبراهيم أبراش*

ولوج عالم الديمقراطية في الحالة العربية والفلسطينية يدفعنا للتساؤل حول حقيقة الديمقراطية في مجتمعاتنا، ثقافة وممارسات ومؤسسات، وما هي معوقات الانتقال الديمقراطي السليم والسلمي للسلطة؟ وإن كان للديمقراطية خصوصية في الحالة العربية فهل يمكن الحديث عن خصوصية داخل الخصوصية وهي الحالة الفلسطينية، حالة شعب يخضع للاحتلال ومطلوب منه أن يخوض غمار الممارسة الديمقراطية؟ فما هي خصوصية التطبيق الديمقراطي في التجربة السياسية الفلسطينية؟ وهل يطبق الفلسطينيون نظاماً ديمقراطياً ذا خصوصية غير مسبوقة؟ أم هناك انزلاق نحو ديمقراطية ليس هذا أوانها ولا مكانها، وهو ما أنتج الواقع المأزوم للنظام السياسي ولمجمل المسألة الوطنية؟.

أسئلة كثيرة تفرض نفسها ونحن نشاهد ونعيش نتائج ما سمّاه البعض "العرس الديمقراطي" بعد انتخابات ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦، حيث ازداد النظام السياسي تأزماً، ولاحت نذر الحرب الأهلية في الأفق. سنحاول مقاربة الموضوع بالانتقال من العام للخاص، حيث لا يمكن الحديث عن (الديمقراطية الفلسطينية) دون التعرف إلى ماهية الديمقراطية ومرتكزاتها الأساسية.

مقاربة نظرية مفاهيمية للديمقراطية

بالرغم من تكرار تداول الديمقراطية اصطلاحاً وصيرورتها – ممارسة بشكل أو بآخر – في غالبية دول العالم ومنها دول عربية، بعد أن انتصرت في معركة الصراع على البقاء على منافساتها من الأيديولوجيات وأشكال الحكم الأخرى، إلاّ أن تطبيقاتها المعاصرة وما يصاحب هذه التطبيقات

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة وعميد كلية الآداب فيها.

من تعثر، يثير كثيراً من النقاش والجدل، بل وصل الأمر بالبعض للتشكيك في النوايا الحقيقية لدعاة الديمقراطية وخصوصاً عندما أصبحت الدعوة للديمقراطية على رأس سلم اهتمامات الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط والعالم. القول **إن الديمقراطية تراث مشترك للبشرية وإن الفكر الديمقراطي عالمي النزوع، لا ينفي خصوصية التطبيق وحاجة المجتمعات التي تريد ولوج عالم الديمقراطية إلى "تبيئة" الفكر الديمقراطي وإلى إدخال تغييرات أساسية على بنياتها الثقافية والاجتماعية والسياسية**. كل ذلك يتطلب مقاربة لا تبحث في الديمقراطية من خلال كونها نموذجاً مثالياً أو من خلال البحث في أصولها، بل من خلال تطبيقاتها في مجتمعات معاصرة مغايرة للمجتمعات الغربية وفي كونها مبادئ عامة قابلة للتكيّف مع كل مستجد طارئ، مقاربة تميّز بين ديمقراطية الخطاب وديمقراطية الممارسة وشتان ما بين الاثنين.

ولوج عالم الديمقراطية ليس بالأمر السهل والانتقال من نظم غير ديمقراطية (تقليدية وثورية ودينية) إلى نظم ديمقراطية أو دمقرطة الحياة السياسية بشكل صحيح لا يتم بمجرد إعلان قرار بالسير بطريق الديمقراطية أو بمجرد توفر رغبات ذاتية للشخص الحاكم أو عند قادة الأحزاب وقادة المجتمع المدني، أو بمجرد استيراد مؤسسات منقولة من مجتمعات ديمقراطية غربية ومحاولة إقحامها في بنية مجتمع تسوده الأمية والفقر والتخلف، بل يحتاج إلى عملية بناء وتأسيس ودفع استحقاقات قد تكون مؤلمة ليس فقط بالنسبة للحكام بل أيضاً لفعاليات المجتمع المدني المناضلة من أجل الديمقراطية. **خطاب الديمقراطية يجب ألاّ يوجه إلى الحكام فقط بل، أيضاً، إلى المجتمع المدني وإلى من يدّعون النضال من أجل الديمقراطية، فالحكام ليسوا دائماً شياطين والمجتمع ليس دائماً عالم الملائكة** ... بمعنى أن معوقات الديمقراطية قد تكون من الحكام وقد يكون مصدرها بنية المجتمع والثقافة السائدة فيه، ومدى ديمقراطية المعارضة السياسية في البلاد التي تطالب بالديمقراطية.

وحتى لا يكون النضال من أجل الديمقراطية دعوات حق يراد بها باطل، أو بمعنى آخر لكي لا تصادَر معاناة الجماهير ونضالاتها لمصلحة نخبة سياسية جديدة تقول بالديمقراطية وتناضل ضد السلطة باسم الديمقراطية، فيما هي في الحقيقة لا تعمل من أجل مصلحة الشعب ومن أجل تأسيس نظام ديمقراطي، بل تناضل ضد السلطة للوصول إلى السلطة؛ من أجل ذلك يجب أن يواكب النضال ضد الممارسات غير الديمقراطية للسلطة، نضالٌ لا يقل إصراراً ضد أخطاء وفساد المجتمع المدني وخصوصاً في جسد الأحزاب السياسية المؤهلة للوصول للسلطة أو المشاركة فيها. إن هذه الأحزاب التي كانت – أو ما زالت – تتموقع في خندق المعارضة بعيدةً عن النقد والمحاسبة والتقييم، و يعود ذلك إما إلى خطابها الرفضوي وإما إلى تاريخها النضالي والهالة التي تحيط بقادتها نتيجة الاعتقال أو النفي، وكذلك إلى غياب روح الديمقراطية عند هذه الأحزاب التي هي في غالبيتها كانت تنتمي إلى الحركة الثورية والاشتراكية ذات العلاقة غير الودية مع الديمقراطية ونظمها، أو أنها

إسلامية تعتبر خطابها الإسلامي حصانة لها ضد النقد، وقد يعود السبب، أيضاً، إلى أن الجماهير لم تكن تشعر بالحاجة لنقد ومحاسبة القيادة الحزبية خارج السلطة ما دامت هذه القيادة في خندق المعارضة وما زالت محرومةً من نعيم السلطة وامتيازاتها.

وحيث إن الديمقراطية لا تتجزأ فإن أحزاب المعارضة - بما فيها الفلسطينية - تحتاج، أيضاً، إلى وقفة محاسبة وتقييم حتى لا تفقد هذه الأحزاب ما تكنّه لها الجماهير من احترام وتقدير. وعندما نقول مصداقية فإننا نعني أنه لا يجوز أن تطلب هذه الأحزاب، وأيضاً، مؤسسات المجتمع المدني من السلطة مزيداً من الصلاحيات والانفتاح الديمقراطي، بينما الحياة الديمقراطية داخل هذه الأحزاب شبه معدومة ليس فقط على مستوى تداول القيادة داخلها، بل، أيضاً، على مستوى ثقافتها وحرية الرأي والتعبير في صفوفها. ونقصد بالمصداقية، أيضاً، أنه لا يجوز المطالبة بفتح ملف الفساد في السلطة وممارساتها أو مطالبتها بالاعتراف بأخطائها وتجاوزاتها بينما لا تقوم هذه الأحزاب - المعارضة القديمة والحديثة - بممارسة النقد والنقد الذاتي والاعتراف بأخطائها والعمل على إدخال تغييرات جذرية في بنيتها تتناسب و التحولات الجديدة، ونقصد بالمصداقية، أخيراً، أنه لا يجوز الحديث عن الفساد والمصالح الشخصية في الوقت الذي تحوّل فيه بعض المناضلين إلى أصحاب ثروة وجاه، وأصبحوا يشكّلون طبقة جديدة لا تختلف عن الطبقات التي توصف بالمتعفنة والرجعية بل (تكرّش بعضهم حتى أصبح بلا رقبة) على حد قول الشاعر العراقي مظفر النواب، هذا ناهيك عن ارتباط بعض قوى المعارضة بأطراف خارجية لا تتطابق مصالحها مع المصلحة الوطنية.

لا شك في أن الديمقراطية بناء وتأسيس، ولكنها، أيضاً، نقد وتجاوز، وأرقى أشكال النقد ليس نقد الآخر بل نقد الذات، فنقد الآخر لا يحتاج إلى كثير من الشجاعة أو إلى تضحيات وخصوصاً في ظل الانفتاح الديمقراطي، بينما نقد الذات هو المحك العملي على توفّر إرادة حقيقية في بناء حياة سياسية جديدة مهما كلف الأمر من تضحيات، فالديمقراطية هي تضحية من جميع الأطراف. أما التجاوز فنقصد به تجاوز شعارات وممارسات وشبكات المصالح والعلاقات التي فرضتها المرحلة السابقة من الحياة السياسية، والتي أصبحت في ظل بوادر الانفتاح الديمقراطي تشكل عائقاً أمام دمقرطة المجتمع. المعارضة عليها أن تتجاوز كثيراً من الأمور والسلطة عليها أن تتجاوز كثيراً من الأمور أيضاً، فلا يعقل أن تكون بنية السلطة الحديدية التي فرضتها سنوات التحدي والمواجهة مع العدو الخارجي الحقيقي أو المزعوم هي نفسها البنية التي تحكم اليوم، ولكن يجب التأكيد على أن التجاوز لا يعني المسّ بالثوابت، ولكل أمة ثوابتها، وهذه الثوابت خارج التنافس الحزبي وليست محل مساومة إلا بما تجمع عليه الأمة، فلا يجوز لأحد أن يدعي الوطنية دون الآخرين كما لا يجوز لأحد أن يحتكر الإسلام دون الآخرين، وهنا يجب لفت الانتباه إلى أن تصنيف القوى والنظم إلى وطنية وإسلامية هو تصنيف غير صحيح لأنه يصطنع حالةً من التعارض والتناقض

بين الوطنية والإسلامية فيما يفترض أن تسود حالة مصالحة بينهما.

الديمقراطية: مبادئ عامة ومداخل متعددة

لقد برر البعض تعليق الديمقراطية و عسكرة المجتمع وغياب التداول على السلطة وانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة التنمية إلخ، بأن الأمة تعيش في وضع خاص، وأنها مهددة باستقرارها بل بوجودها من طرف العدو. ولكن كيف تُحَصّن الأمة وكيف تصبح أكثر قوة في مواجهة التهديد الخارجي؟ هل المواطن الفاقد لحريته في الداخل يمكنه أن يقاتل في مواجهة العدو الخارجي؟ وهل المجتمعات المنقسمة ما بين قلة مترفة وأغلبية جائعة، يمكنها أن تربح معركة حضارية في مواجهة الغير؟. وهل سنبقى طوال تاريخنا أسرى مشجب الخصوصية؟ وهل سنترك لكل متطلع إلى السلطة أو مستبد بها أن يفعل ما يريد باسم الخصوصية؟ وإلى متى ستبقى الديمقراطية معلّقة باسم الخصوصية؟.

مما لا شك فيه أن هناك خصوصيات تميّز المجتمعات بعضها عن بعض إلاّ أن الخصوصيات لا تنفي وجود قيم ومبادئ إنسانية مشتركة والخصوصية ـ دينية أكانت أم ثقافية أم تاريخية أم نضالية ـ لا تبرر لسلطة ما أن تستبد بالشعب أو تغير الدستور أو تعدله أو تعلقه أو تحدد ما هو حلال وما هو حرام، أو تنصب نفسها كمرجعية وحيدة لتحديد ما يتفق مع ثقافتنا وقيمنا وما يتعارض معهما لأنه في هذه الحالة يطرح السؤال نفسه: من أعطى الحق لمن هم في السلطة ممن لم يصلوا إليها بطريقة ديمقراطية لتحديد ما هي الخصوصيات أو المقدسات التي لا تمس؟. إن الجهة الوحيدة التي من حقها الحديث عن الخصوصية وتجسيد هذه الخصوصية أو تحديدها هو الشعب نفسه، ولا يمكن للشعب نفسه أن يحدد الخصوصية إلاّ إذا كان حراً، والحرية لا تكون إلاّ بالديمقراطية التي لا تتأتى إلاّ من خلال التوافق والتراضي والمشاركة في القرار أو بالانتخابات النزيهة إن توفرت شروطها.

نعم، نحن نحترم ثقافتنا ودينا و(خصوصياتنا)، ولكننا لا نحتاج إلى الخصوصيات التي تبرر الاستبداد وتكرّس الجهل والفقر وتعزز الانتماءات العشائرية والطائفية، بل نريد الخصوصيات التي تجعلنا أكثر قوة وقدرة على مواجهة عللنا ومواطن ضعفنا وتجعلنا متفوقين على الأعداء، أما الخصوصيات التي تشدنا إلى الوراء فلا حاجة لنا بها، وليس من حق كل من هبّ ودبّ من الزعماء والسياسيين – من كانوا في السلطة أو خارجها – أن يُفصّل لنا خصوصيات حسبما يشتهي ويريد ثُم يفرضها علينا.

بالإضافة إلى ما سبق نلاحظ أن إقصاء الديمقراطية حتى من مجال المُفكر به عند البعض إنما يعود إلى أن النخبة السياسية كانت تنظر للديمقراطية باعتبارها البعد السياسي للحداثة الغربية، والحداثة الغربية مكروهة وملعونة دينياً عند النظم والحركات الدينية والتقليدية، وأيديولوجياً عند النظم الثورية، ولكن كما أشرنا أخذت هذه الدول والحركات تغازل الديمقراطية بتردد أولاً ثم بصوت عال مثير للريبة أحياناً من حيث مصداقية حبّها المتأخر للديمقراطية.

بسبب كل ما سبق لم تلفت الديمقراطية اهتمام

كثيرين في عالمنا العربي، بمن في ذلك النخبة السياسية الفلسطينية، باعتبارها آلية ممكنة لتصحيح وعقلنة نهج الثورية الانقلابية أو باعتبارها الجزء المتمم للثورة أو المنقذ من أزمة الشرعية التي تعانيها نخبتنا السياسية. وبصورة عامة يمكن إرجاع تأخر الأخذ بالخيار الديمقراطي في مجتمعاتنا، فكراً وممارسةً، للأسباب التالية:

١. غياب نموذج عربي أو إسلامي للحكم الديمقراطي، يمكن الرجوع إليه واستلهامه، وهذا الغياب يمس الحاضر كما يمس الماضي. بالرغم من محاولات البعض مماهاة الشورى الإسلامية بالديمقراطية .. كانت الصورة المثالية للحكم في الموروث العربي الإسلامي هي (المستبد العادل) ثم أصبحت المستبد باسم أيديولوجية قومية أو اشتراكية.

٢. غياب مفكرين ديمقراطيين متنورين، في مركز القرار السياسي أو في مركز التأثير على أصحاب القرار . . . مفكرين قادرين على بلورة رؤية أو مشروع يربط بين عالمية الفكرة الديمقراطية والخصوصية الاجتماعية الثقافية لمجتمعنا، حتى ان إسهامات مفكري النهضة العربية أوائل القرن لم تُستثمر بشكل جدي ولم يُبن عليها أو تُطور، وهي أفكار كانت من الخصب والغنى بما كان يؤهلها آنذاك لتكون نواة مشروع حضاري ديمقراطي عربي، إلاّ أنها ووجهت بمعارضة من تيارات شتى: قومية وعلمانية ودينية وثورية. كان غياب "الانتلجنسيا" الديمقراطية واضحاً، فالانتلجنسيا العربية - مع التحفظ على هذا المصطلح - كانت إما من أتباع السلطة والسلطة تبرر واقع الاستبداد، وإما انتلجنسيا محافظة ودينية لا ترى مدخلاً للتقدم إلا بالرجوع إلى الماضي . . . إلى السلف الصالح ونهجه، وإما كانت انتلجنسيا ثورية مشبعة بالفكر الاشتراكي على النموذج السوفييتي أو بفكر قومي اشتراكي هو خليط من مدارس وتجارب قومية واشتراكية وشيوعية.

٣. غياب ثقافة الديمقراطية، فالديمقراطية ليست مؤسسات ولكنها ثقافة أيضاً. ما يحدث في العالم العربي هو أن خلق (اصطناع) المؤسسات الديمقراطية سبق نشر الفكر الديمقراطي - عكس ما حدث في الغرب حيث مهد فكر عصر النهضة والأنوار لتأسيس النظم الديمقراطية - ومن هنا نجد تعارضاً في مجتمعاتنا ما بين الثقافة الجماهيرية السائدة التي هي إما أصولية دينية وإما ثورية انقلابية وإما ديكتاتورية، من جهة. والثقافة الديمقراطية المغايرة من جهة أخرى. ألم يقل أبن تيمية: (ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان)، وفقهاء المالكية قالوا: (من اشتدت وطأته وجبت طاعته).

وعندما اقتحمت الديمقراطية حصن مجالنا السياسي المقدس، أصبح الحاكم إما يرث السلطة وإما يستولي عليها ثم يبحث عن الشرعية الدستورية من خلال استفتاءات شكلية وغير نزيهة وغالباً ما يُجدد للرئيس لعدة ولايات أو يورث السلطة لابنه من بعده.

لا يعني هذا أن الديمقراطية تقوم بالضرورة على الإيمان المسبق بالديمقراطية كثقافة وقيم أو على الإرادة المسبقة للفرقاء السياسيين بالنضال من أجل الديمقراطية، بل قد تأتي كحل وسط وخيار

لا مهرب منه ما بين نظام مأزوم فاقد للشرعية غير قادر على حل المشاكل المتراكمة، وشعب متمرد غاضب يريد التغيير ولكنه لا يؤمن بالخيار الثوري، أو أن مدعي الثورية فيه لا مصداقية لهم ولا شعبية، فيكون الانتقال الديمقراطي أو التغيير عن طريق تداول السلطة ما بين النخبة السياسية الحاكمة ونخبة المجتمع المطالبة بالتغيير هو الحل. **الديمقراطية إذاً قد تأتي في البداية نتيجة مأزق الفرقاء السياسيين المتنازعين على السلطة والغنائم وعدم قدرة فريق منهم على حسم الأمر لصالحه؛ فتكون الديمقراطية ـ بمعنى التشارك في الغنائم والسلطة وتراضي الجميع ـ هي الحل**، وفي مرحلة لاحقة تتحول الديمقراطية من ضرورة ضاغطة إلى ثقافة جديدة تترسخ في الثقافة القومية.

٤. عملية الاستقطاب الدولي سياسياً وأيديولوجياً في النظام ثنائي القطبية أظهرت وكأن الديمقراطية هي خاصية غربية إمبريالية، وبالتالي نُظر إليها كجزء من الثقافة الغربية الاستعمارية وأن مقولاتها والمطالبة بتطبيق هذه المقاولات يدخل في باب الغزو الثقافي الغربي أو الاعتراف بتفوق الثقافة السياسية للغرب.

٥ ـ ارتباطاً بسابقه، كانت الديمقراطية ـ ولا تزال ـ وليدة فكر النخبة البرجوازية أو المثقفة فهي جاءت من فوق من القلة الغنية أو المثقفة تثقيفاً غربياً، ونظراً للعلاقة غير الطيبة بين الجماهير الشعبية والنخبة فقد تعاملت الجماهير بحذر في بداية الأمر مع الديمقراطية ودعاتها.

٦. تعليق كل شيء على مشجب الخطر الصهيوني، بحيث كانت النخبة السياسية تعتبر أن الخطر الآني والمباشر ليس الفقر أو انتهاك حقوق الإنسان ولا الأمية ولا غياب الديمقراطية، ولكنه الخطر الصهيوني، وأن المرحلة تستوجب توحيد كل الجهود من أجل الوحدة وتحرير فلسطين. وهكذا باسم فلسطين صودرت الحريات، وتعاظمت المعتقلات، وطُورد كل صاحب فكر حر، وجُهّلت الجماهير وازداد الفقراء فقراً وازداد الأغنياء غنى، وكانت النتيجة لا فلسطين حُررت ولا الأمة وُحدت ولا التنمية أُنجزت.

٧ ـ **غياب طبقة أو نخبة مثقفة ديمقراطياً** لتكون بمثابة القاطرة التي تقود عملية التحول الديمقراطي، فكان جزء من الطبقة المثقفة العربية ـ الفلسطينية جزء منها ـ يدور في فلك السلطة والسلطان، أما المستبعدون من نعيم السلطة أو المبعِدون أنفسهم عنها فقد كانت ثقافتهم غير ديمقراطية، إما ثورية انقلابية أو دينية جهادية، وفي كلا الحالتين كانت تريد التغيير ولكن بغير الأسلوب الديمقراطي.

٨ ـ **بنية المجتمع العربي**، حيث من المتعارف عليه أن المجتمع العربي مجتمع أبوي، ونقصد بذلك أن المجتمع العربي ما هو إلا صورة مكبّرة عن الأسرة الأبوية التي عرفتها المجتمعات القديمة، حيث كان الأب هو صاحب الأمر والنهي وله حق الحياة والموت على أفراد أسرته.

وعليه يمكن القول إن على العقل السياسي العربي أن يعيد النظر في معقولاته، بمعنى أن يعيد النظر في ثوابت فكرية وممارساتية لم تكن الديمقراطية إحداها، وأن يجد للفكر الديمقراطي مكاناً في ثقافتنا، ليس فقط في ثقافة النخبة السياسية بل في الثقافة الجماهيرية، لأن الديمقراطية هي عمل

جماهيري ـ الجماهير بمعنى المواطنون لا الرعايا والأتباع ـ، فإن لم تكن الجماهير مشبعة بالفكر الديمقراطي أو مستعدة لدفع استحقاقات التحول الديمقراطي؛ فلن يكتب للديمقراطية النجاح.

لقد أصبح سؤال ومطلب الديمقراطية أكثر إلحاحاً اليوم ليس فقط لأنها أصبحت من مشتملات العولمة المفروضة، بل لأن البدائل الأخرى التي جربتها الأنظمة والنخب العربية وصلت إلى طريق مسدودة، لا على مستوى العدو الخارجي ونقصد به إسرائيل ومن يدعمها، ولا على مستوى العدو الداخلي المتجسّد بالجهل والتخلف والقبلية والطائفية . . . وهاهي الأنظمة والأحزاب العربية اليوم وبعد عقود من مصادرة خيار الديمقراطية، تُقرّ وإن كان على استحياء بأن الديمقراطية قد تكون المنقذ، المنقذ لها كأنظمة من مأزقها، أو المنقذ للجماهير مما سببتها لها الأنظمة من مآس.

الفلسطينيون والتحدي الانتخابي (ديمقراطية خارج السياق)

بما أن الديمقراطية ليست عقيدة جامدة بل هي نظام للحكم يقوم على مبادئ عامة أهمها: تجسيد إرادة الأمة، والتنافس الحر والنزيه على السلطة بين أحزاب وقوى سياسية ذات برامج مختلفة، وخلق دولة المؤسسات والقانون بدلاً من دولة الزعيم والحزب الواحد، فهذه المبادئ العامة يجب "تبيئتها" حسب خصوصيات كل مجتمع، وبالتالي هناك مداخل متعددة للديمقراطية. إلاّ أن أهم شرط من شروط الديمقراطية هو شرط الحرية، حرية الوطن وحرية المواطن، فلا يمكن لوطن أو مواطن غير حر، أي خاضع للاحتلال، أن يمارس انتخابات نزيهة أو يؤسس نظاماً ديمقراطياً؛ فالاستعمار نقيض الحرية؛ وبالتالي نقيض الديمقراطية. وعليه نلاحظ أن مسألة الديمقراطية لم تكن مطروحة عند كل حركات التحرر في العالم سواء تجربة الثورة الفرنسية أو الثورة الأميركية أو الثورة الجزائرية أو الثورة الفيتنامية، بل إن فرنسا ـ وبقية الدول الأوربية ـ التي كانت تعرف نظاماً ديمقراطياً قبل الاحتلال النازي، علقت الديمقراطية مع الاحتلال وتم تعليق ووقف كل المؤسسات الديمقراطية وتم التعامل مع نظرية "تجاوز الصراعات" التي قال بها هنري لوفيفر، ومفادها بأنه عندما يكون الشعب خاضعاً للاحتلال تتوقف كل الصراعات الطبقية وكل الصراعات حول السلطة لصالح جبهة وطنية متحدة لمواجهة الاحتلال. بعد القضاء على الاحتلال النازي عادت الديمقراطية لفرنسا وللدول التي كانت محتلة من النازي. هنا تكمن المعضلة بالنسبة للاستحقاق الديمقراطي في الحالة الفلسطينية.

وعليه، فإن أي حديث اليوم عن الديمقراطية إنما يذهب لتوصيف شكل نظام الحكم أو الحركية السياسية التي تعرفها الدول المستقلة ذات السيادة وهو حال كل المجتمعات الإنسانية تقريبا – ما عدا الشعب الفلسطيني – وليس الديمقراطية كسلوك فردي أو فئوي، فهذه مفردات للديمقراطية قد تؤشر على وجود ثقافة ديمقراطية ولكنها خارج إطار الجدل الفكري السائد اليوم تحت عنوان الديمقراطية؛ وهي بالتالي خارج إطار بحثنا

هذا، وعليه يجب التعامل بحذر مع أية مقاربة للديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني وذلك لسببين:

الأول: غياب الدولة الفلسطينية المستقلة، وبالتالي غياب نظام سياسي فلسطيني يمكن أن نحيل إليه صفة (الديمقراطي) أو أية صفة "دولاتية"، فالديمقراطية هي نظام سياسي يحدد علاقة الحاكمين بالمحكومين في الدولة، والشعب الفلسطيني لم يكن يحكم نفسه بنفسه عبر التاريخ الحديث، باستثناء مرحلة الحكم الذاتي والتي سنعود إليها لاحقاً، ومع ذلك عرف الفلسطينيون شكلاً من الممارسة الديمقراطية على مستوى مؤسسات المجتمع المدني من نقابات واتحاديات شعبية.

الثاني: كون الشعب الفلسطيني لم يتجاوز بعد مرحلة التحرر الوطني وحركات التحرر الوطني كما هو معروف كانت تؤجل قضايا الصراع الاجتماعي والاستحقاقات الديمقراطية إلى ما بعد التحرير؛ حيث إن متطلبات مواجهة العدو أكثر أولوية من ترف الفكر الديمقراطي والممارسة الديمقراطية. بالإضافة إلى أن حركة التحرر الفلسطيني كانت محكومة بالفكر الاشتراكي والقومي وهو فكر يتعارض مع الفكر الديمقراطي الليبرالي. ومع ذلك لم يخل الأمر من ممارسة تنسب للديمقراطية عند حركة التحرر الفلسطينية كالتعددية التنظيمية والسياسية ودرجة من حرية الرأي والتعبير وعلاقات توافقية ما بين التنظيمات المسلحة والتي كان يطلق عليها (ديمقراطية غابة البنادق)، ومع ذلك فإن هذه التعددية كانت غالباً بحكم الضرورة وانعكاساً لتعدد الولايات السياسية للخارج وغياب سلطة مركزية فلسطينية تضبط الحالة السياسية الفلسطينية، أكثر مما هي تعبير عن حالة ديمقراطية حقيقية.

مع سلطة الحكم الذاتي والبحث عن شرعية جديدة بدخول منظمة التحرير الفلسطينية عملية السلام وتوقيعها اتفاقية أوسلو وبداية الحكم الذاتي الفلسطيني في مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة العام ١٩٩٤، عرف المجتمع الفلسطيني تحولات سياسية واجتماعية، فالعملية سعت إلى نقل المجتمع من مرحلة الثورة والنضال إلى مرحلة المراهنة على الحلول السلمية وبالتالي إنهاء الثورة وحالة الحرب مع إسرائيل، مع ما يترتب على ذلك من تغيّر في وظيفة المؤسسات المدنية والسياسية التي ظهرت في مرحلة الثورة، ونقل مركز ثقل حركية المجتمع الفلسطيني من خارج فلسطين إلى داخلها. إلاّ أن أهم تحول يخص موضوع بحثنا هو بداية ظهور إرهاصات الديمقراطية ليس من خلال حكم ديمقراطي حقيقي بل من خلال التمايز ما بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي ووضع قانون أساسي ووجود مؤسسات دستورية وسياسية مدنية وقانون انتخابي وتعددية حزبية إلخ.

لا نروم من هذا التمهيد التقليل من أهمية التوجه نحو الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني والمحاولات الحثيثة للمزاوجة ما بين النضال الديمقراطي والنضال التحرري، أو الزعم بأن الممارسة الديمقراطية تتناقض مع العمل ضد الاحتلال، ولكن مرامنا التأكيد أن أولوية الشعب الخاضع لاحتلال هي مقاومة الاحتلال وليس

الصراع على سلطة وهمية؛ حيث لا يمكن تأسيس نظام ديمقراطي في ظل الاحتلال، ولكن هذا لا ينفي أهمية الممارسة الديمقراطية عند الشعب الخاضع للاحتلال سواء لاختيار قيادته أو توزيع المهام أو تحديد إستراتيجيات العمل الوطني. وكما هو الأمر بالنسبة للدول العربية، فلو أن الأنظمة العربية الثورية والتقدمية والمحافظة وفّرت لشعوبها الحياة الكريمة سياسياً واقتصادياً وكانت معبّرة عن إرادة الأمة، ما كانت دعوات الإصلاح الديمقراطي الأميركية وجدت تجاوباً، الأمر نفسه في الحالة الفلسطينية، فلو لم تكن السلطة مأزومة باعتراف الجميع بمن فيهم أهلها، ولو تمكن الفلسطينيون من تشكيل قيادة وحدة وطنية، ما كان هناك مبرر للحديث عن الإصلاح والديمقراطية بالطريقة التي تحدث اليوم.

الانتخابات آلية ديمقراطية ولكنها ليست الديمقراطية

بسبب الخصوصية المشار إليها فقد انقسمت القوى السياسية في بداية تطبيق الحكم الذاتي تجاه الانتخابات كأحد أهم استحقاقات الانتقال الديمقراطي وخصوصاً أن اتفاقية أوسلو نصت على إجراء انتخابات. كان منطلق المؤيدين لإجراء الانتخابات: أن أزمة النظام السياسي الفلسطيني، سواء أزمة منظمة التحرير أو أزمة سلطة الحكم الذاتي تحتم إعادة بناء النظام السياسي على أسس جديدة وديمقراطية بعد فشل المرتكزات التقليدية للنظام وخصوصاً نظام الحصص (الكوتا) والتعيينات الفوقية و أنه في الوقت الذي عليها واجب مساندة السلطة في عملية إعادة بناء الدولة الفلسطينية وواجب مواجهة مخططات العدو الاستيطانية، عليها في الوقت نفسه العمل على دمقرطة الحياة السياسية بالمشاركة بالنظام السياسي رسمياً وعبر صناديق الانتخابات، فيما ارتأت حركتا حماس والجهاد الإسلامي عدم المشاركة من منطلق أن مرحلة الثورة لم تنته بعد وأن الواجب الوطني والديني يتطلب توجيه كل الجهود لمقاومة الاحتلال الصهيوني بدلاً من الانشغال بقضايا ثانوية كالصراع على سلطة لا تملك من السلطة إلاّ اسمها. **ولم تتورع حركة حماس عن تأليب الناس ضد الانتخابات و توظيف الخطاب الديني بالزعم بعدم شرعية الانتخابات دينياً، الأمر الذي أدى إلى اقتصار الانتخابات التشريعية الأولى العام ١٩٩٦ ثم الانتخابات الرئاسية على حركة فتح وبعض فصائل منظمة التحرير والمستقلين**، وكان من الطبيعي أن ترفض حركة حماس نتائج الانتخابات وتشكك بشرعية ما ترتب عنها.

مراهنتان متناقضتان على الانتخابات

مع الأخذ بعين الاعتبار الانتقادات والطعون التي وجهتها لجنة الانتخابات المركزية إلاّ أنه لا يجوز التشكيك بنتائج الانتخابات من حيث عكسها للحجم الحقيقي للقوى السياسية المشاركة فيها وبالتالي بشرعيتها الإجرائية. المشكلة لا تكمن في شرعية أو عدم شرعية نتائج الانتخابات ولا بالعملية الانتخابية ككل بل بما بعد الانتخابات أو بصيغة أخرى لماذا الانتخابات؟.

هناك مراهنتان متناقضتان على الانتخابات

الفلسطينية، الأولى هي المراهنة الأميركية والإسرائيلية والثانية هي المراهنة الوطنية والتي بدورها تتضمن مراهنتين أو تصورين.

الأولى: المراهنة الأميركية الإسرائيلية

سيكون من السذاجة الاعتقاد بأن إسرائيل وأميركا ترغبان في تعليم الفلسطينيين أسس الديمقراطية أو مساعدتهم على قيام دولة ديمقراطية، كما أنه من الوهم الشديد القول بأن إسرائيل كانت تمانع من تمكيننا من حقوقنا المشروعة وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية لأننا نريد تحقيق هذه الحقوق بوسائل الكفاح المسلح والجهاد، وبالتالي ستمنحنا هذه الحقوق إذا ما أصبحنا ديمقراطيين وطالبنا بحقوقنا بالطرق السلمية والديمقراطية. إذاً لماذا هذا الاهتمام الأميركي وعدم الممانعة الإسرائيلية للانتخابات الفلسطينية؟.

تهدف الولايات المتحدة وإسرائيل من خلال تشجيع الانتخابات إلى إلهاء الفلسطينيين بالتنافس على السلطة على أمل أن يؤدي التنافس إلى صراع وحرب أهلية، كما تهدفان إلى تصوير الواقع على غير حقيقته، بالزعم أنه لا يوجد احتلال وإن وجد فهو احتلال حضاري لا يحول بين الفلسطينيين وممارسة حياتهم العادية من انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية ومن فتح علاقات مع العالم الخارجي وتلقي المساعدات إلخ، كما كان هدفهم ضمان استمرارية السلطة وتحديداً بيد حركة فتح حتى لا تأول قيادة الشعب لقوى المعارضة الإسلامية، والأهم من ذلك يريدون قيادة تسوّق كقيادة شرعية للشعب الفلسطيني تقرّ ما تم توقيعه من اتفاقات ولتوقع بهذه الصفة الشرعية المستمدة من صناديق الانتخابات على الحلول السياسية المقبلة سواء كانت خطة خارطة الطريق أو خطة شارون.

إذاً أميركا وإسرائيل غير معنيتين بأن نكون ديمقراطيين أو نؤسس نظاماً ديمقراطياً بقدر ما يعنيهم الجانب الشكلي من الديمقراطية أي الصفة التمثيلية لقيادة لا تخرج عن نهج التسوية الذي يخططون له.

الثانية: المراهنة الوطنية الفلسطينية

المراهنة الأميركية والإسرائيلية ليس لها حظوظ نجاح لأن غالبية الفلسطينيين واعون لها ومدركون لخطورتها. المراهنة الفلسطينية على الانتخابات تنبع من وعي سياسي بخطورة المرحلة وبضرورة قبول التحدي الديمقراطي ما دام جزءاً من التسوية و منصوصاً عليه في خطة خارطة الطريق، المراهنة الوطنية على أن الانتخابات تنبع من إيمان بأنها الوسيلة المتاحة لإعادة بناء البيت الفلسطيني الداخلي بعد سنوات من تعثر التوصل لقيادة وحدة وطنية، والأهم من ذلك أن الفلسطينيين لا يرون في الانتخابات وبالديمقراطية هدفاً بحد ذاته بل وسيلة لتمتين البيت الفلسطيني ليكون أكثر قدرة على استكمال المشروع التحرري الوطني، مع إدراكنا لخطورة وصعوبة الأمر؛ حيث إن استحقاقات حركة التحرر تختلف كثيراً عن استحقاقات الممارسة الديمقراطية، ومن هنا نخشى أن يؤدي انغماس القوى السياسية في الصراع على سلطة وهمية إلى قطع الطريق على نهج التحرر إذا ما فشلت التسوية السياسية.

ومع ذلك فيبدو أن التطلع للسلطة والتعامل مع

الانتخابات بغاية سياسية براغماتية من طرف حركة حماس والضغوط الممارسة على بعض الأطراف في منظمة التحرير وحركة فتح، كل ذلك يهدد بالانزلاق نحو الديمقراطية التي يريدها لنا الأعداء وليس الديمقراطية التي نريدها لأنفسنا، وهذا ما ظهر جلياً بعد فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية ثم الحصار الذي فرض على الشعب ككل. ويمكن القول إنه داخل الصف الفلسطيني هناك مراهنتان على الانتخابات، فهناك مراهنة التيار الوطني الملتزم بنهج التسوية، ومراهنة حركة حماس التي تتعامل مع الانتخابات والديمقراطية من المنظور الذي أشرنا إليه.

حركة حماس والانتخابات التشريعية: رؤية مغايرة

أكثر المسؤولون في حركة حماس من القول إن الحكومة الفلسطينية التي يترأسونها مستهدفة من طرف إسرائيل والولايات المتحدة بل أحياناً يقولون إن كل دول العالم تحاصر هذه الحكومة، فيما كانت الحكومات السابقة – حكومات حركة فتح – صديقة أو موالية لإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، وهذا القول يحتاج إلى وقفة تمعن. لا ريب أن الحكومة الفلسطينية المنبثقة عن مجلس تشريعي منتخب ديمقراطياً تتعرض لحصار متعدد المجالات ومتعدد الأطراف، فهناك حصار مالي واقتصادي وحصار سياسي ودبلوماسي، وأطراف الحصار متعددون، على رأسهم بطبيعة الحال إسرائيل والولايات المتحدة ودول أوروبية وأيضاً دول عربية، والمشكلة في رأينا ليست في وجود الحصار ولكن في تعامل حركة حماس مع الحصار وكيف تفهمه وتسوقه للجمهور، المشكلة في استغرابها واستهجانها لما تتعرض له الحكومة التي شكلتها للحصار واعتباره كأمر غير متوقع وكمؤامرة على الديمقراطية الفلسطينية وعلى الحكومة الفلسطينية الراهنة فقط لأنها حكومة حمساوية!.

والسؤال هو، هل كانت حركة حماس تتوقع من الأطراف المحاصِرة لها أن تتعامل معها بمحبة وبتعاون لأنها حكومة ديمقراطية ومنتخبة؟ إن كانت حركة حماس تعتقد ذلك فأنها تمنح شهادة حسن نية للسياسة الأميركية في المنطقة والخاصة بنشر الديمقراطية وتشجيع الجماعات السياسية على الانخراط بالعملية الديمقراطية، **وأعتقد بأنه لا يخفى على قادة حركة حماس أن الديمقراطية الفلسطينية وتحديداً العملية الانتخابية، ما كان لها أن تكون لولا الضغط والرعاية الأميركية ومعها الرباعية للانتخابات، كما لا يخفى عليها أن الديمقراطية الموجهة أميركياً سواء في فلسطين أو العراق أو مصر أو في دول أخرى، هي أبعد من أن تسعى لتجسد تجسيداً حقيقياً إرادة الأمة**. الولايات المتحدة لا ولم ينتبها الحزن والألم لأننا غير ديمقراطيين وبالتالي تريدنا أن نكون ديمقراطيين! بل هي تسعى لتوظيف بعض خطاب وآليات الممارسة الديمقراطية لتحقيق أهداف تتناقض جوهريا مع جوهر الديمقراطية وهو تجسيد إرادة الأمة. ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل ومن يدور في فلكهما لم يكونوا ضد حقوقنا المشروعة لأننا نريد تحقيقها بالمقاومة أو لأننا غير ديمقراطيين، وبالتالي عندما

نصبح ديمقراطيين وعندما تصبح حكومتنا منتخبة فإن هذه الأطراف ستقدم لنا حقوقنا على طبق من الذهب!.

مَن يفكك الخطاب السياسي للحكومة ولحركة حماس سيجد هذا الخطاب يعتريه تناقض كبير يعبر عن مأزق حقيقي تعيشه الحركة، وهو مأزق الانتقال من حركة جهادية لحركة سياسية تريد أن تكون ديمقراطية في فترة زمنية قصيرة، وهو أيضاً مأزق التوفيق ما بين المرجعية الأيديولوجية الدينية الأممية باعتبار الحركة امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين كما يرددون دوماً، ومن جهة أخرى متطلبات العمل الوطني النابعة من خصوصية الحالة الفلسطينية وتميّزها عن ساحات العمل السياسي التي تشتغل فيها جماعة الإخوان المسلمين. وهناك تناقض ثالث ينتاب الخطاب السياسي للحكومة وللحركة وهو يستشف عندما تلجأ للدفاع عن نهجها ورفضها للضغوط الممارسة عليها للتعامل مع استحقاقات التسوية، بالقول إن الحكومات السابقة والرئيس أبو عمار لم يشفع لهم كل التنازلات التي قدموها حيث لم تعترف إسرائيل بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بل قتل الرئيس أبو عمار على أيدي الإسرائيليين. الحركة هنا وكأنها تعترف بأنها ليست الوحيدة المستهدفة بل كل الحكومات السابقة؛ فالمشكلة إذاً هي ليست الاعتراف أو عدم الاعتراف بإسرائيل وبالتسوية بل في إسرائيل التي لا تريد التسوية والسلام ، وهذا يعني أن الحكومة الحالية لا تُحاصر لأنها حكومة حمساوية بل لأنها حكومة فلسطينية، وهذا ما نود توضيحه.

وسط الصراعات والخلافات بين الأحزاب السياسية على السلطة وعلى كسب تأييد الشارع، نسي كثيرون حقيقة أن ما يجري ليس سلاماً بل مشروع تسوية، ونسوا أن الفلسطينيين ومنظمة التحرير تحديداً لم تدخل التسوية في ظل أوضاع مريحة وبالتالي لم تشارك فيها على قاعدة الندية، ونسي الجميع أن الولايات المتحدة وإسرائيل ليستا، ولم تكونا، جادتن في السلام؛ وبالتالي لم تكونا مرتاحتين لوجود سلطة وطنية حقيقية وحكومة فلسطينية قادرة على القيام بمهامها بجدارة واقتدار، ونسي أو تناسى الجميع أنه طوال الاثنتي عشرة سنة على وجود السلطة كان هناك صراع حاد بين الفلسطينيين والإسرائيليين على شكل وطبيعة السلطة، ففيما كان الفلسطينيون وعلى رأسهم المرحوم ياسر عرفات – الذي مارس بعض الأمور البروتوكولية التي كانت محل سخرية من البعض كالسجاد الأحمر وطقوس رئاسية تقليدية – يريدونها سلطة وطنية تؤسس للدولة وتحافظ على الكيانية السياسية والشخصية الوطنية في ظروف دولية وإقليمية غير مواتية، **كانت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة الأميركية تريدانها سلطة شكلية يتلهى بها الفلسطينيون لعل وعسى أن تنسيهم حقيقة أنهم شعب تحت الاحتلال، ولم يتورع كل طرف في استعمال كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لتحقيق أهدافه، وكانت أهم ورقة تستعملها إسرائيل للتخريب على السلطة وإعاقة عملها هي التأثير على عمل الحكومات المتعاقبة والحيلولة بينها وبين القيام بمهامها** بالرغم من أنها أيضاً كانت حكومات منبثقة عن مجلس تشريعي

منتخب.

وهكذا ولأن إسرائيل وأميركا لم تكونا جادتين في السلام والتسوية العادلة، فقد أيدتا السلطة الفلسطينية علناً، فيما كاننا تعملان على كل ما من شأنه تفريغها من مضمونها الوطني ووضع العراقيل أمامها؛ لمنعها من القيام بمهامها الوطنية، لم يتوقف الأمر على التهرب من الاستحقاقات المفروضة على إسرائيل بمقتضى اتفاقات أوسلو ولواحقها كعدم الانسحاب من مناطق منصوص عليها ووقف الاستيطان إلخ، بل تعدى ذلك إلى استهداف الحكومة باعتبارها الأداة التنفيذية للسلطة. استهداف الحكومة الفلسطينية في تلك المرحلة أخذ عدة أشكال، منها: إعاقة عملها الإداري، وعرقلة حرية التنقل بين شطري الوطن، والتدخل في التوظيف وخصوصاً المواقع العليا بحيث كان يوضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب، وإعاقة كل محاولات إصلاح السلطة سواء أكان ذلك مالياً أم إدارياً أم سياسياً، وتدمير الاقتصاد الوطني، إلاّ أن أخطر استهداف كان الإفساد المالي والإداري.

لم تكن الأموال التي تقدم للسلطة ولرجالها تخدم دائماً المصلحة الوطنية، **ففي كثير من الأحيان كانت تجري عمليات إفساد مالي للحكومة بشكل مباشر، وقد استُدرج كثير من المسؤولين لهذا الفخ وأصبحوا أسرى للمال ومَن يمدهم بالمال أو ييسر لهم أمر الحصول عليه بعقود خاصة أو احتكارات لسلع محددة أو تسهيل معاملات تجارية يقومون أو يشاركون بها، ولم يقتصر استهداف الحكومات السابقة على الإفساد الفعلي بل تعداه إلى ترويج وتضخيم الحديث عن الفساد.** الفساد المالي والإداري كان موجوداً ولا شك ولكن إسرائيل ومن يدور في فلكها كانوا يضخمون الحديث عن الفساد بل لا يتورعون عن كشف فساد من كانوا ضحية إفسادهم، لأن إفساد الحكومة والقول بفسادها يسيء في النهاية للسلطة الوطنية ولمن يعمل على صيرورتها سلطة تؤسس للدولة وتحمي المصلحة الوطنية.

إذاً، كل حكومة فلسطينية هي محل استهداف من طرف إسرائيل وليست الحكومة الحالية فقط، لأن إسرائيل لا تريد لأية حكومة فلسطينية أن تنجح في تسيير أمور الناس وخلق استقرار وطمأنينة، بل تعمل دوماً على إغراق كل حكومة فلسطينية بمشاكل لا تنتهي؛ لأن نجاح الحكومة الفلسطينية في مهامها الوظيفية من إدارية واقتصادية سيجعل مناطق السلطة مناطق جاذبة للفلسطينيين فيما إسرائيل تريدها مناطق طاردة لهم، ومن جهة أخرى فإن نجاح أية حكومة فلسطينية سيقوي السلطة مما يدفع بالانتقال لخطوة أخرى وهي التفرغ للقضايا الإستراتيجية المتعلقة بالتسوية والمفاوضات، حيث سيكون المفاوض الفلسطيني المستند إلى حكومة وسلطة مستقرة أكثر قوة عند طاولة المفاوضات، وإسرائيل لا تريد أن تجلس إلى طاولة المفاوضات مع مفاوضين فلسطينيين أقوياء، هذا إن كانت أصلاً تريد المفاوضات.

من المفيد للحكومة الفلسطينية الراهنة ولأية حكومة مقبلة أن تقرأ جيداً أسباب تعثر وفشل الحكومات السابقة بالقيام بمهامها، لو قرأت حركة حماس جيداً وبصدق تجربة الحكومات

السابقة لأدركت جيداً أنها ليست الحكومة الوحيدة المستهدفة وأنها حتى لو اعترفت بإسرائيل وبالتسوية فلن يسمح لها بالنجاح كحكومة ليس لأنها حكومة حمساوية بل لأنها حكومة فلسطينية، وهذا يتطلب من حركة حماس الخروج من عقدة تضخيم الذات والتمركز على الذات، فإسرائيل تريد ترويج أن المشكلة هي مع حركة حماس حتى تخلق فتنة داخلية وتؤلب الفلسطينيين بعضهم على بعض، فيما مشكلة إسرائيل هي مع كل الشعب الفلسطيني، هذا ما يجب أن تفهمه الحكومة الحالية وأية حكومة مقبلة.

معوقات نجاح المسار الديمقراطي

بالإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه من كون الاحتلال أهم عوائق تأسيس حالة ديمقراطية حقيقية، إلاّ أن هناك أسباباً داخلية وهي: ضعف ثقافة الديمقراطية والاختلاف حول الثوابت والمرجعيات.

أولاً ـ ضعف ثقافة الديمقراطية (ديمقراطية دون ديمقراطيين)

مشاركة "حماس" بمؤسسات السلطة والحياة السياسية العامة من خلال الانتخابات مؤشر إيجابي إن كان هدفه المشاركة وليس الإحلال، ذلك أنه لا يعقل أن تطلب السلطة والقوى الخارجية من "حماس" إعادة النظر بنهجها الجهادي ولا يفتح لها باب المشاركة بالعمل السياسي الرسمي من خلال المشاركة بالقرار وبالغنائم، فماذا ستفعل "حماس" بآلاف العسكريين والمدنيين المنتسبين إليها؟ مشاركة "حماس" وكل القوى السياسية المعارضة يخدم المصلحة الوطنية العليا حتى وإن تضررت مصالح حزب السلطة ومن يدور في فلكه. فالقوة التي تتوفر عليها "حماس" تحتاج إلى مسارب لتُفرغ فيها، وليس بالضرورة أن تكون المشاركة بالسلطة تعني التخلي نهائياً عن خيار المقاومة بل قد تكون مدخلاً للبحث عن صيغة توفيقية لإجماع وطني حول مفهوم المقاومة في المرحلة المقبلة إن لم تلتزم إسرائيل بتعهداتها.

الانتخابات ما هي إلاّ آلية من آليات الممارسة الديمقراطية، والانتخابات وحدها لا تؤسس نظاماً ديمقراطياً ولا نهجاً ديمقراطياً إن لم تكن متلازمة مع ثقافة الديمقراطية، وأهم عناصر ثقافة الديمقراطية: الاعتراف بالآخر والاختلاف في إطار الوحدة – أي وجود ثوابت للعمل الوطني لا يجوز الاختلاف عليها – والمشاركة في صنع القرار السياسي، ونبذ الفكر الإقصائي، والتداول السلمي للسلطة. الانتخابات كآلية للممارسة الديمقراطية تسمح بدخول قوى سياسية جديدة لمركز صنع القرار أي أنها تتيح المجال للشراكة والمشاركة في القرار حسب النظام الانتخابي المعمول به وبما لا يتناقض مع ثوابت وأسس النظام السياسي.

ما يثير القلق هو مفاهيم النصر والهزيمة في الخطاب السياسي الذي راج سواء بعد الانتخابات المحلية أو التشريعية الأخيرة. في الممارسة الديمقراطية المنتصر في الانتخابات لا يكون نصره كالنصر على العدو بل هو نصر على منافس وطني له برنامج لم يحظ بقبول الجمهور ضمن معطيات اللحظة، النصر لا يكون بالضربة القاضية التي تقصي المنهزم من فضاء العمل السياسي بل تغير في

الحصص والمواقع حسب الأصوات المعبر عنها، عندما يفَسِر المنتصر بالانتخابات أن نصره سيؤدي إلى أن يحل محل المنهزم، في هذه الحالة نكون أمام ممارسة هي نقيض مبدأ الديمقراطية، نكون أمام ممارسة مؤسِسة للاستبداد باسم الديمقراطية وباسم إرادة الشعب. أيضاً المنهزم بالانتخابات وخصوصاً إن كان في السلطة لسنوات عليه أن يسلم بإرادة الجمهور ويقبل بنتائج الانتخابات ويسلم مقاليد الأمور لمن انتخبهم الجمهور، فطول العهد بالحكم لا يؤسس لشرعية سياسية وخصوصاً إذا كانت حصيلة هذه السنوات هزائم متوالية أو حصيلة هزيلة.

المتتبع للخطاب السياسي لغالبية الفصائل الفلسطينية سيلاحظ ضعف ثقافة الديمقراطية عند الأحزاب السياسية وفي المجتمع بشكل عام، الأمر الذي ظهر في الشعارات التي تُرفع في التظاهرات والمسيرات أو من خلال تتبع الإذاعات الخاصة وخطب الجمعة، ففي إحدى الخطب يقول خطيب من "حماس": «إن الانتصار في الانتخابات المحلية سيؤدي للانتصار في الانتخابات التشريعية ومن ثم إلى نظام الخلافة»، وفي تظاهرة مسلحة في أحد مخيمات قطاع غزة ردد المتظاهرون شعارات تقول بانتصار الحق على الباطل وأن الإسلام هو الذي انتصر وكأن "فتح" والقوى الأخرى خارجة عن دين الإسلام . . . ، وفي الجهة المقابلة – حركة فتح – ترددت أقاويل وشعارات مثل القول بعدم السماح للظلاميين بالوصول للسلطة أو التشكيك بوطنية بعض رموز "حماس" بل هدد البعض باحتلال البلديات وعدم السماح لـ"حماس" بالوصول إليها إلخ. وجاءت الانتخابات التشريعية لتزيد الأمور تعقيداً ولتصل الأمور لدرجة التخوين والتشكيك بالوطنية بل إلى الاشتباكات المسلحة بين مقاتلي "فتح" ومقاتلي حركة حماس.

نعتقد بأن ما يجري له علاقة بضعف ثقافة الديمقراطية وعدم الاتفاق على مرجعيات وثوابت وطنية قبل الولوج للممارسة الديمقراطية. **فالثقافة السائدة عند حركة حماس وأيضاً الجهاد الإسلامي هي ثقافة دينية ليست ذات علاقة ودية مع الديمقراطية وحمولاتها الثقافية والسياسية والتشريعية، والثقافة السائدة عند الأحزاب الوطنية ما زالت في جزء كبير منها ثقافة الحزب الواحد مع بقايا ثقافة ثورية عسكرية تغازل الديمقراطية بحذر**. في ظل ثقافة كهذه فإن التباعد بل التناقض بين الإستراتيجيات والبرامج لا يسهل عملية الانتقال السلس للسلطة؛ لأن المنتصرين عبر صناديق الانتخابات سيأتون وهم مشبعون بروح الانتقام والثأر أو بالرغبة بالتغيير الجذري، بينما الديمقراطية هي عملية إصلاحية وتدريجية، والمنهزمون بالانتخابات لن يتعاونوا مع المنتصرين ولن يسهلوا عليهم مأموريتهم.

الديمقراطية تحتاج إلى تنمية ثقافية تجعل العمل السياسي أكثر عقلانية وتهيئ أرضية ثقافية وسياسية لمرحلة الدولة، ونعتقد بأن إستراتيجية وطنية للتنمية الثقافية ستساهم بشكل كبير بالدفع بالمسار الديمقراطي للأمام.

ثانياً: الاتفاق على الثوابت الوطنية مدخل للديمقراطية أم نتاج لها؟

عندما تصبح ثوابت الأمة: الهوية والوطن والدولة ومفهوم المصلحة الوطنية، محل تساؤل

ونقاش، فهذا معناه وجود أزمة عميقة تتعدى كونها أزمة سياسية عادية كنتاج للحراك الاجتماعي والسياسي الناتج عن ملامسة رياح الديمقراطية، في الوضع الطبيعي فإن الديمقراطية بمستلزماتها وتوابعها: التعددية الحزبية والثقافية، الانتخابات، المجتمع المدني، التداول على السلطة، المواطنة، إلخ. لا تغير من الثوابت والمرجعيات مع كل جولة انتخابية، وإلاّ ما كان للأمة ثوابت ومرجعيات وطنية والتي هي أساس التعامل الدولي وموئل إستراتيجيات العمل الوطني وبناء الثقافة الوطنية والناظم لكل عمل وطني على قاعدة مفهوم المواطنة. ولنتصور أنه يعود لكل حزب سياسي أو جماعة صياغة الثوابت والمرجعيات الوطنية حسب عقيدته وأيديولوجيته، فتصبح لدينا ثوابت ومرجعيات دينية وثوابت ومرجعيات ماركسية وثوابت ومرجعيات قومية وثوابت ومرجعيات وطنية وثوابت ومرجعيات طائفية بعدد الطوائف وثوابت ومرجعيات إثنية بعدد الأعراق الموجودة بالدولة إلخ، وبالتالي سيسعى كل حزب فائز بالانتخابات لتطبيق تصوره للمصلحة الوطنية حسب تعريفه للثوابت والمرجعيات، فكيف سيكون حال الأمة؟ وكيف سيحدث التداول السلمي على السلطة؟ بالتأكيد لن نكون أمام دولة ثابتة ومستقرة بل أمام حالة سياسية متسيبة تمزقها الحروب والصراعات الداخلية، بمعنى أن الديمقراطية تنتج نقيض فلسفتها ونقيض المتوخى منها.

الخلل بطبيعة الحال ليس في الديمقراطية من حيث المبدأ وليس بالقوى الديمقراطية الوطنية المناضلة، ولكن بمن ركب موجة الديمقراطية ووظف مبدأ التعددية وحرية الرأي والتعبير للانقلاب على الأمة، ومن جهة أخرى بولوج التجربة الديمقراطية قبل وجود توافق وطني حول الثوابت والمرجعيات، أو بمعنى آخر قبل توطين الأيديولوجيات الحزبية والثقافات الفرعية في إطار ثوابت تمثل المشترك الوطني بين هذه الأيديولوجيات والثقافات، لو تم التوافق والتراضي على الثوابت قبل ولوج الممارسة الديمقراطية وخصوصاً العملية الانتخابية، لكان التنافس الانتخابي ليس بين متناقضات أيديولوجية بل بين برامج سياسية في إطار الكل المشترك. ولأن ذلك لم يحدث فلم يحدث تبعاً لذلك أي تداول سلمي حقيقي على السلطة.

إن كانت الأمة منقسمة حول الثوابت والمرجعيات ومفهوم المصلحة الوطنية، وإن كانت آليات العمل الديمقراطي وخصوصاً إن كانت موجهة أميركياً، لا تعطي ضمانة بالتوصل لثوابت ومرجعيات وطنية تعبر عن مصالح الأمة وتطلعاتها . . . فالحل في نظرنا هو التوافق والتراضي بين القوى السياسية الرئيسة على هذه الثوابت بما يضمن مبدأ التعددية الثقافية اللاطائفية واللاعرقية والتي تحترم التمثيل الصحيح لكل فئات المجتمع على أساس مفهوم المواطنة. ترسيخ مبادئ المواطنة والاعتراف بالآخر والتعددية الثقافية هي مدخل الديمقراطية وليست نتاجا لها، الديمقراطية وحدها لا تصنع الوحدة الوطنية بل قد تكون نتاجا لها.

حكومة الوحدة الوطنية: نتاج للديمقراطية أم للتراضي؟

نعم، إنه لأمر أكثر من مأساوي أن يصبح ما يُفترض أنه من الأساسيات والبدهيات بالنسبة

لأي شعب خاضع للاحتلال، ونقصد بذلك قيادة وإستراتيجية أوحكومة وحدة وطنية، يصبح البدهي حقلاً للمزايدات السياسية بل والمهاترات، وعندما تصبح الوحدة الوطنية محل خلاف؛ إذاً فالوطن ليس هو الوطن والشعب ليس هو الشعب والهوية ليست هي الهوية والمواطن ليس هو المواطن عند الجميع.

إنه لأمر مأساوي أنه في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل عدوانها العسكري على قطاع غزة والعدوان الأكثر خطورة الذي يجري في الضفة وهو استمرار الاستيطان وتزايده واستمرار بناء الجدار واستمرار تهويد القدس والتراجع عن تنفيذ خطة الانطواء، في هذا الوقت يتجادل السياسيون حول تشكيل حكومة وحدة وطنية. لو كان الحوار ديمقراطياً لاستبشرنا خيراً لأن الحوار الديمقراطي جزء من العملية الديمقراطية، ولكنه للأسف حوار يكشف زيف ما سموه العرس الديمقراطي والتجربة الديمقراطية الرائدة!

أي حوار لا ينطلق من اتفاق على المبدأ و ثوابت ومرجعيات وحسن النية ويكون فيه المتحاورون مشبعين بثقافة الديمقراطية، لا يمكنه إلا أن يؤدي لتعميق الخلاف أو تحويل الحوار إلى حوار الطرشان.

حتى تتشكل حكومة وحدة وطنية يجب توفر أربعة شروط وكل شرط يشكل مرحلة ولا يمكن أن تسبق مرحلة ما قبلها أو القفز من إحداها إلى الأخرى وهذه المراحل:

١ ـ **المبدأ**: أي أن يكون هناك اقتناع وإيمان من حيث المبدأ بتشكيل حكومة وحدة وطنية، والمبدأ يفترض قناعة من الجميع بأن الوطن أكبر وأهم من الحزب، وأنه لا يمكن لحزب واحد ـ مهما كانت الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات أو ما له من تاريخ نضالي واعتراف دولي ـ أن يتحمل مسؤولية القضية الوطنية أو يقصي الآخرين إن أرادوا مشاركته هذه المسؤولية.

٢ ـ **الثوابت والمرجعيات**: إذا توفر المبدأ تأتي مرحلة الاتفاق على الثوابت والمرجعيات، أي الاتفاق والتراضي على الثوابت الوطنية والمرجعيات التي عليها ترسم السياسات العامة، فمثلاً يجب الاتفاق على موقف موحد من قضايا السلم والحرب، وحول مفهوم الوطن والدولة والهوية الوطنية، موقف موحد من الشرعية الدولية والمبادرة العربية إلخ، الاتفاق على الثوابت والمرجعيات يحد من حالة الاستقطاب الحادة والاحتقان وحالة مصادرة القرار الوطني لجهات خارجية. دون التراضي على الثوابت والمرجعيات لا يمكن حصول تداول سلمي ديمقراطي على السلطة وإن حدث لا يستمر، وبدونه لا يمكن تشكيل حكومة ولا قيادة وحدة وطنية لأن الوحدة تكون على هذه الثوابت والمرجعيات، وإن قامت حكومة وحدة وطنية دون الاتفاق على الثوابت والمرجعيات فستكون حكومة وحدة شكلية مجاراة للجمهور أو خضوعاً لاستحقاقات خارجية وفي جميع الحالات لن تعيش طويلاً.

٣ ـ **برنامج الحكومة**: البرنامج هو صيرورة الثوابت والمرجعيات قوانين وبرامج عمل وسياسات قطاعية، وبرنامج الحكومة يبنى على الثوابت وأحياناً بتصرف يتفق عليه الجميع. لا

يمكن لأية حكومة أن تستمر إن كان برنامجها متعارضاً مع الثوابت والمرجعية، وفي حالة إصرار الحكومة على برنامجها بالرغم من تعارضه مع الثوابت فهذا يؤسس لحالة انقلابية وقد يؤدي الأمر لحرب أهلية.

٤ ـ الأشخاص: ونقصد الأفراد الذين سيولون المناصب الوزارية، وهذه أسهل المراحل وأقل الشروط إثارة للجدل إن توفرت العناصر الثلاثة السابقة.

والسؤال هو، هل تتوفر هذه الشروط عند القوى السياسية وخصوصاً عند الفصيلين الكبيرين؟ كنّا نأمل أن يكون التوقيع على وثيقة الأسرى قد حسم الشرطين الأولين لتشكيل حكومة وحدة وطنية أي: المبدأ والثوابت والمرجعيات، ويقتصر الحوار على برنامج الحكومة وشخوصها، ولكن من خلال متابعتنا لما يجري في الحوارات وما نسمعه من تصريحات يبدو أن الحوار ما زال يراوح عند نقطة الصفر أي أن الخلاف يدور حول المبدأ والثوابت. ويبدو أن الضغوط الخارجية على الطرفين هي السبب الرئيس في تعثر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وهذه الضغوط أو التأثيرات قد تكون مالية – من يتحكم بالتمويل المالي؛ يتحكم بالقرار السياسي – قد تكون سياسية وأيديولوجية، إلاّ أن هذه الضغوط ما كان لها أن تنجح لو لم يكن هناك البعض من أصحاب النفوذ والقرار يسهّل على القوى الخارجية تسهيل مهمتها.

وبالرغم من ذلك فلا حل لأزمة النظام السياسي الفلسطيني إلاّ بالإصرار على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية؛ ليس لرفع الحصار فقط؛ بل لأن المصلحة الوطنية تتطلب ذلك، فإذا كان الحصار مبرراً ودافعاً لحكومة وحدة وطنية فإن الاحتلال دافع أقوى ولا شك. نعم من صلاحيات الرئيس أبو مازن ومن حقه بالقانون أو بروح القانون أو بالسلطة التقديرية أن يتخذ إجراءات تساعد على الخروج من المأزق الذي يمرّ به النظام السياسي ومجمل القضية الوطنية، إلاّ أن الخشية أن تستغل القوى نفسها غير الراغبة بتشكيل حكومة وحدة وطنية الظرف لتشعلها حرباً أهلية أو فوضى، وللخروج من المأزق نتمنى أن يعاد الحوار الجاد حول الثوابت والمرجعيات الوطنية للاتفاق عليها قبل الإقدام على أية خطوة كالانتخابات المبكرة أو غيرها.

عقلانية للخراب، هذه هي المسألة..!!

حسن خضر

-١-

لا شك في أن الاقتتال الداخلي الفلسطيني يثير أسئلة كثيرة. بعض هذه الأسئلة تحرّض عليه قناعات سابقة تزعزعت، بينما يصدر البعض عن رغبة صادقة في البحث عن الوسائل الكفيلة بالخروج من الأزمة. وغالبا ما يتجلى تضافر للقناعات والرغبات في الأسئلة نفسها.

فعلى مدار عقود طويلة تحوّل ما أسماه الفلسطينيون "الوحدة الوطنية" إلى يقين يتاخم حد الحقيقة المطلقة. ورغم صعوبة التحقق من وجود تلك الوحدة في الواقع، ناهيك من ضرورتها في مراحل مختلفة من عمر التجربة الفلسطينية، إلا أنها كانت مقبولة، بصفة عامة، كرصيد يمكن الاعتماد عليه لمقاومة الضغوط الخارجية، ومحاولات التصفية، وفي أحيان كثيرة المراهنة عليه كمقدمة ضرورية لتحقيق الانتصار.

ومنذ ظهرت البوادر الأولى للاقتتال، وبعدما أصبح من الصعب تمويه حقيقته بكلمات أقل حدة من الاقتتال، جرى تنشيط مختلف آليات فض النزاع، بدءاً من لجان محلية خاصة وانتهاء بمبادرات عربية، حاول أصحابها التوسط بين الأطراف المتنازعة. وفي الحالتين، أي في اللجان والمبادرات، يتم الاعتماد على مرافعات أخلاقية تدين سفك الدماء، بتعبيرات من نوع أن الدم الفلسطيني "خط أحمر"، وسياسية تشير إلى صعوبة ومخاطر المرحلة الراهنة، علاوة على اقتراح خطوات عملية بطبيعة الحال.

ومع ذلك، في الوقت الحالي كما في الماضي، لم تتعرّض الصياغة الأيديولوجية لمفهوم الوحدة

الوطنية لنقد أو تمحيص جديين. وغالبا ما كان المضمون الاجتماعي للمفهوم غائبا عن كل نقاش يعتد به في هذا الشأن. ونادرا ما استوقف الكلام عن الوحدة الوطنية في سياق العلاقة بين تنظيمين سياسيين، أو أكثر، أحدا باعتباره نوعا من الخلط بين وحدة المنظمات السياسية، ووحدة النسيج الاجتماعي الناظم لعلاقات طبقات اجتماعية، أو طوائف، أو جماعات عرقية.. إلخ.

يصدق هذا الأمر بشكل خاص في حقل للممارسة السياسية من نوع الحقل الفلسطيني، الذي لا تمثل منظماته السياسية، وأغلبها شبه عسكرية، تجليات حقيقية، أو ناضجة لطبقات اجتماعية، أو طوائف، أو كيانات عرقية، أو لغوية منفصلة، إلى حد يبرر النظر إلى المصالحة بينها كصراع بين طبقات أو كيانات مستقلة.

ويصدق بشكل أشد خصوصية على الواقع الفلسطيني بحكم الشتات، وغياب السلطة المركزية، ودرجة التفاعل العالية - إذا قبلنا بأكثر التعبيرات في هذا السياق حيادية - بين الفعالية السياسية للفلسطينيين، والفعالية السياسية للدول العربية ذات الصلة بالمسألة الفلسطينية.

وبقدر ما كانت تلك الدرجة من التفاعل مبرر الكثير من المكاسب التي حققها الفلسطينيون، إلا أنها لعبت في حالات كثيرة، ولا تزال، دور العائق، خاصة في مجال تحرير الحقل السياسي الفلسطيني من المؤثرات، والاختراقات، والمصالح الخارجية المتضاربة. وبنظرة استرجاعية يمكن القول إن طريقة الفلسطينيين في توظيف تعبير الوحدة الوطنية، بمناسبة وغير مناسبة، وشحنه بحمولات أيديولوجية فائضة عن الحاجة، وتحميله أكثر مما يحتمل، وقبول ما ينطوي عليه من خلط متعمّد، كانت ولا تزال إسقاطا لقلق عميق، وشكوك دفينة، بشأن هذا الموضوع.

-٢-

وعلى المنوال نفسه تتصدّر أسئلة أثارها الاقتتال صدارة الاهتمام، في سياق يكاد يخلو من دلالات توحي بما هو أبعد من غزة، أو مأزق تشكيل حكومة موّحدة. كأن الحدث الذي يتمحور حول تفاصيله المحلية، والبيانات والتصريحات الحزبية، يتخلّق في فراغ من المفاهيم والتصوّرات والعلاقات السوسيولوجية، والسياسية، والفكرية، التي تضفي عليه كينونة أكثر وضوحا، وتربطه بأشياء أخرى خارج محيطه الجغرافي والسياسي.

وليس المقصود، هنا، الكلام عن دور أطراف خارجية في تحريك عوامل الاقتتال الداخلي، بل التذكير بحقيقة أن التمركز حول حدث لا يمتاز بفرادة خاصة، والإصرار على التعامل معه في سياق يخلو من دلالات أبعد منه، إنما يعبر عمّا أصاب مفهوم السياسة لدينا من فقر. ثمة ما يربط هذا الحدث بما شهدته وما تشهده مناطق مختلفة في العالم العربي، وفي الشرق

الأوسط.

بمعنى أن ثمة إمكانية للعثور على ما يشبه الخيط الناظم لأحداث، أو نماذج، تبدو للوهلة الأولى غير ذات صلة، لكن نظرة عن كثب إلى ما حدث ويحدث في العراق، والصومال، وأفغانستان، والسودان، والجزائر، توحي بوجود سمات مشتركة، بقدر ما تنبئ بأن هذا النوع من الأحداث قد يكون مرشحا كسمة سائدة من سمات الحراك السياسي في العالم العربي، ومحيطه الجغرافي والسياسي، على مدار عقود قادمة.

وما نسميه، هنا، "الأحداث"، أو "النماذج"، يتمثل في حروب وشبه حروب أهلية، تختلف من حيث المدى، والكثافة، من مكان إلى آخر. وإذا استخدمنا مجاز قمة جبل الجليد العائم، فلنقل إن الحالات المذكورة هي ما يبدو ظاهرا للعيان، فقط، من حروب وشبه حروب أهلية غير معلنة في العالم العربي، لا نسمع عنها إلا عند وقوع عمليات إرهابية في هذا البلد أو ذاك، أو عندما تقوم سلطات الدولة باعتقال جماعات إرهابية، وتحاكم أفرادها. وهذا النوع من الأخبار، على أية حال، يتردد بطريقة شبه يومية.

وإذا ما أضفنا قمة الجبل البادية للعيان إلى قاعدته، التي لا نعرف شيئا عنها، ونتوّقع أن تكون هائلة الحجم، يتبيّن لنا أن ثمة ما يجري على نطاق واسع، وما يمكن وصفه بظاهرة ذات خصائص متشابهة تقريبا. وبالتالي، يبدو من الصعب فهم هذا الحدث، أو ذاك، دون محاولة لفهم الظاهرة في كليتها وشموليتها.

ففي جميع الأحداث، الطافية على السطح، والراسخة في الأعماق، تدور أكثر من حرب في وقت واحد: حرب على الدولة من جانب جماعات معارضة، وحرب بين جماعات معارضة، وحرب على المجتمع من جماعات معارضة، وحرب تشنها الدولة على جماعات تشكّل جزءا من مواطنيها.

وغالبا ما تحدث تلك الصراعات في وقت واحد، بطريقة فوضوية، ومبعثرة، إلى حد يصعب معه التعرّف إلى ملامحها، أو تعريفها بطريقة دقيقة، لأنها تجري على خلفية انقسامات اجتماعية، وطائفية، وعرقية، وأيديولوجية، وتتجلى في هويات حصرية تنشأ من أجزاء أولية، وعلى حطام هوية جمعية متحققة، أو في طور التحقيق.

-٣-

وما يمكن العثور عليه من خصائص متشابهة بين تلك الصراعات يتمثل في عدد من الاختزالات: اختزال مفهوم السياسة في الإرهاب، واختزال المصلحة العامة إما في مصلحة طائفة، أو عرق، أو جهة، أو في مصلحة أمة متوّهمة عابرة للجغرافيا والأقوام. وغالبا ما يتم الجمع بين هاتين المصلحتين المتناقضتين في خطاب واحد، رغم ما تنطويان عليه، عمليا، من إلغاء لمفهومي

الدولة والوطن. والخاصية الثالثة هي اختزال مؤسسات سياسية تقليدية من نوع الحزب، والحركة، والائتلاف السياسي بالمعنى المتداول، في ميليشيات عسكرية وشبه عسكرية، حتى وإن حافظت على تسميات تقليدية، وبالتالي اختزال الدور التقليدي للسياسي في دور سيّد الحرب، على غرار أسياد الحرب الذين سادوا في الصين حتى أواخر الأربعينيات من القرن الماضي.

ولعل أوّل ما يتبادر إلى الذهن، في هذا الصدد، تساؤل مشروع حول مسوّغات الربط بين الاقتتال الفلسطيني الداخلي، والحروب الأهلية وشبه الأهلية في العالم العربي، والمحيط، استنادا إلى القبول بخصوصية للوضع الفلسطيني، يمكن على ضوئها تفسير صراعاته الداخلية على خلفية الصراع ضد الاحتلال، والكفاح من أجل الاستقلال. علاوة على اختلافه من حيث الحجم والكثافة عمّا حدث ويحدث في أماكن أخرى.

وهذه الفرضية، للأسف، غير دقيقة ومصدرها على الأرجح (إذا استثنينا الدوافع الوطنية، والأخلاقية، والنفعية بطبيعة الحال) عدم وجود تحليلات كافية تصدت لمعالجة الحالات المذكورة الطافية منها على السطح، والراسخة في الأعماق، كظاهرة واحدة، رغم ما يكتنف تفاصيلها من خصوصيات، وعدم صلاحية كثير من أدوات التحليل السياسي المتداولة لمعالجة ظاهرة جديدة.

لذلك، وقبل الكلام عن كيفية معالجة الحالات المذكورة كظاهرة واحدة، أو نقد أدوات التحليل المتداولة، يجدر التوّقف أمام بعض جوانب الشبه بين الحالة الفلسطينية وغيرها من الحالات.

ولعل أوّل ما يلفت النظر في هذا الشأن التناسب طرديا بين صعود ظاهرة الحرب الأهلية أو شبه الأهلية إلى السطح، وبين قوّة الدولة أو ضعفها. ففي فلسطين، كما في العراق، والصومال، وأفغانستان، والسودان، والجزائر (مع وضع مختلف الخصوصيات بعين الاعتبار) صعدت الظاهرة، بالضبط، في لحظة ضعف الدولة أو انهيارها، بصرف النظر عن أسباب الضعف أو الانهيار، سواء نجمت عن عوامل خارجية، أو عن انقسامات داخل النخب الحاكمة.

ثمة حالات يسهل التدليل عليها، ففي العراق، مثلا، سقطت السلطة المركزية بفعل الغزو الخارجي، لكن الحالات الباقية يصعب التدليل عليها بالطريقة نفسها، ففي فلسطين تعرّض النظام الذي لم يمتلك سيادة كاملة، ولا سلطة مركزية بالمعنى الحقيقي للكلمة، لعملية استنزاف من جانب إسرائيل، وسقط عن طريق الانتخابات. وفي أفغانستان سقط النظام بعد انسحاب الروس. وفي الجزائر انقسمت النخبة الحاكمة على نفسها بعد انتخابات مطلع التسعينيات. وفي السودان ظلت السلطة المركزية قائمة، لكن النظام تبدّل أكثر من مرّة

عبر انقلابات عسكرية، فورث الانقلابيون مشاكل النظام الذي انقلبوا عليه. وفي الصومال تفككت السلطة المركزية بعد وفاة الحاكم (سياد برّي).

ومع ذلك، ورغم ما يبدو من اختلاف فإن الأنظمة الموكلة بحماية الدولة في الحالات المذكورة كانت تعاني من اختلالات بنيوية عميقة أولا، ومن عوامل ضغط خارجية ثانيا، ومن تمفصل صراعات داخلية على صراعات خارجية ثالثا، بينما ينطبق على الدولة نفسها وصف الدولة الفاشلة رابعا. وهي صفة تشمل الدولة العربية بشكل عام. وقد ثبت في الحالات التي نجحت فيها الحروب الأهلية، وشبه الأهلية، في الصعود إلى السطح، أن تضافر تلك العوامل في لحظة تاريخية بعينها كان وصفة مؤكدة من وصفات الخراب، ويبدو في الوقت الحاضر نذير شؤم بالنسبة للدول التي لم يفلت فيها الزمام من يد النخب الحاكمة بعد.

-٤-

والملاحظ في الحالات المذكورة أن صعود الحروب الأهلية، وشبه الأهلية، يترافق مع انفجار غير مسبوق للعنف، الذي غالبا ما يتجلى في أحداث رمزية ومؤسسِة. في الجزائر، مثلا، كان قتل الرهبان الفرنسيين بمثابة النقلة الافتتاحية في حرب قدر لها أن تغطي عقد التسعينيات، وأن تُزهق أرواح مئات الآلاف من الجزائريين. وفي الصومال كان في "سحل" الجنود الأميركيين والتمثيل بجثثهم ما ينبئ بحجم العنف الكامن في ثنايا الحرب الأهلية المكشوفة. وفي العراق كان ذبح المختطفين الأجانب أمام عدسات الكاميرا، في مناطق لا يتمكن أحد من تحديدها، مقدمة أولى لطاقة هائلة من العنف سرعان ما انفجرت في كل مكان آخر لتحصد أرواح الناس في الشوارع والمقاهي والأسواق والمساجد، وحتى في الجنازات وبيوت العزاء.

ومن المؤسف أن حوادث القتل التي شهدها قطاع غزة، وتوجتها حادثة قتل ثلاثة أطفال في طريقهم إلى المدرسة تنتمي إلى نوع رمزي ومؤسس للعنف. واختلاف الحالة الفلسطينية مسألة تتعلق بالكم لا بالكيف، أي بعدد السكان، وحجم القوى المشاركة في الحرب، ومساحة الميدان، وحجم الغنائم المتنازع عليها. الحوادث الرمزية والمؤسسة للعنف هي الطريقة العملية لاختزال السياسة في الإرهاب.

ورغم حساسية هذا الأمر في الحقل السياسي الفلسطيني بحكم تمفصل الصراعات الداخلية على صراعات خارجية، وبحكم ما تستدعيه مقاومة عدو يحتل البلاد، ويضطهد العباد، من مسكوت عنه، إلا أن الاختزال قد تحقق بالفعل منذ وقت غير قصير، والتغاضي لن يقلل من تكلفته السياسية والأخلاقية الباهظة.

وبالقدر نفسه شهد الحقل الفلسطيني اختزالا للمصلحة العامة في مصلحة تلغي من ناحية

نظرية، على الأقل، معنى الوطن والدولة. وفي هذا الصدد يجدر بعض الاستطراد. فاختزال المصلحة العامة في مصلحة أضيق، طائفية أو جهوية، غير ممكن في فلسطين لأسباب تتعلق بالتجانس العرقي، والثقافي، والديني للسكان (تقلّصت نسبة المسيحيين بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة، وليس في عددهم في الوقت الحاضر، وتوّزعهم الجغرافي والسياسي ما ينبئ بتوتر في العلاقة بين جماعات دينية مختلفة كما حدث في بلدان عربية أخرى). وهذا، أيضا، ما يحد من إمكانية الحرب الأهلية بالمعنى الكامل للكلمة، لكنه لا يحول دون صراعات داخلية عنيفة طويلة الأمد.

ورغم التجانس إلا أن ديناميات التمفصل حول هويات محلية ـ وهي خاصية من خصائص ظاهرة الحروب الأهلية وشبه الأهلية ـ صعدت إلى السطح في الحقل الفلسطيني، وتجلت بطريقة كاريكاتورية تقريبا. فمع استحالة التمفصل حول طائفة، أو عرق، أو جماعة قومية فرعية، بحكم عدم وجودها في مجتمع يتكوّن في أغلبه من اللاجئين وسكان المناطق الريفية، والبلدان المريّفة، تحدث تمفصلات واقعية حول عصبية العائلة، والحي، والمخيم، والقرية، والبلدة، والجهة.

حتى الانقطاع الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يشكل أرضية مناسبة لخلق وتوظيف عصبيات جهوية لم يسلم من محاولات للاستثمار تجلت في تصريحات صحافية تنتقد زيارات يقوم بها رئيس السلطة إلى قطاع غزة باعتبار أن القطاع محسوب على جهة دون غيرها، وفي إجراءات إدارية تستهدف زيادة الوزن الإداري لمنطقة على حساب أخرى بطريقة تبدو ثأرية أكثر منها تنظيمية، أو إصلاحية.

في هذا السياق، أصبحت لدينا ميليشيات تقوم على عصبيات فرعية على قدر كبير وغير مسبوق من الرثاثة. وهي العصبيات نفسها التي تخترق وتتفشى في نسيج ميليشيات تزعم لنفسها إطارا أيديولوجيا أعلى، ودرجة أكبر من التمفصل حول أشياء أكثر تجريدا. ولا يجب التقليل من دلالة الرثاثة، هنا، ففي حالات خارج فلسطين تزعم التمركزات الطائفية، أو الجهوية، إنصاف طائفة، أو جهة ما من إجحاف أصابها على يد السلطة المركزية.

أما في الحالة الفلسطينية فإن ميليشيا تنتمي إلى عائلة أو حارة، أو تعمل بصفتها هذه وكيلا في الباطن لميليشيا أكبر، قد تختطف أجانب، أو تنتهك اتفاقا لوقف إطلاق النار، أو تهدد بتخريب اتفاق ما، للحصول على وظائف في الحكومة، أو المطالبة باستحقاقات مالية من نوع ما، دون اهتمام بما ستلحقه أعمال كهذه بالمصلحة العامة، ودون اهتمام بالمعنى الأخلاقي والسياسي لحقيقة أن مقاومة عدو في الخارج، أو المطالبة بحقوق في الداخل، تختلف أشد الاختلاف عن ممارسة الابتزاز.

يشكل زعماء الميليشيات المعنية ذات التمفصلات بشقيها: المحلي الضيق، والأيديولوجي المجرّد، طبقة أسياد الحرب في فلسطين. أصبح هؤلاء بديل السياسي بالمعنى التقليدي والمتداول، كما تمكنوا بفضل انهيار النظام، وسيادة الفوضى، وغياب المعايير، وانتشار الفضائيات، من اختراق الحقل السياسي والسيطرة عليه. ويمكن لأحدهم، حتى لو كان زعيما لميليشيا عائلية، أن يشكل تهديدا كما أسلفنا لوقف إطلاق النار، أو لمفاوضات محتملة، غالبا ما تسهم فيها دول كبرى في المنطقة وخارجها. وهذا التهديد يمنح أسياد الحرب إحساسا بالقوة، وبالقدرة على تحريك التاريخ. يفسر هذا الأمر، في أحد جوانبه، الفقر (إذا لم نقل التدهور المريع) الذي يسم معنى السياسة الفلسطينية ودلالتها في الوقت الحاضر.

وبقدر ما يتعلّق الأمر بالتمفصلات الأممية العابرة للجغرافيا والأقوام، فإن صعودها في فلسطين، كما في كل مكان آخر، يستدعي الانخراط في جماعة أكبر متوّهمة، ووضع مصلحتها المتوّهمة، أيضا، فوق مصلحة الجماعة والدولة الوطنيتين. ولا يتحقق هذا الأمر، عادة، دون تهشيم مرجعيات لغوية، وسياسية، وثقافية قائمة، وصياغة مرجعيات جديدة. وهذا ما يحتاج إلى استطراد في الفقرتين التاليتين.

-٥-

ثمة عقلانية من نوع ما وراء مختلف أنواع التصرفات الإنسانية، ومن بينها السياسة بطبيعة الحال. وما يبدو غير قابل للفهم، أو يستعصي على التحليل بطريقة عقلانية، إنما يكون كذلك بحكم صدوره عن فهم مغاير، واحتكامه إلى عقلانية مختلفة. في هذا الصدد ينبغي التذكير بحقيقة أن المفاهيم، وأدوات المعرفة، لا تتسم بالثبات، أي غير عابرة للقرون، ففي كل حقبة تاريخية مفاهيم وأدوات عقلية سائدة.

لذلك، يرجع الكثير من فوضى المفاهيم والمرجعيات في الوقت الحاضر، وبقدر ما يتعلّق الأمر بتحليل ظاهرة الحروب وشبه الحروب الأهلية إلى تحليل ظاهرة جديدة بمفاهيم وأدوات قديمة، ترجع في الغالب إلى الخصوصية السياسية والثقافية للقرن العشرين، وما شهده من تحوّلات، وما أفرزه من مفاهيم.

فقد شهد هذا القرن أربع محاولات كبرى لهندسة التاريخ والإنسان انبثقت كلها، رغم ما بينها من تناقضات، عن فكرة واحدة هي التقدّم، التي تعود بدورها إلى قرن سبق. أما مضمون هذه الفكرة فيتمثل في المثلث الذهبي الذي يتكوّن من قناعة راسخة بالمعنى الإيجابي للتقدّم، وإيمان عميق بالخط الصاعد لحركة التاريخ، ورهان مطلق على كفاءة الإنسان وقدرته على صنع أقداره بنفسه.

ويمكن بالاعتماد على الأضلاع الثلاثة فهم

معنى اليوتوبيا الشيوعية، والحلم الاستهلاكي الأميركي، ومغامرة الفاشية والنازية قصيرة العمر، ومشروع حركة التحرر القومي في المستعمرات. هذا، باختصار، معنى ومبنى القرن العشرين.

سقطت اليوتوبيا الشيوعية بعد تحوّل أنظمة زعمت النطق باسمها إلى دكتاتوريات تحكمها بيروقراطيات حزبية. وانهار الحلم الاستهلاكي الأميركي بفضل تضخيم حجم السلعة مقابل تصغير قامة الإنسان من ناحية، وافتضاح طبيعته الكولونيالية من جهة ثانية. كما تحوّلت المغامرة الفاشية والنازية إلى رماد وسط حريق هائل التهم القارة الأوروبية، وأجزاء كبيرة من العالم في أواسط القرن. وأخيرا، أنشأت حركة التحرر القومي في المستعمرات دولا فاشلة، فوصل مشروعها إلى طريق مسدودة.

كانت الدولة، في نظر حركة التحرر القومي في المستعمرات أوّل، وأهم مصدر لعقلانية مشروع التحرر، والدلالة الوحيدة، تقريبا، لمعنى فكرة التقدّم التي لم تتمكن بفضل اعتناقها، وإعادة إنتاج أضلاع مثلثها الذهبي بتعبيرات محلية من صياغة مرافعات تجعلها مفهومة في نظر الآخرين على صعيد العالم وحسب، بل ومكنتها من الانسجام مع روح القرن، وأخلاقياته، ومفاهيمه السائدة.

لذلك، ورغم تمفصل حروب التحرر القومي على عصبيات دينية، وطائفية، وقبلية، وعرقية بأشكال متفاوتة، وتجليات مختلفة، في القارات الثلاث، إلا أن الأولوية في مسوّغات العداء للكولونيالية لم تكن للتحيّزات الدينية، أو للانتماء الطائفي والقبلي، أو الجهوي، بل كانت للانتماء القومي الذي يستمد مبرر وجوده من فكرة الدولة الواحدة الموّحِدة.

كما أن شن الحرب على الآخر الكولونيالي لم يكن نفيا له بقدر ما كان محاولة لتصويب خلل في العلاقة، ولم يحل في كثير من الأحيان دون التعبير عن إعجاب ما، وحتى عن حد من التماهي في جوانب بعينها. كما فعل العرب، والأفارقة، وغيرهم في الموقف من الغرب.

على خلفية كهذه يمكن فهم كيف كان من الممكن تبني مواقف معادية للكولونيالية، وفي الوقت نفسه اعتناق أفكار، ومناهج نشأت وتبلورت في المركز الكولونيالي. فقد نشأت أممية من طراز خاص على أسس سياسية، استنادا إلى فرضية مفادها وحدة التجربة والمصير الإنسانيين. وفي سياق كهذا تخطى قادة بارزون في الكفاح المعادي للكولونيالية، من أمثال هوشي منه، وتشي غيفارا، الحواجز القومية، والعرقية، واللغوية، وأصبحوا مصدر إلهام لملايين من البشر، في مختلف مناطق العالم، بما فيها دول الميتروبول الكولونيالي. وفي السياق نفسه شارك أميركيون وفرنسيون في حركات الاحتجاج المناهضة للحرب، وأسهمت مواقفهم في تعزيز الموقف السياسي والأخلاقي

لأهم حربين للتحرر القومي في القرن العشرين في فيتنام والجزائر.

وعلى خلفية كهذه، أيضاً، يمكن فهم الصلة بين شعار الدولة الديمقراطية العلمانية، الذي طرحه الفلسطينيون في أوائل السبعينيات، وسياقه التاريخي، ومبرراته السياسية والأخلاقية المستمدة من روح العصر، أي من فكرة التقدّم ومثلثها الذهبي. كما يمكن فهم المقصود من الكلام عن وضع فلسطين على خارطة السياسة والضمير العالميين.

-٦-

ومع ذلك، نحن نتكلّم في الوقت الحاضر عن روح ذلك العصر بصيغة الماضي. فاليوتوبيا الشيوعية سقطت، والدولة القومية فشلت. وتحت الثقل التاريخي الهائل لسقوط الأولى وفشل الثانية، علاوة على انهيار الحلم الأميركي، تعرّضت فكرة التقدّم للانسحاق، وتهشمت أضلاع مثلثها الذهبي. وعلى أنقاضها وبقدر ما يتعلّق الأمر بالعالم العربي والمحيط، صعدت في العقود الأخيرة من القرن العشرين عقلانية جديدة، بمفاهيم وأدوات مغايرة، وتمكنت من اقتحام القرن والألفية الجديدين بطريقة توحي ببقائها فيه لفترة لن تكون قصيرة، بالتأكيد، وسيحتاج الأمر إلى زمن أطول للتعافي من آثارها الكارثية.

ليس المقصود، هنا، بطبيعة الحال، استعراض نشأة وتطوّر الأصولية الإسلاموية، ولا حتى البحث في مواقفها السياسية، بل محاولة تشخيص فكرة يبدو بأنها تمثل المصدر الأساس لعقلانيتها الخاصة، ومقارنتها مع فكرة التقدّم، التي كانت مصدرا لعقلانية القرن العشرين، كما جرى تعريفها في الفقرة السابقة. فإذا كانت حروب التحرر القومي، وبقدر ما يتعلّق الأمر بالمستعمرات، وبالعالم العربي والمحيط بشكل خاص، نتيجة منطقية لروح القرن العشرين وعقلانيته، فإن الحروب الأهلية، وشبه الأهلية، تبدو مرشحة أكثر من غيرها لتكون بمثابة نتيجة طبيعية لفكرة تعتبر مصدرا لعقلانية الأصولية.

الفكرة هي الانحطاط، أي أن الزمن لا يتقدم إلى الأمام بطريقة إيجابية بل يتدهور، والحركة ميكانيكية فقط، وبالتالي سلبية، أيضا، لأنها تنطوي على دلالة مراكمة التدهور، بينما الاستدارة مطلوبة والغاية هي العودة إلى الوراء. أما دور الإنسان في هذا الشأن فلا يتجلى في الإرادة، بل يُعرّف كجزء من خطة ميتافيزيقية لا يمكن تغيير مسارها، ولا يعتمد تحقيقها على الفعل بل على الخضوع. وإذا كانت العلاقة الدائرية بالتاريخ بمثابة ضلع أوّل تقوم عليه فكرة الانحطاط، وكان تعطيل دور الإرادة الإنسانية ضلعها الثاني فإن الضلع الثالث، بلا شك، يتمثل في اليأس من إمكانية الإصلاح. وهذا مصدر خطورتها وعدميتها السياسية.

تتجلى العدمية في الموقف من الزمن الحاضر،

وتجلياته الثقافية والاجتماعية والسياسية. يوصف هذا الزمن، عادة، بالجاهلية، وهي كلمة ذات دلالة في النسق الثقافي العربي والإسلامي، إذ تنطوي على دلالة القطيعة والانقطاع. ولا يعتبر هذا الموقف فريدا، فقد تبنّت كثير من الحركات الخلاصية مواقف مشابهة. لكن ما يميّز الأصولية يتمثل في الموقف من الدولة الحديثة. فهذه الدولة تجسّد في نظرها جاهلية الزمن، وضمانة ديمومته، وبالتالي تقيس نجاحها بمدى تفكك الدولة، ويتجلى إسهامها في التفكيك كتحقيق لشرط القطيعة.

ومع ذلك، من الأفضل التعامل مع تعبير الجاهلية، في هذا السياق، كمجرد صياغة مجازية، وعمومية، لتعبيرات أكثر التصاقا بالسياسة، وقابلية للتعريف بطريقة مباشرة. فالأمر، هنا، يتعلّق بالدولة الحديثة، ووظائفها بشكل خاص، إذ يتم عن طريق جهازها التعليمي، وبيروقراطيتها، توليد هوية جامعة تستمد مبرر وجودها من فكرة المواطنة، التي تمثل نفيا لفكرة الرعيّة، كما يتم عن طريقها تعريف المصلحة القومية، أو العليا، استنادا إلى محددات جغرافية وسياسية، لا تنسجم بالضرورة مع مبرر وجود الدولة كتجسيد لمقاصد الشريعة. وفي هاتين الوظيفتين بالتحديد ما يبرر الدعوة إلى تقويضها.

وما يعنينا، هنا، بشكل خاص يتمثل في موقف الأصولية من الثقافة، أو ما يُسمى، عادة، "الديانة المدنية للدولة". وهي تتكوّن من عناصر تاريخية، ورموز جامعة، ومناسبات وطنية، ومنتخبات من التراث، والفن الشعبي، ووسائل الترفيه الحديثة، ونمط الحياة، علاوة على المؤسسات الاجتماعية، والثقافة العالمية. وهذه الأشياء مجتمعة رافعة الهوية الجمعية، وأداة تحقيقها إذا نظرنا إليها من جانب فكرة التقدّم، لكنها دليل الجاهلية وعلامتها الفارقة إذا نظرنا إليها من جانب فكرة الانحطاط.

وإذا كان في هذا ما يفسر حجم ما تكنه الأصولية من عداء للأعلام، والمناسبات الوطنية باعتبارها رموزا قومية جامعة، وعدم اكتراثها بالفنون والموروثات الشعبية التي تراكمت على مدار قرون ـ وحتى بالعادات والتقاليد. فإن فيه ما يفسر، أيضا، أسباب تشظي الهوية الجمعية، ونكوصها إلى مكوناتها الأولى، في حال اختراق الأصولية للحقل الثقافي، وأسباب انهيار المرجعيات الجامعة لفكرة المصلحة العليا، أو القومية، في حال ضعف الدولة، أو سقوطها، وتحوّل الحروب الأهلية، وشبه الأهلية، بعد اندلاعها إلى ما يشبه حالة احتضار طويلة تعيشها الجماعة القومية بطريقة مؤلمة وعبثية في آن.

-٧-

لدينا أمثلة كثيرة، ربما يستحق نموذج الحرب الأهلية الأفغانية مكان الصدارة فيها، بحكم الصلة الموضوعية بين ما حدث، ويحدث في

تلك المنطقة من العالم، وبين ما حدث ويحدث في العالم العربي. والمسألة، هنا، لا تتعلق باستعراض تاريخ الحرب، بل التفكير في بعض سماتها باعتبارها من التجليات الكلاسيكية، تقريبا، للأصولية وعقلانيتها السياسية الجديدة.

يمكن التفكير بتلك السمات على خلفية الصراع بين المعسكرين في نهايات القرن العشرين، وانخراط أطراف من العالم العربي في الحرب الباردة إلى جانب الولايات المتحدة. ومع ذلك، ليست هذه هي الطريقة الوحيدة أو المثلى بالضرورة للتفكير في الحرب الأفغانية. فعلى تلك الأرض اصطدمت، أيضا، فكرة التقدّم التي أصابها الإعياء مع نهايات القرن، بفكرة الانحطاط الفتية والمتحفزة لخوّض أوّل حروبها الناجحة كوكيل لقوى دولية وإقليمية.

نجمت عن ذلك الصدام تداعيات ومضاعفات لن تزول آثارها في وقت قريب. فقد خرجت فكرة الانحطاط منتصرة، واكتسبت ثقة مضاعفة بالنفس. لكن نجاحها في إخراج الجيش السوفياتي، والاستيلاء على الدولة، لم يضع نهاية للحرب، بل آذن ببداية فصل جديد من فصول حرب أهلية لم تتوّقف حتى الآن. وفي هذا الجانب، بالذات، ثمة ما يستحق التوّقف لتأمل معنى ومبنى تمفصل صراع مع عدو في الخارج على صراع بين طوائف وجماعات متنافرة في الداخل. والأسئلة التي تستحق النظر في هذا الصدد هي:

إلى أي حد يُعتبر الصراع مع عدو في الخارج تمويها لصراع على السلطة في الداخل؟ وما مدى إسهام العداء العضوي من جانب الأصولية لفكرة الدولة القومية في ديمومة الحرب الأهلية وشبه الأهلية، وبلورة الاقتصاد السياسي لأمراء الحرب؟

لهذا النوع من الأسئلة أهمية استثنائية بالنسبة للفلسطينيين والعراقيين والصوماليين، وشعوب أخرى قد تجد نفسها بحكم الحظ العاثر في وضع مشابه. ففي أفغانستان لم تنشأ دولة موّحدة بعد حسم الصراع مع عدو في الخارج، بل نشأت إقطاعيات قبلية وعرقية وجهوية يحكمها أمراء الحرب.

وعندما تمكنت أقوى الميليشيات من تصفية ميليشيات أخرى، والسيطرة على مساحة كبيرة من الإقليم، بما في ذلك العاصمة، لم تنشئ دولة بل إمارة إسلامية حظرت تعليم البنات، وحكمت على الرجال بإطلاق اللحى، وأوكلت مهمة النظام العام إلى الشرطة الدينية، وتحوّلت إلى ما يشبه المركز الروحي والسياسي لأممية جديدة. الفرق بين الدولة والإمارة لا يمثل حساسية خاصة تجاه اللغة، بل محاولة عملية لتحقيق القطيعة والانقطاع، من خلال تطهير الثقافة، وتدمير بيروقراطية الدولة الحديثة ومؤسساتها المعروفة. وهذه أشياء تبدو عبثية ومجانية تماما، لكنها تنسجم مع التصوّر القيامي

للأصولية.

ولعل في هذا التصوّر، بالذات، وفي تجلياته ما يحرّض على عدم النظر إلى الحالة الأفغانية كحالة استثنائية، أو معزولة، فرضتها خصوصية الحرب الباردة، والتداخلات الإقليمية والدولية. ففي كل مكان آخر ستكون هناك تداخلات إقليمية ودولية، ولكن لأن التمفصلات نفسها تتجلى بوتائر مختلفة في العراق، والصومال، وبطريقة بالغة الرثاثة في فلسطين، أيضا، بمعنى أن ثمة ما يمنحها سمة الخيط الناظم لأحداث تقع لأسباب مختلفة، وضمن خصوصيات مغايرة.

وهذا ما يمكن التدليل عليه بالنظر إلى الحرب الأهلية في العراق. فما أن انهارت الدولة العراقية بحكم الغزو الخارجي، حتى تحوّل العراق خلال فترة قصيرة من الزمن إلى ساحة حرب لهويات فرعية تنطق باسمها ميليشيات متناحرة، وإلى نقطة جذب لأصولية معولمة تحاول عرقلة كل محاولة لترميم ما أصاب الهوية الجمعية من تلف وتفتيت، بقدر ما تسهم في الإتلاف والتفتيت. كما صعدت كل خصائص الاقتصاد السياسي لأمراء الحرب، والديناميات الكفيلة بتحويل الحرب الأهلية إلى ما يشبه حالة احتضار طويلة الأمد، حتى بعد خروج الاحتلال.

وإذا شئنا البحث عن فرق بين ما تركه الاحتلال في الماضي من تأثيرات على العالم العربي، وبين ما يتركه في الوقت الحاضر، يمكن القول إن سقوط الغالبية العظمى من مناطق العالم العربي، والمحيط، تحت النفوذ المباشر، وغير المباشر، للكولونيالية بداية من أواسط القرن التاسع عشر، وحتى أواسط القرن العشرين، قد أسهم في تذويب هوياتها المحلية والفرعية في هويات جمعية أعلى، وفي تمتين لحمتها الاجتماعية، ووحدتها الوطنية. وما يحدث في الوقت الحاضر يعني العكس تماما إذ يؤدي الاحتلال الخارجي، الذي يعني انهيار الدولة في معظم الأحوال إلى تفتيت الهوية الجمعية، وإعادتها إلى مكوناتها الفرعية الأولى.

ورغم أن أمرا كهذا يقبل التفسير على خلفية فشل الدولة القومية، فإن كل تفسير محتمل سيظل ناقصا ما لم يضع في الحسبان الفرق بين فكرتي التقدّم والانحطاط. فالتقدّم يرتبط بالدولة، أما الانحطاط في التصوّر القيامي للأصولية، فيستدعي تدمير الدولة، وإعادة بناء الهوية الجمعية على أسس جديدة. وهي عملية لم يثبت نجاحها في أي مكان، والثابت الوحيد حالة طويلة، ومؤلمة، من الاحتضار، كما حدث في الجزائر، التي لم يتمفصل الصراع فيها على مقاومة عدو في الخارج، وفي الصومال التي انهارت سلطتها المركزية بعد غياب حاكم قوي.

-٨-

تعرّض الكيان الفلسطيني للتدمير بطريقة منهجية وشاملة في العام ١٩٤٨، وفقدت الجماعة الفلسطينية الحامل الموضوعي لهويتها.

ومع ذلك، تحوّلت النكبة إلى عامل مُوّحِد في الذاكرة الجمعية، وإلى مكوّن من مكونات هوية موّحدة. وبالقدر نفسه أسهم الاحتلال في العام ١٩٦٧ في تعزيز الهوية الجمعية. ولو افترضنا أن أحد هذين الحدثين سيقع الآن فمن الصعب تصوّر نتائج مشابهة، والاحتمال الأقرب إلى الذهن أن إمكانيات التفتيت أكبر من غيرها.

ورغم ما أسلفنا من خصوصية تسم الوضع الفلسطيني، وتتمثل في تجانس مكوّنات نسيجه القومي، ورغم عدم إمكانية تكرار السيناريوهات الأفغانية، والعراقية، والصومالية، والجزائرية في فلسطين، إلا أن بعض سماتها العامة قد تحققت بالفعل، ولا يدخل حتى في باب زلات اللسان تبادل اتهامات منتزعة من سياقات أخرى، كما يحدث عند تبادل وتوزيع تسميات واتهامات من نوع "التيار الاستئصالي"، و"الجناح التكفيري" التي يشكل استحضارها نوعا من التماهي مع النموذج الجزائري.

ولعل أخطر ما يواجهه الفلسطينيون هذا الصدد يتمثل في حالة احتضار طويلة الأمد، عبثية، مجانية، وذات تكلفة سياسية مروّعة. وهي خلاصة يمكن الوصول إليها، فقط، عن طريق فكرّة التقدّم، حيث تُقاس التكلفة السياسية بمسطرة الاقتراب من تحقيق مشروع الدولة، أو الابتعاد عنه. لكنها لا تحمل المضامين نفسها إذا كانت فكرة الانحطاط هي زاوية النظر.

وقد تجلّت هذه الفكرة في مناسبات مختلفة، في سياق الحرب ضد الاحتلال، كانت الدروس المستفادة من عقلانية القرن العشرين، التي نجحت بفضلها حروب التحرر الوطني في الجزائر، وفيتنام، ناهيك عن تجربة وخبرات الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها، تقتضي التمييز بين النظام الكولونيالي، ومجتمعه، لكن العمليات الانتحارية أغلقت هذا الباب، لتسهم من حيث لا تشاء في تعزيز العلاقة بين النظام ومجتمعه. وهذا ما لم يفعله الجزائريون في باريس، والفيتناميون في نيويورك، ليس لأنهم كانوا أقل استعدادا للتضحية، بل لأنهم كانوا أكثر التزاما بروح وأخلاقيات ومعنى الحرب ضد الكولونيالية في زمنهم.

وتجلّت، بالقدر نفسه، بعد تفكيك المستوطنات اليهودية بالكامل، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة، وهي أشياء تعني على نحو شديد الخصوصية نجاح الفلسطينيين في تحقيق بعض مطالبهم، وتستدعي الانخراط في تجربة يبرهنون من خلالها على إمكانية إدارة شؤونهم بأنفسهم، على الأقل في ذلك الجزء الصغير، والمحاصر من فلسطين. ومع ذلك، كانت النتائج كارثية بامتياز، حيث تزايد عدد المسلحين، حتى بعد انتفاء الحاجة الموضوعية لوجودهم، إذا افترضنا من ناحية نظرية على الأقل أن قتال العدو كان شغلهم الشاغل من قبل. علاوة على ذلك، افتعل أمراء الحرب حروب القشرة ضد البلدات الحدودية الإسرائيلية لتبرير وجودهم، وإحكام

سيطرتهم على المجتمع، فكانت النتيجة انهيار النظام العام، وتبديد إمكانية استثمار ما تحقق من فوز بفضل الانسحاب. وإذا استمر الوضع على ما هو عليه، ورغم خصوصية الوضع الجغرافي والأمني لقطاع غزة، إلا أن إمكانية تحوّله إلى مركز جذب للأصولية المعولمة، من خلال وكالات محلية، مسألة وقت فقط. أما مسألة التداخل بين المصالح الإقليمية المتضاربة، وحالة الاقتتال الداخلي في فلسطين، فقد أصبحت مسألة مؤكدة خلال السنوات القليلة الماضية.

تبدو صورة كهذه بالغة القتامة، بالتأكيد. ومع ذلك فإن قراءة الواقع بطريقة موضوعية، حتى وإن كانت قاسية، ربما تسهم في تعطيل بعض تجلياته السلبية، أو تمكن المعنيين من استنباط حلول إضافية، والبحث عن طاقة للأمل، بدلا من الاستكانة لما يحدث، وكأنه غير قابل للتغيير.

وهذا ما نحتاجه، ولن يتحقق إذا استمر نقاش ما يعانيه الحقل السياسي الفلسطيني في الوقت الراهن من أزمات مروّعة، على طريقة البيانات الحزبية، والسجال بين الميليشيات، فهذا من شأنه تطبيع حالة الاحتضار طويلة الأمد، بدلا من تسميتها باسمها الصريح. لا يمكن اعتبار كل ما جاء في هذه الورقة بمثابة خلاصات نهائية، أو صحيحة، بطبيعة الحال، بل هي محاولة لفتح آفاق أوسع للنقاش. المشكلة في بلادنا، كما في أماكن أخرى، تتمثل صعود عقلانية جديدة للخراب، معادية لفكرة الدولة، بصرف النظر عن تأييدها بطريقة لفظية، ويائسة من إمكانية الإصلاح، ورافضة للتاريخ كخط صاعد إلى الأمام، أو حتى كصيرورة إيجابية. لذا فهي عدمية وخطرة. هذه هي المسألة.

هل تجاوزت أجندة حكومة أولمرت غاية "صراع البقاء"؟ بين الالتزام والإلزام...

أنطوان شلحت

لا تزال إسرائيل، بعد انقضاء أكثر من أربعة أشهر، واقعة تحت وطأة "المنخفض" الناجم عن الحرب الأخيرة على لبنان، ونتائجها الكئيبة، سياسياً وعسكرياً. في الوقت الذي تتخبّط فيه حول الوسيلة التي ينبغي بها أن تنقل الأوضاع إلى "اليوم التالي"، خصوصاً في ضوء قرار رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، عدم التجاوب مع المطلب الواسع بإقامة لجنة تحقيق رسمية برئاسة قاض، والاكتفاء بإقامة "لجنة لتقصّي الحقائق".[١]

مع هذا لا يبدو أن مطلب استخلاص الدروس المطلوبة من هذه الحرب قد سقط عن الأجندة السياسية والحزبية والشعبية الإسرائيلية. بل إن هذا المطلب مرشّح للتفاعل ولتفريخ أزمات سياسية جديدة، ليس أبسطها الإطاحة برئيس حزب "العمل"، عمير بيرتس، على خلفية أدائه في منصب وزير الدفاع خلال هذه الحرب.

أمّا على مستوى البرنامج السياسي فإنه فور انتهاء الحرب حوّلت نتائجها حكومة أولمرت، التي بدأت بممارسة مهامها في الرابع من أيار ٢٠٠٦، وفقاً لما يقوله معلق سياسي إسرائيلي ما، من "حكومة التجميع"[٢]، إلى حكومة تصارع من أجل البقاء، إلى درجة أن بقاء الحكومة ورئيسها أصبح منذ انتهاء الحرب فصاعداً بمثابة... "الأجندة الوحيدة على طاولتها".

وبقي التوقّع هو أن يظلّ موضوع أجندة الحكومة السياسية خاضعاً للأخذ والردّ، وهذا ما أثبتته التطورات اللاحقة، كما سنوضح بعد قليل.

مع ذلك فقد أشير إلى أنّ الحكومة تستطيع أن تتذرّع لدى تفسير قرار تجميد "خطة التجميع"، التي تعتبر في الآن ذاته مبرّر وجودها وبالتالي سند

بقائها الرئيس، لا بمسوّغات تحيل إلى نتائج الحرب على لبنان فحسب، وإنما أيضاً بتوصيات "لجنة خطة التجميع الرسمية"، التي سبق أن حذّرت، في تقرير قدمته إلى الحكومة الإسرائيلية، من تنفيذ الخطة لأسباب أمنية بينها زعزعة الاستقرار في الأردن. وأفيد بأن النتيجة المركزية لتقرير اللجنة، التي تتوسّل بوقائع الحرب أيضاً، هي أنه "لا يوجد لدى إسرائيل رد أمني على تهديد إطلاق صواريخ (كتلك التي يتم إطلاقها من قطاع غزة) من الضفة الغربية في اتجاه التجمعات السكانية في إسرائيل".

وانطلقت اللجنة في بحثها من فرضية أنه في حال تنفيذ انسحاب أحادي الجانب فإن حركة "حماس" ستسيطر في الضفة الغربية، ولذلك فإن الحل هو "بقاء الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية".

كما أكدت نتيجة أخرى في التقرير، الذي امتد على مئات الصفحات، أنه بعد تنفيذ انسحاب أحادي الجانب من أجزاء في الضفة فإن إسرائيل لن تحصل على "اعتراف دولي بانتهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة".

"خطاب سديه بوكير" ودلالاته

في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٦ ألقى أولمرت خطاباً سياسياً (أطلق عليه فيما بعد اسم "خطاب سديه بوكير"، نسبة إلى مكان إلقائه في مدفن رئيس حكومة إسرائيل الأول، دافيد بن غوريون)، وذلك عقب إعلان الفصائل الفلسطينية عن التوصّل إلى اتفاق هدنة. وقد اعتبر غالبية المحللين والمعلقين هذا الخطاب بمنزلة "استرجاع" للأجندة السياسية، التي أطاحت بها الحرب.

غير أنّ هذا الخطاب حمل مدلولات لم تكن متنائية عن "غاية البقاء"، حسبما تشفّ التعليقات المختارة التالية، غداة إلقاء الخطاب وفي الأيام التي تلت ذلك:

(*) بعد فترة من العتمة والتيه في أعقاب الحرب في لبنان أظهر رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، خطاً سياسياً واضحاً وصافياً... وقد عاد أولمرت إلى المقاربة التي عرضها مع تشكيل حكومته وبموجبها فإنّ الانسحاب من الغالبية الساحقة من المناطق (الفلسطينية) وإخلاء غالبية المستوطنات وإقامة دولة فلسطينية مستقلة هي أمور حيوية من أجل استمرار الوجود البعيد المدى لدولة إسرائيل، أو كما قال في الماضي هي "حبل النجاة للصهيونية".

خطاب أولمرت، الذي يمكن تسميته "خطاب سديه بوكير"، يضع من جديد تسوية النزاع مع الفلسطينيين في رأس الأجندة الوطنية الإسرائيلية. ويستحق أولمرت كل الثناء على قراره الخروج في مبادرة سياسية استمراراً لاتفاق وقف إطلاق النار في غزة... وأظهر أولمرت أن إدخال أفيغدور ليبرمان (رئيس حزب "يسرائيل بيتينو" اليميني المتطرّف) إلى حكومته لم يسدل الستار على تجديد العملية السياسية. واستعداده للمبادرة سيقلّل أيضًا من الضغوط على إسرائيل لقبول مبادرة سياسية مفروضة من الخارج.

هذا هو الوقت لدعوة الفلسطينيين ومؤيديهم في العالم العربي إلى التجاوب مع التحدّي الذي طرحه رئيس الحكومة والمجيء إلى مائدة المفاوضات.

(*) عرض أولمرت رزمة من الإغراءات على الفلسطينيين لكنه طلب منهم مقابلها دفعة ثمينة على الحساب، من المشكوك أن تقبلها القيادة الفلسطينية لقاء مجرّد وعود.

رئيس الحكومة تخلّص أمس من فترة البلبلة التي فرضها على نفسه بعد الحرب في لبنان وأوضح في "خطاب سديه بوكير" أن لديه أجندة... والتجميع الأحادي الجانب، الذي اقترحه في بداية حكمه، تمت أرشفته وهو الآن يرغب في تنفيذه بـ"حوار" مع السلطة الفلسطينية... وأولمرت تجاوب بذلك مع التحدّي الذي وضعه أمامه الكاتب والأب الثاكل دافيد غروسمان في الخطاب الذي ألقاه خلال مهرجان ذكرى مقتل رابين.[٣]

أولمرت يقترح مجموعة من الإغراءات على الفلسطينيين، لكنه يطلب منهم دفعة ثمينة على الحساب، هي قبول "شروط الرباعية": (الاعتراف بإسرائيل) وتطبيق خارطة الطريق (حلّ المنظمات الإرهابية) والإفراج عن الجندي المختطف. وحتى الآن رفضت القيادة الفلسطينية هذه المطالب، ومن المشكوك فيه أن تقبلها الآن فقط مقابل الوعود الصادرة من سديه بوكير. لكن "الكرة" المشهورة، بشأن المسؤولية عن الجمود السياسي وترجمة وقف إطلاق النار إلى عملية دبلوماسية، تم قذفها الآن بقوة إلى الملعب الفلسطيني.

الهدنة في غزة وخطاب سديه بوكير سيخففان الضغوط الداخلية على أولمرت من طرف كبار وزرائه، وعلى رأسهم تسيبي ليفني وعمير بيرتس، من أجل الخروج بمبادرة سياسية. وعلى الجبهة الدولية سيساعدان في صدّ المبادرات الأوروبية وفي مواجهة الأصوات المتصاعدة في واشنطن لحرف الاهتمام نحو المسار السوري. ومن شأن مديح أولمرت للمبادرة السعودية أن يدفئ القلوب في القصور العربية.

أمّا بالنسبة إلى الحدود فقد أكّد أولمرت أن الحدود المستقبلية مع الفلسطينيين ستتقرّر بموجب "رسالة بوش" إلى أريئيل شارون في ٢٠٠٤ (رسالة الضمانات). ويجدر التذكير بما ورد هناك: "في ضوء الواقع الجديد في الميدان، بما في ذلك قيام تجمعات سكنية إسرائيلية كبيرة، فمن غير الواقعيّ توقّع أن تكون نتيجة المفاوضات حول الحلّ الدائم العودة الكاملة إلى حدود الهدنة في ١٩٤٩". وفي إسرائيل فسروا ذلك بأنّه اعتراف أميركي بضمّ الكتل الاستيطانية، تقريباً بحسب مسار الجدار. غير أنّ اللغم موجود في باقي الرسالة، في الجملة التي تعد الفلسطينيين بأن يكون أيّ تغيير في الخط الأخضر متفقاً عليه بين الطرفين. ومعنى ذلك أن الاقتراح بالانسحاب إلى الجدار هو موقف استهلالي، وستطالب إسرائيل بتعويض الفلسطينيين عن المناطق التي ستضمها إليها.

كما أنّ هناك لغماً ثانياً هو القدس، التي لم يرد ذكرها في الخطاب أمس. ورئيس الحكومة تغاضى

عنها بكل بساطة. وهو لم يعرض شيئًا على الفلسطينيين ولم يعد بأن تبقى "عاصمة إسرائيل الأبدية". ويمكن فهم ذلك إذا ما تذكرنا أن هذه المشكلة لن تختفي وسبق لها أن فجّرت عملية سلام في الماضي.

أولمرت يستطيع أيضاً أن يأمل أن تشجّع أجندته السياسية وسائل الإعلام على أن تتعامل معه وفق ما تعاملت مع أريئيل شارون خلال الانفصال، ومطالبة مراقب الدولة والمستشار القضائي للحكومة ولجنة تقصّي حرب لبنان بأن تدعه وشأنه لئلا تفوّت الفرصة لتحقيق تسوية سياسية.[٤]

(*) من خلف خطاب مدّ يد السلام إلى الفلسطينيين، الذي ألقاه رئيس الحكومة إيهود أولمرت أمس، يقف الافتراض الموجع بأنه إذا ما طولب الجيش الإسرائيلي باحتلال غزة مجدداً في نهاية المطاف، ففي مقدور أولمرت أن يدعي بأنه اقترح طريقاً أخرى.

يجدر تصديق رئيس الحكومة. فهو عندما يعد بشيء يفي به... صحيح أنه لم يقل شيئاً جديداً عما سبق أن جاء به في الماضي، لكنه عاد إلى جانب ضريح رئيس الحكومة الأول، دافيد بن غوريون، وتعهّد بالسير على طريقه.

مسؤول في محيط أولمرت تساءل أمس: "هل يوجد لدى أي شخص اقتراح أفضل من محاولة الوصول إلى تهدئة بواسطة المحادثات؟"... وينبغي الاعتراف بأن الجيش الإسرائيلي لم ينجح في منع إطلاق صواريخ القسّام نحو سديروت. فضلاً عن ذلك فإن دوافع المنظمات الفلسطينية للتعرّض للإسرائيليين لم تنخفض، وإنما على العكس.

المعادلة التي تمّ التوصل إليها في المحادثات السرّية بين مستشاري أولمرت ومستشاري (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) أبو مازن تبدو على النحو التالي: بدايةً هدوء، وبعد ذلك إقامة حكومة وحدة فلسطينية تتيح إمكانية تجدّد المحادثات بين الزعيمين والتي يطلق في إطارها سراح أسرى فلسطينيين بأعداد غير مسبوقة مقابل الإفراج عن الجندي جلعاد شليط.

توقعات الجهاز السياسي هو أنه في حالة استمرار وقف إطلاق النار فستصل إلى هنا وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس، في نهاية الأسبوع لدفع جهود صنع السلام.

مستشارو أولمرت قالوا إن ما حصل يزيد رصيد أبو مازن... ما يتوجب أخيراً هو العودة إلى اقتراح توخّي الحذر من النشوة، لأننا كنّا في هذا الفيلم مرات عديدة في السابق.[٥]

(*) خطاب رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، في سديه بوكير لم يثر اهتماماً كبيراً لدى الناطقين الفلسطينيين ولم يؤد إلى موجة احتجاج لدى اليمين الإسرائيلي. وهذه الردود الفاترة تثير الاستغراب، لكون أولمرت قد عرض في خطابه برنامجاً سياسياً للمدى الفوري والمتوسط والبعيد يعتبر الأكثر حمائمية وتنازلاً مما سبق أن صدر عن زعيم إسرائيلي في السنوات الأخيرة. ويخيّل أن أولمرت جمع كل شعارات "معسكر السلام" ورزمها ضمن رسالة واحدة ليست واضحة بما فيه

الكفاية لكن بصيغة أكثر اعتدالاً مما هو متبع في موقف إسرائيل الرسمية.

جزء من الجواب عن السؤال المتعلق بعدم إثارة خطاب أولمرت هذا الاهتمام الذي يستحق، كامن في أنّ رئيس الحكومة يروّج بضاعة جديدة وأنه لا ينوي أن يطبّق برنامجه ومثلما سبق له أن أسقط "التجميع" فإنه سيسقط "برنامج سديه بوكير".

تجربة الماضي هي التي تؤدي إلى اصطدام برنامج أولمرت بمشاعر الشبهة والريبة. لكن من المحظور أن نرفض باستهزاء محاولة عرض برنامج لتقدّم المفاوضات حول الحل الدائم، ولو فقط من أجل الأمل الذي تثيره مثل هذه المحاولة.[٦]

(*) التوقيت المفاجئ لخطوة إيهود أولمرت الأخيرة ("خطاب سديه بوكير") يثير عدة تساؤلات. مثلاً، لماذا الآن؟. لأنه بعد إخفاقات حرب لبنان، وفي وقت تعجّ فيه البلاد بلجان التحقيق، أصبحت مكانة أولمرت في هبوط كبير في استطلاعات الرأي. والغالبية الساحقة من الجمهور خائبة الأمل في قيادته وسلوكه. واستمرار سقوط صواريخ القسّام يزيد في هبوط شعبيته.

السؤال الثاني هو: هل يعمل أولمرت الآن على بقائه الشخصي؟ الجواب هو نعم... وحقيقة أن الرئيس الأميركي جورج بوش سيكون في الأردن ولا توجد حتى ساعة كتابة هذه السطور إشارة إلى أنه سيأتي لزيارة قصيرة لدى صديقه العزيز في إسرائيل أدخلت أولمرت في ضغط. لكن بوش لديه أشياء أخرى يقلق عليها في منطقتنا، وهي كيفية الخروج من العراق وكيفية تحييد التهديد الإيراني، وأساساً كيفية منع إيران من بناء محور شيعي حولها يمكن أن يشعل المنطقة برمتها.

السؤال الثالث: كيف وفي أية هيئة اتخذ القرار بوقف إطلاق النار وبدء المحادثات مع السلطة (الفلسطينية) حول التسوية الدائمة عبر تنازلات إقليمية بعيدة المدى؟ هل اتخذ بنفس التسرّع وعمق التفكير اللذين تقررت بهما حرب لبنان؟ هل الجيش شريك في القرار، أم أنه شريك بشكل جزئي فقط، كما قال رئيس هيئة الأركان العامة؟ هل أحيطت وزيرة الخارجية ووزير الدفاع علماً بالأمر؟.

مبدئياً تعتبر مبادرة أولمرت عملية مباركة... السؤال هو فيما إذا كانت قابلة للتطبيق وهل في مقدوره تطبيقها؟ امتحان النتيجة هو الذي سيقرّر الجواب.[٧]

عن بعض خلفيات القبول الإسرائيلي بـ"الهدنة المتبادلة"

لعلّ وجود شبه إجماع في إسرائيل، في أعقاب التوصّل إلى الاتفاق الذي قضى بـ"الهدنة المتبادلة" في جبهة قطاع غزة، على التشكيك في "مقدرة هذا الاتفاق" على "ثني الفلسطينيين عن طريق الإرهاب"، حسبما عكس ذلك المقال الافتتاحي لصحيفة "هآرتس" المتباهية بليبراليتها مثلاً، يحيل إلى السؤال حول الخلفيات الحقيقية التي جعلت إسرائيل تقبل بالاتفاق، أو بالأحرى لا تستجيب لأصوات القعقعة بالسلاح، التي

تعالت مؤخراً من كل حدب وصوب.

ولا شكّ في أن هذه الخلفيات ترتبط بعدة سياقات إقليمية ودولية. ومنها، بطبيعة الحال، السياق الأميركي الذي يخضع لتأثير نتائج الانتخابات النصفية، وما أعقبته من بحث عن "إستراتيجيات جديدة" تبدأ في العراق ولا تنتهي عنده. كما أن السياق الإقليمي، المرتبط بما يجري على أرض العراق وبنتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان وبالملف الإيراني النووي، وارد بقوّة في الحسبان. بل تكاد الأنباء حول كل ما ذكر توحي بأنّ مصطلحات من قبيل "الهدنة" و"التهدئة" و"المحادثات" و"المفاوضات" توشك أن تطبع هذه المرحلة بميسمها، لا على مستوى النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني فحسب.

غير أنّ السياق الإسرائيلي نفسه ليس أقل اعتباراً أو أهمية. ولدى التصدّي لرسم ملامحه من الصعب أن نفصل ذلك عن التداعيات التي استجرّها الفشل العسكري الذريع في لبنان.

ويبدو أن المعلق العسكري لصحيفة "معاريف"، عمير راببورت، هو الأكثر وضوحاً في الإنباء بجوهر هذه الملامح، حين كتب قائلاً إن إسرائيل قد خسرت عملياً مرّة أخرى،[٨] هذا إذا ما قررنا تسمية المولود باسمه الحقيقي، في حين اختار غيره تلطيف هذه الخسارة بواسطة اعتبارها "فشلاً" حسبما انعكس ذلك في تعليقي المراسل السياسي لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، شمعون شيفر والمعلق العسكري لصحيفة "هآرتس"، زئيف شيف، اللذين ظهرا يوم الثلاثاء ٢٨ تشرين الثاني.

وسبق لراببورت نفسه أن كتب، ما ترجمته الحرفية ما يلي:

"انتهت مرحلة الأوهام. الكمد بدا واضحاً أمس (١٦/١١/٢٠٠٦) في أثناء المداولات الأمنية. عناصر في جهاز الأمن تعترف بملء الفم: "ليس لدينا حلّ لإطلاق صواريخ القسّام". ويتعيّن على سكان سديروت والنقب الغربي التسليم بهذا الوضع. أمس عاد وزير الدفاع، عمير بيرتس، وكرّر طلبه من الجيش الإسرائيلي أن "يعرض أفكارًا إبداعية" لمشكلة صواريخ القسّام. لكن كل ما صدر عن الجيش لم يتعد اقتراح المزيد من القصف العديم الجدوى لمبنى آخر في شمال قطاع غزة. . .

"بيرتس وقادة الجيش الإسرائيلي يعرفون أنه ليس هناك أي حلّ سياسيّ ولا أي حلّ عسكريّ مطروح على الأجندة، على الأقل ليس في مدى الأشهر القليلة المقبلة. . . ما بقي على الأجندة ولم يُجرّب هو فقط عملية كبيرة للجيش الإسرائيلي على شاكلة عملية السور الواقي، تهدف إلى احتلال أجزاء واسعة في القطاع والسيطرة من جديد على محور فيلادلفي. لكن هذه العملية أيضًا هي أبعد ما تكون عن الحلّ السحري.

"في غياب حلول إبداعية لإيقاف إطلاق صواريخ القسّام فقد تركّزت مداولات كبار مسؤولي جهاز الأمن مع عمير بيرتس في إيجاد حلول تحصين إضافية للمباني العامة، وبالأساس للمؤسسات التربوية في البلدات التي تتعرّض

للقصف، وليس في العمليات الهجومية. وما من إثبات أشدّ سطوعاً من هذا على أن الجيش الإسرائيلي قد فشل عملياً". [٩]

ومثل رابيورت المعلق العسكري الواسع الإطلاع لصحيفة "هآرتس"، زئيف شيف، الذي سبق أن كتب في ٢٣ تشرين الثاني يقول:

"أهدرت إسرائيل سنوات عديدة في مداولات عقيمة حول إيجاد حلّ تكنولوجي لمشكلة صواريخ القسّام التي تسقط على سديروت وعلى النقب الغربي... ويفضل عدم إيهام سكان إسرائيل بوعود فارغة. حتى لو وقعت معجزة واتخذ قرار بشأن الحل التكنولوجي اللائق فالحديث يدور عن سنتين- ثلاث سنوات حتى تظهر براعمه الأولى.

"هناك مماطلة خطيرة أخرى في كل موضوع التحصين أمام صواريخ القسّام... إنجازات الجيش الإسرائيلي هي جزئية. ونتيجة لهذه الإخفاقات والمماطلة انحشر الجيش الإسرائيلي في الزاوية العملانية... بعد أن تركت إسرائيل محور فيلادلفي فقد اتسع نطاق تهريب السلاح إلى قطاع غزة. هذا التهريب يتيح لحماس إمكانيات عملانية إضافية، ولذا فإن اتساع مدى الصواريخ إلى الشمال من أشكلون هو مسألة وقت فقط". [١٠]

أمّا الجنرال في الاحتياط والرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي (أمان)، شلومو غازيت، فقد كتب بدوره في "معاريف": "ما الذي ينبغي أن يحصل في قطاع غزة كي نتوصل إلى الاستنتاج الأليم بأننا استنفدنا حتى النهاية محاولات استخدام القوة لحل المشكلة والسماح بانفصال حقيقي بين إسرائيل وبين مليون ونصف المليون فلسطيني من سكان القطاع؟ وليس في هذا أي شيء ذي صلة بحملة فك الارتباط التي استكملت قبل أكثر من سنة. وسواء أيّدنا الحملة أم عارضناها أم تحفظنا عليها، فلا يوجد أحد يقترح العودة وإنشاء مستوطنات إسرائيلية جديدة. فما جرى لن يعود. علينا أن نقدّم حلا للمشكلة القائمة وللميول الأمنية المتوقعة في المستقبل المنظور".

وأوصى غازيت كلاً من رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش بأن يتم على الفور تشكيل فريق تفكير، وربما أكثر من فريق واحد، وأن يكلّف بفحص وعرض السياسة المناسبة في قطاع غزة. ومثل هذا الفحص ينبغي، في رأيه، أن يكون فحصا على المستوى السياسي- الإستراتيجي الأعلى، فحص لا يقيّد نفسه بالتكتيك المتبع في نطاق القطاع بل بجملة علاقاتنا مع الفلسطينيين، مع مصر، مع العالم العربي، مع الساحة الدولية، وكذا بالطبع، النظر في المواقف السياسية والاجتماعية داخل إسرائيل، وذلك بعد أن أصبح الخيار المقترح على المجلس الوزاري المقلّص للشؤون السياسية والأمنية يتراوح أخيراً بين المصادقة على توصيات جهاز الأمن وبين عدم فعل شيء، لا أكثر. ويمكن بالطبع إيراد العديد من مثل هذه الشواهد، التي تقدّم ببريق أخّاذ بعض الخلفيات الواقفة خلف موافقة إسرائيل على اتفاق الهدنة.

في ضوء ذلك ليس من المبالغة القول إنّ الهدوء الظاهر سيبقى، في حالة صموده، مترافقاً مع الشكّ الباطن. وبربط ذلك مع شبه الإجماع، الذي أشرنا إليه فيما سبق، والذي عبّرت عنه "هآرتس" في مقالها الافتتاحي يوم ١١/٢٧ بالقول "من ناحية إسرائيل ثمة خطر معيّن في الاتفاق، الذي تحت حمايته ستحظى حماس ومنظمات إرهابية أخرى باستراحة من الضغط الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي، ويكون في مقدورها بالتالي أن تعزّز قوتها بالسلاح المهرّب"، فإنّ احتمال أن تستغلّ إسرائيل هذا الهدوء للاستعداد للجولة المقبلة يظلّ الأقوى من بين سائر الاحتمالات، إذا ما وضعنا في الاعتبار أيضاً أنّ هذا الاستعداد هو أحد مستحقات النتائج الكئيبة للحرب على لبنان، والتي منذ أن وضعت أوزارها ثمة انهماك غير مسبوق بالبحث عن أجوبة وبدائل عسكرية تترك مجالاً كبيراً للانطباع بأنّ هذا "الهدوء" قد يكون من ذلك الصنف الذي يسبق... الاشتعال القادم.

تقرير "مجموعة دراسة العراق"

تكتمل الدائرة حول خلفيات القبول الإسرائيلي لاتفاق الهدنة المتبادلة و"خطاب سديه بوكير" مع صدور تقرير "مجموعة دراسة العراق"، الذي أعدته لجنة أميركية برئاسة وزير الخارجية الأميركي الأسبق، جيمس بيكر والسيناتور الديمقراطي السابق، لي هاملتون، وما أثاره من جدل في الولايات المتحدة وخارجها وخصوصا في الشرق الأوسط، كونه أوصى بسحب الجيش الأميركي من العراق وحثّ الإدارة الأميركية على إجراء مفاوضات مع إيران وسورية وطالبها بالضغط على إسرائيل لتسريع التفاوض مع الفلسطينيين لحل الصراع وفتح مفاوضات مع سورية للتوصل إلى اتفاق سلام وانسحاب إسرائيل من هضبة الجولان.[١١]

يتمثل جانب إضافي في ردّ الفعل الإسرائيلي على تقرير بيكر- هاملتون في احتدام أزمة القيادة الإسرائيلية الراهنة، التي لم يعد في وسعها أن تقلع بمبادرات سياسية. وطبقًا لما يقول به المعلق السياسي لصحيفة "هآرتس"، عكيفا إلدار، فإنّ الوضع السياسيّ في إسرائيل ليس ما كان عليه في الوقت الذي كان فيه بيكر "سيّد الدبلوماسية الأميركية" (فترة التئام مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط). والجمهور الإسرائيلي لم يستفق بعد من صدمة حرب لبنان في الشمال وهو يتلقى صواريخ القسام في الجنوب. وكثيرون يستصعبون تهجئة بادئة "رئيس الحكومة" قبل اسم إيهود أولمرت وصفة "وزير الدفاع" قبل اسم عمير بيرتس. ومن الصعب التصديق بأن بيكر يتوقّع حقاً من هذا الثنائي، الذي لا يفلح في إخلاء حتى موقع استيطاني واحد، أن يقنع الجمهور العريض بالتنازل عن الضفة الغربية والقدس الشرقية وهضبة الجولان وتفكيك مستوطنات وإخلاء مواطنين من منازلهم.

ويرى إلدار، في الوقت نفسه، أنّ خطاب أولمرت في "سديه بوكير" كان عملياً بمثابة عملية وقائية عشية نشر تقرير بيكر- هاملتون، وبمنزلة

رد فعل مسبق على النقد الذي سيثار ضد إسرائيل في سياق توصيات التقرير. كما يؤمن أولمرت بأن رئيس الولايات المتحدة، جورج بوش، لن يغيّر سياسته في الشرق الأوسط عقب تقديم تقرير بيكر- هاملتون وتعيين روبرت غيتس وزيراً للدفاع. ونقل عن مصادر في ديوان رئيس الحكومة قولها إن أولمرت غير قلق من التقرير، "إذ أنه في لقائه الأخير مع بوش في البيت الأبيض تلقى وعدًا بأن لا تحيد الولايات المتحدة عن مبادئ سياستها، حيال عناصر متورطة في الإرهاب وأيضًا حيال البرنامج النووي الإيراني". و"إن استعمال مصطلح حق العودة في التقرير هو أمر غير مسبوق، وهو يناقض الرسالة التي أودعها بوش في حينه في يدي رئيس الحكومة، أريئيل شارون (رسالة الضمانات). ووجه مصدر سياسي النقد إلى تغاضي التقرير بصورة تامة عن قرار قمة بيروت والمبادرة السعودية، اللتين حظيتا بتطرّق إيجابي من طرف رئيس الحكومة، وفي وسعهما أن تشكلا أساساً لتسوية بين إسرائيل وجميع أعضاء الجامعة العربية. وتعارض إسرائيل مشاركة عناصر مثل سورية في مؤتمر دولي، حسبما يقترح التقرير، طالما تواصل تأييد المنظمات الإرهابية". و"طالما أن التحقيق (حول مقتل رفيق الحريري) متمحور حول قيادة الحكم في سورية فإن احتمالات أن تبدأ الولايات المتحدة اتصالات مع دمشق وأن تضغط على إسرائيل لتجديد المفاوضات حول الجولان، كما هو مقترح في التقرير، تبقى ضئيلة".[١٢]

أزمة قيادة وفراغ سياسي

في واقع الأمر شكلت أزمة القيادة في إسرائيل محوراً رئيساً ضمن المحاور التي ترتبت على نتائج الحرب. وقد ذهب كبير المعلقين في "هآرتس"، في وقت سابق، إلى حدّ القول إنّ الانتقاد الشعبي يسيء إلى حد ما للذين قادوا هذه الحرب، أولمرت وبيرتس ودان حالوتس. فهؤلاء، برأيه، أخيار ولامعون. لكن ما حصل معهم هو نوبة من التدهور، التي ما كانت ستحصل مع سابقيهم في الوظائف المماثلة. فإسحق رابين كان جزعاً بطبعه. وعندما كانوا يقترحون عليه عملية عسكرية كان وجهه يتكدّر وكان بالإمكان التخمين فوراً ماذا يمرّ في رأسه. وإسحق شامير كان من المستحيل جرّه إلى أية مغامرة عسكرية. فهو لم يسمح لوزير الدفاع، موشيه آرنس ورئيس هيئة الأركان العامة، إيهود باراك، بقصف العراق عندما سقطت هنا صواريخ السكود إبان حرب الخليج الأولى.[١٣]

ويتابع: الثلاثية الأمنية الحاكمة خافت في حالة عدم ردها على اختطاف الجنديين (من قبل منظمة "حزب الله") أن تفقد إسرائيل الشرعية الدولية. شرعية ماذا؟ أن نخسر في الحرب ونخيّب أمل بوش ودولاً عربية بنت أملاً على قدرتنا أن نكبح جماح الإرهاب الإسلامي الأصولي الذي هددها أيضاً؟ لكن اتخاذ القرار كان متسرعاً جداً. ورغم الغضب الجماهيري ورغم المطالبة بتطيير "الثلاثة الكبار" يجوز أن يكون سقوط الحكومة أو تعيين لجنة تحقيق رسمية خطأ كبيرا. فليس لدينا لاعبو احتياط أفضل في هذا الوقت. وليس لدينا وقت

للجنة يمكن أن تبدأ تحقيقها منذ أيار ٢٠٠٠ وتنهيه بعد سنة، في حين أن التحديات التي تواجهنا كبيرة جداً. من الأفضل أن ندع الحكومة تتعلم من أخطائها وأن تصحح نفسها بسرعة في كل المجالات. بقطع الأعناق لن نبني أنفسنا من جديد.

وعلى نفس النسق يعتقد المعلق الصحافي إيتان هابر، مدير مكتب رئيس الحكومة الأسبق إسحق رابين أن الأزمة الكبيرة التي تجد إسرائيل نفسها في مواجهتها الآن هي أزمة القيادة. فلقد نفد القادة في إسرائيل. وإذا ما تبدّل المبتدئون أولمرت وبيرتس وتسيبي ليفني، فبمن سيتم استبدالهم؟. ذات مرة كان هناك على الرفّ منتخب من الشخصيات الجيدة أو الأقل جودة التي لم يعترض أحد على قيادتها، غولدا (مئير) وبنحاس سابير، موشيه ديان ويغئال ألون، مناحيم بيغن وإسحق شامير. أما اليوم فليس ثمة ولو شخص واحد من الأشخاص السياسيين أو من الجيش والأكاديمية ممن يحلم به مواطنو إسرائيل ويشتاقون لزعامته.[١٤]

بدوره يتساءل البروفيسور شلومو أفنيري: هل يمكن أن تكون هناك سياسة أخرى في إسرائيل؟ واضح أن الطريق التي يصل عبرها ساسة إلى القمة تدفع إلى الأمام نوعاً معيناً من الناس. لكن ثمة طريقًا أخرى وثمة مرشحين آخرين أيضاً. وينبغي بنا أن نرى أنه حتى في الحزبين الرئيسين اللذين يشكلان الائتلاف الحكومي الحالي يوجد أشخاص يدمجون التجربة مع الاستقامة. لكن هؤلاء الأشخاص دفعوا إلى الهامش. وهذا هو أوان دفعهم نحو المركز.

ويكتفي الكاتب بذكر نموذجين: على هامش قائمة "كديما" ثمة شخصية توقع كثيرون أن يسند لها أولمرت حقيبة وزير أو سفير في الولايات المتحدة. وأقصد دان مريدور، صاحب التجربة الغنية في السياسة ومواضيع الخارجية والأمن. ومن الجهة الثانية فإن حزب "العمل" لم يجد الطريق الصحيحة لدمج (الجنرال في الاحتياط) عوزي ديان في صفوفه. وهو أيضاً شخصية ذو تجربة أمنية غنية. الأزمة التي نمر بها الآن هي فرصة ليس فقط لتغييرات شخصية، وإنما أيضاً لإدخال أشخاص من صنف آخر في السياسة الإسرائيلية. وكما قلت ثمة الكثير الكثير عدا الذين ذكرت.[١٥]

وتتعمّق هذه الأزمة باستمرار حتى باتت، في أحد جوانبها، تعبيراً عن عدم ثقة الجمهور العريض بالقيادة الحالية، حسبما تظهر الاستطلاعات أسبوعًا تلو أسبوع. ووفقا للاستطلاع الذي نشرته "يديعوت أحرونوت" بتاريخ ٢٢ كانون الأول ٢٠٠٦ فإن غالبية الإسرائيليين ما زالت ترى وجوب استبدال إيهود أولمرت بمن هو أكثر كفاءة منه وتشير أساسا إلى زعيم "الليكود" اليميني بنيامين نتنياهو كأفضل مرشح للمنصب الأرفع في الدولة العبرية.

وأكدت نتائج هذا الاستطلاع أن بقاء بيرتس على رأس "العمل" سيودي بالحزب إلى الهاوية، فيما أنّ استبداله بأي من منافسيه الثلاثة على الزعامة، رئيس جهاز الأمن العام (شاباك) السابق عامي أيالون أو رئيس الحكومة السابق إيهود باراك أو

الوزير السابق أوفير بينيس، سيعزز مكانة الحزب. لكن في كل الأحوال سيكون حزب "الليكود" الفائز الأول في انتخابات عامة لو جرت اليوم، رغم الفارق في عدد المقاعد البرلمانية التي يحصل عليها، والمتعلق أساسا بهوية زعيم "العمل"، وكل هذا في مقابل تراجع أكيد في شعبية حزب "كديما" الحاكم. وتوقع الاستطلاع أن يفوز "الليكود" بـ٣٢ مقعدا برلمانيا من مجموع ١٢٠ (١٢ في الكنيست الحالية)، في مقابل ١٨ مقعدا لحزب "كديما" بزعامة أولمرت (٢٩ حاليا)، و١٢ فقط لحزب "العمل" في حال بقي بيرتس زعيما له (١٩ حاليا).

ويحصل الحزب مع أيالون رئيسا على ٢٣ مقعدا في مقابل ٢٨ لـ"الليكود" و١٣ لـ "كديما". ومع بينيس يحصل "العمل" على ٢١ مقعدا في مقابل ٢٦ لـ "الليكود" و١٨ لـ "كديما". أما مع باراك، فيحصل "العمل" على ٢٠ مقعدا في مقابل ٣٠ لـ "الليكود" و١٦ لـ "كديما". ولا يطرأ تغيير جدي على توزيع باقي المقاعد على الأحزاب الأخرى الممثلة في الكنيست باستثناء انهيار حزب "المتقاعدين" المتمثل حاليا بسبعة مقاعد، ما يعني في كل الأحوال أن الغالبية في البرلمان الجديد ستكون لليمين الإسرائيلي بزعامة نتنياهو، خصوصاً وأنّ "اليسار" الإسرائيلي ما زال يغطّ في غيبوبته. وبحسب الاستطلاع ذاته، أعلن ٣٦ في المائة من مصوتي حزب "العمل" أنهم سيختارون أيالون زعيما للحزب، تلاه باراك (٢٣ في المائة)، وبينيس (١٨ في المائة)، ورئيس جهاز "الموساد" سابقا داني ياتوم (١١ في المائة)، ثم في المرتبة الأخيرة بيرتس (٦ في المائة فقط).

وتعتبر المعلقة في الشؤون الحزبية في "يديعوت أحرونوت"، سيما كدمون، أن نتائج الاستطلاع تعكس حيرة وارتباك الإسرائيليين الذين يرون أن مكانة رئيس حكومتهم أولمرت ووزير الدفاع فيها بيرتس بلغت حضيضًا غير مسبوق. فبحسب الاستطلاع، منح ٧٢ بالمائة منهم رئيس الحكومة العلامة التقديرية "غير جيد" على أدائه، ولم يصفه بـ "جيد جدا" سوى ٤ في المائة فقط. أما بيرتس، فيرى ٨ في المائة فقط من الإسرائيليين انه أهل لمنصب رئيس الحكومة. وينعكس ارتباك الإسرائيليين كذلك في إجاباتهم عن القضايا السياسية، إذ قال ٧٠ في المائة منهم إنهم لا يثقون بأن الرئيس السوري بشار الأسد يريد فعلا السلام مع إسرائيل، لكن ٦٧ في المائة يؤيدون استئناف المفاوضات مع دمشق، وفي الوقت ذاته يعلن ٦٦ في المائة معارضتهم إعادة الجولان المحتل إلى سورية حتى في إطار اتفاق سلام.

التزام أم إلزام؟

تنسحب أزمة القيادة في إسرائيل على الموقف الرسمي، الذي يتمسك به إيهود أولمرت، والرافض للتجاوب مع دعوات السلام السورية الأخيرة.[١٦] وإنّ التمعن في المسوّغ الذي أعلنه أولمرت وسائر المسؤولين الإسرائيليين، السياسيين والأمنيين، لهذا الرفض ومؤداه "عدم التضاد مع موقف إدارة الرئيس بوش الأميركية" يؤكد أن التزام حكومة

أولمرت بالأجندة السياسية الخارجية يعبر عن موقف هو إلى الإلزام أقرب. وقد استدعى هذا الأمر عودة إلى الحديث عن كون إسرائيل "محمية أميركية" وعن دورها الوظيفي في "إطار خدمة المصالح الأميركية في المنطقة والعالم". واستذكر البعض أنه عشية حرب أكتوبر ١٩٧٣ اقترح الرئيس (المصري الراحل أنور) السادات على حكومة إسرائيل سلاماً مقابل إعادة سيناء. "وقد تغاضت الحكومة البائسة لغولدا مئير عن الاقتراح بمسوغات مماثلة جداً للمسوغات التي تتذرّع بها حكومة أولمرت الآن لتبرير رفضها التفاوض مع سورية، وهي معارضة الإدارة الأميركية لإجراء كهذا. وعلى إثر ذلك قتل ٢٧٠٠ جندي إسرائيلي وأصيب ألفا جندي بجراح في حرب يوم الغفران، التي توصلت إسرائيل في أعقابها إلى اقتراح السادات قبل الحرب بشأن معادلة الأرض مقابل السلام. فهل لم نتعلم شيئًا حقًا؟"، حسبما كتب الأديب عاموس عوز "أنّ الأمر الرئيس خلف كل ذلك هو أن هذه هي المرة الأولى التي يعترف فيها رئيس حكومة إسرائيل، بل ويتباهى، بأن قراراً إسرائيلياً وطنياً ذا أهمية عليا يقع ضمن مسؤولية أطراف أجنبية". [١٧] وفي اليوم نفسه كتبت صحيفة "هآرتس" في مقالها الافتتاحي أنه رغم تفهمها لوجوب تنسيق إسرائيل الموقف مع واشنطن، إلا أنه في حين يمكن لواشنطن أن تجازف بتوتير العلاقات مع دمشق، فإن معنى رفض إسرائيل الدعوات السورية هو المجازفة بحرب. كذلك أعادت الصحيفة إلى الأذهان رفض رئيسة الحكومة الإسرائيلية السابقة غولدا مئير دعوات الرئيس المصري الراحل أنور السادات لإبرام سلام بعد أن اعتمدت في ذلك على موقف واشنطن، "إلا أن الرفض كلف إسرائيل حربا فظيعة (العام ١٩٧٣) بنتائجها، بل كارثة قومية". ورأت أن هذه التجربة تحتم على أولمرت فحص جدية تصريحات الرئيس السوري بالتنسيق مع الإدارة الأميركية. وأكدت أنّ إسرائيل لن تستفيد قط من موقفها الرفضي "بل يجدر بها استنفاد العملية الدبلوماسية مع السوريين بدلا من انتظار اندلاع حرب يمكن منعها مسبقا".

وبخصوص الموقف من الفلسطينيين لا يكاد المعلقون الإسرائيليون يجمعون على شيء أكثر من إجماعهم على كون هذا الموقف ناجماً أيضاً عن ذلك الإلزام، الذي أفضى قبل نهاية العام ٢٠٠٦ إلى عقد أول "لقاء رسمي" بين أولمرت وبين الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، في ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٦.

في وسعنا أن نجمل صورة الوضع إلى الآن على الوجه التالي:

١) انعدام أجندة سياسية لحكومة إسرائيل حيال الفلسطينيين، مع ملاحظة أنه حتى قبل فوز حركة "حماس" في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في بداية العام تميّز الموقف الإسرائيلي الرسمي بمفهوم "انعدام الشريك". وفور الاستفاقة من "الصدمة" تمثّل رد الفعل الإسرائيلي الأولي على نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، التي جرت في الخامس والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٦ وأسفرت عن فوز حركة "حماس" بأكثرية

مقاعد المجلس، في ندب حظّ المفاوضات العاثر، من جهة وفي التلويح بالعودة إلى وضعية "انعدام الشريك"، من جهة أخرى، وذلك في تجاهل تام مقصود لحقيقة أن تلك المفاوضات ما برحت في هذه الوضعية ولم تغادرها البتة، بقرار إسرائيلي محض، منذ أن جرى صك هذا المصطلح بعد قمة كامب ديفيد في صيف ٢٠٠٠، من طرف رئيس الحكومة الإسرائيلي الأسبق، إيهود باراك، الذي سلّم "قيادة الدفّة" على طبق من ذهب إلى أريئيل شارون. وبينما كانت حجة هذا التجاهل، قبل ذلك، متخفية وراء شعار "غير ذي صلة" حيال الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات فإنها أصبحت متخفية وراء شعار "الأداء الضعيف والواهن" حيال الرئيس محمود عباس (أبو مازن). وانسحب هذا التجاهل أيضاً، من بين أمور أخرى، على دور السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها في إنجاح خطوة الإخلاء والانسحاب من غزة وشمال الضفة.

٢) يبدو وزير الدفاع الإسرائيلي، عمير بيرتس، غارقاً في المعركة على تنسيب أعضاء جدد لحزب "العمل" عشية انتخابات رئاسة الحزب. وكتب المعلق السياسي الأبرز في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ناحوم برنياع، أنه بناء على المعلومات التي في حوزته عن أداء وزير الدفاع أثناء مداولات المؤسسة العسكرية في قضايا أمنية حساسة وحاسمة، يبدو بيرتس "غائبا- حاضرا" إذ يقضي وقته متثائبا مرهقا غير ملم بما يدور. ونقل عن احد الوزراء أن بيرتس ينام أحيانا أثناء المداولات. وأضاف هذا المعلق أن بيرتس لا يبدي اهتماما خاصا بمراجعة تقارير استخبارية، خلافاً لسابقيه الذين قضوا ساعات يوميا في قراءتها، موضحاً أنه بينما تمسك وزراء الدفاع السابقون بالمنصب لأنهم عشقوه، فإن بيرتس تمسك بالمنصب لاقتناعه بأنه من دونه سيخسر المعركة على قيادة حزب "العمل".[١٨]

٣) رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، ما زال، كقول معلق الشؤون الحزبية في "هآرتس"، يوسي فيرتر، يبحث عن "المعادلة السحرية" التي تمكنه من استبدال بيرتس بالجنرال (احتياط) إيهود باراك من دون أن يتسبب ذلك في انسحاب "العمل" بإيعاز من زعيمه الحالي، من الائتلاف الحكومي. وإنّ نجاح أولمرت في مهمته ستوفر له سنة من الهدوء، إذ أن من شأن "التخلص" من بيرتس وتعيين باراك أن يأتيا أيضا بقائد جديد للجيش يحل محل دان حالوتس، "ما يسهل على أولمرت مهمته أثناء استجواب لجنة التقصي في نتائج الحرب له"، أي انه سيكون بمقدوره الإشارة إلى أن الوزير وقائد الجيش الجديدين سيصححان كل الأخطاء، وبالتالي تتحقق "غاية البقاء".

عموماً، "ثقافة الغيتو" تكسب مناطق جديدة

لقد ترتبت على الحرب في لبنان عدة تطوّرات سياسية، بعضها ما زال في منأى عن التبلور التامّ. ولعل أحد أبرز التطوّرات السياسية، والثقافية- الاجتماعية الناجزة التي أفرزتها هذه الحرب، هو ذلك الحاصل على مستوى ما يسمى "معسكر السلام" الإسرائيلي.

في هذا الإطار رأى الوزير والنائب السابق يوسي سريد، وهو زعيم حزب "ميرتس" سابقاً وأحد أقطاب "اليسار الصهيوني"، أن "اليسار الإسرائيلي" هو أحد أبرز المدفونين في "القبر الجماعي" الذي حفرته هذه الحرب لمجموعة من ساسة إسرائيل وعسكرها وإعلامييها. ذلك أن هذا اليسار لم يفعل ما كان يتعيّن عليه أن يفعله (وهو معارضة الحرب، بصريح العبارة) وبقي يمارس "الرقص على حبلين"، بين المعارضة وبين التأييد للحرب بمسوّغ أنها "عادلة" و"مبرّرة". وكان يتوجب على هذا اليسار أن يفهم باكراً- في قراءة سريد- أن انضمامه إلى الإجماع حتى لو كان متحفظاً وعابساً من شأنه فقط أن يؤجّج مسيرة أولمرت وبيرتس ودان حالوتس نحو عمق لبنان. وتساءل: إذا لم ينهض هذا اليسار في وقت الامتحان فمتى كان في نيته أن ينهض على قدميه؟ مع يسار كهذا لا نحتاج إلى وسط ولا إلى يمين.[١٩]

أما الباحث عكيفا إلدار فقد أكد أن الحرب على لبنان دقّت المسمار الأكبر في نعش معسكر السلام الإسرائيلي. وأضاف أن استطلاعات الرأي وكذا تصريحات أشخاص يساريين بارزين، مثل الكاتب المسرحي يهوشواع سوبول، تدل على أن "هجوم الصواريخ على شمال البلاد، الذي ترافق مع قصف سلاح الجو في بيروت وجنوب لبنان، أفلح في تقويض إيمان الجمهور الإسرائيلي بوجود شريك عربي للسلام. يكفي سماع كلمات الندم الصادرة عن اليساري سوبول وقراءة مقال يوسي بيلين في "معاريف" الذي اقترح فيه مهاجمة سورية أو قراءة صرخات الحرب في ملحق "هآرتس" الصادرة عن مؤسسات منظمة "أربع أمهات" لكي نفهم ذلك".[٢٠]

ويعتقد إلدار أن الحديث لا يدور عن "ردود فعل عاطفية عابرة، تعدّ نتيجة مطلوبة ومفهومة لمشاعر الغضب والإحباط والخوف" وإنما يدور عن "مرحلة إضافية في سيرورة عميقة ومتصلة من فقدان البوصلة واللهاث وراء حلول انعزالية وأحادية الجانب، نهايتها الطريق المسدود وتأبيد النزاع".

ويقول إلدار إن السهولة التي هضم فيها معسكر السلام هذا ذرائع ايهود باراك بشأن إخفاقه في مسار المفاوضات السوري- اللبناني والمسار الفلسطيني، كانت شهادة أخرى على هشاشة هذا المعسكر.

وما يتضح الآن هو أن غالبية الإسرائيليين الذين يتفاخرون بلقب "يسار" هم "حمائم تغرّد داخل السرب" لا "حمائم ذات قيم". وهؤلاء يؤيدون عملية السلام من منطلق اعتبارات برغماتية تحيل فقط إلى ما يندرج في إطار صالح الشعب اليهودي، الميزان الديمغرافي، ضمان أمن إسرائيل و/ أو دفع ازدهارها الاقتصادي. أما الصنف الذي يؤيد السلام بدوافع أخلاقية عالمية فقد بات صنفًا نادرًا- هذا الصنف هو الذي لا يبحث عن ملاذ في حضن الوطنية العمياء والإجماع العابر.

نستشف من "حكم القيمة" الذي يقول به إلدار أن مرض هذا اليسار إنما يكمن في إدارة ظهره للقيم العالمية. ومن المعروف أن غالبية القيم

الديمقراطية الإسرائيلية تدين بالولاء قبل أي شيء لقبلية المجتمع الإسرائيلي، التي تنهل أساساً من ثقافة التلمود والغيتو اليهودية.

وعن هذا الأمر تحديدًا تقول الناشطة اليسارية د. تسفيا غرينفيلد "لقد نشأ وضع غير صحي وغير سليم يقرر أو يختار الناس بموجبه أن يكونوا يهودا أو أن يكونوا ليبراليين. بينما هناك إمكانية للربط (الخلاّق) بين الهويات".

من الصعب التحرّر من الانطباع بأن هذا التوجه وما يحيل إليه من انغلاق باتّ، والذي استحكم في إسرائيل في السنوات القليلة الماضية، منذ العام ٢٠٠٠ على الأقل، قد كسب مناطق جديدة نتيجة الحرب. فضلاً عن أن شخصنة السياسة، حسبما يسلك أولمرت إلى الآن، في تصعيد جديد لهذه الممارسة الفاسقة، قد تفضي إلى إصابة ثقافة السلطة الإسرائيلية بـ"المزيد من العاهات المستديمة"، وفق تحذير البروفيسور زئيف شطرنهل، الأستاذ في "الجامعة العبرية".

وقد علمتنا تجارب الماضي أنه كلما اشتدت أزمات السياسة الداخلية، ازداد الساسة مغالاة في تطرّف السياسة الخارجية، عملاً بمقولة هنري كيسنجر بأن هناك دائمًا "سياسة داخلية فقط"، أمّا ما عدا ذلك فهو، على رغم أهميته، مجرّد... تفاصيل. وينطبق هذا على إسرائيل التي تختنق حالياً بأزمات داخلية لا تعدّ الحرب مصدرها الوحيد، وإن زادتها تفاقماً على تفاقم.

أواخر كانون الأول ٢٠٠٦

المراجع

أفنيري، شلومو، ٢٠٠٦. يديعوت أحرونوت، (٢٧ آب ٢٠٠٦).

إلدار، عكيفا، ٢٠٠٦، هآرتس، (٧ كانون الأول ٢٠٠٦).

برنياع، ناحوم، ٢٠٠٦. يدعوت أحرونوت، (٢٢ كانون الأول ٢٠٠٦).

بن، ألوف، ٢٠٠٦. هآرتس، (٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦).

بنبنستي، ميرون، ٢٠٠٦. هآرتس، (٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٦).

راببورت، عمير، ٢٠٠٦a. معاريف، (٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٦)

راببورت، عمير، ٢٠٠٦b. معاريف (١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٦)

سريد، يوسي، ٢٠٠٦. هآرتس، (١٥ آب ٢٠٠٦).

شيف، زئيف، ٢٠٠٦. هآرتس، (٢٣ تشرين الثاني)

شيفر، شمعون، ٢٠٠٦. يديعوت أحرونوت، (٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦).

عوز، عاموس، ٢٠٠٦. يديعوت أحرونوت، (١٩ كانون الأول ٢٠٠٦)

ماركوس، يوئيل، .٢٠٠٦a هآرتس، (١ كانون الأول ٢٠٠٦).

ماركوس، يوئيل، ٢٠٠٦b. هآرتس، (٢٥ آب ٢٠٠٦).

هابر، إيتان، ٢٠٠٦. يديعوت أحرونوت، ١٦ آب ٢٠٠٦)،

هآرتس، ٢٠٠٦. "مقال افتتاحي"، (٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦)

Baker, James A. & Hamilton Lee A. 2006. The Iraq study Group Report, vintage Books, New York ((December 2006

الهوامش

١ تعرف اللجنة باسم لجنة فينوغراد

٢ المقصود "خطة التجميع" القاضية بانسحاب أحادي الجانب من مناطق في الضفة الغربية وضم أجزاء أخرى إلى إسرائيل، التي كانت في صلب برنامجها السياسي وأعلن أولمرت عن تجميدها إلى إشعار آخر قد لا تعود إلى الواجهة مع انتهائه

٣ في هذا الخطاب دعا دافيد غروسمان إلى "شدّ أزر القوى الفلسطينية المعتدلة". وقال إنّ إسرائيل استعرضت خلال الحرب على لبنان عضلات عسكرية هائلة، "لكن خلف هذه العضلات انكشف عجزها وهشاشتها. واتضح لنا أن القوة العسكرية التي في حوزتنا ليس في وسعها، في نهاية الأمر، أن تضمن بمفردها وجودنا. واكتشفنا في الأساس أن إسرائيل

موجودة في خضم أزمة عميقة، هي أعمق بكثير مما قدرنا، وتقريبًا في منظومات حياتها كافة" . وأضاف "أحد الأمور التي حدّدتها (من الحدّة) الحرب الأخيرة هو الشعور بأنه ليس ثمة ملك في إسرائيل في هذه الأيام. قيادتنا جوفاء، فارغة. وأقصد قيادتنا السياسية والعسكرية. . . وبالذات أولئك الأشخاص الذين يقودون إسرائيل الآن. من العبث أن نأمل بأن يصدر عن قادة كهؤلاء حلم أو حتى فكرة أصلية، إبداعية حقًا، جريئة وقادرة على الإقلاع" .

وقال أيضًا "منذ أكثر من مائة عام نعيش في صراع. ونحن، مواطني هذا النزاع، ولدنا داخل الحرب وتثقفنا داخلها وبمفهوم معين تمت برمجتنا عليها. وربما لذلك نعتقد أحيانًا أن هذا الجنون هو الشيء الحقيقي الوحيد، الحياة الوحيدة التي أعدت لنا، وأنه ليست لدينا إمكانية أو ربما ليس لدينا حق في التطلع إلى حياة أخرى. . . وربما يكمن في هذا التفسير للامبالاة التي نسلّم بها بالعدم الكامل لعملية السلام. وهكذا يمكن أيضًا تفسير عدم ردّة الفعل على الركلة الفظّة التي تلقتها الديمقراطية مع تعيين أفيغدور ليبرمان في منصب وزير كبير.

"توجّه إلى الفلسطينيين يا سيد أولمرت. توجّه إليهم من فوق رأس حماس. توجّه إلى المعتدلين بينهم، الذين يعارضون حماس وطريقها مثلي ومثلك. توجّه إلى أبناء الشعب الفلسطيني. تحدّث إلى جرحهم العميق واعترف بمعاناتهم المستمرة. . . انظر مرة واحدة إليهم لا عبر فوهة البندقية ولا عبر الحاجز المغلق. ستجد هناك شعبًا معذبًا لا أقل منا. شعب واقع تحت الاحتلال، مقموع ومنعدم الأمل. صحيح أن الفلسطينيين مذنبون في الوصول إلى طريق مسدود، وبالتأكيد يتحملون قسطًا كبيرًا من المسؤولية عن فشل عملية السلام، لكن انظر إليهم مرة واحدة بنظرة مغايرة. "اذهب إلى الفلسطينيين يا سيد أولمرت. لا تبحث طوال الوقت عن أسباب لعدم التحادث معهم. لقد تنازلت عن التجميع الأحادي الجانب، وحسنًا فعلت. لكن لا تترك فراغًا، لأنه سيمتلئ بالعنف والدمار. . . اذهب إليهم مع أكثر البرامج شجاعة وجدية من التي يمكن لإسرائيل أن تعرضها" .

٤ ألوف بن، ٢٠٠٦

٥ شمعون شيفر، ٢٠٠٦

٦ ميرون بنبنستي، ٢٠٠٦

٧ يوئيل ماركوس، ٢٠٠٦a

٨ عمير رابيورات، ٢٠٠٦a

٩ عمير رابيورات، ٢٠٠٦b

١٠ زئيف شيف، ٢٠٠٦

١١ Baker & Hamilton, 2006

١٢ عكيفا إلدار، ٢٠٠٦

١٣ يوئيل ماركوس، ٢٠٠٦b

١٤ إيتان هابر، ٢٠٠٦

١٥ شلومو أفنيري، ٢٠٠٦

١٦ قال الرئيس السوري، بشار الأسد، في حديث لصحيفة "لا ريبوبليكا" الإيطالية يوم ١٥ كانون الأول ٢٠٠٦، إن "سورية تريد إجراء حوار مع إسرائيل ومستعدة للتعاون مع الولايات المتحدة بشأن العراق" . وأضاف أن "سورية وإسرائيل يمكنهما أن يعيشا جنباً إلى جنب في سلام ووئام. ويجب أن يجري رئيس الحكومة الإسرائيلي إيهود أولمرت حواراً مع سورية ليعرف كما يقول بعض الإسرائيليين إذا كنا صرحاء أم لا" . وفي الوقت نفسه قال وزير الخارجية السوري، وليد المعلم، في مقابلة مع صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية، إنه رغم أن سورية ترغب في استعادة مرتفعات الجولان المحتلة، إلا أنها لا ترى أن ذلك هو شرط للحوار. وأضاف "على الحوار البنّاء أن ينطلق من دون شروط مسبقة"، نافياً سعي سورية للحصول على المزيد من النفوذ في لبنان ثمناً للمساعدة التي تقدمها في العراق.

١٧ عاموس عوز، ٢٠٠٦

١٨ ناحوم برنياع، ٢٠٠٦

١٩ يوسي سريد، ٢٠٠٦

٢٠ مجلة "آفاق جديدة" الإلكترونية، عدد ٢٢ آب ٢٠٠٦

اليسار يرسم خارطة جديدة لأميركا اللاتينية، ومشروع عالم بديل

داود تلحمي

مع انتهاء العام ٢٠٠٦، تبدو توقعات هيئة البث البريطانية (بي. بي. سي)، في مادة نشرتها على صفحتها بالانكليزية على شبكة الإنترنت في تشرين الثاني ٢٠٠٥، قد تحققت.

هذه المادة الإخبارية التحليلية حملت عنواناً هادئاً: "أميركا اللاتينية تواجه عام تغيير". وأوردت في متنها الكلمات التالية: "من المفترض أن تجري اثنتا عشرة عملية انتخاب رئاسية في أميركا اللاتينية بين تشرين الثاني ٢٠٠٥ ونهاية العام ٢٠٠٦. وهذه الانتخابات تغطي سبعة من البلدان الثمانية الأكثر سكاناً في المنطقة: "البرازيل، المكسيك، كولومبيا، بيرو، فنزويلا، تشيلي، والإكوادور". والبلدان الخمسة الأخرى التي تجري فيها انتخابات خلال الفترة نفسها هي، بالترتيب الزمني: "هوندوراس، بوليفيا، كوستا ريكا، هاييتي، ونيكاراغوا.

وتضيف مادة (بي. بي. سي): "من المرجح أن يكون صائباً الحديث عن أن الأحزاب والحكومات اليسارية هي حالياً أقوى في أميركا اللاتينية منها في أي مكان آخر في العالم. . . لقد اتجهت الأحزاب اليسارية في هذه المنطقة لتحقيق نتائج جيدة من خلال اقتراح شيء مختلف عن سياسات السوق الحرة السائدة التي اتبعتها الحكومات السابقة، واعدةً شيئاً أكثر للفقراء، ومستخدمةً ورقة معارضة بوش، بالاعتماد على عدم شعبية الحرب في العراق بشكل عميق، ومتحدثةً عن تكتيل منطقة أميركا اللاتينية". (١)

اكتساح يساري في انتخابات العام المنصرم

ومع انتهاء العام ٢٠٠٦، تبيّن أن المرشحين اليساريين للرئاسة نجحوا، خلال الفترة المشار إليها أعلاه، في ستة من البلدان الاثني عشر التي جرت فيها انتخابات للرئاسة، من بينها ٤ من البلدان السبعة الأكثر سكاناً في المنطقة. علماً بأن البلد الثامن بين البلدان الأكثف سكاناً في هذه المنطقة هو الأرجنتين. وهو بلد جرى فيه، في ربيع العام ٢٠٠٣، انتخاب رئيس، اسمه نستور كيرتشنير، ينتمي الى التيار اليساري في الحزب البيروني (نسبة إلى الرئيس الشعبوي القومي الأسبق، في أواسط القرن العشرين، خوان بيرون).

وقد مارس كيرتشنير، منذ انتخابه، سياسة مناهضة لصندوق النقد الدولي ووصفاته الاقتصادية والمالية، وتقارب مع الأنظمة اليسارية الأخرى في القارة، بما في ذلك مع فنزويلا ورئيسها أوغو تشافيس. كما شهدت إحدى مدن بلده، الأرجنتين، وهي مدينة مار دل بلاتا، في أوائل العام ٢٠٠٥، قمة لمنظمة الدول الأميركية، التي تضم مبدئياً كافة دول القارة، بشمالها وجنوبها ووسطها وجزر البحر الكاريبي، قامت خلالها غالبية الدول اللاتينية، بما فيها الأرجنتين نفسها، برفض مقترح الرئيس الأميركي الشمالي جورج بوش بشأن معاهدة السوق الحرة لبلدان القارة كافة، أي بمشاركة الولايات المتحدة، وهو رفض أدى إلى تأجيل البت في الموضوع، وعملياً إلى تجميده، وحتى دفنه، كما صرّح رئيس فنزويلا. وهو موقف شكّل تحدياً قوياً لإدارة واشنطن وسياستها المهيمنة سابقاً على أنحاء القارة.

والبلدان الستة التي انتخب فيها، خلال العام المنقضي المشار إليه، مرشحون يساريون للرئاسة هي: تشيلي (ميتشيل باتشيليت)، بوليفيا (إيفو مورايليس)، الإكوادور (رفائيل كورييا)، نيكاراغوا (دانييل أورتيغا)، بالإضافة إلى إعادة انتخاب رئيسين بارزين من بين رؤساء هذه الموجة اليسارية، هما رئيس أكبر بلدان القارة مساحةً وسكاناً – ١٩٠ مليون نسمة –، البرازيل (لويس ايناسيو دا سيلفا، المشهور بلقب "لولا")، وأخيراً وليس آخراً، رئيس أحد أهم البلدان النفطية في العالم، فنزويلا (أوغو تشافيس).

وفي ثلاثة من البلدان الستة الأخرى التي جرت فيها انتخابات رئاسية، حقق مرشحو اليسار نتائج قوية، بحيث كان الفارق بينهم وبين المرشحين الناجحين ضئيلاً، وذلك في كل من كوستا ريكا، وبيرو، والمكسيك. وفي الأخيرة، ثاني أكبر بلدان أميركا اللاتينية سكاناً (أكثر من ١٠٥ ملايين نسمة)، ذهب المرشح اليساري إلى حد التشكيك بانتصار مرشح اليمين، واعتبر أن الفارق ضئيل جداً، بضعة آلاف من الأصوات، إلى حد يتطلب إعادة فرز الأصوات يدوياً، وهو ما لم تستجب له المحكمة الانتخابية العليا إلا في دوائر محدودة عددياً؛ مما جعل المرشح اليساري (أندريس مانويل لوبيس أوبرادور، المعروف بالأحرف الأولى لهذا الاسم، "أملا") يعتبر النتائج غير شرعية، ويدعو إلى تنظيم اعتصامات وتظاهرات شعبية واسعة

في العاصمة وفي أنحاء البلد، ثم إلى تنظيم حفل تنصيب له كرئيس موازٍ وتشكيل هيئات حكم موازية للإدارة التي نصّبت رسمياً.

***

وما لفت الانتباه في هذه النتائج أن الرئيسين اللذين خضعا لإعادة الانتخاب، وهما "لولا" دا سيلفا في البرازيل وتشافيس في فنزويلا، حققا نتائج متقدمة، أكثر من ستين بالمئة من الأصوات لتشافيس منذ الدورة الأولى، ولـ"لولا" في الدورة الثانية. وذلك بالرغم مما أثير من إشكالات متعلقة بمحاولات شراء بعض مسؤولي حزب الرئيس "لولا" في البرازيل لأصوات عدد من نواب الأحزاب الأخرى في البرلمان لتوفير أغلبية لبعض مشاريع القرارات، حيث لا أغلبية لحزب "لولا" فيه. وكذلك بالرغم من المحاولات الحثيثة والقوية التي بذلتها إدارة جورج بوش في واشنطن لدعم مرشح اليمين في فنزويلا ومحاولة إسقاط تشافيس عبر صناديق الاقتراع، بعد أن فشل إسقاطه بالقوة المسلحة والتخريب الاقتصادي.

ومثل هذه المحاولات الأميركية لدعم مرشحي اليمين ومحاربة مرشحي اليسار جرت أيضاً في بلدان القارة الأخرى التي جرت فيها انتخابات خلال العام ذاته، ومن بينها نيكاراغوا، حيث كان الأميركيون يجاهرون بمعارضتهم لعودة الرئيس الساندينى اليساري الأسبق دانييل أورتيغا إلى الحكم، ويحرّضون علناً ضده. ولكنهم فشلوا في محاولتهم هذه. وبالمقابل، نجحوا في بيرو في منع نجاح مرشح اليسار الاستقلالي، أويّانتا أومالا، لصالح مرشح من التيار الاجتماعي الديمقراطي المصنف عادةً في الوسط أو يسار الوسط، وهو ألان غارسيا، الذي سبق وكان رئيساً للبيرو بين العامين ١٩٨٥ و١٩٩٠. وكان رئيساً فاشلاً بشكل مريع على الصعيدين الاقتصادي والأمني، حيث بلغ التضخم والفقر نسباً عالية، من جهة، واتسع نطاق عمليات تنظيم "الطريق المضيء" المعارض العنيفة في البلد. ولم تكن هناك مراهنة أميركية، في البداية، عليه، وحتى عدم ثقة باحتمالات فوزه، لكن فشل مرشحة الحزب اليميني الرئيسي في الدورة الأولى للانتخابات حوّل الدعم الأميركي واليميني المحلي إليه، بالرغم من سجله السابق، بهدف إفشال مرشح اليسار، المتعاطف علناً مع تجربة فنزويلا ورئيسها تشافيس. وهكذا، عاد ألان غارسيا رئيساً لبيرو، بعد أن كان قد جاهر بأنه، خلافاً للرؤساء اليساريين الجدد في القارة، مناصر لاتفاقات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

وهكذا، عملياً، لم ينجح بشكل قوي مرشحون يمينيون إلا في بلد واحد من بلدان القارة متوسطة الحجم، وهو كولومبيا (٤٥ مليون نسمة)، حيث الرئيس السابق المجدد له في الانتخابات الأخيرة، ألفارو أوريبي، يلقى دعم واشنطن الاقتصادي والعسكري، بما في ذلك في مواجهة حركات يسارية مسلحة مناهضة لحكمه.

والمعارضة المسلحة ظاهرة نادرة في القارة حالياً، بعد أن كانت واسعة الانتشار في بلدان القارة قبل عقود قليلة. لكن كولومبيا كانت، خلال سنوات

طويلة، مسرحاً لاضطرابات مستمرة، ونشاط واسع لتجار المخدرات، وخاصة الكوكايين المشتق من نبتة الكوكا، والذي بحجة محاربته ومحاربة تهريبه إلى الولايات المتحدة، استمر تواجد عسكري أميركي في البلد ومارس الأميركيون نشاطاً عسكرياً مباشراً. ويتهم الأميركيون التنظيمين المسلحين اليساريين الرئيسيين: القوات المسلحة الثورية الكولومبية وجيش التحرير الوطني، بأنهما يقومان أيضاً بالاتجار بالمخدرات، وبهذه الحجة يقومون بالمشاركة في محاربتهما. وواقع الأمر أن اليسار الكولومبي جرّب التحول إلى العمل السياسي العلني في العقدين الأخيرين، ولكن كوادره وقادته تعرّضوا إلى حملات تصفية وقتل متلاحقة على أيدي "فرق الموت" اليمينية، المشاع أنها قريبة من أوساط جيش السلطة.

أما البلدان الباقيان، هوندوراس، في أميركا الوسطى، وهاييتي في بحر الكاريبي على مقربة من كوبا، وهما بلدان صغيران نسبياً (زهاء الـ٧ ملايين نسمة للأولى، وأقل من ٩ ملايين للثانية)، فقد نجح في انتخابات الرئاسة في الأولى منها مرشح يميني تقليدي، ومرشح وسطي في الثانية. علماً بأن هذا البلد، أي هاييتي، الأفقر والأشد بؤساً في كل القارة، والمأهول حصراً بمواطنين سود من أصول إفريقية، تعرّض في السنوات الأخيرة لانقلاب مدعوم من الولايات المتحدة أسقط رئيساً شعبياً منتخباً ديمقراطياً وذا نزعة استقلالية، واجتاحت قوات أميركية البلد بحجة وقف هجرة المواطنين منه بطرق غير شرعية إلى الولايات المتحدة، وأخيراً جاءت قواتٍ دولية تحلّ مكان الأميركيين لحفظ الأمن، بعد أن استشرت الفوضى.

ولتكتمل الصورة، لا بد من الإشارة إلى أن نظاماً يسارياً آخر كان قد نجح في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، في العام ٢٠٠٤، في بلد صغير أيضاً (أكثر قليلاً من ثلاثة ملايين نسمة) في أميركا الجنوبية، هو أوروغواي، الواقع إلى الجنوب من البرازيل والشرق من الأرجنتين على ساحل المحيط الأطلسي الجنوبي.

الظل العالي للنظام اليساري في كوبا

وهنا ينبغي التشديد على أهمية وجود النظام اليساري التاريخي (منذ العام ١٩٥٩) في جزيرة كوبا، في البحر الكاريبي (١١ مليون نسمة تقريباً)، وحجم تأثيره الكبير. خاصة وأن هذا النظام الذي قاده رئيسه فيديل كاسترو طوال هذه الفترة وحتى مرضه الأخير في صيف العام ٢٠٠٦، وإن وصل إلى الحكم عبر ثورة مسلحة، إلا انه كان له دائماً دور سياسي ومعنوي كبير مؤثر على أوضاع عموم القارة اللاتينية، بما في ذلك في متابعة العمليات الانتخابية في عموم القارة خلال السنوات الأخيرة.

حيث إن العديد من الرؤساء اليساريين الجدد في القارة كانوا على اتصال طويل مع كاسترو، وبقي بعضهم زواراً دائمين لكوبا، يتداولون مع رئيسها ويستشيرونه حتى في بعض القضايا التي تخص بلدانهم. وهذا هو، مثلاً، حال الرئيس الفنزويلي

خارطة لأميركا الشمالية وأميركا الجنوبية

تشافيس والرئيس البوليفي إيفو مورالیس، وحال الرئيس الأسبق المعاد انتخابه مؤخراً في نيكاراغوا، دانييل أورتيغا، الذي أقام لفترات طويلة في كوبا، بعد أن أنهيت في العام ١٩٩٠ المرحلة السابقة من حكمه وحكم حزبه الساندیني. [٢]

وتعبير "ساندیني" هو إشارة إلى أوغوستو ساندينو، أبرز قادة المقاومة في البلد ضد القوات الأميركية الشمالية المحتلة له في أواخر عشرينيات وأوائل ثلاثينيات القرن العشرين. وكانت نيكاراغوا في الثمانينيات الماضية، وهي تحت حكم الساندينيين، قد شهدت حرباً استنزافية طويلة على البلد واقتصاده المتواضع على أيدي مجموعات "كونتراس" المحتشدة على حدوده، والتي كانت، كما لم يكن سراً في يوم من الأيام، ممولةً ومدعومة ومسلحة ومدربةً من وكالة المخابرات الأميركية، كما شارك "خبراء" إسرائيليون في تدريبها.

وليس مستغرباً، في ظل هذا الدور الحيوي لكوبا في عموم القارة، أن تصدر مقالة مطولة في مجلة (فورين أفّيرز) الدورية الأميركية النافذة، في عددها المؤرخ لشهري كانون الثاني وشباط ٢٠٠٧، تحمل عنوان "الانتصار الأخير لفيديل". وكاتبة المقالة جوليا سوايغ هي مديرة دراسات أميركا اللاتينية في مجلس العلاقات الخارجية، المركز البحثي والدراسي الأميركي الشهير الذي تصدر عنه الدورية. [٣]

ومن المفيد الإشارة هنا أيضاً إلى كون مرشح المعارضة اليسارية في السلفادور، وهو بلد صغير آخر في أميركا الوسطى (زهاء ٧ ملايين نسمة)، حصل في انتخابات الرئاسة التي جرت في العام ٢٠٠٤ على زهاء ٣٦ بالمئة من الأصوات في الدورة الأولى و٤٥ بالمئة في الدورة الثانية للانتخابات، وهو الفلسطيني الأصل شفيق حنضل. وقد خسر لصالح مرشح اليمين، إلياس انطونيو سقا، الفلسطيني الأصل أيضاً ومن نفس المدينة الفلسطينية التي تنتمي إليها عائلة حنضل، وهي بيت لحم. وقد جرت انتخابات تشريعية في هذا البلد في آذار ٢٠٠٦، بعد رحيل شفيق حنضل في الشهر الأول من العام ذاته، فحازت القائمة اليسارية التي كان يقودها، وهي قائمة جبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني، على زهاء ٤٠ بالمئة من الأصوات، وجاءت، من حيث عدد الأصوات، في المرتبة الأولى، حتى قبل حزب الرئيس المنتخب.

تاريخ طويل من الكفاح التحرري والثورات في القارة

هذه التحولات نحو اليسار في القارة الأميركية اللاتينية خلال السنوات القليلة الماضية لها أسباب محددة، أشار إليها باقتضاب تحليل هيئة البث البريطانية المذكور أعلاه. وهي أسباب تؤكد بمجملها أن ظاهرة النجاحات اليسارية الراهنة مختلفة تماماً عن المحطات اليسارية والوطنية الاستقلالية الموقعية السابقة في القارة. وبالتالي فهي، على الأرجح، ظاهرة عميقة وطويلة الأمد وليست عابرة. فهي تختلف، بالتأكيد، عن صيغة تداول السلطة الجاري موسمياً، مثلاً، في أوروبا

بين الأحزاب اليمينية والتقليدية، من جهة، وتلك الاشتراكية أو الاجتماعية الديمقراطية (يسار الوسط) من جهة أخرى. فلليسار في "العالم الثالث"، بما فيه ذلك اليسار المعتدل الذي نراه في بعض دول أميركا اللاتينية، خصائص مختلفة لها علاقة بمشكلات الفقر وضعف التطور.

فالتحولات التي يسعى إليها بعض زعماء هذا اليسار اللاتيني (وخاصة في فنزويلا وبوليفيا، وعلى الأرجح في الإكوادور أيضاً، على أرضية إعلانات ومواقف الرئيس الجديد المنتخب (رفائيل كورييا) هي تحولات جذرية تعمل على إحداث تغيير عميق في النظم السياسية والاقتصادية – الاجتماعية في هذه البلدان. وحتى اليسار الأقل جذرية في برامجه السياسية وفي ممارساته، كما في البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وغيرها، فله توجهات مناهضة للعولمة الرأسمالية بقوة، وهو ليس حال اليسار الأوروبي الاجتماعي الديمقراطي.

ومعروف أن أميركا اللاتينية شهدت في الماضي حركات تحررية واستقلالية عديدة، بعد استقلالها عن إسبانيا والبرتغال في مطلع القرن التاسع عشر، تارةً ضد الاجتياحات الأميركية الشمالية (في المكسيك، كوبا، نيكاراغوا...)، وتارةً أخرى ضد الإقطاع وكبار ملاكي الأراضي (الثورة المكسيكية في الفترة بين العام ١٩١٠ وأواخر العشرينيات الماضية)، وأطواراً من أجل تطوير البلد وتحسين الظروف المعيشية لمواطنيه الأفقر، ومن أجل استعادة السيطرة على الثروات الوطنية وتحجيم نفوذ الشركات الكبرى، الأميركية الشمالية غالباً. فكان هناك، مثلاً، النظام القومي الشعبوي الذي أقامه خوان بيرون في الأرجنتين (١٩٤٦ ـ ١٩٥٥)... وحكم اليساري الاستقلالي هاكوبو أربنس في غواتيمالا (١٩٥١ ـ١٩٥٤)... واليساري جواو غولارت في البرازيل (١٩٦١ـ ١٩٦٤)... واليساري سلفادور أليندي ـ تلفظ أييندي بالإسبانية ـ في تشيلي (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣). والثلاثة الأخيرون، وكلهم منتخبون ديمقراطياً، أطيح بهم بانقلابات عسكرية مدعومة من واشنطن، بحجج تعاطفهم مع الشيوعية والمعسكر السوفييتي. وقد تحدثنا أعلاه عمّا حصل أيضاً مع النظام الساندينى في نيكاراغوا

(١٩٧٩ ـ ١٩٩٠). ويمكن الحديث، في هذا السياق، عن المحاولات العديدة للإطاحة بالنظام اليساري في كوبا، بما في ذلك بالقوة ومحاولات الاغتيال، وأشهرها غزوة خليج الخنازير في نيسان ١٩٦١ الفاشلة، التي أشرفت على تنظيمها المخابرات المركزية الأميركية.

ولكن في الظروف الدولية والإقليمية التي نشأت في العقدين الأخيرين، تحول العديد من الحركات الثورية المسلحة في القارة إلى العمل السياسي الديمقراطي فأصبحت أحزاباً علنية، بعضها وصل مؤخراً إلى الحكم في سياق العمليات الانتخابية، كما هو الحال في أوروغواي (حركة توباماروس) ونيكاراغوا وبعض الأحزاب اليسارية المؤتلفة مع حركة تشافيس في فنزويلا، وغيرها. وفي حالات أخرى، شكّلت هذه الأحزاب معارضة سياسية

قوية، كما هو الحال في السلفادور. بينما استمرت حركات مسلحة ذات شأن، كما أشرنا أعلاه، في بلد مثل كولومبيا، المتاخمة لفنزويلا غرباً.

العوامل التي سهّلت النجاحات الأخيرة لليسار

ويمكن ذكر جملة من الأسباب الأبرز لهذا الانعطاف في تاريخ القارة اللاتينية بهذا الشكل الواسع غير المسبوق، يمكن اختصارها بالعناوين التالية:

- تدهور الأوضاع المعيشية وتفاقم الفقر في القارة على أرضية تطبيق وصفات العولمة الرأسمالية، بدفع من صندوق النقد الدولي والإدارات الأميركية، في العقدين الأخيرين من القرن العشرين خاصة.

- نهوض ملموس للنشاط السياسي والمطلبي لقطاعات واسعة من المواطنين في بلدان القارة، وخاصة سكان البلاد الأصليين، المطلق عليهم تعبير "الهنود الحمر"، الذين كانوا، لفترة طويلة في الماضي مهمّشين وبعيدين عن المشاركة في العمل السياسي.

- توسع التحالفات السياسية المناهضة لليمين ولنتائج العولمة الرأسمالية، لتشمل قطاعات متنوعة من المجتمع، بما في ذلك بعض الأوساط الدينية المناهضة للظلم، وأحياناً حتى قطاعات من الفئات الوسطى.

- تراجع قدرة الولايات المتحدة على التدخل المباشر، بعد انتشار الممارسات الديمقراطية في البلدان الأميركية اللاتينية، وتنامي قوة المجتمعات المدنية فيها، وتعدد الحركات الشعبية ذات الصبغ المطلبية المنظمة. وتراجع الدور الأميركي في القارة والذي تفاقم بعد تورط الولايات المتحدة في حروب أفغانستان والعراق، ومحاولاتها الحثيثة لاحتلال الفراغ الناجم عن انهيار الاتحاد السوفييتي في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، كما والمناطق المحيطة بالصين، المنافس القوي المحتمل للولايات المتحدة في المستقبل المنظور.

- بروز قيادات محلية في عدد من بلدان المنطقة ذات سمات كاريزمية وقدرة على تحقيق التفاف واسع حول برامجها وتنظيماتها، وخاصة بعد نجاح تشافيس في فنزويلا وإنجازاته الداخلية والإقليمية ودوره الداعم للحركات اليسارية والتحررية في بلدان القارة.

- تعزز حضور قوى عالمية أخرى في القارة، بما فيها الصين، على الأصعدة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، يمكن أن يكون، وغيره من البلدان الصاعدة في العالم، بديلاً قوياً للولايات المتحدة في حال اتخاذها إجراءات حصار أو مقاطعة اقتصادية من قبلها، كما كان الحال من كوبا في العقود الماضية. دون أن يعني ذلك دوراً سياسياً مباشراً للصين وراء الحركات اليسارية، التي، كما ذكرنا، تنطلق من أوضاع بلدانها الخاصة، وطاقات شعوبها.

***

فقد واجهت أميركا اللاتينية، كما مناطق أخرى في العالم، في ربع القرن المنصرم، محاولات فرض توصيات صندوق النقد الدولي على بلدان

القارة تحت عنوان "الإصلاح الاقتصادي"، وذلك في سياق التحولات العاصفة لعملية انتشار العولمة الرأسمالية، ابتداء من أميركا الشمالية وبلدان أوروبا الغربية، منذ نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات الماضية، وخاصة بعد وصول مارغريت ثاتشر إلى السلطة في بريطانيا العام ١٩٧٩ واستلام إدارة رونالد ريغن لزمام الرئاسة في الولايات المتحدة في مطلع العام ١٩٨١. وإن كانت الإجراءات الأولى المبشّرة بعصر العولمة، وانتشار تطبيقات ما سمي "الليبرالية الجديدة" على الصعيد الاقتصادي، بدأت بالظهور المتدرج والمتلاحق قبل ذلك، من خلال تنامي الشركات العالمية ما فوق القومية، وتزايد الضغوط الممارسة من قبل الدول الرأسمالية الغنية، وفي المقدمة الدولة الأغنى، الولايات المتحدة، من أجل إزالة كافة العوائق أمام حركة الأموال والرساميل والسلع، والتدخلات الاقتصادية المختلفة، بما فيها المضاربات المالية التي سهّل تنامي وسائل الاتصالات حجمها وقدرتها على التأثير الواسع على أوضاع بلدان العالم.

ومعروف أنه، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية العام ١٩٤٥، التي شهدت خلالها كافة قطاعات الاقتصاد الأميركي انتعاشاً واسعاً لتلبية متطلبات المعارك على مختلف الجبهات، كانت واشنطن بحاجة إلى فتح أسواق جديدة لاستيعاب هذا الحجم المتزايد من الإنتاج الفائض في حالة السلم. وهو ما دفعها لاتباع جملة من السياسات، من بينها رصد أموال كبيرة لإعادة إحياء اقتصادات أوروبا واليابان المدمرة بحيث تتطور احتياجاتها اللاحقة وقدراتها الشرائية من السلع والخدمات الأميركية، لتستوعب قسماً مهماً من فائض الإنتاج هذا، هو ما حدث فعلاً، وساهم في نهضة بلدان أوروبا واليابان اقتصاديا خلال سنوات، كما ساهم في انتعاش الاقتصاد الأميركي نفسه في العقدين الأولين بعد الحرب العالمية.

ثم سعت واشنطن لفتح مزيد من الأسواق عبر محاولات الحلول في بلدان "العالم الثالث" مكان الدول الاستعمارية الأوروبية المنهكة بالحرب العالمية. وهو ما حدث، مثلاً، في منطقتنا العربية بعد حرب السويس الثلاثية ضد مصر في العام ١٩٥٦، حيث تسارع بعدها فقدان الاستعمارين البريطاني والفرنسي لنفوذهما في المنطقة لصالح الولايات المتحدة بالدرجة الأولى. ولكن بقيت عقبات في وجه هذا التمدد الأميركي، وخاصة حركات التحرر ونزعات تعزيز الاستقلال الوطني وما ترافق معها من تحالفات تقيمها هذه الحركات والبلدان التي تحمل نفس طموحاتها مع الاتحاد السوفييتي وبلدان التجربة الاشتراكية الأخرى.

وشهدت العقود التالية للحرب العالمية، في هذا السياق، سلسلة من الحروب التي قادتها الولايات المتحدة تحت لافتة محاربة الشيوعية وتمدد نفوذ الاتحاد السوفييتي، وفي الواقع، بالضرورة، من أجل توسيع نطاق نفوذها وهيمنتها في أنحاء العالم، وبطبيعة الحال لتوسيع المجال أمام غزوها الاقتصادي وتمدد شركاتها ومصالحها في كل مكان متاح.

وهكذا، شهد العالم حرب كوريا في أوائل الخمسينيات، بقيادة الولايات المتحدة، التي تمكّنت في حينه من أخذ غطاء من هيئة الأمم المتحدة... إلى حرب فييتنام التي خاضتها واشنطن في الستينيات وأوائل السبعينيات ضد حركة التحرر واليسار في البلد وعموم الهند الصينية... إلى حروب محلية وإقليمية في مناطق أخرى من العالم، بما فيها منطقتنا العربية المشرقية، عبر إسرائيل ولاحقاً بشكل مباشر، حيث كانت واشنطن تغذي هذه الحروب وتدفع عبرها بمصالحها الاقتصادية والإستراتيجية قدماً. وطوال هذه المرحلة التاريخية، كان الغطاء الأيديولوجي، أي محاربة الشيوعية والاتحاد السوفييتي، يسهم في التعمية عن طبيعة الأهداف الحقيقية لهذه الحروب.

هذه السياسات الأميركية كانت لها كلفتها المادية والمعنوية بالنسبة لواشنطن، وخاصة حرب فييتنام، التي كانت لها تأثيرات على الوضع الاقتصادي والمالي الأميركي، بحيث أصبح لدى الولايات المتحدة في العام ١٩٧١ عجز في الميزان التجاري، وذلك لأول مرة في القرن العشرين. وفي نفس هذه السنة، أعلن الرئيس الأميركي، آنذاك، ريتشارد نيكسون، التخلي عن قابلية تحويل الدولار إلى الذهب، التي نص عليها النظام النقدي العالمي الذي أقرّ في العام ١٩٤٤ في المؤتمر الذي انعقد في بلدة بريتون وودز الأميركية، لتنظيم الوضع النقدي والعلاقات التجارية بين دول الحلفاء الأربعين، ولاحقاً دول العالم الرأسمالي كله.(٤)

وقد تأسست، انطلاقاً من هذا المؤتمر، مؤسسات مهمة لعبت دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية والمالية العالمية، وأولها صندوق النقد الدولي، ومن ثم البنك الدولي، وكذلك منظمة "غات" لتنظيم التعرفة والجمرك في التبادلات التجارية، وهي المنظمة التي انبثقت عنها لاحقاً، في العام ١٩٩٥، منظمة التجارة العالمية، التي تضم حالياً أكثر من ١٥٠ دولة.

وبفعل هذه الأزمة الاقتصادية التي أخذت تتفاقم في الستينيات والسبعينيات في الولايات المتحدة، وتنعكس على بلدان رأسمالية متطورة أخرى، سعت مراكز القوة الاقتصادية المؤثرة في هذه البلدان إلى الدفع باتجاه إعادة تنظيم اقتصاداتها الداخلية على حساب الطبقات الضعيفة وخاصة قطاعات العمال والموظفين، من جهة، كما عملت على توسيع نطاق نشاطها الاقتصادي العالمي عبر اتفاقات التجارة الحرة، التي تكسر الحواجز الجمركية والحمائية للبلدان الأضعف، وتساهم بالتالي في اجتياح السلع والخدمات والرساميل الخارجية لهذه البلدان، بما يحقق لشركات القوى الاقتصادية الأكبر أرباحاً متزايدة، تعوضها عن تراجع معدلات أرباحها في السنوات السابقة.

وكانت أميركا اللاتينية في تلك الحقبة، في معظمها، تحت سيطرة أنظمة عسكرية أو سلطوية قمعية. لكن الأمور بدأت تتغير في الثمانينيات، خاصة بعد هزيمة العسكريين الحاكمين في الأرجنتين العام ١٩٨٢ في الحرب التي ردت بها

بريطانيا على محاولتهم استعادة السيطرة على جزر فوكلاند (مالفيناس، وفق التسمية الأرجنتينية) الواقعة جنوب غربي المحيط الأطلسي على بعد زهاء الخمسمئة كيلومتر من شواطئ الأرجنتين. في هذه المناخات الجديدة، أخذت الأنظمة السلطوية والعسكرية تترك المجال لنظم مدنية تعددية اعتمدت الانتخابات الديمقراطية. وترافق هذا التحول على الصعيد السياسي مع دعوات "الليبرالية الجديدة" الأميركية ونصائح صندوق النقد الدولي الناجمة عن عملية العولمة الرأسمالية التي تحدثنا عنها.

وقد ذهبت بعض التطبيقات لهذه السياسات الاقتصادية الجديدة في بعض البلدان الأميركية اللاتينية بعيداً في الالتزام والرضوخ لوصفات صندوق النقد الدولي، ما نتج عنه ـ عكس ما كان يروّج له دعاة العولمة ومحاسنها المزعومة ـ تراجع كبير في الأوضاع الاقتصادية عامة، وفي الأوضاع المعيشية لغالبية السكان، الذين شهدت مداخيلهم تدهوراً متزايداً. وبدأت الانهيارات النقدية والاقتصادية تتلاحق في هذه البلدان منذ مطلع التسعينيات وحتى بدايات القرن الحادي والعشرين (المكسيك ١٩٩٤، الأرجنتين(٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢، . . .)، وهي انهيارات امتدت تأثيراتها إلى معظم بلدان القارة، إلى جانب انعكاسات وصلت إليها أيضاً من الانهيارات الشبيهة التي حصلت في جنوب شرقي آسيا عامي ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ (تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا، كوريا الجنوبية، إلخ. . .). وكلها تطورات فاقمت من نسبة الفقر في بلدان المنطقة.

وتشير الإحصاءات الاقتصادية المنشورة إلى أنه، في حين زاد معدل الناتج القومي الإجمالي للفرد لدول أميركا اللاتينية بين العامين ١٩٦٠ و١٩٨٠، أي قبل تطبيقات وصفات "الليبرالية الجديدة"، بحدود ٩٢ بالمئة، مع احتساب نسب التضخم، لم تتجاوز الزيادة في العشرين عاماً اللاحقة، ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠، الـ٩ بالمئة. وحتى بلد غني بالنفط مثل فنزويلا، وهو سابع بلد منتج وخامس بلد مصدّر للنفط في العالم، تراجع معدل الناتج القومي للفرد فيه بين العامين ١٩٨٠ و١٩٩٨، عام انتخاب أوغو تشافيس، بنسبة ٣٥ بالمئة!

في حين اتسع عدد الفقراء في أحد البلدان الأكثر تطوراً اقتصاديا في القارة، وهو الأرجنتين، من مليون مواطن العام ١٩٩٠ إلى ١٤ مليوناً العام ٢٠٠١. وعموماً، فإن أي نمو كان يحدث في أي من بلدان المنطقة، كانت المستفيدة الأكبر منه تلك الشرائح العليا من المجتمعات، وخاصة تلك المرتبطة بالمؤسسات الأجنبية (الأميركية غالباً). هذا، في حين واصلت نسبة الفقر تصاعدها. وهو ما تم تسجيله أيضاً في بلد نفطي آخر في أميركا الجنوبية مثل الإكوادور، وبلد غني بالغاز والمعادن مثل بوليفيا، التي أضحت، عشية انتخاب اليساري مورالیس رئيساً في أواخر العام ٢٠٠٥ البلد الأفقر في أميركا الجنوبية، والثاني في مرتبة الفقر في عموم القارة، بعد هاييتي، الواقعة في البحر الكاريبي.

انتخاب تشافيس في أواخر ١٩٩٨ . . . المنعطف

وجاء انتخاب أوغو تشافيس في كانون الأول ١٩٩٨ واستلامه رئاسة فنزويلا في شباط من العام التالي ليؤشر إلى انعطافة في مسيرة المنطقة، باتجاه تدعيم النهج الاستقلالي تجاه الولايات المتحدة، والمناهض لتوصيات صندوق النقد الدولي وسياسات "الليبرالية الجديدة" والعولمة الرأسمالية، والنهج الساعي إلى حل المشاكل المعيشية الملحّة لغالبية السكان المبتلاة بالفقر الشديد. وكل ذلك أعطى هذا النظام والأنظمة التي تشكلت لاحقاً في القارة على دربه طابعاً يسارياً واضحاً.

وطرح تشافيس، مباشرة بعد تسلمه لمهمته الرئاسية، على استفتاء شعبي، فكرة انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد. فوافق ٧٢ بالمئة من الناخبين على هذا المقترح. فتم انتخاب الجمعية التأسيسية في العام ذاته (١٩٩٩)، ونجح ٩٥ بالمئة من أنصار وحلفاء تشافيس في هذه الجمعية، مما سهّل مهمة وضع دستور جديد يتناسب مع الرؤية السياسية ـ الاجتماعية الجديدة التي حملها تشافيس. وهو دستور تم إقراره في كانون الأول من العام ١٩٩٩ ذاته. وجرى، على أساس هذا الدستور، انتخاب الجمعية الوطنية الجديدة (البرلمان)، في تموز ٢٠٠٠. وأعيد انتخاب تشافيس رئيساً على أساس هذا الدستور، بأغلبية ٦٠ بالمئة من الأصوات، ولمدة حكم تدوم ست سنوات قابلة للتجديد.

وأقر تشافيس، خلال الأشهر الأولى لولايته الجديدة، سلسلة من الإجراءات لتوفير الضمان الصحي الشامل للمواطنين والتعليم المجاني حتى المستوى الجامعي، كما أصدر مرسوماً بتوزيع الأراضي. ومن خلال إجراءات لضبط رأس المال والاقتصاد، تمكّن من تخفيض نسبة التضخم في نهاية العام ٢٠٠١ إلى ١٣،٤ المئة، وهي النسبة الأدنى في البلد منذ ١٤ عاماً.

لكن القوى اليمينية التي كانت تسيطر على مقدرات البلد في السابق لم تستسلم، وعادت للعمل على التصدي للنظام اليساري الجديد وعرقلة تطبيقاته البرنامجية، وحتى حاولت الإطاحة به. ووصلت الأمور في نيسان ٢٠٠٢ إلى حد ترتيب عملية انقلابية عسكرية ـ مدنية بمشاركة قطاعات من الجيش وأوساط القطاع الخاص الرأسمالي وبعض النقابات المسيطر عليها من الأحزاب المعارضة، وذلك بعلم ودعم من إدارة جورج بوش الابن، كما اتضح لاحقاً. وذهب تورط رئيس الولايات المتحدة إلى حد إعلان تأييده علناً للحركة الانقلابية، واعتبارها شرعية!! لكن قطاعات الجيش التي بقيت وفية لتشافيس، مدعومةً بتظاهرات شعبية واسعة، خاصة من القاعدة الاجتماعية الفقيرة المستفيدة من القرارات الاجتماعية للنظام اليساري، تمكّنت من إحباط الانقلاب خلال ٤٨ ساعة وإعادة تشافيس إلى السلطة.

ولم تتوقف محاولات التخريب بعد ذلك. فعملت أوساط المعارضة اليمينية على تعطيل

القطاع النفطي، المصدر الرئيسي للدخل في البلد، من خلال إضرابات شاملة ووقف الإنتاج من قبل إدارة الشركة النفطية وموظفيها، الذين سعى تشافيس لاستبدالهم بعد إضراب الشهر الأخير من العام ٢٠٠٢ والشهر الأول من العام ٢٠٠٣.

وبعد التغلب على هذه المشكلة، عملت حكومة تشافيس طوال العام ٢٠٠٣، على تنفيذ سلسلة من البرامج لمحو الأمية، ولحماية حقوق سكان البلاد الأصليين ("الهنود الحمر")، ثم لتسهيل مواصلة الشبان دراساتهم العليا.

ومنذ مطلع العام ٢٠٠٣، تجندت المعارضة اليمينية للاستفادة من بند في الدستور الجديد، الذي أقرّ في بداية حكم تشافيس، يتيح سحب الثقة من أي مسؤول منتخب، بما في ذلك الرئيس، بعد مضي نصف ولايته، عبر عملية استفتاء شعبية تقام إذا ما تقدم ٢٠ بالمئة على الأقل من مجموع الناخبين المسجلين بطلب بهذا الاتجاه. وقد عمل أنصار المعارضة على جمع تواقيع طلب الاستفتاء، إلى أن تمكنوا من جمع العدد المطلوب. وبعد التدقيق في التواقيع من قبل المجلس الوطني للانتخابات، تم طرح الثقة بالرئيس تشافيس في استفتاء جرى في آب ٢٠٠٤، فكانت النتيجة أن ٥٩ بالمئة من الناخبين رفضوا سحب الثقة من الرئيس. وهو ما أعطى تشافيس شرعية قوية لمواصلة تطبيق سياساته الجذرية.

هذا، في وقت كان فيه تشافيس قد استقدم خبراء وعمالاً من كوبا وبلدان أخرى لإصلاح ما تضرر في القطاع النفطي، بحيث تم استئناف الضخ. وعلى أرضية ارتفاع أسعار النفط بعد الغزو الأميركي – البريطاني للعراق، تمكّنت فنزويلا من تأمين عائدات كبيرة، بلغت عشرات المليارات من الدولارات سنوياً. مما سمح لتشافيس، ليس فقط بتغطية تكاليف عمليات تعليم ومحو أمية وعلاجات طبية مجانية لقطاعات واسعة من الجماهير الفقيرة في البلد، مستعيناً بكادر تعليمي وطبي من عشرات الآلاف من المعلمين والأطباء الكوبيين الذين استقدموا لهذا الغرض، وإنما أيضاً بتوفير مساعدات لهذه القطاعات الفقيرة لتأمين متطلبات الحياة الأساسية، والبدء بمشاريع تطويرية للبلد بمساعدة دول أميركية لاتينية وأوروبية وآسيوية.

وفي الوقت ذاته، قدمت حكومة تشافيس كميات من النفط ومشتقاته، بأسعار مخفضة، لعدد من بلدان أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي الفقيرة، وحتى لبعض المناطق الفقيرة في الولايات المتحدة نفسها، بما فيها منطقة نيو أورلينز في جنوب الولايات المتحدة، ذات الأغلبية السوداء، المنكوبة بإعصار كاترينا المدمر العام ٢٠٠٥، وحتى بعض الأحياء الفقيرة في مدن أميركية أخرى، بما فيها نيويورك.

كما ساعد تشافيس بعض دول أميركا اللاتينية بتقديم قروض مسهّلة لتسديد الديون التي تراكمت عليها خلال فترات الأزمات ومرحلة سيطرة صندوق النقد الدولي على سياساتها الاقتصادية.

فقد ساعد الأرجنتين، إحدى الدول الأكثر تطوراً صناعياً واقتصادياً في القارة اللاتينية، كما ذكرنا، على تنفيذ القرار الذي أعلنته في كانون

الأول ٢٠٠٥ بإنجاز تسديد ما تبقى عليها من ديون لصندوق النقد الدولي، وحجمها آنذاك كان ٩،٨ مليار دولار. حيث عرضت فنزويلا تقديم زهاء ربع المبلغ (٢،٥ مليار)، بحيث تخلصت هذه الدولة من ديونها للهيئات الدولية، بعد أقل من أربعة أعوام على الأزمة النقدية والاقتصادية الطاحنة التي شهدها البلد، وأطاحت بعدد من رؤسائه المتلاحقين خلال أسابيع.

وجدير بالتذكير أن الرئيس الأرجنتيني الذي انتخب في أيار ٢٠٠٣، نستور كيرتشنير، الذي ينتمي، كما ذكرنا، إلى الجناح اليساري من الحزب البيروني (نسبة إلى الرئيس الشعبوي الأسبق خوان بيرون)، أثبت كفاءة عالية في نشل بلده من أزمته، لا بل وتطوير وضعه الاقتصادي بسرعة ووتيرة عاليتين خلال هذه السنوات القليلة، متحدياً بشكل سافر ومتواصل كل نصائح وتوصيات صندوق النقد الدولي، الذي قال عنه كيرشنير "إنه تعامل مع بلدنا كمقاول ومشجع لسياسات تسببت بالفقر والألم لشعب الأرجنتين".

وجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي، الذي يضم ١٨٤ دولة، تتمتع فيه الولايات المتحدة بنفوذ رئيسي، بحكم نسبة مشاركتها في تمويل الصندوق، مما جعل هذه المؤسسة المالية أداة رئيسية في فرض السياسات الأميركية على الصعيدين النقدي والاقتصادي في أنحاء العالم، وخاصة تطبيقات العولمة الرأسمالية، "الليبرالية الجديدة"، بما يشمل رفع القيود الحمائية على الواردات الخارجية، على حساب المنتوجات المحلية للبلدان الضعيفة اقتصاديا، وتوسيع نطاق سيطرة القطاع الخاص والاستثمارات الخارجية على حساب القطاع العام، من خلال نظام الخصخصة الشهير، إلخ...

وما فعله تشافيس مع الأرجنتين، اقترح فعله مع الإكوادور الفقيرة في العام ٢٠٠٥ من خلال إعلان استعداده لشراء السندات التي طرحتها الحكومة هناك للبيع لدعم اقتصاد البلد، في وقت لم يكن فيه الحكام هناك من الصف الجديد من القادة اليساريين في القارة... وربما أعطت هذه السياسة ثمارها بعد فترة وجيزة، في انتخابات الرئاسة التي جرت دورتاها في شهري ١٠ و١١ من العام ٢٠٠٦ في الإكوادور، حيث نجح فيها، وبنسبة عالية من الأصوات (٥٧ بالمئة)، مرشح اليسار المؤيد لسياسات تشافيس، الاقتصادي الشاب رفائيل كورييا.

وعندما كانت بوليفيا على وشك خسارة ١٧٠ مليون دولار هي قيمة صادراتها السنوية من حبوب الصويا لكولومبيا، التي أقدمت في نيسان ٢٠٠٦ على توقيع اتفاقية تجارة حرة ثنائية مع الولايات المتحدة، بما يعطي الأولوية لاستيراد هذه المادة من الولايات المتحدة، تقدمت فنزويلا لشراء المنتوج البوليفي. كما قدمت لهذا البلد الأفقر في أميركا الجنوبية قرضاً بقيمة ١٠٠ مليون دولار لتطبيق برنامجه في الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي، ومساعدات متنوعة أخرى لإنجاح تجربة نظام إيفو مورالیس، الرئيس اليساري الجديد هناك.

ولترسيم ومأسسة سياسات الدعم الاقتصادي

هذه، اقترح تشافيس إنشاء "بنك الجنوب" لتمويل التنمية في القارة اللاتينية، برأسمال أولي قدمته فنزويلا قيمته خمسة مليارات دولار. ومثل هذه السياسات المتبعة من قبل النظام اليساري في فنزويلا تدخل في سياق أحد ركائز برنامجه السياسي ـ الاقتصادي الإستراتيجي، والمتمثل في العمل على إقامة كتلة اقتصادية، ولاحقاً سياسية، لبلدان القارة اللاتينية، لدعم توجهها الاستقلالي والتطويري، بعيداً عن تدخل أو مشاركة المارد الأميركي الشمالي ذي النزعة الإمبراطورية.

وتشافيس، في هذا المجال، يستوحي طموحه التكاملي التوحيدي للقارة اللاتينية من الشخصية التاريخية التي ارتبط اسمها في مطلع القرن التاسع عشر بمعارك استقلال ومحاولات توحيد بلدان القارة اللاتينية، سيمون بوليفار (١٧٨٣ـ١٨٣٠)، المولود في كراكاس، عاصمة فنزويلا الحالية، والذي ربط تشافيس اسمه باسم البلد، مطلقاً على البلد اسم جمهورية فنزويلا البوليفارية.

دور نشط للصين على الصعيد الاقتصادي... و"مبدأ مونرو" الأميركي في مهب الريح

وكما في مناطق عديدة من العالم، دخلت الصين بقوة إلى القارة اللاتينية في السنوات الأخيرة، في ظل فورتها الاقتصادية الهائلة في العقدين الأخيرين، وحاجتها المتزايدة للمواد الأولية، وخاصة مصادر الطاقة، النفط والغاز، ومختلف المعادن، كما وحاجتها لأسواق جديدة لمنتجاتها الغزيرة والمتنوعة. وقد عقدت، بالفعل، في السنوات الأخيرة، عدة اتفاقيات تجارية مع معظم دول القارة. كما عمدت إلى استثمار مبالغ كبيرة في عدة بلدان هناك لتطوير البنى التحتية أو إنشاء المشاريع الجديدة.

وهكذا، فإن عدة عوامل تساعد الآن بلدان أميركا اللاتينية على تعزيز استقلالها الاقتصادي والسياسي تجاه الولايات المتحدة، في ظل تراجع قدرة واشنطن والمؤسسات المتأثرة بقرارها، كصندوق النقد الدولي، على الضغط على هذه البلدان أو ابتزازها لإبقائها تحت الخيمة الأميركية الشمالية. وهي ضغوط وابتزازات، كانت مدعومة في الماضي أحياناً بتدخلات عسكرية مباشرة، أو إجراءات ترهيب وتلويح بالعمل العسكري، وأدامت هكذا لفترة طويلة صلاحية ما سمّي "مبدأ مونرو". (٥)

فعلى سبيل المثال لا الحصر، اجتاحت قوات الولايات المتحدة جزيرة كوبا في العام ١٨٩٨ وفرضت عليها سيطرتها. وتواصل نفوذ واشنطن المباشر أو غير المباشر على الجزيرة عملياً حتى نجاح الثورة التي قادها فيديل كاسترو وانتصرت بدخول ثواره إلى هافانا في اليوم الأول من العام ١٩٥٩. وإزاء النزعة الاستقلالية للنظام الذي أقامه كاسترو بعد وصوله إلى السلطة والتوجهات اليسارية لهذا النظام، فرضت واشنطن على كوبا حصاراً اقتصاديا خانقاً، وهو حصار ما زال مستمراً حتى الآن، أي للعقد الخامس على التوالي. وقد أوجد هذا الحصار ظروفاً داخلية صعبة في هذا البلد الصغير نسبياً ذي الموارد المحدودة، خاصة في الفترة التي تلت انهيار

الاتحاد السوفييتي ومنظومة "كوميكون" الجماعية الاقتصادية التي كان يقودها، وكانت كوبا عضواً فيها، في مطلع التسعينيات الماضية.

ولم تشهد كوبا انفراجا واسعاً في وضعها الاقتصادي إلاّ بعد أن بدأت الأنظمة اليسارية الجديدة في القارة تنفتح عليها، وخاصة فنزويلا، التي قدمت لها كوبا مساعدات بشرية وتقنية من خلال إرسال عشرات الآلاف من المعلمين لمحو الأمية والأطباء لمعالجة الفقراء والتقنيين لإعادة تشغيل القطاع النفطي بعد الإضرابات الإجهاضية التي تعرض لها، كما أشرنا أعلاه. وتلقت كوبا مقابل هذه الخدمات والمساعدات، التي امتدت لاحقاً إلى بلدان أخرى في القارة، كميات من النفط ومشتقاته تسد حاجاتها، وأشكالاً أخرى من الدعم الاقتصادي، ترسّمت لاحقاً بإقامة اتفاقية "البديل البوليفاري للقارة الأميركية"، التي شملت حتى الآن كلاً من فنزويلا وكوبا وبوليفيا، وهي صيغة بديلة للصيغة التي طرحتها واشنطن لمنطقة التجارة الحرة للقارة، وتم رفضها من غالبية بلدان القارة.

وفيما كانت إدارة جورج بوش، في الأشهر الأخيرة، بعد أن تمكنت في الماضي من استبعاد كوبا من منظمة الدول الأميركية الجامعة لبلدان القارة الشمالية والجنوبية والوسطى كلها، تترقب رحيل فيديل كاسترو، وتستعد لإرسال أنصارها من المهاجرين الكوبيين في أراضيها والمقيمين خاصة في ولاية فلوريدا الجنوبية الواقعة على مقربة من كوبا لإعادة السيطرة على كوبا عبرهم، وفيما هللت جموع المهاجرين اليمينيين هؤلاء لمرض فيديل كاسترو وخضوعه لعملية جراحية جدية تطلبت تسليمه السلطة في كوبا إلى حلقة من القيادات في الحزب الحاكم والدولة، اكتشف الأميركيون أن شيئاً ما لم يتغير في كوبا بعد غياب كاسترو المرضي الطويل، وأن لا تظاهرة واحدة خرجت أو حركة احتجاج ظهرت في الشارع تؤشر إلى استعجال التخلص من النظام الحاكم. مما دفع بعض المختصين في الشؤون الكوبية واللاتينية في الولايات المتحدة إلى دعوة إدارة واشنطن إلى إعادة النظر في رؤيتها لكوبا ولافتراضها هشاشة النظام فيها. [٦]

نهوض سكان البلاد الأصليين ("الهنود الحمر")

ومن المهم الإشارة أيضاً، كما ورد أيضاً أعلاه، إلى عنصر جديد وبالغ الأهمية في الوضع في أميركا اللاتينية خلال العقدين الأخيرين، وهو صعود دور ونشاط أصحاب البلاد الأصليين (المطلق عليهم خطأً تعبير "الهنود الحمر")، واهتمامهم المتجدد بالشأن السياسي والعام.

فخلال قرون طويلة من المذابح والاضطهاد والتهميش، كانوا خلالها يشكلون جسماً رئيسياً من القطاعات الأفقر في العديد من بلدان أميركا اللاتينية، وخلال عقود من الديكتاتوريات العسكرية ومن الأنظمة الأوليغاركية التي كانت تحتكر فيها شريحة محدودة من المجتمع، وأحزاب تقليدية مرتبطة بها، بالأساس من ذوي الأصول

الأوروبية، إدارة الدول والتعاقب على قيادتها وحكمها، رأى أصحاب البلاد الأصليون أن أفقاً جديداً برز بعد الانفتاح الديمقراطي الذي فرض نفسه إثر انهيارات الأنظمة الديكتاتورية.

وهكذا، بينما لم يتمكن إرنستو غيفارا في أواخر الستينيات الماضية من تحريك قطاعات المزارعين ذوي الأصول "الهندية الحمراء" واستمالتهم لحركته الثورية في جبال بوليفيا الفقيرة، بات هؤلاء، في السنوات الأخيرة، قطاعاً مهماً في الحركة السياسية اليسارية المعارضة للوضع القديم. وبما أنهم يشكلون غالبية السكان في بلد مثل بوليفيا، تمكّن قائد يساري برز من صفوفهم، أي من أهل البلاد الأصليين، هو إيفو مورالیس، وهو من قومية أيمارا، من النجاح في انتخابات الرئاسة في أواخر العام ٢٠٠٥. وبدأ، بدوره، بتطبيق برنامجه الجذري، القريب من برنامج تشافيس في فنزويلا، على صعيد تعزيز استقلالية اقتصاد البلد وتأميم ثرواته الطبيعية وتغيير نظامه السياسي ـ الاجتماعي، والتعاون والتكامل مع بلدان أميركا اللاتينية الأخرى، بما في ذلك وخاصة في المرحلة الراهنة مع كوبا وفنزويلا.

هذه المعطيات الجديدة ساهمت كلها بقوة في إضعاف تأثيرات واشنطن وصندوق النقد الدولي وقدرتهما على ممارسة الضغوط والابتزازات، وفتحت المجال أمام انضمام بلدان أخرى في القارة اللاتينية، كما ذكرنا، إلى النادي المتسع الحجم للبلدان التي تحكمها أنظمة يسارية.

أية آفاق لهذا التمدد اليساري؟

من الضروري هنا أن نعيد التأكيد على أن الأنظمة اليسارية الجديدة في أميركا اللاتينية متنوعة السياسات والخيارات والإستراتيجيات طويلة الأمد. فهناك فروقات كبيرة بين توجهات فنزويلا وبوليفيا، وربما الإكوادور في ظل رئيسها الجديد كورييا، وهي توجهات تحررية جذرية تعمل على تغيير عميق لمجتمعاتها ونظامها الاقتصادي – الاجتماعي باتجاه يطلقون هم عليه اسم الاشتراكية، بسماتٍ وخصائص متميزة وجديدة، أطلق عليها تشافيس اسم "اشتراكية القرن الحادي والعشرين"، وبين توجهات وسياسات أنظمة يسارية أخرى اتخذت طرقاً عملية وبراغماتية حذرة في المجالين السياسي والاقتصادي أقرب إلى النهج الإصلاحي التدريجي، سواء في البرازيل، أو تشيلي، أو الأرجنتين، أو حتى أوروغواي التي تحكمها جبهة يسارية عريضة.

وليس واضحاً بعد أي طريق من الطريقين سيختار الحكم الجديد في نيكاراغوا، برئاسة دانييل أورتيغا، قائد الحركة الساندينية التي حكمت البلد في الثمانينيات الماضية، ببرنامج وتحالفات جذرية آنذاك، في حين أنه خفّف كثيراً من لهجته اليسارية في حملته الانتخابية الأخيرة في العام ٢٠٠٦، ووسّع تحالفاته كثيراً، الى حد أن نائبه، أي نائب الرئيس الذي انتخب في إطار قائمته، كان، في فترة سابقة، من الشخصيات السياسية في حركة "كونتراس" المناهضة للحكم الساندیني في الثمانينيات الماضية.

ولكن، وبالرغم من هذه الفروقات بين الأنظمة اليسارية الجديدة، هناك جوامع وتوجهات مهمة مشتركة بينها تميّز بين ظاهرة النجاحات اليسارية الحالية وتلك التي حصلت في الماضي بأشكال جزئية وأقل اتساعاً: **فكل هذه الأنظمة تسعى إلى توسيع هامش الاستقلالية السياسية والاقتصادية لبلدان أميركا اللاتينية تجاه واشنطن، وهو ما ظهر بوضوح في قمة الدول الأميركية في مدينة مار دل بلاتا الأرجنتينية في تشرين الثاني العام ٢٠٠٥**، كما أشرنا، حين رفضت غالبية الدول اللاتينية، الممثلة برؤسائها، مشروع اتفاقية التجارة الحرة الجماعية التي عرضها الرئيس الأميركي الشمالي جورج بوش المشارك في المؤتمر، وكانت في مقدمة المعارضين، الى جانب فنزويلا طبعاً، دول السوق المشتركة للجنوب "ميركوسور": البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وباراغواي، التي اعتبرت مشروع الاتفاقية مؤذياً لاقتصاداتها الوطنية (والدولة الأخيرة، باراغواي، لا يحكمها نظام يساري).

ولا بد من الإشارة إلى أن البلدان القليلة في القارة اللاتينية التي عقدت أو تتجه لعقد اتفاقات تجارة حرة مع الولايات المتحدة تشهد تحركات واسعة داخلية مناهضة لهذه الاتفاقات وداعية إلى إلغائها، بسبب الضرر الذي تلحقه باقتصادها، وخاصة في المجال الزراعي، نظراً لكون القطاع الزراعي في الولايات المتحدة مدعوماً مالياً من الدولة هناك، مما يجعل المنافسة غير متكافئة في سياق تطبيقات التجارة الحرة وإزالة العوائق الجمركية.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن الرئيس المنتخب للإكوادور، رفائيل كورييا، كان قد أعلن، حتى قبل الانتخابات، أنه ينوي في حال انتخابه إلغاء مشروع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة. وهو موقف ربما كان أحد الأسباب المهمة التي كانت وراء النسبة العالية من الأصوات، غير المتوقعة قبل ذلك بأسابيع، التي حصل عليها في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، في مواجهة مرشح اليمين ألفارو نوبوا، وهو أحد أكبر رجال الأعمال وأغنى رجل في البلد، وقد أنفق أموالاً طائلة في حملته الانتخابية، دون جدوى.

وإلى جانب هذه النزعة الاستقلالية الواسعة في أنحاء أميركا اللاتينية، هناك أيضاً المنحى المتزايد لدى هذه الأنظمة، بتلاوينها المختلفة للعمل من أجل التعاون البيني والتكامل بين الدول اللاتينية. ومن الواضح أن تشافيس، تحديداً، يرى المستقبل في سياق هذه العملية التكاملية التي يمكن أن تتطور بشكل متدرج باتجاه صيغة تقترب شيئاً فشيئاً من حلم سيمون بوليفار، مرجعية تشافيس التاريخية، وهو حلم توحيد أميركا اللاتينية على أساس هذا البرنامج الاستقلالي التنموي القائم على خيارات وطنية يسارية.

وكما اتضح في أكثر من مناسبة، من الواضح أن هناك توجهاً جماعياً لدى الأنظمة اليسارية، بتلاوينها المختلفة، لبناء علاقات دولية مشتركة على أسس جديدة أكثر تكافؤاً ونفعاً للأطراف المعنية. وهو ما سعت إليه هذه الأنظمة في دعواتها

لقمة مع الدول العربية عقدت في البرازيل في ربيع العام ٢٠٠٥، وكان التجاوب الرسمي العربي فيها محدوداً للأسف، وقمة أخرى مع الدول الإفريقية عقدت في عاصمة نيجيريا في خريف العام ٢٠٠٦.

تجربة أميركية لاتينية متميزة في التعاطي مع المسألة الدينية

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن هذا النموذج الأميركي اللاتيني لليسار له سمات خاصة، مختلفة في عدد من الجوانب، عن سمات التجارب اليسارية التاريخية التي شهدناها في الماضي، في مجال التعاطي مع مسألة الدين والتدين، مثلاً.

فالمسألة الدينية تعامل معها اليسار المعاصر في أميركا اللاتينية بطريقة فيها درجة عالية من النفس الخلاّق. فرجال الدين هناك لم يكونوا، خاصة في نصف القرن الأخير، جميعهم بالضرورة حلفاء للنفوذ الأجنبي (الأوروبي، ثم الأميركي الشمالي)، أو مرتبطين بالشرائح والنظم المستبدة الحاكمة في بلدان القارة. بل حدث هناك انقسام بين من هم من بين رجال الدين (والدين الغالب في أميركا اللاتينية هو المسيحية الكاثوليكية) منحازون إلى الشرائح الحاكمة، من جهة، وأولئك الذين اختاروا الانحياز إلى الفئات الشعبية المقهورة والفقيرة، وحتى إلى الحركات اليسارية والثورية المسلحة.

فلا يزال هناك حديث في هذه القارة، مستمر منذ أواسط القرن العشرين، عن الطروحات التي أطلق عليها تعبير "لاهوت التحرير". والمقصود تنظيرات وأفكار رجال الدين الذين انحازوا لصالح الفئات البائسة والمضطهدة في مجتمعاتهم، ووجدوا تقاطعات واسعة مع الاتجاهات اليسارية النشطة هناك في تلك المرحلة. وتتحدث تلك المرحلة عن رجال دين ذهبوا إلى حد حمل السلاح ضد الأنظمة المستبدة والتابعة للأجنبي، ومنهم الثائر الكولومبي الشهير، الأب كاميلو تورّيس، الذي كان مشاركاً في حركة مسلحة يسارية واستشهد في ميدان المعركة في كولومبيا في العام ١٩٦٦، ونسب إليه القول إنه "لو كان المسيح حياً اليوم، لكان ثائراً مسلحاً (فدائياً، أو من رجال "الغوار")".

ومن بين أنصار هذا المفهوم الإنساني التقدمي للدين أيضاً رجال دين وصلوا إلى مراتب عليا في الكنيسة، كما هو حال كبير أساقفة سان سلفادور، أوسكار روميرو، الذي انتقد وعارض علناً سياسات حكومة السلفادور العسكرية اليمينية في أواخر السبعينيات الماضية، وحتى اعترض على انتقاد بابا الكنيسة الكاثوليكية يوحنا بولس الثاني إبان زيارة له إلى السلفادور لـ "لاهوت التحرير". وقد كلفت هذه المواقف الأسقف روميرو حياته، في بلد مضطرب آنذاك كالسلفادور، فكان هدفاً للاغتيال، حيث أطلقت مجموعة من "فرق الموت" التابعة لليمين السلفادوري النار عليه وهو يقوم بالقداس في الكنيسة في عاصمة السلفادور في آذار ١٩٨٠.

وتجدر الإشارة أيضاً في هذا المجال إلى سمة مميزة، على هذا الصعيد، كانت للنظام الساندينى

اليساري الذي وصل إلى السلطة في نيكاراغوا في العام ١٩٧٩ . فقد شارك في الثورة الساندينية وفي الحكم اللاحق عدد من رجال الدين اليساريين، من بينهم الأب ميغيل ديسكوتو، الذي أصبح وزيراً لخارجية الحكم الساندينى، والأب إرنستو كاردينال، الذي صار وزيراً للثقافة.

وفي مقابل هذه النماذج، وقف عدد من كبار رجال الدين الكاثوليك في أميركا اللاتينية ضد القوى المقاومة وضد اليسار، وانحازوا إلى جانب السلطات الحاكمة. وشجّعهم على ذلك الموقف النقدي الحاد للتيار الديني اليساري في القارة الذي اتخذه البابا يوحنا بولس الثاني، وكذلك مستشاره يوزف راتسنغر، الذي أصبح مؤخراً البابا بينيديكتوس السادس عشر.

وجدير بالذكر أن كتاباً صدر، في أواسط الثمانينيات الماضية، هو نص حوار طويل أجراه مع الزعيم الكوبي فيديل كاسترو أحد رجال الدين البرازيليين من أنصار "لاهوت التحرير"، واسمه فراي (الراهب) بيتّو. وتناول الكتاب في ما تناول موقف كاسترو من الدين والعلاقة الممكنة بين المسيحيين واليساريين. ومن بين ما قاله كاسترو في الحوار هو أن لا شيء يحول دون مشاركة المسيحيين المؤمنين في الحركات الثورية، وأن هناك آلاف التقاطعات بين الشيوعية والمسيحية أكثر مما هناك من التقاطعات بين الرأسمالية والمسيحية. وقد أشار كاسترو في هذا الكتاب إلى اهتمامه ومتابعته لدور رجال الدين المسيحيين في الثورة الساندينية في نيكاراغوا، وهو تطور اعتبره عنصراً مهماً في مسيرة الحركات اليسارية التحررية في القارة اللاتينية. ويبدو أن هذا الكتاب الحواري، الذي نشر بالبرتغالية والإسبانية ثم ترجم للغات أخرى، كان له تأثير كبير على أوساط واسعة من قرائه، ليس فقط في أميركا اللاتينية، وإنما أيضاً في أوساط مهتمة في بلدان أخرى، كما تظهر بعض التعليقات المنشورة على شبكة الإنترنت من بعض قراء هذا الكتاب في بلد كالولايات المتحدة.

تحدثنا عن هذا الموضوع بسبب كون بعض الحركات اليسارية المعاصرة في أميركا اللاتينية غالباً ما تتحدث عن مرجعياتها الفكرية اليسارية والمسيحية في آن واحد. وهو حال أوغو تشافيس في فنزويلا، الذي أشار مراراً في تصريحاته إلى هذه المرجعية المزدوجة، مركّزاً على الجانب المناصر للفقراء والمضطهدين في التراث المسيحي الأول، وفي المقولات المنسوبة للمسيح بهذا الشأن. والأمر نفسه ينطبق على حزب الشغيلة في البرازيل، الذي شارك في تأسيسه في العام ١٩٨٠ رئيس البرازيل الحالي، لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، وهو حزب كان منذ البداية تجمعاً من مجموعات من النقابيين والناشطين اليساريين والمثقفين والمسيحيين اليساريين. وحتى الرئيس المنتخب الجديد للإكوادور، رفائيل كورييا، يقدم نفسه كمسيحي يساري.

وهكذا، من الواضح أن التيارات اليسارية الأميركية اللاتينية المعاصرة ليست فقط لا تصطدم مع الدين والتدين، وإنما تعتبر الجمهور الواسع الفقير والمضطهد في هذه القارة، وهو في الغالب

جمهور متدين، كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، هذا الجمهور هو، بطبيعة الحال، قاعدة اجتماعية وسياسية مفترضة للحركات السياسية اليسارية الساعية إلى تغيير جذري لصالح هذه الجماهير، بالدرجة الأولى. وهو ما تظهره الآن، ليس فقط أقوال، وإنما أفعال الحكومات اليسارية الجديدة في القارة، وخاصة تلك التي ترفع برامج تغيير جذرية، كما يظهره التجاوب الذي تلقاه هذه الحكومات في الأوساط الشعبية والفقيرة.

***

بقي أن نعيد التأكيد على أن ما يجري في أميركا اللاتينية من تقدم واسع للخيار اليساري هو منعطف تاريخي بالنسبة للقارة. وهو ليس تكراراً لظواهر وحالات موسمية شعبوية ويسارية شهدتها القارة في الماضي، على غرار تلك التي تحدثنا عنها أعلاه. وهو ما يعني أن العملية ستستمر، وتتجذر، على الأرجح. وهو تطور مهم يحتاج إلى متابعة واستخلاص الدروس المفيدة بالنسبة للشعوب والمناطق الأخرى في "العالم الثالث" خاصة، بما في ذلك منطقتنا.

وجدير بالإشارة في سياق تسجيل الطابع العميق لهذا التطور في أميركا اللاتينية، أنه، **حتى في البلدان التي لم ينجح فيها المرشح اليساري للرئاسة، حقق التيار اليساري حضوراً قوياً في المجالس النيابية والبلدية، وأصبح قوةً مؤثرة في الحياة السياسية**. وهكذا، فحتى إذا تصاعدت لاحقاً الحملات العدائية ومحاولات إجهاض هذه التحولات من قبل الولايات المتحدة وأنصار سياساتها المحليين، فإن هناك قواعد جديدة للعمل فرضت نفسها في مجمل القارة اللاتينية والكاريبي.

فهذا التلاقي التاريخي بين اليساريين القدماء والجدد، وذوي الأصول "الهندية الحمراء"، والمسيحيين المتنورين وكل المناصرين للفقراء والمضطهدين، والذي تواكب مع انكشاف مثالب وعيوب، إن لم نقل كوارث، نظام العولمة الرأسمالية الذي حاولت واشنطن فرضه على مجمل القارة اللاتينية، فتح الأبواب أمام ما اعتبره تقرير آخر نشر على موقع هيئة البث البريطانية

(بي. بي. سي) على الإنترنت في ربيع العام ٢٠٠٦ "خسارة الولايات المتحدة لأميركا اللاتينية". حيث يقول كاتب التقرير: "إنها واحدة من أهم قصص عالم العام ٢٠٠٦، وأقلها إشارة إليه... لقد خسر جورج دبليو بوش أميركا اللاتينية".

***

يبقى أن نرى في المستقبل القريب كيف يمكن أن تحقق هذه الأنظمة اليسارية برامجها على الأرض، وكيف يمكن ليس فقط أن تحافظ على قاعدتها السياسية الاجتماعية (أكثر من ٦٠ بالمئة من الناخبين في إعادة انتخاب كل من تشافيس في فنزويلا ولولا دا سيلفا في البرازيل في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٠٦)، وإنما كيف يمكن أن توسع هذه القاعدة باتجاه شرائح أخرى من المجتمع، وتذهب باتجاه تقليص القاعدة السياسية الاجتماعية للمعارضة الملتفة حول الشرائح العليا ذات المصالح المرتبطة

غالباً بالشركات الأجنبية والفئات الطفيلية الثرية، أي نواة اليمين الصلبة، بما يجعل هذه الشرائح مهمّشة سياسياً واجتماعياً، بعد أن كانت هي التي تقوم بتهميش اليسار والاتجاهات التحررية والقطاعات الشعبية عامةً طوال عقود طويلة.

ولا شك، مثلاً، في أن وضع بلد مثل البرازيل أكثر تعقيداً من وضع فنزويلا أو بوليفيا، بسبب حجم البلد، ولكون الحزب اليساري الذي ينتمي إليه الرئيس "لولا" في البرازيل لا يملك أغلبية في الهيئات التشريعية، مما يضطره إلى عقد صفقات مع الأحزاب الأخرى لتمرير مشاريعه التشريعية والتطويرية، بالرغم من كون النظام السياسي في البرازيل نظاماً رئاسياً، كما في الولايات المتحدة، يتمتع فيه الرئيس بصلاحيات واسعة.

أما الوضع في فنزويلا، كما ذكرنا، فهو حالياً مؤاتٍ جداً لمشروع تشافيس الجذري. حيث لديه، إلى جانب أغلبيته الكبيرة في انتخابات الرئاسة التجديدية الأخيرة، سيطرة كاملة على المجلس التشريعي، لكون المعارضة فضّلت، إبان انتخاب المجلس العام ٢٠٠٥، مقاطعة الانتخابات، على الأغلب بسبب ضعفها وعدم قدرتها على إبراز ديناميكية موحدة للتيار اليميني الذي تمثله، والذي لم يكن له رأس واحد قادر على منازلة رأس اليسار الحاكم. وإن كانت أوساط اليمين، بدفع من الإدارة الأميركية، نجحت في الانتخابات الرئاسية الأخيرة في الاتفاق على مرشح واحد لها في مواجهة، غير ناجحة، لشعبية تشافيس الهائلة.

نحو عالم جديد؟

وهكذا، فإن العالم يتحرك بقوة تحت أعيننا. فالسياسات العدوانية لإدارة جورج بوش الأميركية اليمينية، وتخبطها في مشاكل واسعة إثر مغامرتها الفاشلة في العراق، فاقمت من عزلتها الدولية والعداء الواسع لسياساتها الإمبريالية الكونية. وبالمقابل، نشهد الصعود الكبير للصين كقوة عالمية مرشحة لتصبح دولة عظمى في ظرف سنوات، وحسب العديد من المحللين، لتتجاوز حتى الولايات المتحدة اقتصاديا خلال زهاء الثلاثة عقود. كما نشهد صعود قوى عالمية أخرى، من بينها الهند، ودوراً محتملاً أبرز لروسيا الاتحادية عالمياً خلال السنوات المقبلة أكثر استقلالية على الصعيد الدولي وخاصة تجاه الولايات المتحدة.

كل ذلك إلى جانب هذه الديناميكية الداخلية المثيرة للتحولات الجارية في القارة الأميركية اللاتينية، التي تفتح الباب أمام مستقبل مهم ومؤثر عالمياً للقارة الأميركية اللاتينية، خاصة إذا ما تمكّن قادتها من جمع كياناتها ودولها في مشروع تاريخي كبير، وصل تشافيس في أحد تصريحاته إلى حد وضعه في سياق طموح كبير لجعل القرن الحادي والعشرين قرناً أميركياً لاتينياً.

وهو طموح كبير، وربما أكبر من احتمالات العقود الأولى من القرن. لكن شيئاً ما تحرك في هذه القارة المغبونة... قارة السكان الأصليين المضطهدين والمهمّشين منذ الغزو الأوروبي في أواخر القرن الخامس عشر... وقارة السود الذين استجلبوا من القارة الإفريقية كعبيد للعمل

في المزارع والمناجم التي كان البيض يسيطرون عليها. . . وقارة كل ذوي الخيارات اليسارية والإنسانية النبيلة، خيارات التحرر الناجز والاستقلال ومواجهة التحدي التاريخي الذي فرضته قوى الاستغلال والهيمنة والإفقار المتفاقم، في الماضي، كما في مرحلة العولمة الرأسمالية المتوحشة التي نعيش.

إنها ربما بدايات تبلور تلك العولمة البديلة على الأرض، بعد أن كان شبان العالم وقواه الطموحة والتواقة للعدالة وكرامة الإنسان قد رفعوا راياتها منذ أواخر القرن العشرين في شوارع المدن والعواصم العالمية التي كانت تلتقي فيها قمم الأغنياء ومؤسساتهم المالية والاقتصادية.

والذين استمعوا إلى الأغنية الوطنية التي أنشدها الشيخ إمام في أواخر ستينيات القرن العشرين "غيفارا مات"، يدركون اليوم أن البصمات التي تركها غيفارا على هذه القارة بموته المأساوي، إلى جانب تضحيات الآلاف من رفاق الدرب والطريق من أنصار الخيار التحرري الاستقلالي اليساري في تلك القارة المشتعلة والمليئة بالطموح، كانت، في نهاية المطاف، أقوى من رصاصات وحروب جلاديهم، وزرعت بذوراً في أرض تبيّن الآن أنها خصبة جداً، بالطموحات والآمال الكبيرة، وبالتطلعات الإنسانية التواقة للعدل والحرية. فربما مات إرنستو غيفارا ورفاق دربه الكثر في أنحاء القارة. . . لكن الرسالة وصلت.

أواخر العام ٢٠٠٦

المراجع

الأشقر، بول، ٢٠٠٦. " خريطة الطريق في سياسة تشافيس النفطية"، الحياة، (٣/٣/٢٠٠٦).

Ali, Tariq, 2004. "The Importance of Chavez", (Counterpunch Online, August 16, 2004).

Ali, Tariq, 2004. "Interview: Venezuela: Changing the World by Taking Power, (Venezuelanalysis Online – July 22, 2004).

BBC, (BBC News Online), 2006. "Analysis: How the US 'lost' Latin America" (BBC News Online – April 3, 2006).

Bigwood, Jeremy, 200. "U.S. Meddling in Peruvian Presidential Race?", (Znet Online – March 20, 2006)

Chomsky, Noam, 2006. "Latin America declares Independence", International Herald Tribune, (October 4, 2006).

Chomsky, Noam and Dwyer, Bernie, 2006. Latin American Integration, Radio Havana Cuba Interview, (March 7, 2006).

Council on Hemispheric Affairs, 2006. Latin America: The Path away from U.S. Domination, Council on Hemispheric Affairs (May 30, 2006).

Gordon, Gretchen, 2006. "The New Bolivian Regime", (UpsideDownWorld Online, February 21, 2006).

Karl, Traci, 2006. "Leftists redefine Latin American Politics", (Associated Press- March 22, 2006).

Latin America Working Group, 2006. Latin America Outlook 2006 – The odd couple: The United States and Latin America, Latin America Working Group, Washington, (Early 2006).

Lemoine, Maurice, 2006. "Lignes de Fracture en Amerique Latine", Le Monde Diplomatique , (Juin 2006).

Lendman, Stephen, 2006. "The Spirit of Democracy in Venezuela", Global Research, (December 8, 2006).

Painter, James, 2005. "Latin America faces a Year of Change", (BBC News Online – November 2005).

Riding, Alan, 1987. "God and Man in Latin America — A review of the book 'Fidel and Religion' ", The New York Times, (June 14, 1987).

Segarra, Shane, 2005. Taking a Turn to the Left, Resource Center of the Americas, (April 28, 2005)

Sweig, Julia E., 2007. "Fidel`s Final Victory- review ", Foreign Affairs, (forthcoming issue January/February).

Weisbrot, Mark, 2006. Latin America: The end of an era, CEPR)Center for Economic and Policy Research , (May 2006).

Weisbrot, Mark and Sandoval, Luis, 2006. Brazil Presidential Election: Background on Economic Issues, CEPR, (September 2006).

الهوامش

١ارتكزت الدراسة على العديد من المقالات والدراسات ، وعلى العديد من المراجع ولتدقيق المعلومات المتعلقة بتاريخ أميركا اللاتينية وبلدانها وشخصياتها التاريخية وانتخاباتها الرئاسية والتشريعية، وتاريخ سياسات الولايات المتحدة في القارة، كما استفادت من المواقع التاريخية والمرجعية على شبكة المعلومات (الإنترنت) ومصادر كتب وموسوعات أخرى.

٢ تعبير "سانديني" هو إشارة الى أوغوستو ساندينو، أبرز قادة المقاومة في البلد ضد القوات الأميركية الشمالية المحتلة له في أواخر عشرينيات وأوائل ثلاثينيات القرن العشرين. وكانت نيكاراغوا في الثمانينيات الماضية، وهي تحت حكم الساندينيين، قد شهدت حرباً ستنزافية طويلة على البلد واقتصاده المتواضع على أيدي مجموعات "كونتراس" المحتشدة على حدوده، والتي كانت، كما لم يكن سراً في يوم من الأيام، ممولةً ومدعومة ومسلحة ومدربةً من وكالة المخابرات الأميركية، كما شارك "خبراء" إسرائيليون في تدريبها.

٣ Julia E., Sweig 2007

٤ تأسست، انطلاقاً من هذا المؤتمر، مؤسسات مهمة لعبت دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية والمالية العالمية، وأولها صندوق النقد الدولي، ومن ثم البنك الدولي، وكذلك منظمة "غات" لتنظيم التعرفة والجمرك في التبادلات التجارية، وهي المنظمة التي انبثقت عنها لاحقاً، في العام ١٩٩٥، منظمة التجارة العالمية، التي تضم حالياً أكثر من ١٥٠ دولة.

٥نسبة إلى الرئيس الأميركي الشمالي الأسبق، جيمس مونرو، الذي أعلن عام ١٨٢٣، رفض تدخل بلدان خارجية، وخاصة البلدان الأوروبية، في شؤون القارة الأميركية، بشمالها ووسطها وجنوبها. وهو ما عنى عملياً احتكار واشنطن للنفوذ في هذه القارة، وما فتح الباب أمام كل أشكال التدخل الأميركي الشمالي في شؤون القارة.

٦ Julia E., Sweig 2007

«الأمن القومي الفلسطيني»

المؤلفان: أحمد سامح الخالد و حسين آغا
الناشر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ٢٠٠٦

بقلم: ناجي جمعة*

صدر حديثاً عن مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، كتاب «الأمن القومي الفلسطيني» للباحثين: حسين آغا، و أحمد سامح الخالدي، الزميلين في كلية «سانت أنتوني» بجامعة «أكسفورد»، و الإصدار هو الترجمة العربية لكتاب:

(A FRAMEWORK FOR A PALESTINIAN NATIONAL SECURITY DOCTRINE)

الذي صدر في كانون الثاني ٢٠٠٦ عن المعهد الملكي للشؤون الدولية «شاتهام هاوس» في لندن.

وتكمن أهمية الكتاب في تركيز مؤلفيه ـ اللذين عملا لما يقارب الثلاثين عاماً في أبحاث الصراع العربي الإسرائيلي و شاركا في بعض الجولات التفاوضية ـ على إيجاد إطار جامع شامل للأمن القومي الفلسطيني سواء في ظل إقامة دولة فلسطينية أو دونها، كما أن الإطار المفترض يشمل أمن الفلسطينيين في الداخل و في الشتات.

يتعرض المؤلفان في مقدمة كتابهما إلى تأرجح الإستراتيجية الفلسطينية ما بين المواجهة الدامية مع إسرائيل والالتزام بالتفاوض، و ما بين الحياة في كنف دولة مستقلة والتحرك كحركة تحرير وطني، و ما بين الانخراط في تسوية نهائية شاملة تضمن تأسيس دولة مستقلة ذات سيادة وقابلة للاستمرار، و صراع طويل لا يحمل بشائر التقدم نحو الاستقلال و التحرر. و هذا التذبذب

* باحث وكاتب فلسطيني يعيش في القاهرة.

والغموض في الخطوط العريضة للسياسة الفلسطينية هو ما يحتم تنظيم العمل الأمني بكل جوانبه ووضعه في منظومة متكاملة، مع التركيز على أن محتوى الكتاب هو طيفٌ كاملٌ من الإستراتيجيات الوطنية الممكنة بما يضع هيكلاً عقيدياً يركز على العناصر الأساس للأمن القومي الفلسطيني دون ربطه بهدف سياسي معين.

ويذكر المؤلفان بعض المشاكل المنهجية التي واجهت بحثهما: كغياب صفة الدولة، والتقلب في الأهداف الوطنية، والفواصل المبهمة بين المؤسسات، والاختلالات الهيكلية، والخصوصيات المعقدة داخل المجتمع الفلسطيني وما يترتب عليها من تداخلات.

و جاء المبحث الأول تحت عنوان: «مكونات الأمن القومي الفلسطيني». و قسَّمه المؤلفان إلى سبعة مكونات:

١ـ أساسيات الأمن القومي، المتمثلة في المساواة في منزلة الفلسطينيين ومكانتهم مع جيرانهم من الشعوب والدول، وكذلك المساواة في المخاوف والاهتمامات والطموحات التي تشعر بها شعوب أطراف النزاع الأخرى، وحق الفلسطينيين في الدفاع عن النفس بما يتماشى مع مصلحتهم و طموحاتهم.

٢ـ حقائق فلسطينية متمثلة في قناعة الفلسطينيين بأنهم كانوا على مدار عقود طويلة ضحيةً للجبروت الإسرائيلي ومحاولات الإخضاع والذل والقهر، و أن حرب ١٩٤٨ قد سحقت المجتمع الفلسطيني و اجتثته من جذوره و آلت به إلى الاحتلال أو الشتات أو العيش ضمن نطاق دولة إسرائيلية عنصرية.

٣ـ احتياجات فلسطينية أساسية: الأمن والحماية، الرفاهية والرخاء، حماية فلسطينيي الشتات، القدرة على ممارسة الخيارات الحرة، الشعور بالطمأنينة.

٤ـ المصالح الفلسطينية: وقد شطرها الكاتبان إلى مصالح جوهرية تتضمن الحيلولة دون إبادة الشعب الفلسطيني وديمومة وجوده على الأرض و إنهاء الاحتلال و التحرر من الحكم الأجنبي و توفير الملاذ الآمن و الدفاع عن التراب الفلسطيني، ومصالح حيوية تشمل صيانة وحدانية الشعب وحل مشكلة اللاجئين و التمثيل المستقل الحقيقي والمحافظة على النمط الفلسطيني في الحياة والإشراف على الأماكن المقدسة مع ضمان القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية.

٥ـ الأهداف الوطنية الفلسطينية المتعلقة بحدود الدولة و تفاصيل بنائها وهيكلتها والمحافظة عليها.

٦ـ تصورات الفلسطينيين للتهديدات التي

تواجه مصالحهم الجوهرية ومصالحهم الراهنة.

٧ـ ما للفلسطينيين وما عليهم، حيث يؤكد الباحثان وجود عدة نقاط تمثل قوة في صالح الفلسطينيين، تتمثل في عدم انكسارهم أمام الضربات الإسرائيلية المتعاقبة؛ مما أعطاهم طاقة كبيرة للتحمل و التكيف و القدرة على رد الفعل دون الاستسلام مستشهدين بالانتفاضتين الأولى و الثانية، أيضاً يرى الكاتبان أن مركزية القضية الفلسطينية و تأثيرها الممتد حتى صناديق الاقتراع الأميركية و تأثيرها الإسلامي في الشرق الأقصى والوجود الإسلامي في أوروبا قد أعطاها بعداً دولياً من الممكن استثماره في الصالح الفلسطيني.

وتعد الظروف الديموغرافية أحد أهم نقاط القوة الفلسطينية سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة أو في داخل إسرائيل؛ ما يجعلها هاجساً إسرائيلياً وأملاً فلسطينياً، كذلك ينظر الكاتبان إلى الشتات الفلسطيني كعامل إيجابي لإقامة علاقات قوية بين القضية الفلسطينية والمجتمعات الحاوية للاجئين الفلسطينيين عن طريق تغلغلهم في تلك المجتمعات وإظهار حقيقة الضعف الفلسطيني أمام الترسانة العسكرية الإسرائيلية للرأي العام؛ بما يؤدي إلى التعاطف و اتخاذ مواقف إيجابية.

في المقابل فإن السلبيات أو نقاط الضعف المحيطة بالفلسطينيين لا تبدو هينةً أو سطحيةً، كالافتقار إلى وسائل الدفاع التقليدية بل و عدم الاعتراف بحقهم في استخدامها، والعوائق البنيوية التي تجعل الكلمة الفلسطينية أدنى من كلمة إسرائيل و اللاعبين الإقليميين الآخرين في المنطقة، والافتقار لحليف إستراتيجي يجابه التحالف الأميركي الإسرائيلي الوثيق، والقيود الجيوستراتيجية المتمثلة في انفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة، والافتقار إلى العمق الجغرافي الذي يتيح للمدافعين كسب الوقت مقابل الاستغناء عن الأرض، و الافتقار إلى منافذ خارجية تتيح التواصل الحرّ مع العالم الخارجي سواء كانت برية أو بحرية.

«عناصر العقيدة الأمنية» هو عنوان المبحث الثاني، الذي يطرح اعتماد فكرتي: الردع والوقاية الإستراتيجية، أساساً للأمن القومي الفلسطيني عوضاً عن أساليب الدفاع العملياتية التقليدية، وتتمثل هذه العناصر في الدفاع غير العسكري عن طريق الضمانات الدولية أو الاتفاقات الثنائية أو التزام الحياد في أي صراع إسرائيلي مع طرف ثالث، أو الدخول في تحالفات دولية بصفة عضو غير محارب، و اعتماد وسائل الدفاع غير المسلح كإعلان العصيان المدني و تخريب وسائل الاتصالات والإضرابات، أو عن طريق الدفاع الإعلامي

الذي أثبت نجاعةً فعالةً في شحذ الدعم و التأييد الدوليين لقضايا الشعب الفلسطيني.

العنصر الثاني من عناصر العقيدة الأمنية الفلسطينية هو الدفاع اللاهجومي الذي يعدّ وضعاً إستراتيجياً يتخذ الجانب الدفاعي أساساً على حساب القدرة الهجومية التي قد تكون غائبة كلياً في بعض الحالات، وهذا لا يعني بالضرورة التخلي عن حق الرد على أي اعتداء خارجي، بل التركيز على توفير الحماية الدفاعية بأي شكل حتى و إن تطلب ذلك الرد بالمثل على الاعتداء على المدنيين، كما أن الدفاع اللاهجوميعتمد و بشكل أساسي على الاستخبارات و الاستشعار المبكر و منع اندلاع الحروب، وهو ما يتطلب بناء مؤسسة مخابراتية قوية ومستقلة و فعّالة تمتلك من التكنولوجيا ما يوازي أو يقارب نظيرتها الإسرائيلية.

و من عناصر العقيدة الأمنية «الدعم الخارجي» المتمثل في جلب قوات دولية ضمن مبادرة دولية ريثما يستأنف التفاوض بين الجانبين، وسيعود دورها بفائدة فلسطينية حيث ستقيّد نسبياً حرية إسرائيل في إعادة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة أو إعادة ترسيم خريطتيهما، و ستمنع أية مغامرة عربية محتملة من استخدام الأراضي الفلسطينية للقيام بها.

ويذكّر الباحثان أن أمن فلسطينيي الشتات عنصر أساس من عناصر العقيدة الفلسطينية لا يتحقق إلا بإيجاد آليات قانونية خاصة لحماية أولئك اللاجئين مع توفير ضمانات دولية واضحة و موثوقة لأمن الجاليات الفلسطينية المقيمة في المهاجر، مع تضمين أي اتفاق للوضع النهائي بنوداً واضحةً تتعلق بمستقبلها.

و يرتبط الأمن الداخلي في الحالة الفلسطينية بالأمن الخارجي؛ مما يجعله ركناً مستقلاً من أركان العقيدة الأمنية الفلسطينية، ويشتمل تحقيقه على بعدين:

الأولـ توحيد و احتكار السلطة و حق استخدام القوة من قبل الدولة الفلسطينية. و الثاني ـ حظر استخدام القوة من قبل أي جهة غير رسمية ـ بما في ذلك المعارضة ـ ضد أية جهات أخرى.

يذهب المبحث الثالث «البيئة الإستراتيجية المتغيرة» إلى تأثر الأمن الفلسطيني بشكل مباشر بالتغيرات الحاصلة في البيئة السياسية والإستراتيجية المحيطة، وبالتحديات المتأتية عن التطورات التكنولوجية وغيرها من التطورات غير العسكرية التي تحصل في المنطقة والعالم كالمتغيرات الإقليمية التي نجمت عن إبعاد العراق عن الصف المناهض للوجود الإسرائيلي و الذي كان يشغل حيزاً من الفكر الأمني الإسرائيلي و ملاذاً مرحلياً لتقلبات الحالة التفاوضية الفلسطينية.

كما أن التحديات المستقبلية تبدو مبهمة

وغير واضحة الملامح، كاحتمالات حصول تغير سياسي و أيديولوجي كبير في إسرائيل من شأنه الإتيان بحكومة يمينية متطرفة إلى السلطة تعمد إلى تخريب أي اتفاق سلام محتمل أو تدمير مشروع أية دولة مرتقبة، و في المقابل فإن التطرف الإسلامي المتزايد في الأراضي الفلسطينية قد يحول دون إقامة علاقات مستقرة بين الفلسطينيين و إسرائيل.

وتعتبر المنطقة العربية مصدراً لتهديدات أخرى محتملة للأمن القومي الفلسطيني فلا يمكن عزل العلاقة الفلسطينية ـ الإسرائيلية عن التفاعلات الحاصلة بين إسرائيل و العمق العربي، فعلاقات إسرائيل المستقبلية مع الأردن و سورية و العراق على سبيل المثال ستؤثر مباشرة على العلاقات بين الفلسطينيين و إسرائيل.

ويُعد واقع التطورات التكنولوجية الحديثة مظهراً من مظاهر تغير البيئة الإستراتيجية، حيث سيكون له وقع مؤثر على القدرات العسكرية لكافة الأطراف كما ستترك بصماتها على السياسات الدفاعية و العقائد الأمنية، ونظراً لاستمرار التفوق الإسرائيلي الساحق ستكون المناطق الفلسطينية مكشوفة للرصد الإسرائيلي و الخارجي في السنوات العشر أو العشرين المقبلة؛ مما سيسهل عمليات الاختراق و الاجتياح و التصفية الجسدية.

كما تعد التحولات الديموغرافية من ملامح البيئة الإستراتيجية المتغيرة، التي قد تظهر جلياً و قد تؤثر بوضوح على الخارطة السكانية على الأرض، إما باحتمال التفوق العددي لعرب إسرائيل وإما بترحيلهم إلى مناطق الدولة الفلسطينية المرتقبة بكل ما يمثله ذلك من عبء اقتصادي و سكاني على الفلسطينيين، أيضاً تؤثر المتغيرات على الأرض «البيئة الإستراتيجية الأمنية»، كما هو الحال مع نمو أعداد المستوطنات و المستوطنين، أو ازدياد مساحة جدار الفصل مع كل ما يترافق معه من حواجز إلكترونية و ميادين للرمي الحر و الموانع «الكونكريتية».

ويُلحق المؤلفان في الفصل الأخير من كتابهما جداول توضح عدد السكان التقريبي لفلسطينيي الشتات و عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في «الأونروا» وتعداد السكان في فلسطين و إسرائيل حسب المجموعات الإثنية والدينية الرئيسية وتقسيم المناطق، كما ألحقا خرائط لتحولات جغرافيا الأرض الفلسطينية منذ الانتداب البريطاني و حتى العام ٢٠٠٥.

كما ألحقا وثائق للميثاق الوطني الفلسطيني والتعديلات اللاحقة عليه ووثيقة إعلان الاستقلال ووثيقة مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة.

بيد أن الملحق الأهم في الكتاب هو برنامج عمل للتحديات التي تواجه الأمن القومي الفلسطيني، وفيه يطرح الباحثان تساؤلات جدلية تمثل إجاباتها تنظيماً شاملاً لعقيدة الأمن الوطني الفلسطيني:

التحرير مقابل الدولة، الداخل مقابل الخارج، منظمة التحرير الفلسطينية مقابل السلطة الوطنية الفلسطينية، الكفاح المسلح مقابل التفاوض، الأمن الشخصي مقابل الأمن الجماعي، الحل الدائم مقابل الحل المؤقت، الحلول الأحادية مقابل الحلول الثنائية، التاريخ مقابل الجغرافيا، حقوق الإنسان مقابل الحلول السياسية، دولة ذات سيادة مقابل الفصل العنصري، الديمغرافيا مقابل المساحة، الديمقراطية مقابل التقاليد، عامل الزمن مقابل الحقائق على الأرض، الدولة الكاملة مقابل الدويلة، الرؤيا مقابل الإستراتيجية، الإجماع مقابل الأغلبية، القائد مقابل رئيس الدولة، الاكتفاء الاقتصادي مقابل الاكتفاء السياسي، التنمية الوطنية مقابل التنمية المجزّأة، القرار المستقل مقابل التدويل.

إن كتاب «الأمن القومي الفلسطيني» هو محاولة لتجميع كل الرؤى الأمنية الفلسطينية السابقة ودمجها مع فرضيات استحدثها الباحثان ضمن منظومة متكاملة، فغطى البحث جلَّ التصورات الأمنية الممكنة في المستقبلين القريب و البعيد، بَيد أن الكتاب غطى المأمول دون الممكن، و المرتجى دون المحتمل، ويتضح هذا جلياً في تركيز الباحثين على الأطر والخطوط العريضة أكثر من تركيزهم على آليات تنفيذها؛ مما يخلق مسافة شاسعة في ذهن القارئ بين النظريات المطروحة و طبيعة الواقع الراهن، خاصةً مع تهميش قضايا الأمن الداخلي التي برهنت الحالة الفلسطينية على أنها من أهم محددات الأمن الفلسطيني.

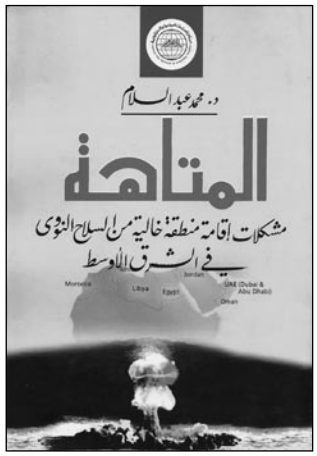

اسم الكتاب: المتاهة: مشكلات إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط

المؤلف: د. محمد عبد السلام

الناشر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام

تاريخ النشر: ٢٠٠٦ / القاهرة

عدد الصفحات: ٣٥٢

ينطلق كتاب الباحث المصري الدكتور محمد عبد السلام من حقيقة ما تشكله القوة النووية الإسرائيلية من تهديد لأمن منطقة الشرق الأوسط عموماً وللأمن القومي العربي والمصري خصوصاً لا سيما بعد نزوع بعض الدول الأخرى مثل إيران لامتلاك السلاح النووي.

يقع الكتاب في بابين: الباب الأول والمعنون بـ"مشروع إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" مقسم إلى ثلاثة فصول، يناقش الأول منها مشكلة انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ثم يعرض للقوة الإسرائيلية والبرنامج العراقي والليبي والسوري والطموحات الأردنية والجزائرية ومن ثم لتنشيط البرنامج النووي المصري وللمحاولات الإيرانية لتسريع البرنامج الإيراني. فيما يناقش الفصل الثاني من الباب الأول التدخل الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ويعرض لرفض إسرائيل توقيع المعاهدة الدولية في هذا الإطار، وموقف مصر المنتقد للمعاهدة ولعدم إجبار إسرائيل على الالتزام بأحكامها. فيما يخصص الكاتب الفصل الثالث لمناقشة مشاريع إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وموقف الدول المختلفة من تلك المشاريع خاصة مصر وإسرائيل.

أما الباب الثاني من الكتاب فيخصصه الكاتب لمناقشة إمكانية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو مقسم إلى أربعة فصول. يعرض الفصل الأول منها إلى الإشكالات الخاصة بـ"النطاق الجغرافي" لمنطقة الشرق الأوسط، وهو نقاش يمس جوهر تعريف المنطقة وحدودها.

أما الفصل الثاني يناقش الإشكالات المتصلة بالصراعات الإقليمية القائمة في الشرق الأوسط وانعكاسها على إمكانات نزع المنطقة من السلاح النووي، وربط تسوية هذه النزاعات، لا سيما القضية الفلسطينية، بالتوصل لمعاهدة خاصة بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي.

أما الفصل الثالث فيناقش الإشكالية الخاصة بالأوضاع النووية في الشرق الأوسط من حيث الملامح العامة للأوضاع النووية السائدة وانتشار أسلحة الدمار الشامل والاتجاهات السائدة

بشأن التفاوض حول التسلح النووي و التسلح التقليدي.

الفصل الرابع يعرض للإشكاليات الخاصة بمواقف الدول النووية الكبرى (الولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا) تجاه فكرة منطقة شرق أوسط خالية من السلاح النووي. ويخصص الكاتب الخاتمة لمناقشة فرص إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في ظل حالتين: الحالة الأولى استمرار الأوضاع النووية القائمة وبالطبع عدم امتلاك العرب لسلاح نووي، والحالة الثانية تشمل تغير الأوضاع النووية الإقليمية القائمة .

إن الاختلالات الهيكلية في الموازين الإستراتيجية – العسكرية هو ما يعيق التوصل إلى معاهدة بشأن إقامة منطقة شرق أوسط خالية من السلاح النووي. إن إسرائيل لن تقوم مجاناً بنزع سلاحها النووي وهي لا ترى حاجة لذلك، لكن المستقبل وكما يخلص الباحث قد يحمل احتمالات ظهور أوضاع نووية تدفع لتعديل التوازن النووي، وإلى حين ذلك ستظل منطقة الشرق الأوسط "متاهة" كما يشير عنوان الكتاب.

الكتاب مليء بالجداول والإحصاءات والأشكال التوضيحية والخرائط.

والكاتب الدكتور محمد عبد السلام يعمل خبيراً في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام في القاهرة وله العديد من الكتب والدراسات المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي.

اسم الكتاب: الطبقة الوسطى الفلسطينية / بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة.

اسم المؤلف: جميل هلال.

اسم الناشر: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"

تاريخ النشر: ٢٠٠٦ / رام الله

عدد الصفحات: ٣٣٦.

يرصد السوسيولوجي الفلسطيني جميل هلال في هذا الكتاب، التوسع الملحوظ الذي طرأ على الطبقة الوسطى الحديثة في الأراضي الفلسطينية في التسعينيات، وملابسات هذا التوسع عبر تشخيص الديناميكيات الداخلية والخارجية، وتبيان حجم ونوعية هذا التوسع، في ظل عملية التحول الدولاني المترتبة على تطبيقات اتفاقية أوسلو.

يعد هذا الكتاب من جهة تناوله الطبقة الوسطى من الكتب القليلة في المكتبة العربية، نظراً لتركيز البحوث الاجتماعية في الثمانينيات على قضايا الهوية، وتجنب الخوض في مجال الانقسامات

والصراعات الاجتماعية، إلى جانب النقص في المعطيات الإحصائية والمسحية حول الموضوع.

تنطلق هذه الدراسة من نقاش موسع لمفهوم الطبقة الوسطى في الأدبيات العالمية وعلاقتها بالحركات السياسية والديمقراطية، ونقاش لمحددات الطبقة الوسطى الفلسطينية وآليات إنتاجها وتأثير قيام السلطة الفلسطينية عليها، لتحاول الإجابة عن تساؤلات حول التغييرات السياسية والفكرية داخل هذه الطبقة ورؤيتها لنفسها وتقديمها لذاتها وعلاقتها بالفئات والطبقات الأخرى.

يعتمد الباحث منهجية متعددة الأدوات تجمع بين عدة مناهج بحثية، مولياً أهمية خاصة للحوار المباشر مع طيف واسع من الشخصيات التي تمثل هذه الطبقة، ما يتيح لها التعبير عن رؤاها وهمومها وهواجسها بنفسها، طبعاً إلى جانب المشاهدة العينية والاستعانة بما ينشر في الصحف وما يطرح في المؤتمرات والندوات، وبعض ما ينشر في المجال الأدبي.

ينبه هلال، إلى أن التكوين الطبقي الفلسطيني خضع لتحولات نوعية بعد النكبة، فاختفت عملياً فئة صغار الفلاحين، ولم يعد هناك فئة تذكر من كبار ملاك الأرض ومن فئة الوجهاء ذات السمات الأرستقراطية، وتوسعت الطبقتان العاملة والوسطى، وحافظت البرجوازية الصغيرة على حضورها في الضفة والقطاع، وإن انكمشت شريحة الحرفيين لمصلحة أصحاب الورش الصغيرة جداً من العاملين في القطاع غير المنظم.

وشهد المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة حراكاً اجتماعياً واسع النطاق منذ العام ١٩٤٨، وتواصل خلال العقود التي تلت النكبة. وقد جعل هذا الحراك الاجتماعي الواسع التخوم الفاصلة بين الفئات الطبقية تبدو ضبابية. وتعززت الضبابية بفعل تواصل أشكال من التكافل العائلي واختراع أشكال جديدة من هذا التكافل (عبر لجان الحمايل) وخصوصاً في مجال التعليم. ومن هنا فقد تجد أفراد الأسرة الواحدة ينتمون إلى فئات طبقية مختلفة (وأحيانا اتجاهات سياسية مختلفة). كما برزت فئات اجتماعية يعمل أفرادها في أكثر من مهنة (معلم في النهار وسائق أجرة في المساء والعُطل، على سبيل المثال).

المعطى الطبقي الأساسي في رحلة ما بعد السلطة والذي نمت على هامشه مجموعة كبيرة من الظواهر والتداعيات تتعمق فيه هذه الدراسة على نحو واسع، وبالأرقام فقد زاد حجم هذه الطبقة كنسبة من مجموع القوى العاملة في المجتمع من أقل من ١٠٪ خلال الحكمين الأردني والمصري، وخلال فترة الاحتلال قبل

نشوء السلطة الفلسطينية إلى الضعف في أواخر العام ١٩٩٧، وإلى ما يفوق الربع (٢٦٪) قبيل الانتفاضة الثانية، وإلى نحو ٢٨٪ في أواخر العام ٢٠٠٤.

ونسبة الربع كطبقة وسطى (من دون احتساب البرجوازية الصغيرة) هي نسبة عالية بمقاييس المنطقة ودول العالم الثالث. ففي أواخر التسعينيات أصبحت السلطة توظف ما لا يقل عن خمس القوى العاملة النشيطة في هذه المناطق، يوضح هلال.

وقد ساهمت "مهننة" ما بات يعرف بالمنظمات غير الحكومية خلال عقد التسعينيات في توسيع صفوف هذه الطبقة. وساهم فيه كذلك توسع في بعض فروع القطاع الخاص الحديثة: (مصارف، وشركات تأمين، ومكاتب هندسية، وغيرها). فقد شكلت الوزارات حاضنة أساسية لهذه الطبقة، وتحول وسط الضفة الغربية، وخاصة مدينتي رام الله والبيرة إلى مركز للوزارات والمنظمات غير الحكومية الأجنبية والمحلية، وتطور قطاع خاص وحديث وشركات استثمارية، وانتعشت مهن حرة (كالمحاماة والهندسة والطب) بحكم ارتباطها بالقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وبمؤسسات السلطة.

اسم الكتاب: جدلية الوطن والمنفى.

اسم المؤلف: د. إيلان غور زئيف.

الناشر: المركزالفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"

تاريخ النشر: ٢٠٠٦ / رام الله

عدد الصفحات: ١٧٠ صفحة.

يأتي تأليف هذا الكتاب التربوي ضمن مشروع متكامل يقوده ويعمل على نشره د. إيلان غور- زئيف، إسرائيلياً وعالمياً، ويهدف إلى تحرير اليهودي والإسرائيلي من عقيدة التمسك بالوطن (الأرض)؛ تفادياً لدفع الثمن الباهظ الذي يكلفه البقاء عليها وكونها تتحول إلى شعار محفز لارتكاب الخطايا والقتل.

لا يطرح غور زئيف مشروعاً سياسياً ولا نظرية سوسيولوجية لحل عقدة اليهودي التي رافقته أكثر من الفي عام، وهي عقدة مكان الإقامة فيما يسميه الوطن التاريخي (فلسطين)، أو الدياسبورة (المنفى)، المؤلف يطرح فكراً

فلسفياً، يحلل عمق ظاهرة المنفى من جهة، و"أحقية" الإقامة في "الوطن التاريخي من جهة أخرى".

ما يطرحه غور زئيف يتجاوز المسألة اليهودية ليلامس مأزق الإنسان الفكري في رحلة ما بعد الحداثة ويفند ما في التربية التقليدية من أشكال القمع.

ما يهم الفلسطيني من الموضوع بالدرجة الأولى، ربما، أن نظرية المؤلف تنطلق أساساً من تشخيص بالغ الدقة والعمق للحالة الإسرائيلية وفشل رهانها على العنف والنفي في القضاء على الفلسطينيين، وفشل نموذجها في صهر المكونات اليهودية في إسرائيل، لتتضمن الحالة الإسرائيلية فقط تعريفاً سلبياً لـ "النحن" الإسرائيلية، تتمحور حول المركزية الإثنية كفكرة مناوئة للآخر الفلسطيني، وتذمر واحتجاج تجاه العالم من جهة، وكمقت وبغض ذاتيين من جهة أخرى.

ويخلص غور زئيف إلى القول:

باستطاعتنا في ضوء النتائج التي تمخضت عنها مئة عام من التربية التطبيعية الصهيونية، أن نجمل أو أن نستنتج أن محاولة الشطب والتسويف والاستحواذ الصهيوني على الرسالة اليهودية تشكل تهديداً وخطراً حقيقياً على تجسيد المسؤولية الأخلاقية وعلى الحياة ذاتها في ضوء الرسالة اليهودية. غير أن هذا التهديد، ورغم كل ما يترتب عليه من ضرر روحي سيتعين على اليهود مستقبلاً مواجهته، يندرج في إطار واقع ينطوي على مسوغات ومبررات عملية متزايدة ـ وليس أخلاقية وحسب ـ للتغلب على التطبيع الصهيوني وللنهوض والشروع بإنجاز وتحقيق المهمة ـ المشروع ـ الأصعب، ألا وهي تخليص وتنقية روح اليهودية من حطام ورواسب المشروع الصهيوني في عالم لم يهجره الله وحسب، بل ولم يعد قبول التوراة والتلمود والتقاليد اليهودية ممكناً بالروحية التي ألهمت ووجهت يهودية المنفى لغاية ظهور الصهيونية وأزمة الحداثة وأهوال وفظائع الرأسمالية المتخلفة.

ولقد شرعت الحالة الإسرائيلية بتدشين عملية الكشف عن الحقيقة المفزعة... فبعد مئة عام من الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، ما زال يتعين على الإسرائيليين في هذا المكان أن يدفعوا بعملة الحياة المناسبة والمستحقة ثمناً للحياة نفسها. وبعبارة أخرى، فإن إسرائيل، حتى لو استطاعت البقاء لجيل و/ أو جيلين آخرين، لن تتمكن من القيام بذلك إلا في إطار هيكل أو كيان سياسي أشبه بـ " إسبارطة أشرار". وإسرائيل بهذه الصفة (أي إسبارطة أشرار) هي بمثابة عملية سيرورة، وليست فقط هدفاً لعمليات تاريخية تصوغ حيز الخيارات الإسرائيلي ـ الفلسطيني في هذه اللحظة التاريخية.

اسم الكتاب: من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٩٨ .

اسم المؤلفة: د. هلغى باو مغرتن .

اسم الناشر: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"

تاريخ النشر: ٢٠٠٦ / رام الله

عدد الصفحات: ٤٣٧ .

هذه ترجمة عربية للكتاب الذي صدر بالألمانية قبل ١٥ عاماً. تفسر الدكتوره الألمانية هلغى المحاضرة في جامعة بيرزيت، في مقدمتها للطبعة العربية، ترجمة الكتاب بعد هذه الفترة من إصداره، بكونه يغطي فترة لم يجر البحث فيها عميقاً، هي الفترة ما بعد النكبة مباشرة حتى العام ١٩٦٧، التي تعتبرها فترة حرجة ومغيّبة، تتناولها في الفصول الرئيسية، كونها فترة تشكيل الحركات الفلسطينية التي تتكون منها الحركة الوطنية الفلسطينية، وما دار بينها من سجالات، وما طرأ عليها من تغيّرات.

وترى هلغى، المهتمة منذ بداية السبعينيات بالشأن الفلسطيني، أكاديمياً وميدانياً، والمتزوجة من فلسطيني، أيضاً، أن عدم إنجاز مشروع التحرر وإقامة الدولة يدعو لإعادة نشر كتاب محوره هذه التجربة، تحفيزاً لمعرفة التاريخ من أجل مواجهة تحديات الحاضر، والتحضير لبناء المستقبل.

وتشير هلغى إلى الموت المفاجئ والمأساوي لياسر عرفات؛ ما يجبر الفلسطينيين والباحثين خاصة على العودة خطوة إلى الوراء، والبدء في التفحص والتقييم، مع عودة بعض القضايا الساخنة والمحورية في تاريخ التجربة الفلسطينية إلى موقع الصدارة، مثل: قضايا الكفاح المسلح، والدولة، والعلاقة بين الآمال والأحلام.

وتنبه هلغى إلى وجود مشكلة تقييم وتقدير لدور ياسر عرفات في تطوير الكفاح الوطني الفلسطيني، مشكلة أصبحت أكثر إلحاحاً بعد رحيله المفجع، مشيرة إلى أنها في كتابها تفهمت دوره المركزي، وفي منعطفات معينة كان دوره تاريخياً من حيث البصيرة والتأثير، الأمر الذي لم يمنع من طرح أسئلة نقدية على قيادته.

الكتاب من تقديم صادق جلال العظم، ويتألف من ستة فصول تحت عناوين: في أعقاب النكبة، حركة القوميين العرب، حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، الجدل السياسي-الأيديولوجي بين حركة القوميين العرب و"فتح" حول تحرير فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية تحشد طاقات المجتمع الفلسطيني: من الشتات إلى المناطق المحتلة، الانتفاضة، التمرد الفلسطيني على الاحتلال الإسرائيلي.

هذا الكتاب مزود بملحق لوثائق نادرة جداً ممثلة بصحف ونشرات حزبية تتضمن نماذج مهمة لفهم المفردات السياسية، خاصة في فترة ما بعد النكبة.

اسم الكتاب: التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني.

اسم المؤلف: جميل هلال.

الناشر: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"

تاريخ النشر: ٢٠٠٦ / رام الله

عدد الصفحات: ١٢٧ صفحة.

ينطلق جميل هلال في المنظور النظري العام لبحثه هذا، من أن الأحزاب، عالمياً، رغم ما تمرّ به من أزمة ثقة مع مجتمعاتها منذ انتهاء الحرب الباردة، وسيادة اقتصاد السوق بصبغته الليبرالية الجديدة، وتراجع تأثيرها على حياة المواطنين، إلا أنها ما زالت أداة تعبئة رئيسية في النظم الديمقراطية الليبرالية، وما زالت الضامن الأكبر للاستقرار السياسي، وإجراء تحولات سياسية في النظام السياسي دون هزّات أو صدمات، رغم ما يواكبها أحياناً من تبدلات حكومية سريعة.

وأيضاً، الأحزاب تاريخياً تنطلق لأهداف معينة، لكنها سرعان ما تعيد تكييف نفسها على نحو مختلف يفرزه الحراك الداخلي والخارجي، وتمركز عناصر القوة في يد أقلية تمسك بخيوط مقدرات الحزب.

الأحزاب الفلسطينية أو أنوية الأحزاب الفلسطينية، ليست بعيدة عن هذا الإطار العام، إلا أنها محكومة بخصوصيات استثنائية، تتمثل بعدم إنجاز مهمة التحرر الوطني، وعدم اكتمال السيادة على الجزء الصغير الذي أقيمت عليه السلطة الفلسطينية التي ظلت عرضة لتأثيرات إقليمية ودولية متباينة، واستهداف مباشر لرموزها وبنيتها من جهة إسرائيل بعد انتفاضة الأقصى خصوصاً.

يعالج هلال، بتوسع تنامي دور التيار الإسلامي الذي "شهد تحولات ملموسة إثر انخراطه التدريجي في الحقل السياسي الوطني وتفاعله مع هذا الحقل المتحرك"، في إطار متابعة أدوات الإسلام السياسي ومسلكياته السياسية منذ نشأة المنظمة وصولاً إلى ما بعد إنشاء السلطة.

يخصص هلال، مساحة واسعة لتجربة "فتح" بعد أوسلو، كونها الحزب الحاكم، وكيفية انعكاس ذلك على بنيتها وخياراتها وبرامجها السياسية، وانعكاسات ذلك عليها،

والهزات الخطيرة التي تعرضت لها بعد الانتفاضة الثانية ورحيل ياسر عرفات.

يخلص هلال، إلى أن مأزق "فتح" تمثل في عجزها عن تحويل الحكم الذاتي المجزّأ إلى دولة ذات سيادة، وفي بناء مؤسسة فاعلة ونظام سياسي قائم على فصل السلطات، كما ظهر مأزق أحزاب وتنظيمات المعارضة الفلسطينية بما فيها التيار الإسلامي في عجزها عن طرح إستراتيجية مقنعة لإنجاز المشروع الوطني، وفي إحجامها عن الانخراط في لعبة تداول السلطة، فهي لم تطرح ولم تهيئ نفسها لاستلام السلطة.

وفي حديثه عن الأحزاب اليسارية والعلمانية من حيث التأييد والدور الاجتماعي والفكري يخلص إلى التكهن التالي: "إن تواصل ضعف الأحزاب السياسية والعلمانية، من حيث حجم التأييد، والدور الاجتماعي والفكري، وارتباك مفهومها لدورها في المؤسسات الوطنية والمتمثل أحياناً في الخلط بين المعارضة والاستنكاف، سيقود إلى تلاشي تأثيرها، وربما وجودها".

أنجز هذا الكتاب قبل الانتخابات التشريعية الثانية بقليل، ويسجل له أنه تكهن بمفاجأة في نتائجها، إلى حدّ كبير.

اسم الكتاب: الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية.

اسم المؤلف: طالب عوض وسميح شبيب.

الناشر: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"

تاريخ النشر: ٢٠٠٦ / رام الله

عدد الصفحات: ٨٣.

يتناول الباحث طالب عوض، في هذه الورقة البحثية الأحزاب السياسية الفلسطينية عبر استعراض ابرز القضايا الخاصة بدورها في العملية الانتخابية، وضوابط ومحددات هذا الدور، انطلاقا من الترابط الوثيق بين الديمقراطية والأحزاب والانتخابات في أي نظام سياسي ديمقراطي، إلى جانب دور الأحزاب في تحشيد وتنظيم المشاركة العامة في الحياة السياسية.

ويعالج عوض، الصيغ الديمقراطية داخل مجموعة من الأحزاب السياسية، مستعرضاً عدداً من النماذج الدولية في هذا الإطار، إلى جانب محوري النشاط الجماهيري والإعلامي، ومحور

مسودة قانون الأحزاب السياسية وملاحظات تفصيلية عليه.

ويتطرق المحور الخامس والأخير لموضوعة التمويل ومصادره وأشكاله مستعرضا نماذج دولية على سبيل المقارنة.

د. سميح شبيب يتناول في القسم الثاني من الورقة دور الأحزاب السياسية الفلسطينية في مراقبة الموازنة الحكومية والشفافية في التنظيم الداخلي للأحزاب من خلال البعدين الوطني والاجتماعي في برامجها، وبنائها الداخلي وتمويلها، وموقفها من مسودة قانون الأحزاب السياسية (١٩٩٦).

ويخلص شبيب، إلى أن الأحزاب لم تتمكن من الإسهام الجدي في تعديل بنود الموازنات، كما لم تتمكن من مساءلة السلطة التنفيذية، وذلك عائد لضعف مشاركتها في المجلس التشريعي.

وإضافة إلى ذلك، لم تقم الأحزاب بشكل جدي على الصعيد الإعلامي في تشريح الموازنات، واقتصر دورها على إصدار بعض البيانات والتصريحات، وهي قليلة على أية حال.

كما أن القطبين المركزيين، وهما: "فتح" و "حماس"، لم يعيرا موضوع الموازنة ما يستحقه من اهتمام، لكون "فتح"، كحركة سياسية، وجدت أن مسؤولية ذلك تعود للسلطة ذاتها، وللمجلس التشريعي، في وقت كانت فيه "حماس" خارج السلطة لا تشارك بمؤسساتها كافة، ومنها المجلس التشريعي.

ويضيف شبيب: "إن لدى الأحزاب وعيا كبيرا فيما يتعلق بما استشرى من فساد وخراب في المجتمع الفلسطيني، وبالتالي هناك إجماع حول ضرورة اعتماد الشفافية والمساءلة، وفي هذا ما يشير إلى أن مساءلة الأحزاب للسلطة التنفيذية، وبخاصة فيما يتعلق بالموازنة، ستكون مستقبلا اكثر وضوحا وجلاء وتأثيرا في آن واحد".

الكتاب: Palestinian Public Perceptions

المؤلفون: Riccardo Bocco, Matthias Brunner, Tareq Abu El Haj, Jalal Al Husseini, Luigi De Martino, Aziza Khalidi, Frederic Lapeyre

الناشر: In institut universitaire d'études du développement

تاريخ النشر (تشرين الثاني ٢٠٠٦) جنيف

عدد الصفحات: ١٣٨ صفحة

الكتاب عبارة عن تقرير شامل يستطلع موقف الفلسطينيين بشأن حياتهم وما يعتقدونه بشأن الخدمات والاحتياجات والمساعدات المقدمة لهم. وهو يغطي الفترة الواقعة بين كانون الاول ٢٠٠٥ وأيار ٢٠٠٦، عبر توزيع مجموعة من الاستبيانات المختلفة على شريحة واسعة من السكان الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس المحتلة.

يقع التقرير في سبعة فصول تغطي كافة النواحي المعيشية والخدماتية في فلسطين، وتشمل (١) حرية الحركة والأمن، (٢) الوضع الاقتصادي والاجتماعي، (٣) سوق العمالة، (٤) التعليم وحماية الطفل، (٥) الصحة، (٦) احتياجات السكان والمساعدات المقدمة، (٧) اللاجئون والأنروا.

منذ البداية يسجل التقرير والقائمون عليه تدهور حال الفلسطينيين على كافة الصعد والمؤشرات المختلفة عنها في الحالة السابقة. فشعور الفلسطينيون بعدم الأمان ارتفع بشكل متسارع في كل الأراضي الفلسطينية خاصة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين حيث أعرب المستطلعة آراؤهم في القدس عن أن مصدر خوفهم يكمن في الأساس من استمرار بناء جدار الفصل. وعزا سكان الضفة الغربية شعورهم بعدم الأمان إلى حقيقة وجود الاحتلال وسياساته من إغلاق وحواجز وغارات واعتقالات وتفتيش وما شابه. في المقابل وفي مفارقة لم تعد غريبة عزا الغزيون عدم شعورهم بالأمان إلى الاقتتال الداخلي خاصة وجود الميليشات المسلحة والمجموعات الفصائلية في الشوارع بجانب تفشي الجريمة والفساد.

في الفصل الثاني يسجل التقرير وصول معدل الفقر في أيار ٢٠٠٦ إلى ٧٠ بالمائة مقارنة مع ٦٨ في تموز من العام الماضي. وعند تقديم شروحات تفصيلية يسجل التقرير وصول الفقر إلى ٧٩ بالمائة في قطاع غزة و٧١ بالمائة في الضفة الغربية فيما ينخفض في القدس المحتلة إلى ٣٥ بالمائة. وبصورة أدق فإن قرابة ٣٨ بالمائة من إجمالي السكان الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية يمكن القول عنهم بأنهم "فقراء جداً".

المستطلعون أكدوا أنه رغم قسوة الظروف إلا أن المجتمع الفلسطيني نجح في التماسك الاجتماعي وطور وسائل تأقلم لتجاوز كل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية. هذا التماسك قد يفسر كيف أفلحت الضفة الغربية وقطاع غزة في امتصاص مستويات من الفقر والبطالة التي كان من شأنها تمزيق النسيج الاجتماعي لأي مجتمع آخر على حد خلاصة التقرير.

يناقش الفصل الثالث وضع سوق العمل في فلسطين و يسجل التقرير أن البطالة ارتفعت إلى ٣٨ بالمائة مقابل ٣٣ في تموز من العام السابق. وبكثير من التفصيل يقدم التقرير صورة عن سوق العمل الفلسطيني ومكوناته والمهن المختلفة. لكن تظل حقيقة أن البطالة الفلسطينية مرشحة للازدياد هي الأكثر قرعاً للناقوس الفلسطيني.

في المقابل أيضاً يعرب الفلسطينيون أن هاجسهم الأساس في موضوعة التعليم هي أن يتمكن أطفالهم من الانتظام في المدرسة كما جاء في الفصل الرابع، حيث أكد ٤٩ بالمائة منهم

أن "انتظام الطلاب في المدارس" هي الأولوية الأهم على صعيد التعليم، يتبعها الحاجة لوجود "الدعم النفسي" في المدارس، كما أكد ١٨,٩ بالمائة من المستطلعة أراؤهم. في موضوعة الصحة يقر الفلسطينيون بأن أولويتهم تكمن في الرعاية الصحية والطفولة وخدمات المستشفيات. وأكد المستطلعة آراؤهم أن السبب الأساس وراء عدم تمكنهم من الحصول على الخدمات الصحية هي الحواجز العسكرية

. في الفصل الأخير يسجل التقرير أن قرابة نصف الفلسطينيين (٤٩٪) يعتقدون أنهم بحاجة لمعونة شخصية، وأكدوا أن حاجتهم للمساعدة كانت أقل إلحاحاً قبل ستة أشهر، ونسبة هؤلاء في غزة أعلى منها بقليل في الضفة الغربية. وعند سؤالهم عن نوع المساعدة التي يحتاجونها قال غالبيتهم بأنهم بحاجة للعمل والمساعدات الغذائية والمالية.

التقرير مزود بالرسومات والأشكال البيانية التوضيحية.

والتقرير هو العاشر في سلسلة تقارير تصدرها "وحدة فلسطين" في مؤسسة التنمية التابعة لجامعة جنيف التي يشرف عليها البروفسور ريكاردو بوكو المختص في الشأن العربي عموماً والموضوع الفلسطيني خاصة. والكتاب يشتمل على تلخيص بالعربية من عشرة صفحات حول خلاصاته.

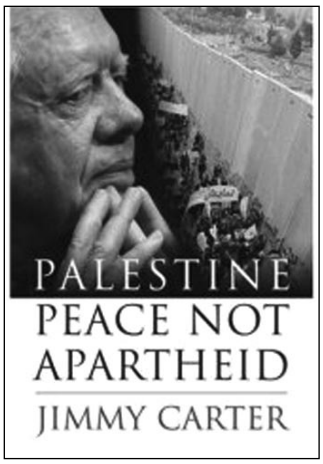

الكتاب: فلسطين: سلام لا تمييز عنصري

Palestine Peace not Apartheid

الناشر: Simon & Schuster

الكتاب: جيمي كارتر Jimmy Carter

تاريخ النشر: كانون الأول ٢٠٠٦

عدد صفحات الكتاب ٢٦٤ صفحة.

أثار هذا الكتاب الكثير من الجدل إزاء ما حواه من مواقف رأت فيها بعض الأطراف الأميركية خاصة المؤيدة لإسرائيل خروجا على النهج الأميركي المعتاد في الموقف العام من مجريات الصراع وذلك رغم محاولة كارتر التزام قدر من التوازن. يعد الكتاب إضافة جديدة لجهود كارتر على صعيد المساهمة العملية والفكرية في تعزيز مساعي حل العديد من القضايا الدولية وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي يرى أنها أحد أسباب التوتر ليس على مستوى الشرق الأوسط فحسب بل على المستوى الدولي كله مطالبا

بضرورة الالتزام بالحقوق الفلسطينية باعتبار ذلك مفتاح حل الكثير من القضايا على مستوى المنطقة بل والعالم.

يقدم الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر من خلال كتابه الجديد رؤيته الخاصة بمسيرة الصراع العربي -الإسرائيلي خاصة في شقه الفلسطيني. والفكرة الأساسية التي يؤكد عليها كارتر في كتابه هي حتمية التوصل إلى اتفاق بين أطراف الصراع في ضوء صعوبة حسمه عسكريا. فعلى الصعيد الإسرائيلي كشفت الأحداث، حسبما يذكر الرئيس الأميركي الأسبق، أنه مهما بلغت درجة القوة التي تصل إليها إسرائيل فإنها لن تنجح في كسر إرادة الشعب الفلسطيني، وهو الأمر الذي تعكسه مجموعة كبيرة من التطورات.

وفي المقابل يرى كارتر تزايد القناعة لدى الجانب العربي بمختلف أطيافه بصعوبة، إن لم يكن استحالة، القضاء على إسرائيل وإزالتها من الوجود، وعلى هذا فإن الأمر الذي يجب العمل على تحقيقه هو الدفع بالجهود المختلفة نحو إرساء السلام في المنطقة بعد عقود من الصراع.

على مدى صفحات الكتاب يقدم كارتر خلاصة تجربته العملية سواء خلال توليه مهام الحكم كرئيس للولايات المتحدة أو فيما بعد ذلك كأحد الداعين للسلام من خلال دوره الذي حرص على لعبه عالميا بادئا تناوله لموضوعه من لحظة زيارته الأولى إلى إسرائيل عام ١٩٧٣ وهي الزيارة التي جعلته في قلب الصراع.

يقترح كارتر ثلاثة مبادئ لإحلال السلام في الشرق الأوسط تشمل أولاً حق إسرائيل في الوجود ضمن حدود معترف بها وأن تعيش في سلام وهو أمر يجب الإقرار به من قبل الفلسطينيين وبقية جيران إسرائيل. وثانياً الإقرار بأن قتل المدنيين سواء في إسرائيل أو فلسطين أو لبنان بالقنابل أو الصواريخ أو من خلال عمليات الاغتيال أو أي وسائل عنف أخرى أمر مرفوض. وثالثاً حق الفلسطينيين في العيش بسلام وكرامة في إطار أرضهم التي حددتها المواثيق الدولية ما لم تجر عليها تعديلات من خلال مفاوضات تقوم على التراضي مع إسرائيل.

وفيما يعتبره المؤلف تأكيداً على ضرورة التوصل إلى حل يشير إلى دوامة العنف التي اندلعت مؤخرا في غزة من ناحية وبين إسرائيل ولبنان من ناحية أخرى ويرى أنها إنما تمثل دليلا حيا على الحاجة إلى التوصل إلى اتفاقية سلام شاملة، وانطلاقا من ذلك يشير

إلى أن إسرائيل تبقى في النهاية هي المفتاح ويجب عليها اتخاذ قرارات أساسية في هذا الخصوص مؤكدا ضرورة الحفاظ على حقوق الإنسان الفلسطيني وفق القواعد التي يقررها القانون الدولي بما في ذلك حق تقرير المصير وحرية الرأي والمعاملة المتساوية وكذلك حق لم شمل العائلات.

يؤكد كارتر أن أحد أهم أهدافه السياسية خلال توليه الرئاسة وفيما بعد ذلك كان إرساء السلام في الشرق الأوسط، متطرقا إلى التغييرات الهائلة التي ألقتها حرب أكتوبر على شكل الشرق الأوسط خاصة لجهة تعزيز الموقف العربي. وفيما يشير الى طبيعة موقفه الحقيقي قبل أن تطغى عليه الضغوط التي يتعرض لها أي رئيس أميركي، فإنه يذكر الجميع بالأزمة التي تسبب فيها تصريحه في أعقاب توليه الرئاسة حيث أشار في مارس ١٩٧٧ الى ضرورة تأسيس وطن للشعب الفلسطيني الذي عانى الكثير على مدى سنوات، وهو ما تسبب في انتقادات شديدة وجهت له. وهي محاولة من كارتر للقول أنه كان دائماً مع الحق الفلسطيني، وأن الأمر لا يتعلق برئيس انتهت ولايته وصار بإمكانه أن يتحدث، الزاوية التي انتقدها حتى بعض العرب في الكتاب.

Civil Society, Autonomy and Donors: International Aid to Palestinian NGOs

Benoit Challand

EUI working papers, RSCAS, no 200620 /

تاريخ الإصدار: ٢٠٠٦

عدد الصفحات: ٢٦ صفحة

تناقش الكراسة طبيعة تدخل الدول المانحة في المجتمع المدني الفلسطيني، وهي تنطلق من فكرة أساسية أن سياسات الدول المانحة، كما هي سياسات المنظمات الدولية المانحة الكبرى، ليست محايدة في تدخلها لصالح المجتمع المدني، بل إن الفرضية الأخرى المؤسسة لذلك أن من شأن تدخلها أن يؤثر سلباً على عمليات الحراك الديمقراطي. إن التوتر المحتمل في هذا الشأن يتعزز أكثر في "المجتمع المدني الانتقالي" كما يقول الكاتب عن المجتمع المدني الفلسطيني أخذاً بعين الاعتبار حقيقة أن الكيانية الفلسطينية هي في حال انتقال وأن علاقة المجتمع المدني الفلسطيني وشكله

في طور التغير الدائم بسبب الوضع الفلسطيني.

ويقدم الكاتب في الإطار النظري لكراسته البحثية تحليلاً لنوع المانحين الدوليين واختلاف وجهة نظرهم ومواقفهم بشكل عام تجاه المجتمع المدني ودوره ومن ثم انطباق ذلك على موقفها من المجتمع المدني الفلسطيني ورؤيتها لسبل تعزيز دوره في المجتمع الفلسطيني وماهية طبيعة هذا الدور وسبل الدفع نحوه. ثم يعرض الكاتب إلى الآلية التي يتم فيها نقل الدعم الخارجي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية. بعد ذلك يؤكد الكاتب أنه لا يمكن إطلاق صفات عمومية على سياسات الدعم المالي الخارجي للمجتمع المدني الفلسطيني، فهي أي تلك السياسات، وإن كان ينظمها خط عام يتمثل في السياسات العامة للدول الكبرى وللمنظمات الدولية إلا أنها متباينة ومختلفة وتعكس في تدخلها خللاً في فهم طبيعة الدور المنوط بالمجتمع المدني. هذا الاختلاف بالتأكيد بالقدر الذي لا ينفع فيه مسيرة تفعيل المجتمع المدني يعمل على تعطيل عمله. ورغم المهنية العالية التي تتمتع بها مكاتب الدول والمنظمات المانحة إلا أن الحصاد العام لسياساتها ليس مشجعاً ولا يحمل بشائر خير بشأن تفعيل بنية المنظمات غير الحكومية. وعليه، ووفق قراءة بنو شالاتد فإن تدخل الدول المانحة قد يكون السبب الرئيس في تعثر مسيرة الديمقراطية والتعددية والمشاركة والحياة المجتمعية.

وبنوا شالاند باحث وأكاديمي سويسري عمل متطوعاً في فلسطين في منظمات المجتمع المدني، وكان قد أنهى رسالة الدكتوراه من الجامعة الأوروبية حول دور الدعم الخارجي في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية خاصة في القطاع الصحي.

الكتاب: The Iraq study Group Report

الكاتب: James A. Baker. & Lee A Hamilton

الناشر: vintage Books, New York

سنة النشر: ٢٠٠٦

عدد الصفحات: ١٤٢ صفحة

التقرير الذي عمل عليه فريق أميركي مختص للبحث في سبل إخراج الولايات المتحدة من الوحل العراقي، لم تكن مفاجأته ذات علاقة بالشأن العراقي. ففي فقرات صغيرة ومتفرقة، سيقدر لها أن تكون الأكثر اقتباساً بعد ذلك، أشار التقرير إلى أن حل مشكلات الشرق الأوسط كافة مرهون بحل القضية الفلسطينية.

لم يدع التقرير مجالاً للتأويل والتفسير حيث ربط بشكل واضح وصريح بين مستقبل الاستقرار في العراق وإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية يضمن إقامة دولة للشعب الفلسطيني بجانب دولة إسرائيل وحل لقضية اللاجئين ووضع القرارين الأمميين ٢٤٢ و ٣٣٨ إطاراً لأية تسوية لضمان الانسحاب الإسرائيلي من الجولان السورية. تقول التوصية (٣١) من التقرير: يجب أن يكون هنالك التزام مجدد ومتواصل من قبل الولايات المتحدة بسلام عربي- إسرائيلي على جميع الجبهات، من

أجل التوصل إلى خطة سلام شاملة بين إسرائيل من جهة والفلسطينيين وسورية ولبنان من جهة أخرى. تؤكد التوصية (٤١) على وجوب أن تتضمن هذه المساعي- وبالسرعة القصوى- "المطالبة غير المشروطة" بعقد الاجتماعات، تحت رعاية الولايات المتحدة أو اللجنة الرباعية، وعقد محادثات مباشرة مع وبين إسرائيل ولبنان وسورية من جهة، وإسرائيل والفلسطينيين - الذين يعترفون بحق إسرائيل في الوجود- من جهة أخرى. وسوف يكون الغرض من هذه المحادثات "التفاوض حول السلام"، كما جرى في مؤتمر مدريد في العام ١٩٩١وعلى مسارين منفصلين. ثم تقول التوصية (٦١) بأن على الإسرائيليين إعادة مرتفعات الجولان، مع "تعهد أمني أميركي لإسرائيل" يمكن أن يتضمن وضع قوة دولية على الحدود.

وتعود التوصية (٧١) على التأكيد على ضرورة أن يتضمن التفاوض في العملية السلمية الالتزام بقراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٨٣٣ومبدأ الأرض مقابل السلام، "فهو الأساس الوحيد الذي يمكن من خلاله تحقيق السلام". وتدعو التوصية إلى "دعم قوي" للرئيس الفلسطيني محمود عباس والسلطة الفلسطينية، وبذل جهد كبير لوقف إطلاق النار، ودعم حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى المفاوضات التي ستؤدي إلى معاهدة السلام النهائية "وفقاً لما طرحه بوش في حزيران ٢٠٠٢حول خيار الدولتين". وتوصي بأن تعالج هذه المفاوضات الوضع النهائي للحدود، والمستوطنات، والقدس، وحق العودة، وإنهاء الصراع.

التقرير لم يهمل البعد الإقليمي حيث أوصى التقرير (التوصية رقم ٥) بإشراك سورية وإيران في جهود إحلال الاستقرار والبحث عن تسوية سياسية للوضع المتأزم في العراق. هذا الوضع الذي تستشعر فيه إسرائيل يوما بعد آخر أنها غير بعيدة عن تداعياته وإفرازاته سياسيا وأمنيا، وفقاً للتقرير. وذهب التقرير إلى حد الدعوة الصريحة إلى ضرورة دخول الولايات المتحدة في محادثات مباشرة مع إيران وسورية، من أجل السعي إلى أخذ التزام منهما باتباع سياسات بناءة حيال العراق، وغير ذلك من القضايا الإقليمية - كما تقول التوصية التاسعة.

ومن الأمور التي لم يتوقف عندها كثير من المراقبين، ما أوردته التوصية (٢٢) من التقرير، التي نصت على وجوب أن يصرح الرئيس الأميركي "بأن الولايات المتحدة لا تهدف إلى إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق. والتقرير حذر من مغبة أن تقيم الولايات المتحدة قواعد عسكرية دائمة في العراق الذي سيعني بالنسبة للعرب "حماية إسرائيل"، وعليه فالولايات المتحدة مدعوة لأن تقول صراحة أنها لا تنوي فعل ذلك كي لا تثير حساسية حلفائها العرب. النقطة المهمة في هذا المضمار تفهم التقرير للحساسية العربية تجاه علاقة الولايات المتحدة مع إسرائيل.

اسم الكتاب: يوميات خليل السكاكيني، الكتاب السادس (الجزء الثالث من رسائل خليل السكاكيني إلى ولده سري في أميركا) ١٩٣٥ ـ ١٩٣٧

تحرير: أكرم مسلم

الناشر: مركز خليل السكاكيني الثقافي ومؤسسة الدراسات المقدسية/ رام الله

تاريخ النشر: ٢٠٠٦

عدد الصفحات: ٤١٤.

هذا الكتاب هو السادس من سلسلة من ثمانية كتب، تضم يوميات نادرة من نوعها للمثقف والمربي المقدسي الريادي خليل السكاكيني، تغطي الفترة الزمنية من ١٩٠٧ ـ ١٩٥٣. بشكل عام اعتبرت هذه اليوميات التي نشرت بالكامل لأول مرة، في الأوساط الأكاديمية والثقافية، وثيقة تاريخية واجتماعية ومكانية بالغة الأهمية، تنقل مشاهد حية للحياة الفلسطينية على امتداد النصف الأول من القرن الماضي، خاصة ما حفظته من ذاكرة مدينة القدس في الحقبة العثمانية والانتدابية على حد سواء.

خليل السكاكيني مرب وتربوي كبير ورائد مبتكر في المناهج التربوية، ترك بصماته على شخصية التعليم والمناهج في كامل أنحاء فلسطين لعدة أجيال، وفي دول عربية عديدة، في هذه الرسائل نرى كيف يخاطب ابنه سري، نرى كيف يتحدث عن القدس، ونستمع إلى المخاوف العميقة من ضياع الوطن الفلسطيني مع استمرار الهجرة وتسريب الأراضي لليهود ونرى مع السكاكيني.

ونشاهد مع السكاكيني كولاجاً ممتعاً من الحياة الفلسطينية، نرى كوارث طبيعية، وتقلبات اجتماعية وسياسية وفكرية طازجة لا تتيحها غير اليوميات.

الشاعر زكريا محمد قدم لهذا الكتاب ولفت الانتباه إلى حلم السكاكيني في بيت بناه، بيت كبير، بمواصفات بالغة الدقة تعبر عن أمنيات كبيرة، كان مصيره الخراب، رابطا بين مصير البيت / الحلم الشخصي، وبين مصير الوطن الحلم والمأوى للجماعة الفلسطينية التي كان مصيرها التيه والضياع.

يكتب زكريا محمد على غلاف الكتاب: "إذا كان السكاكيني ثمرة جهد التحديث في القرن التاسع عشر، فقد كان ثمرة لغوية وخلقية بالدرجة الأولى. تمثلت هذه الثمرة في يومياته التي تشمل رسائله إلى سلطانة في بداية القرن العشرين، ثم رسائله إلى ابنه سري في الثلاثينيات من القرن ذاته، أي أن إنجاز السكاكيني الحق يكمن في اليوميات. فهي مختصر السكاكيني، وأظن أن علينا أن ننظر إليها على أنها شكل كتابي جديد مختلق، ابتدعه السكاكيني ولم يتابعه أحد فيه، فهي تختلف عن اليوميات العادية المألوفة التي تكتب كي تظل سراً حتى الوفاة أو حتى اقترابها، فقد كان صاحبها يعي انه يكتبها للنشر في حياته".